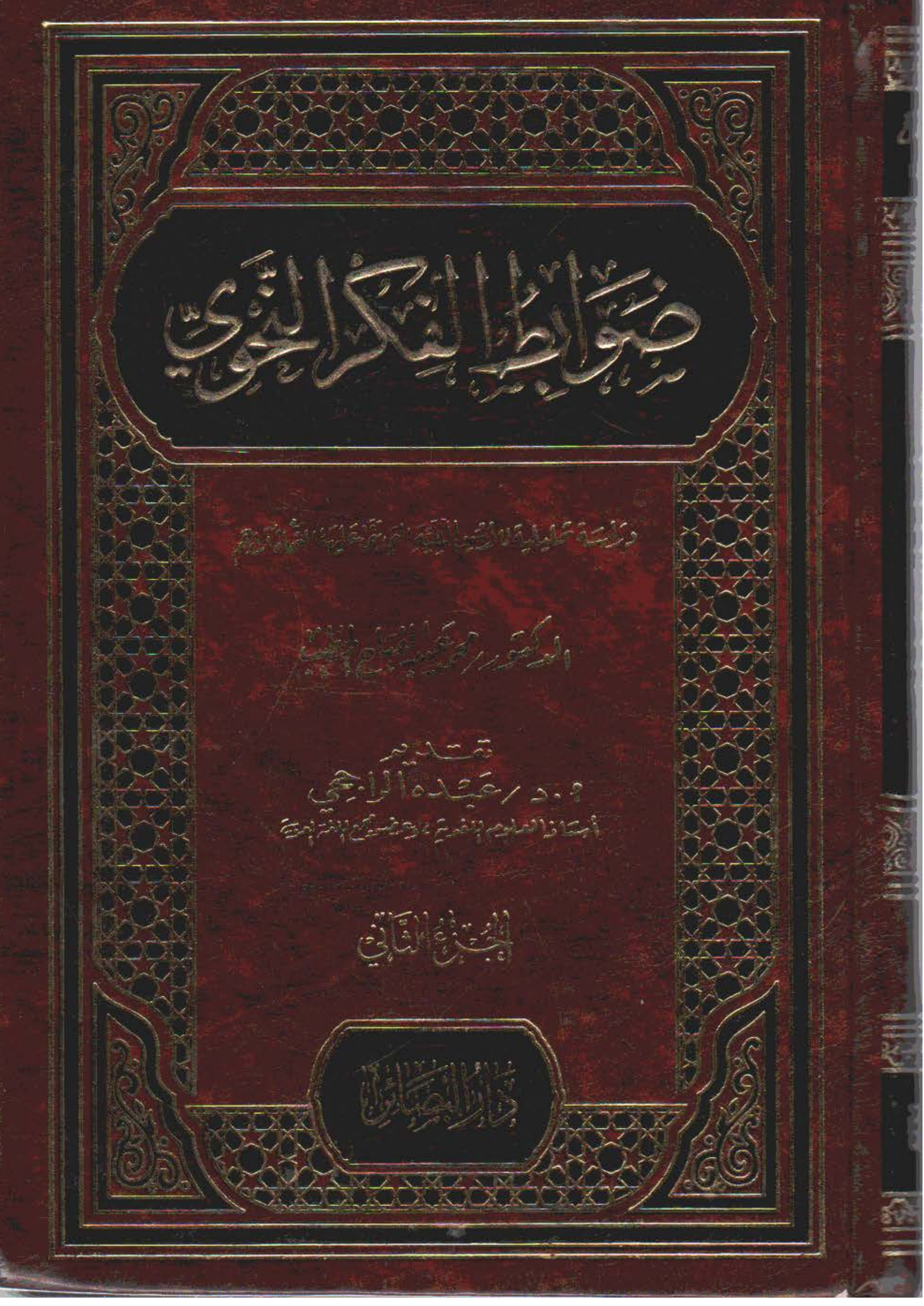

ضوابط الفكر النحوي
الدكتور / محمد عبد الفتاح الخطيب
تقديم
أ.د / عبده الراجحي
الجزء الثاني
دار البصائر

ضوابط الفكر النحوي

المجلد الثاني

ضوابط الفكر النحوي

دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم

الدكتور/ محمد عبد الفتاح الخطيب

تقديم

أ.د/ عبده الراجحي

أستاذ العلوم اللغوية، وعضو مجمع اللغة العربية

المجلد الثاني

رقم الإيداع

٢٠٠٦/٢٢٩٦٥



هذا الكتاب في أصله بحث أنجز لنيل درجة العالمية «الدكتوراه» في اللغويات، بإشراف: الأستاذ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم، والأستاذ الدكتور صبحي عبدالحميد محمد، وناقشته في ٢٠٠٦/٨/٢٠ لجنة من:

الأستاذ الدكتور عبده علي الراجحي.

الأستاذ الدكتور عبدالله الحسيني هلال.

وقد أجيز بمرتبة الشرف الأولى. وذلك بكلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف.

دار البصائر

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة – مدينة نصر

محمول: ٠١٠٥٠٠٤٨٩٨٢ – ٠١٢٦٩٩٦٦١٢٢

مركز التوزيع/ ٢٢درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٣ – ٠١٢١٣١٩٩٧٨

ضوابط الفكر النحوي

دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم

الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب

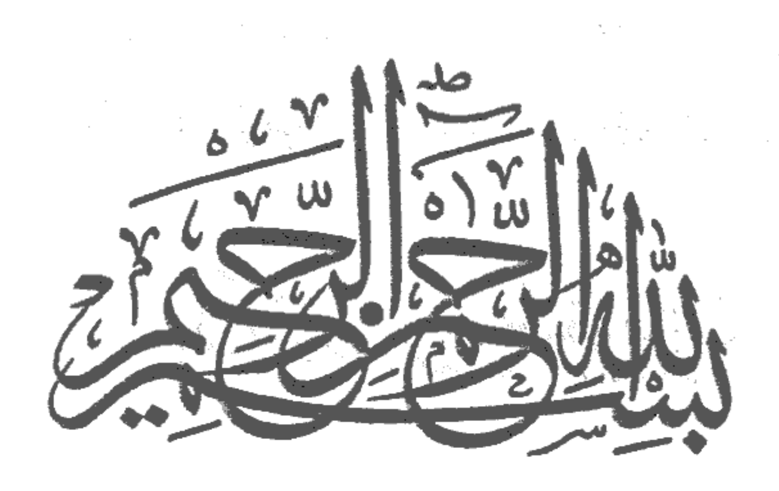
تقديم

أ. د/ عبده الراجحي

أستاذ العلوم اللغوية، وعضو مجمع اللغة العربية

المجلد الثاني




بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني

ضوابط النظرية

مرتكزات الفكر النحوي

الفصل الأول

العامل

"لقد اهتم النحاة بالبنية العاملية الإعرابية أيما اهتمام، واستنبطوا منها القواعد والأصول المتحكمة في الجملة بناء واستعمالًا، ودفعوا التأمل فيما تفضي إليه نظرية العمل والإعراب إلى أقصى ما يمكن أن يكون التأمل وأدقه وألطفه، فكشفوا عما تتحكم فيه البنية العاملية، ويقع تحت طائلتها، واكتشفوا في الآن نفسه ما يفلت من قبضتها ولا يقع تحت سلطانها، وأقاموا الحد بين هذين المجالين، وخاضوا في المباحث التي تتجاوز البنية العاملية المتحكمة في الجمل...فكانت النتائج التي حققوها بنظرية العامل فيما يتجاوز حيز العمل ولا يقع تحت طائلته، أي: في مستوى العلاقات بين الجمل المكونة لنص الخطاب، لاتقل أهمية عن تلك التي تجري في نطاق البنية العاملية الواحدة، فوفروا بذلك أسا نظريا ثالثًا لبنية النص... ومن هنا تدرك تأكد حاجة الذين ورثوا عن الأنحاء الغربية والنظريات اللسانية الحديثة، إلى البحث عن نحو النص، وغنى من يصدر عن النظرية النحوية العربية عن الأخذ والاقتباس".

(أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، صـ١٢٦٩)

أصل فكرة العامل

أقام الفكر النحوي درس العربية على وجود حركة إعرابية في اللغة العربية، فالإعراب يعد من أهم خصائص العربية في نظر النحاة؛ إذ هو السبيل إلى "**الإبانة عن المعاني بالألفاظ**"[1] وبه "**يوقف على أغراض المتكلمين**"[2] لأن "**الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها**"[3].

وقد دفعهم ذلك إلى البحث عن طريقة لتفسير وجود تلك الحركة العربية في كل موضع بكيفية معينة (ضمة، فتحة، كسرة... إلخ) وضبط أسبابه فاهتدوا إلى القول بالعمل "**عمل العناصر اللغوية، بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها**"[4].

فأصل هذه الفكرة (**العامل**) ما لاحظه الدرس النحوي من مواقع الألفاظ في العبارة والجملة عمومًا، فلا يمكن أن تكون الألفاظ نشرًا دون نظام يحكمها، أو نظم يربطها "**ونظم الكلام أن تجعل الكلمة الواحدة منها بسبب من**

---

(١) الخصائص، ١/ ٣٥.

(٢) مسائل خلافية، العكبري، صـ ٩٥.

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، صـ ٢٨.

(٤) نظرية النحو العربي، د. نهاد الموسى، صـ ٣٩ – ٤٠.

صاحبتها"[1] وهذا السبب هو العامل الذي يحدث ما يحدث من الإعراب؛ لأنه يولد نوعًا من العلاقات المعنوية التي بتغيرها يتغير الإعراب؛ ومن ثم كان علامة على المعاني الناشئة عن التركيب، وقرينة تميز بعضها عن بعض.

فـ"**العمل**" في النحو العربي، معنى قبل أن يكون علامات إعراب، وفي هذا الصدد، يقول الرضي: "**نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملًا؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام**"[2] وعبارته الأخيرة "**العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام**" تشير إلى حقيقة- وهي ضرورية في فهم هذا العلم- مفادها: أن العمل مفهوم علائقي بمعنى:

- **أنه علاقة بين لفظ ولفظ، فالألفاظ عامل بعضها في بعض، فهي عامل ومعمول.**
- **أو علاقة معنى بلفظ، أي: أن المعاني والألفاظ يعمل أحدهما في الثاني.**

وعليه، فالعامل عند النحاة يمثل "**القانون**" الذي ترتب الكلمات بناء عليه كما أنه أداة تحليلية تعين على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب، وتوضح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام، من خلال تجريد، تقدر فيه المواضع والمحلات، بحسب التعلق المعنوي بين الكلم؛ "**فجميع ما يمكن أن تُحدِّث به**

---

(١) دلائل الإعجاز، صـ١.

(٢) شرح الكافية، ١/ ٦٣.

عن البنية العاملية، أصله المعنى، وجميع ما يمكن أن يقال عن المعنى، أساسه البنية العاملية؛ ومن ثم يمكن أن تبني حديثك على الجمع بين العمل والمعنى دون تفريق، ولو رمت الفصل بينهما، لفصلت بين ما لا يقبل الفصل، ولضاعفت بذلك الخسارة أضعافًا"[1].

وهذا ما جعل النحو مختصًا بدراسة التركيب أو الجملة، فهو يدرس العلاقات النحوية التي تمثلها العناصر المكونة للتركيب اللغوي. فاللفظ- أو المعنى- يتركب مع غيره تركيبًا خاصًا، تنشأ عنه علاقة نحوية خاصة، هذه العلاقة تؤثر في تحديد شكل الكلمة، وتحديد معناها في الجملة.

وهذا هو العامل كما أراده النحاة، فلم يكن- في الحقيقة- إلا اصطلاحًا اتفقوا عليه لبيان هذه العلاقة، أو التعبير عنها،إذ "العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات"[2] كما لم يكن القول بالعمل إلا افتراضًا في التحليل الداخلي أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به، مما جعل القول بالعامل- في الفكر النحوي- صلب النظرية النحوية، وعمودها الفقري، أو كما يقول د. عبده الراجحي: "حجر الزاوية في النحو العربي"[3].

* * *

---

(١) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، د. محمد الشاوش، صـ٢٤٩.

(٢) شرح الكافية، ١/ ٢٢٧، وينظر: الإنصاف، صـ٤٦.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث، صـ١٤٨.

وهكذا أدرك الفكر النحوي منذ نشأته- من خلال مراقبة الاستعمال العربي، سواء على مستوى المفردات أو التراكيب، ومن ثم النص بأكمله- أن كلًّا من **"العلامة الإعرابية"** و**"العوامل"** و**"المعمولات"** تعد محصلة لنظم الكلام، ومراقبة وظائف المفردات داخل التراكيب، وعلاقات الوحدات اللغوية بعضها مع بعض، وتعلق كل منهما بالآخر ترى بذور هذا واضحة، في تاريخ النحو قبل الخليل بن أحمد، عند عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧ هـ) ومَن في طبقته فقد سأل ابنُ أبي إسحاق الفرزدق، لما سمع قوله:

وعضُّ زَمانٍ يَا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ ... من المالِ إلَّا مُسْحتًا أو مجلَّفُ[1]

على أي شيء ترفع: "أو مجلف"؟ فقال: بما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[2] وقد رد أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤ هـ): "إنه على

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرذدق، صـ ٥٥٦، وكتاب الشعر لأبي علي، صـ ٣١٣ و٥٤٨، والخصائص، ١/ ١٩٩ والمحتسب، ١/ ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ١٨٢، والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد، صـ ٢٨٢، والإنصاف، صـ ١٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش، ١/ ٣١ واللسان، مادة: "سحت"، و"المسحت": المال المستأصل الذي فني كله، و"المجلف" الباقي منه بقية، ينظر: الخزانة، ٥/ ١٤٥ . وقال شيخ العربية، محمود شاكر-رحمه الله-: **"وبيت الفرزدق مما اشتجرت عليه ألسنة النحاة، ولكنه بقي مرفوعًا حيث هو "طبقات** فحول الشعراء، ١/ ٢١، وروايته فيه: **"أو مجرَّف"**.

(٢) الخزانة، ٥/ ١٤٥ وما بعدها.

إضمار فعل، كأنه قال: لم يبق سواه"[1].فسؤال ابن أبي إسحاق ورد أبي عمرو بن العلاء يدلان على إدراك النحاة- منذ نشأة الدرس النحوي- أن الكلمات- أو الألفاظ- في العربية لا يرص بعضها إلى جوار بعض داخل البنية اللغوية، ولكنها نتيجة للاقتران بين عامل ومعمول، وليست العلاقة بينهما علاقة آلية مجردة، وإنما هي علاقة يقتضيها المعنى، ومنطق العقل، وتمليها طبيعة الحس، وتفرضها طبيعة تراكيب اللغة.فالفعل لا بد من أن يكون له فاعل، والفاعل لابد من أن يكون له فعل، والمبتدأ لابد من أن يكون له خبر وهكذا بحسب أحكام النحو.

ثم جاء الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥ هـ) فكان أول من توسع في تطبيق فكرة العامل، وبسط ظلالها على أبواب النحو كلها تقريبًا[2].

وقد تلقف هذا كله تلميذه سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) فوجدنا مصطلح (العمل) قد حظي بمكانة بارزة في مواضع شتى من الكتاب، يقدم من خلالها أصول نظرية (العامل في النحو العربي) وقد أحصى (جيرار تروبو) في كتابه "المعجم المفهرس لمصطلحات سيبويه" استعمالات مادة (ع. م. ل) في الكتاب، فكانت دراسته على الوجه التالي: [3]

---

(١) نزهة الألباء، صـ ٢٠، وينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، ١/ ٢١-٢٢.

(٢) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د. جعفر عباينة صـ ١١٠ وما بعدها.

(٣) نقلًا عن كتاب: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، د. المنصف عاشور، صـ ٢٩٩.

- عمل، ١٧٩ مرة.
- عامل، ٥٠ مرة.
- معمول، ٥ مرات.
- إعمال، ١٤ مرة.
- معمل، ٨ مرات.
- استعمل، ٤٨ مرة.
- استعمال، ٥٢ مرة.
- مستعمل، ٨٢ مرة.

وهو بهذا الإحصاء يقدم لنا دليلًا على حضور النظرية العاملية في الفكر النحوي لدى سيبويه، بل تطالعنا فكرة "**العامل**" واضحة جلية في مطلع الكتاب، في الباب الثاني "**باب مجاري أواخر الكلم من العربية**" ففيه عدد كبير من المصطلحات والمفاهيم النحوية التي تبين نظامًا متكاملًا، يقوم على علامات ودلائل وظيفية يقتضيها العامل النحوي، قال فيه: "**وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل- وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب**"(١).

فهذا النص- على قِصره وإيجازه- هو الذي يسر الطريق لنظرية متكاملة في العمل والإعراب، ودفع إلى توليد الكثير من الشروح والإضافات لمضامينه

(١) الكتاب ١/ ١٣.

ومشمولاته[1]. فسعى النحاة بعد الكتاب إلى وضع ثوابت لنظرية نحو عاملية أسسوا بها خطابًا نحويًا متكاملًا، بلغ مداه عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ) في كتابه (العوامل المائة) الذي رمى من ورائه إلى استيعاب أهم العوامل التي استنبطها النحاة- قبله- من الكلام المتداول على الألسن، فجاءت العوامل- عنده- على نحو يمثل خلاصة التفسير والتنظير لما سبق القرن الخامس الهجري من محاولات لجمع العوامل ومبادئها.

وفي هذا ما يرد على بعض الأطروحات التي ذهبت إلى أن هذه النظرية (العامل) برزت عند متوسطي النحاة ومتأخريهم، بعد أن كانت بارزة على استحياء عند المتقدمين[2].

---

(١) فقد شرح كل من السيرافي والزجاجي هذا الباب في شبه كتب مستقلة به؛ لما يقوم عليه من أهمية تبرز نظرية الإعراب والعمل، ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٦٣ حتى ٢/٥٨= =وقد استغرق هذا الباب كل تلك الصفحات، وكذلك فعل الزجاجي في كتابه (الإيضاح) فهو بعد أقسام الكلام يتناول الإعراب، من صـ ٦٩ إلى صـ ١٣٤ .

(٢) بل يرى الأستاذ علي النجدي- بعد عرض مستفيض لكتاب سيبويه ومنهجه- أن سيبويه أسس بنيان كتابه- في معظم مباحثه- على فكرة "العامل" ينظر: سيبويه إمام النحاة، صـ١٨٣- ١٨٤ وهو ما يقرره الدكتور/ أحمد العلوي، فيرى أن سيبويه قدم في كتابه- بادئ ذي بدء- صـورة عما يمكن أن نطلق عليه: "المعجم العاملي" ثم أعقب ذلك بـ"أصـول النظرية العاملية" الخالية من المشكلات، أعقبها بالمشكلات الكبرى، ثم التقييدات التي على تلك الأصـول، وهو ما سماه العلوي: "القواعد العملية" مثل: قواعد "الحذف" وقواعد "النيابة العاملية" ينظر: آية الفكر وكبرياء النظر: صـ٢٥-٢٦. وذهب الدكتور عبد الصـبور شاهين إلى أن منهج سيبويه لا =

* * *

وهنا ملاحظة تجدر الإشارة إليها، فقد تواترت عبارات في الدرس النحوي، تضيف العمل الإعرابي تارة إلى ألفاظ ظاهرة أو مقدرة، وأخرى إلى المعنى، وثالثة إلى المتكلم نفسه[1]، والأخير هو ما نسب إلى كبار المحققين من النحاة على رأسهم ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) الذي يبرز دور المتكلم في نظرية العامل، قائلًا: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ"مررت بزيد"، و"ليت عمرًا قائم"، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا

= يخضع لفكرة "العامل" فحسب، وإنما يخضع لاعتبارات أخرى، أجملها في تسعة، هي: "دائرة العامل النحوي ومعمولاته، ودائرة الإعراب والبناء، ودائرة وحدة الوجه الإعرابي وتعدده، ودائرة الإثبات وغيره، وكون العامل فعلًا أو اسمًا، وكون العامل مذكورًا أو محذوفًا، وكون العنصر اسمًا أو فعلًا، وكون الاسم مظهرًا أو مضمرًا، وكون الاسم متمكنًا أو غير متمكن" ينظر: في التطور اللغوي، صـ١٥٥. ولكن من يلاحظ تلك الاعتبارات التسعة يجد معظمها راجعًا إلى العامل.

(١) ينظر: الخصائص، ١/ ١٠٩ - ١١٠، و: مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، فقد عقد فيه فصلًا عن "نظريات لتفسير العامل" صـ٦٨ وما بعدها.

لشيء غيره وإنما قالو: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[1].

وقد اعتمد رأي ابن جني هـذا عديد من النحـاة بعدُ، كالرضـي (ت: ٦٨٦ هـ) الذي يقول: "اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها. لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم. فسمي: عاملًا؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم"[2].

ولما تعرض أبو حيان (ت: ٤٧٥ هـ) للمستثنى، ذكر أن "إلا" ليست هي التي تستثني، ثم قال: "إنما يُستثنى بها، والمستثني هو المتكلم"[3].

---

(١) الخصائص، ١/ ١٠٩، ١١٠.

(٢) شرح الكافية، ١/ ٦٣.

(٣) منهج السالك، صـ ٣٠، وقد جعل بعض الباحثين المعاصرين، نسبة العمل إلى المتكلم التي صرح بها ابن جني، راجعة إلى نزعته الاعتزالية؛ إذ من عقيدة المعتزلة، خلق المكلف للأفعال ينظر: ابن يعيش النحوي د. عبدالإله نبهان صـ ٥٥١، والذي يبدو لي أن هذا التعليل غير دقيق؛ بدليل أنه وارد في كلام غير المعتزلة من النحاة، كالخليل بن أحمد، وسيبويه، وكأبي حيان الذي كان من أشد الناقدين لهم، وردوده على الزمخشري في آرائه الاعتزالية حاضرة بقوة في تفسيره (البحر المحيط) مما ينفي صحة هذا التعليل.

وقد رأى ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢ هـ) أن في كلام ابن جني- ونظائره- ما يدل على أن النحوي يمكن أن يستغني عن نظرية العامل؛ لأن العامل هو المتكلم[1].

وتبنى من المعاصرين، الأستاذ أحمد أمين، هذه المقولة، وبنى عليها أن **"ابن جني أراد أن يؤسس نحوًا آخر، غير النحو العربي المعتمد على العامل "ورأى الأستاذ أن "ابن جني حسم هذه النظرية؛ لأنه قال: إن العامل الحقيقي هو المتكلم"**[2].

والحق أن المتأمل في كلام ابن جني- في موضعه وسياقه- ليدرك أن الرجل لم يذهب خلاف ما ذهب إليه النحاة، كما أراد ابن مضاء، ولم يخطر بباله- يومًا- أن يؤسس نحوًا آخر، كما أراد له الأستاذ أحمد أمين- كيف ؟ !! ونظرية **"العامل"** كانت أساسًا في فكره وكتبه، فليس صحيحًا أن نزعم أنه هدمها، أو قال بخلافها[3]- بل هو شارح لكلامهم، موافق لمنهجهم، وعبارات النحاة التي تنسب العمل تارة إلى اللفظ، وأخرى إلى المعنى، وثالثة إلى المتكلم، تنم عن إدراك الفكر النحوي- منذ نشأته- أن في ذهن المتكلم باللغة نظامًا للغة يتصرف بموجبه، وبما أن المتكلمين لم يعبروا عن هذا النظام فإن مهمة الدرس النحوي أن يفترض صورة معينة تقوم في أذهان المتكلمين، يصدرون عنها، فاهتدى النحاة

---

(١) الرد على النحاة، صـ ٧٦ – ٧٨.

(٢) ظهر الإسلام، ٢/ ١١٧.

(٣) ينظر: ابن جني النحوي، د . فاضل السامرائي، صـ ١٩٣.

إلى فكرة "**العامل**" التي أصبحنا من خلالها نعرف كيف تعمل اللغة وكيف تتكون "**طرق الكلام**" فالذي ينتج اللغة ليس المتكلم، بل هو- على وجه الحقيقة- قوانين الكلام، والنظام الذي يختزنه المتكلم في ذهنه، وهو ما عبر عنه الخطابي (ت: ٣٨٨ هـ) بدقة- وإن كان كلامه من مقولات البلاغيين- حينما قال: "**إنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل،ومعنى به قائم،ورباط لهما ناظم**"(١). فالألفاظ لا يرص بعضها إلى جوار بعض داخل الجملة، ولكنها ترتبط بعضها، ويجيء بعضها بسبب بعض، وأي خلل في واحد منها يخرج الكلام عن حد الاستقامة إلى الاستحالة(٢). ونسبة العمل إلى واحد منها إنما هو من النسبة إلى العلامة والأمارة التي من خلالها يظهر تأثير بعض الكلمات في بعض، مما يجعلها تظهر على شكل معين بدلًا من شكل آخر، من جهة، وضرب من ضبط اللغة وتصنيفها، من جهة أخرى(٣).

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، صـ ٢٦- ٢٧، يقول الدكتور، عبدالعزيز حمودة، معلقًا على مقولة الخطابي تلك: "**لقد استغرق العقل الغربي الذي أبهرتنا إنجازاته الحديثة ما يقرب من اثني عشر قرنًا، لينتج هذه الصيغة التي أدرنا لها ظهورنا، بدلًا من تطويرها**" المرايا المقعرة، صـ ٢٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٥ – ٢٦.

(٣) ينظر في هذا: البحث القيم الذي كتبه شيخنا محمد أحمد عرفة – رحمه الله – عن حقيقة العوامل في الفكر النحوي، في كتابه "**النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**" صـ٧٥-١١١.

فالألفاظ والمعاني تنوب عما في ذهن المتكلم وفكره من نظام للغته، وهذا يؤكده حديث النحاة عن **"مقاصد المتكلمين"** وأثر هذه المقاصد في توجيه **"معاني النحو"** أي: بناء العبارة، ودقة التخير في تصاريفها، واختيار مواقعها، وما يترتب عليه من تغير في العلامة الإعرابية، وهو ما نراه كثيرًا في الدرس النحوي[1]، من نحو حديث سيبويه، في **"باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره"** عن اختيار الرفع أو النصب في قولنا: خير مقدم، وخير لنا، وشر لعدونا، وقد عبر عن رأيه في الاستعمالين، قائلًا: **"فإذا رفعت هذه الأشياء (خيرُ مقدم، وخيرٌ لنا، وشرٌ لعدونا) فالذي في نفسك ما أظهرت. وإذا نصبت (خيرَ مقدم، وخيرًا لنا، وشرًّا لنا) فالذي في نفسك غير ما أظهرت- وهو الفعل- والذي أظهرت الاسم"**[2].

فإن صاحب الكتاب وصل مفهوم الإعراب والعمل في الأسماء المكونة للجملة الاسمية والجملة الفعلية، بحاجات المتكلم وأغراضه، وجعل نظام الإعراب- الذي هو تغيير واختلاف يحدثه العامل- ناشئًا عن عمليات يولدها المتكلم وتدور في نفسه وفكره، ويجسمها في أبنية تسمح بها اللغة المختزن نظامها في ذاكرته، وهذا من لمع الفكر النحوي العربي. فـ**"المتكلم هو المحرك الأول لكل**

---

(١) فقد ذكر السيوطي، في: الأشباه والنظائر الفقهية، عند شرح قاعدة: **"الأمور بمقاصدها"** صـ٥٥-٦٦، أن كثيرًا من مسائل علم العربية مبني على **"اشتراط القصد، وإرادة المتكلم"**.

(٢) الكتاب، ١/ ٢٦١ - ٢٨٢.

عملية نحوية، ولقد كان سيبويه على يقين من ذلك، إلا أنه يمكن أن نعذر النحوي عندما يركز على سلوك العبارات عوضًا عن سلوك المتكلمين" [1] وهو ما ألمح إليه ابن جني بقوله السابق: "وإنما قالو: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[2].

وخلاصة القول: أن العامل في الفكر النحوي، مصطلح يعبر به عن اقتران بين عنصرين، بينهما ارتباط معنوي، ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبي، يشير إليه تغير شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما، فإذا كان العنصر طالبًا لغيره، كان عاملًا فيه.وإذا كان مطلوبًا من غيره كان معمولًا له فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة وفقًا لثنائية" العوامل والمعمولات" "وهذا أمر لا يتعدى أن يكون عرفًا لغويًا "[3]. وهذا ما عناه نحويُّونا القدامى، حينما عرفوا مصطلح العامل، بأنه:

▪ "ما أوجب كون آخر الكلمة: مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أوساكنًا"[4].

---

(١) مقال: التراث النحوي العربي الإسلامي(نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات) بقلم ميخائيل ج، كارتر، نقله إلى العربية، د. محمد رشاد الحمزاوي، في كتابه: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، صـ٣٤٩.

(٢) الخصائص، ١/ ١١٠.

(٣) تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، د . السيد أحمد علي محمد، صـ ٥٨.

(٤) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري، صـ ٧٣.

- و"ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"[1].
- و"موجب لتغير في الكلمة، على طريق المعاقبة؛ لاختلاف المعنى"[2].

* * *

تصنيف العوامل:

تقدم أن العوامل في الفكر النحوي- علامات وآلات تولد اختلاف المعاني في العلاقات التركيبية. وقد قسم النحاة هذه العوامل، تقسيمات متعددة، اعتمادًا على معايير مختلفة، يمكن حصرها في معايير ثلاثة، هي:

(١) معيار اللفظ والمعنى.

(٢) معيار الأصالة والفرعية.

(٣) معيار القوة والضعف.

وسأتناول هذه المعايير بشيء من التفصيل، فيما يلي:

أولًا: معيار اللفظ والمعنى

فقد ميز النحاة بين نوعين من العوامل:

(أ) العامل المعنوي، وهو ما لا يظهر في الكلام، ولا يكون للحس دور في إدراكه؛ إذ لا يصرح به حقيقة ولا حكمًا، ولكن أثره- وهو الإعراب المنتظم-

---

(١) شرح الكافية للرضي، ١/ ٧٢.

(٢) الحدود للرماني، صـ ٤.

يظهر في الجملة، كعامل الابتداء، وعامل الرفع في الفعل المضارع. قال الإمام عبدالقاهر: **"واعلم أن صاحب الكتاب[1] لا يثبت من العامل المعنوي إلا هذين، أحدهما: في الأفعال، وهو وقوع المضارع موقع الاسم، والآخر في الأسماء، وهو تعري[2] المبتدأ من العوامل الظاهرة"[3]**. وهناك أنواع أخرى، مختلف فيها بين النحاة، **كعامل "الخلاف" الذي جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملًا للنصب في الفعل المضارع بعد أو، وبعد الفاء، وبعد الواو في الأجوبة الثمانية... إلخ[4]**،

---

(١) ينظر: الكتاب، ٣/ ١١.

(٢) قصر عبدالقاهر "الابتداء" على التعري- أي: التجرد من العوامل – وقد تبعه في ذلك جلة من المتأخرين، كابن الأنباري، والرضي، وابن عقيل، غير أن المتأمل في حديث المتقدمين، كسيبويه، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، يدرك أن عامل "الابتداء" عندهم، يأخذ مفهومات ثلاثة:

١- الأولية، أي: أن الاسم المبتدأ به يذكر في الكلام أولًا لثان يليه، يربط بينهما رابط معنوي خاص.

٢- التعرية، وهذا نتيجة لما سبق؛ لأنه يعني: أن المبتدأ واقع في بدء الجملة، غير مسبوق بعامل من العوامل اللفظية.

٣- الإسناد، وهو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام به، أو وصف نسب إليه. ينظر: أصول النحو العربي، للحلواني، صـ١٧١.

(٣) المقتصد، ١/ ٢١٦.

(٤) ومعناه: أن يوجد في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم، إلا أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية، ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٥٨، =

وعامل "القصد إليه" الذي قال به ابن الطراوة، وأراد به: أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث، قد يقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى تسليط عامل لفظي عليها[1].

على أنه قد يطلق العامل المعنوي- في الدرس النحوي- على ما لا تكون عامليته باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى خارج عنه، مستنبط منه، يفهم من فحوى الكلام، كمعنى الإشارة أو التنبيه، مثل: العامل في الحال، في نحو قولهم: "هذا زيدٌ قائمًا" ويطلق عليه مصطلح "معنى الفعل" وهو عاملٌ ضعيف جدًّا[2]؛ ولهذا لا يعمل إلا في المجرور والظروف، إذ "الضعيف لا يعمل إلا في الضعيف"[3]، وقد يعمل في الحال؛ لشبهها بالظروف من حيث هي فضلة مثلها، منتصبة بعد تمام الكلام على معنى "في" لا على تقديرها[4]، قال ابن عصفور: "ومثال عمل (معنى الفعل) في الحال، قولك: هذا زيد قائمًا. ألا ترى

=

والأشباه والنظائر، ٢/ ٢٤٠ وما بعدها ففيه بعض من العوامل التي تفرد بها بعض النحاة، وينظر: أصول النحو العربي، للحلواني، صـ١٦٩.

(١) ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد إبراهيم البنا، صـ ٧٤.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية في شرح الكافية، للجامي، ١/ ٣٨٤.

(٣) الأمالي، لابن الشجري، ١/ ٤٣١، وينظر: العضديات للفارسي، صـ ١٨٧، والمسائل المنثورة، ١٦٥، والإنصاف، صـ٤٧.

(٤) ينظر في أوجه الشبه بين الظرف والحال: كتاب الشعر لأبي علي، هامش صـ ٢٤٥، والمقتصد ٦٧٢، وأمالي ابن الشجري، ١/ ٤٠.

أن العامل في (قائمًا) ما في (ذا) من معنى الفعل الذي هو أشير، أو (ها) من معنى تنبه. ومثال عمله في الظرف، قوله:

أنا أبو المنهـال بعـضَ الأحيـانْ[1]

وقوله:

أنـا ابـنُ مَاوِيَـةَ إذْ جَـدَّ

ألا ترى أن العامل في "بعض الأحيان" و"إذ" ما في "المنهال" وفي "ابن ماوية" من معنى المشهور والمعروف، كأنه قال: أنا المشهور بعض الأحيان، وأنا المعروف إذ جد النقر... ولما كان عمل (معنى الفعل) في الحال، فرعًا على عمله في

---

(١) من الرجز، لم يعرف له قائل، ونسبه الأزهري في التهذيب ١٢/ ٦٥ إلى بعض بني أسد، وينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، صـ٢٥٠، والخصائص، ٣/ ٢٧٢، وشرح أبيات المغني، للبغدادي، ٦/ ٣١٨، وشرح شواهد المغني، للسيوطي، صـ٨٤٣.

(٢) من الرجز، وهو من شواهد الكتاب ٤/ ١٧٣، وقد نسبه إلى بعض السعديين، قال السيوطي في شرح شواهد المغني، صـ٨٤٣-٨٤٤: "نسب في الإيضاح لبعض السعديين. وقال في العباب: قائله فدكي بن أعبد المنقري. وقال الجوهري: هو لعبيد الله بن ماوية الطائي، وتمامه: وجاءتِ الخيلُ أثابيَّ زُمَرْ".

المجرورات والظروف؛ لشبهها بها، تصرفوا في المجرورات والظروف (فأجازوا تقديمها على العامل، ولم يجيزوه في الحال)؛ لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به" [1].

(ب) **العامل اللفظي وهو: ما له صورة في النطق والكتابة، حقيقة أو حكمًا.** وهو الأصل في العربية، كالمبتدأ الذي يعمل الرفع في الخبر- عند بعضهم- والفعل الذي يعمل في الفاعل، ونائبه، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، وما شابه، وأدوات الجزم، والحروف المشبهة التي تعمل عمل الفعل، وما حمل عليها... إلخ. وهذه العوامل اللفظية يطول تتبعها؛ لكثرتها وانتشارها، ويمكن الاستعانة بما قدمه الإمام عبدالقاهر الجرجاني في حصرها، في كتابه (العوامل المائة) حيث ذكر أنها- أي: العوامل اللفظية- نوعان،

أحدهما: عوامل قياسية- وسميت بذلك؛ لأن كل واحد منها يصح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علته، قست عليه: ضربُ زيد، وثوبُ بكر[2]- وهي عنده سبعة أنواع:

(١) الفعل.

(٢) المصدر.

(٣) اسم الفاعل.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٣ – ٣٣٥، وينظر: المقتصد ٦٧٤ .

(٢) التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، صـ ٧ .

(٤) اسم المفعول.

(٥) **الصفة المشبهة.**

(٦) **المؤول بصفة عاملة.**

(٧) المضاف.

ويلاحظ أن هذه العوامل تبدأ بأقواها، وهو الفعل، ثم ملحقاته- وهي ما شبه به في العمل- من أسماء مشتقة عاملة في الاسم فرعًا عن الفعل.ويذكر الجرجاني الاسم المؤول بصفة قابلة أن تعمل عمل الفعل، والمراد به: الأسماء الجامدة العاملة في التمييز؛ لشبهها باسم الفاعل، فقولك: "هذا راقودٌ خلًّا" و"منوانٌ سمنًا" إذا نونت نصبت ما بعدها على التمييز الذي هو شبيه بالمفعول(١)، ثم ينتهي التصنيف بالمضاف الذي يعمل لتضمنه معنى الحرف.

فالعوامل تندرج- هكذا- في تأثيرها الإعرابي في الاسم، من الفعلية إلى الاسمية المختلطة بالفعلية، فإلى الاسمية المتضمنة معنى الحرفية(٢)، ويلاحظ أن هذه المشابهة لملحقات الفعل في العمل مشابهة قائمة على المعنى **"وتظل هذه المقابلة بين الأبنية المتفقة في أداء وظيفة دلالية مشابهة، على طريقة الأصل والفرع، من خلال عبارة**

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٢/ ٧١.

(٢) ينظر: ظاهر الاسم في التفكير النحوي، صـ٣٠٦.

(كذا بمنزلة كذا) نهجًا متميزًا عند سيبويه- وكذلك الفكر النحوي عامة- يفسر بها الأمثلة المختلفة على السطح المتفقة في العمق، من حيث إنها تؤدي معنى واحدًا"[1].

ثانيهما: **عوامل سماعية**- وسميت بذلك؛ لأنه يصح أن يقال في كل واحد منها هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز[2].

وهي- في نظر الجرجاني- واحد وتسعون عاملًا، تنقسم إلى ثلاثة عشر نوعًا لفظيًّا بين أفعال، وحروف، وأسماء.

ويمكن ترتيبها على النحو التالي:

(٨) **الأفعال الناقصة**، وهي ثلاثة عشر فعلًا (كان وأخواتها)، وهي عوامل تحتاج إلى اسم مرفوع مشبه بالفاعل، واسم منصوب مشبه بالمفعول (مقسمة إلى ثلاثة أقسام: **ما يعمل هذا العمل مطلقًا من غير شرط**، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس. **وما يعمله بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه**، وهي: زال، وبرح، وفتئ، وانفك. **وما يعمله بشرط تقدم ما المصدرية عليه**، وهي: دام).

(٩) **أفعال المقاربة**، وذكر الإمام عبدالقاهر منها أربعة أفعال، هي: عسى، وكاد، وكرب، وأوشك. وتدل على دلالات القرب، والطمع، والرجاء. وتعمل عمل (كان وأخواتها) فترفع اسمها، وتنصب الخبر.

---

(١) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، د. سعيد بحيري، صـ ١٧٣.

(٢) التعريفات، صـ٧.

(١٠) **أفعال اليقين والشك**، وهي سبعة أفعال: (علم، ورأى، ووجد، وظن، وحسب، وخال، وزعم) وتسمى أفعال القلوب؛ لتعبيرها عن أحداث تصور ما يدور في نفس المتكلم، وهي عاملة في ثلاثة أسماء، مرفوع، ومنصوبين؛ إذ تقتضي التعدية بعد الفاعل إلى مفعولين.

(١١) **أفعال المدح والذم**، وهي أربعة أفعال (نعم، وبئس، وساء، وحبذا) وتعمل الرفع؛ إذ لابد لها من فاعل لضرورة انعقاد الكلام، واستقلال الفائدة.

(١٢) **حروف الإضافة والجر**، وهي سبعة عشر حرفًا (مقسمة إلى ثلاثة أقسام: **منها تسعة حروف لازمت الحرفية**، هي: من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورب، وواو القسم، وتاء القسم. **وخمسة قد تستعمل أسماء**، هي: على، وعن، والكاف، ومنذ، ومذ. **وثلاثة منها تشترك بين الفعلية والحرفية**، وهي: حاشا، وعدا، وخلا).

(١٣) **الحروف المشبهة بالأفعال**، وهي سبعة أحرف (إن وأخواتها)، ولا التبرئة. فتنصب الاسم، وترفع الخبر. وعملها فرع على عمل الفعل؛ لأنها مشبهة من وجهين، **أحدهما: من جهة اللفظ**، وهو بناؤها على الفتح، وكونها على أكثر من حرفين، وكون المضمر يتصل بها، **والآخر: من جهة المعنى**؛ إذ إنها تتضمن دلالة الفعل، فتطلب ما يطلبه الفعل[1].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١/ ١٠٢، و٨/ ٥٤.

(١٤) **حرفان يرفعان الاسم، وينصبان الخبر**، وهما: (ما) و(لا) المشبهتان بليس في العمل.

(١٥) **حروف تنصب الاسم المفرد**، وهي سبعة أحرف- حسب الجرجاني- وهي: **واو المعية** التي تحدد المفعول معه، **وإلا** الدالة على وظيفة الاستثناء، **وحروف النداء** (يا، وهيا، وأيا، وأي، والهمزة). وكلها تتضمن معنى أدعو وأنبه.

(١٦) **حروف تنصب الفعل المضارع**، وهي أربعة أحرف (أنْ، ولن، وكي، وإذن).

(١٧) **حروف تجزم الفعل المضارع**، وهي خمسة أحرف (إنْ، ولم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية).

(١٨) **أسماء تجزم الأفعال**، فهي تعبر عن الشرط، وهي تسعة أسماء (مَن، وأي، وما، ومتى، ومهما، وأين، وأنى، وحيثما، وإذ ما). وتعمل هذه الأسماء بسبب المشابهة بينها وبين (إنْ) الشرطية أُمُّ الباب في جزم الأفعال. فهي تتضمن معنى الحرف العامل للجزم فيما بعده، وتحتاج- تركيبيًا- إلى ما يتم معناها ومسماها.

(١٩) **أسماء تعمل النصب في معنى التمييز**، وهي أربعة أسماء: **أسماء تنصب -على معنى التمييز- النكرات بعدها**، وهي: الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر فإلى تسعة وتسعين. **وكم المستعملة في الاستفهام**، **وكأين وكذا**. وهي تتصل بالتعبير عن الكمية ومقولة العدد.

(٢٠) **أسماء الأفعال**، وهي تسعة أسماء، **ثلاثة تعمل الرفع في الفاعل** وهي: هيهات، وشتان، وسرعان)، **وستة تحدث النصب في المفعول**، وهي (رويد، وبله، ودونك، وعليك، وها، وحيهل).

تلك أبرز العوامل في النحو العربي، وليست كلها على نحو ما ذكره شراح العوامل من أن حصر العوامل في مائة عند الجرجاني "**بحسب ما أراد المصنف ذكره في هذا المختصر، أو بحسب ما لا يستغني عن معرفته الداخلون في هذا العلم...وإلا فهي أكثر من المئة؛ لأنه ترك من العوامل اللفظية السماعية أشياء**"[1].

لكن مما يجب التنبه إليه هنا، أن تلك الثنائية في العوامل: "اللفظية" و"المعنوية" هي باعتبار ظهور "**العامل**" لفظًا أو عدمه، وإنما جميعها في الأصل "معنوية"؛ إذ العمل في حقيقته-كما تقدم- تجريد، **تقدر فيه المواضع والمحلات، بحسب التعلق المعنوي بين الكلم**، و"**وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد)، و(ليت عمرًا قائم)، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول.فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر**

---

(١) تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني، لأحمد بن محمد القطامي، صـ٤.

والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره.وإنما قالو: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[1].

* * *

---

(١) الخصائص، ١/ ١٠٩، ١١٠

ثانيًا: معيار الأصالة والفرعية

جعل جمهور النحاة الأصل في العمل للأفعال، ثم الحروف[1]. أما الأسماء فالأصل فيها ألا تعمل، وما يعمل منها فإنما هو فرع على عمل أحدهما (الفعل، أو الحرف)[2].قال ابن النحاس في التعليقة: **"الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل، أقله في الفاعل وللحروف المختصة أصالة في العمل؛ من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه... فكان الحرف المختص عاملًا بأصالته في العمل لذلك، ولا كذلك الاسم؛ فإنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف... ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره"**[3].

ويفهم من هذا النص، أن القول بالأصالة والفرعية في عمل العناصر اللغوية **"منبثق من معانيها، معتمد على حاجاتها الدلالية التي تكتمل بمعمولاتها على وجه مخصوص، يستدل عليه بعلامة مخصوصة"**[4].

---

(١) من النحاة من يرى فرعية الحروف في باب العمل، يقول ابن الخشاب: **"فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لها، ومحمولان عليها، ومشبهان بها"** المرتجل، صـ١١٦، ولعل فيما سأذكره في مبحث "الاقتضاء" ما يؤكد نظرة الجمهور.

(٢) ينظر: الإنصاف، ١/ ٨٠، وأمالي ابن الشجري، ٢/ ٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ١/ ٨٥، وشرح اللمع لابن بَرهان، ١/ ١٥٩، والأشباه والنظائر، ٢/ ٢٣٨.

(٣) نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠.

(٤) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٨٦.

وهذا كلام دقيق، يدل عليه الاستعمال اللغوي، فالاسم- في العربية- كان فرعًا في العمل، أصلًا في المعمولية؛ لأنه أكثر تحملًا للمعاني المتنوعة في التركيب، فهو الذي يعبر عن الإسناد، والفاعلية، والمفعولية، والغاية، والزمان، والمكان، والهيئة، والتفسير، والتأكيد، والاستثناء... بخلاف أخويه (الفعل والحرف). أما الفعل، فهو لا يحمل إلا دلالتين اثنتين، هما: الحدث والزمان، وأما الحرف، فإن معانيه المتعددة لا تظهر في غير السياق والتركيب؛ ومن ثم فالاسم لا يحتاج أن يكون عاملًا- إلا قليلًا- بخلافهما، فعد العمل فيه فرعًا عنهما.

فالأصالة والفرعية- في العوامل- ليست أمرًا اعتباطيًا- كما يُظن- بل قائم- في الفكر النحوي- على أصل غاية في الأهمية، وهو مفهوم احتياج أقسام الكلام بعضها إلى بعض.قال السهيلي: "**وهذا الأصل محيطٌ بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال، وغيرها من الحروف في الأسماء، ومَنْبَهَةٌ على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها**"[1].

فالفعل لا يمكن أن يوجد- في العربية- إلا بوجود الاسم (الفاعل) "**ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلامًا**"[2]، فهو كلمة ناقصة تركيبًا، ومعناه غيري، حسب كلام الإمام عبدالقاهر الجرجاني في الفعل أنه: "ليس

---

(١) نتائج الفكر، صـ٨١.

(٢) الكتاب، ١/ ٢١.

بسمة لشيء يستقل بنفسه، وإنما يصح معناه بعد أن يسند إلى غيره"[1] فلا يلفظ المتكلم بالفعل فارغًا من مرفوع، وقد اعتبرت قوة الانعقاد بين الطرفين- عند ابن جني- سرًّا من أسرار هذه الصناعة[2].

وشدة احتياجه في التركيب إلى ما بعده- في العلاقات الإعرابية- تجعله أصل العمل، وهذا ما عبر عنه بدقة السهيلي، بقوله: "الفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معني في الفاعل، وهو كونه مخبرًا عنه. فإن قيل: كيف لا يدل على معنى في نفسه، وهو يدل على الحدث؟! قلت: إنما يدل عليه بالتضمن دلالة "الفرس" على القوائم، ودلالة "البيت" على السقف. واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو "الضرب" و"القتل" وأما "ضرب" و"قتل" فلا. وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة... ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم- وهو كونه مخبرًا عنه- وجب ألا يخلو عن ذلك الاسم مضمرًا أو مظهرًا"[3].

---

(١) المقتصد، ١/ ٢٥٩.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣١.

(٣) نتائج الفكر، ٦٨- ٦٩.

وبعد الفعل، يوجد احتياج ثان إلى الاتصال بالغير، هو صنف "الحرف"[1] الذي يظهر معناه في غيره عند التركيب، ولا يظهر معناه في نفسه عند الانفراد، ومن ثم جاءت تسميتها بـ"**حروف المعاني**" لأنها توصل معنى الفعل إلى المعمولات الاسمية، فهي كلمات لا تستقل بنفسها؛ ومن ثم اعتبرت- في التنظير النحوي- من صور الاحتياج إلى الغير لتمام ما نقص من دلالة وتركيب. فكانت- عند الجمهور- أصلًا يلي أصالة الأفعال في العمل؛ ولهذا كان "الحرف" الوحيد من بين أقسام الكلام، الذي كان تعريفه تعريفًا تركيبيًا، يقول السهيلي: "**والحرف ما دل على معنى في غيره، وذلك الغير إما اسم،وإما فعل. ووجب أن يكون الحرف عاملًا في كل ما دل على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظًا، وذلك العمل. فأصل كل حرف أن يكون عاملًا، فإذا وجدت حرفًا غير عامل، فسبيلك أن تسأل... فإن قيل: فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟! قلنا: لا تجد حرفًا لا يعمل إلا حرفًا دخل على "جملة قد عمل**

---

(1) وخاصة حروف الجر، فهي أشد أنواع الحروف احتياجًا؛ ولهذا قيل في تعريفها: "حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل، أو شبهه- المشتقات- أو معناه- الظرف والجار والمجرور- "شرح الكافية، ٤/ ٢٦٠، ومن ثم كان من أحكامها: أنه لابد لها من متعلَّق، أي: فعل يعمل فيها، ويظهر معنى الحرف في هذا الفعل. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٨/ ٢٩٨، والجنى الداني، للمرادي، صـ٤٢٧، والبديع، لابن الأثير، ١/ ٢٤٨.

بعضها في بعض" وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلًا لمعنى في الجملة، لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعمل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه.وذلك نحـو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه؛ لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة؛ ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلقه بها، ودخوله عليها"[1].

ثم يأتي بعدهما- أي: بعد الفعل والحرف- في الاحتياج، الاسم في بعض أحواله؛ إذ الأصل فيه ألا يحتاج إلى غيره؛ لدلالته على معناه في نفسه، قال السهيلي: **"وإنما الذي له معنى- على الحقيقة- هو الاسم، ومن ثم وجب ألا يكون عاملًا في غيره على الحقيقة"**[2] إلا ما خرج منه على بابه، لعلة طارئة فيعمل، وتلك العلة هي: **المشابهة بالفعل، أو المشابهة بالحرف في الاحتياج إلى الانعقاد، والوصل بمتعلقها**. فالمشبه بالفعل- كما مر-: مصادر وصفات وأسماء وأفعال.والمشبه بالحرف: المضاف، وأسماء الشرط الجازمة.وبحسب

---

(١) نتائج الفكر، صـ ٧٤، وينظر: شرح الكافية للرضي، مبحث "احتياج الحرف إلى كل من الاسم والفعل"، ٤/ ٢٥٩ وما بعدها.

(٢) نتائج الفكر، صـ ٧٤.

تدرجها وتوجهها نحو الفعلية أو الحرفية، يتقلص استقلالها، ويقوى احتياجها، ويظهر عملها، ومن ثم كانت في العمل فرعًا عنهما.

وهكذا فإن النحاة يرون أن هناك أصلًا يختص بالعمل، أو ينفرد بظاهرة ما، وقد يشبهه شيء آخر، فيحمل عليه، ويعمل عمله، ويأخذ سمته، ولكن الفروع تنحط أبدًا عن مرتبة الأصول؛ لأن "**ما شبه بالشيء فلا يصرف تصريفه، ولا يقوى قوته**".

* * *

وقد جرد النحاة من هذا أصلًا بنوا عليه أحكامهم في التفرقة بين الأصل والفرع في العمل، وهو **"كلما قلت درجة المشابهة بين الفرع والأصل، زادت القيود التركيبية على الفرع والعلائق التي تربطه بمعمولاته"**[1]، ودليل ذلك أنك **"ترى أن هذه الفروع العوامل لم يتسع فيها اتساعهم في الأصول"**[2].

فقد تقدم أن مشتقات الفعل تعمل عمله؛ لأنها أشبهته شبهًا معينًا، وبقدر قوة الشبه وضعفه تكون القيود، ويكون التصرف في معمولاتها بالتقديم والتأخير. فاسم الفعل مثلًا، وإن كان يعمل عمل الفعل، إلا أنه لابد من أن يعتمد على شيء، والذي يقع اعتماده عليه خمسة أشياء: الموصوف، والمبتدأ، وذو الحال، وهمزة الاستفهام، وما[3].

وأضعف من اسم الفعل في العمل، الصفة المشبهة؛ لأن شبهها بالفعل ضعيف، فهي مشبهة باسم الفاعل المشبه بالفعل؛ ولهذا فارقته في أمور:

- **أنها لا تعمل بمعنى الاستقبال ولا تعمل في أجنبي محض.**
- **أنه لا يجوز تقديم معموها عليها، ولا يجوز إضماره، ولا يفصل بينها وبينه**[4].

---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ ٢٢٢.

(٢) البغداديات، لأبي علي، صـ ٥٩٥.

(٣) ينظر: المقتصد، ٥٠٨- ٥١٢.

(٤) التسهيل، صـ ١٤١.

ولذا "لم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم. إنما تعمل فيما كان من سببها معرفًا بالألف واللام أو نكرة. لا تجاوز هذا لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه. فكان أحسن عندهم أن تتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى، وفي قوته في الأشياء"[1].

وأضعف في العمل من الصفة المشبهة، اسم التفضيل، فزادت قيوده، فهو من الأسماء التي "لم تقو قوة المشبهة، كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل"[2]... إلخ، وهكذا فمراتب الفروع بعد مراتب الأصول.

* * *

---

(١) الكتاب، ١/ ١٩٤- ١٩٥.

(٢) السابق، ١/ ٢٠٤.

ثالثًا: معيار القوة والضعف

(أ) هناك تمايز- في الفكر النحوي- بين العوامل، فمنها: الضعيف، ومنها القوي. وهم لا يعنون بذلك ما قد يتبادر امل المعنوي؛ إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعًا، بخلاف المعنوي[1].

وقد بنوا على ذلك أمورًا- في الدرس النحوي- أبرزها:

(١) أن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي، أو التوجه، أو ما شاكله. [2]

(٢) أن العامل المعنوي لا ينصب المفعول به[3]، فهو يعمل في الأحوال والظروف لضعفها؛ والضعيف لا يعمل إلا في الضعيف، ومن ثم فإن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة[4].

(٣) أنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويًا إلا عند تعذر اللفظي[5].

(٤) أن العامل اللفظي يزيل المعنوي؛ إذ هو أكثر تشبثًا بالجملة، فلا يجوز انقطاعه عنها ونظيره ما يعرف- في الدرس النحوي- بالنواسخ بنوعيها: الفعلية،

---

(١) ينظر: نتائج الفكر، ٧٨، ٤٠٦، والبسيط لابن أبي الربيع، ٢٧، ٥٨٣، ٥٩١.

(٢) نتائج الفكر، صـ٢٣.

(٣) الخصائص، ١/ ١٠٤.

(٤) أمالي ابن الشجري، ١/ ٤٣١.

(٥) الهمع، ١/ ٥١١.

والحرفية، التي تزيل عامل الابتداء المعنوي، عند دخولها على الجملة، قال ابن أبي الربيع: "ونواسخ الابتداء ثلاثة: ظننت وأخواتها، وما أجري مجراها. والثاني: كان وأخواتها، وما أجري مجراها. والثالث: إن وأخواتها، وما أجري مجراها"[1].

وكذلك تعمل النواصب والجوازم في الفعل المضارع، بعد أن كان قبل دخولها مرفوعًا بعامل معنوي[2].

(٥) أن العامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه؛ قال السهيلي: "لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه معموله الذي حقه التأخير، قلت فيه: "مقدم في اللفظ، مؤخر في المعنى"، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى. فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عليه؛ لأنه لابد من تأخير المعمول عن عامله في المعنى، فلا يوجد إلا بعده وعامله متقدم عليه؛ لأنه معنوي غير ملفوظ به، فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه. بخلاف اللفظي فإن محل اللفظ اللسان، ومحل المعنى القلب، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه، لم يذهب القلب بالمعنى إلى موضعه، وهو التقديم، فتأمله"[3].

* * *

---

(١) البسيط، صـ ٤٣٢.

(٢) ينظر: نتائج الفكر، صـ ٧٨.

(٣) نتائج الفكر، صـ ٤٠٢، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٢٧٠.

(ب) أن العوامل اللفظية متدرجة- أيضًا- في مراتب القوة والضعف، من حيث العمل الدائم، أو وفق سياقات نحوية معينة. وتجتمع العوامل الفروع كلها في سمة الضعف، إذا هي قيست إلى العوامل الأصول؛

(ج) ومن ثم:

- فالفعل أقوى العوامل؛ لأنه عامل دائمًا.
- والحرف أوسط العوامل؛ لأنه يعمل ويهمل.
- والاسم أضعفها؛ لأنه لا يعمل إلا بالشبه، فهو فرع عنهما "والفروع تنحط- أبدًا- عن الأصول"[1].

ولما كان الفعل أقوى العوامل، فقد لاحظ الفكر النحوي، أنه إذا لم يتفق عامل مع الفعل في القوة، فإنه لا يعمل عمله، يقول سيبويه: "لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه، وليس بفعل"[2].

وقد بنوا على ذلك أمورًا، منها:

١. أن العوامل اللفظية تتدرج من حيث تأثيرها في الجملة من الفعلية إلى الحرفية إلى الاسمية المشبهة بالفعل، إلى الاسمية المشبهة بالحرف، وتقل القوة

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٧٦.

(٢) الكتاب، ١/ ٣٣.

كلما انتقلنا من درجة إلى أخرى، بحيث إنه لا يجوز معها مطابقة العنصر في الدرجة السابقة، بالعنصر العامل في الدرجة اللاحقة.

وتتوالى درجات القوة في العوامل اللفظية، على النحو التالي:

- الأفعال.
- الحروف العاملة.
- الأسماء العاملة عمل الفعل ومتعلقاتها.
- الأسماء العاملة عمل الحروف ومتعلقاتها.
- وكل قسم من هذه الأربعة يتمايز- أيضًا- في داخله، قوة وضعفًا، فالأفعال، وهي الأصل في العمل، ليست في عملها على مرتبة واحدة؛ إذ إن منها المتعدي الذي يتعدى العمل في الفاعل إلى العمل في المفعول به، ومنها الفعل القاصر، أو اللازم، الذي يعجز عن نصب المفعول به، ولكنه يقوى على العمل في الفاعل، والمفعول المطلق، والمفعول له... ومنها الفعل الناقص الذي يقتصر عمله على ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ثم لا تمتد به قوته إلى أن يؤثر فيما أثر فيه الفعل اللازم، ومنها ما يتصرف ومنها الجامد، وما كان منها متصرفًا أقوى في باب العمل من الجامد؛ ولهذا كان من ضوابطهم: **"العامل إذا كان متصرفًا في نفسه تصرف في معموله، وإذا كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله"**[1].

---

(١) البسيط، صـ ٧٧١، و٧٨١، والإنصاف، ١/ ١٦١، والتبصرة والتذكرة للصيمري، ١/ ١٨٧.

وكذلك الحروف، فإنها- وإن كانت تلي الأفعال في العمل- فإن منها ما يقرب من الفعل، فيقوى، فيعمل عملين رفعًا ونصبًا، وهي "إن" وأخواتها؛ ولهذا سموها الحروف المشبهة بالأفعال، يقول المبرد: "وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله، نحو: ضرب زيدًا عمرو. ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف، فلذلك لزمت طريقة؛ إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبهت به"[1]. ومن الحروف ما يضعف، فيعمل عملًا واحدًا، جرًّا أو نصبًا أو جزمًا، وعليه جمهرة الأحرف العاملة.

وإذا نظرنا إلى الأسماء العاملة، وجدناها مراتب في القوة، تبدأ بالمصدر وتنتهي بالمضاف. وتتفاوت كل مرتبة- أيضًا- قوة وضعفًا!! باعتبار قربها وبعدها من الفعل. فأقوى المصادر عملًا ما كان منها منونًا؛ إذ التنوين يدل على التنكير، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل؛ إذ الأفعال نكرات، ويليه في القوة عملًا، المصدر المضاف، وأضعف المصادر ما كان فيه الألف واللام،...وهكذا[2].

---

(١) المقتضب، ٤/١٠٨- ١٠٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٦/٧٨.

٢. كلما زادت قوة العامل زادت معمولاته، وارتفعت درجة الحرية في حركتها في الجملة.وكلما قلت قوة العامل ضعف عمله، وتقلصت حرية عناصر الجملة التي يؤثر فيها؛ إذ الأقوى أقدر على التصرف"(١).

ومثال ذلك: ما ذكره سيبويه عن قوة الحرف، يقول: "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدالله، أو ما مسيءٌ من أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبدَالله، على حد قولك: إن عبدالله أخوك؛ لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف (إنَّ) كالفعل، كذلك لم يجز منها كل ما يجوز منه، ولم تقو قوته: فكذلك ما"(٢). ومعنى ذلك: أن الحرف أدنى من الفعل في القوة، ومن ثم في العمل، ولا يمكنه أن يتيح للعناصر العامل

---

(١) ينظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، د. لطيفة النجار، صـ ١٩٢، وعناصر النظرية النحوية، في كتاب سيبويه، صـ ٢٤٨، والمراد بالتصرف-هنا- أحد أمرين: أولهما، عدم لزوم الحالة الواحدة. وثانيهما، عدم لزوم الموقع النحوي الواحد. فمثال الأول، "إن" فهي لا تتصرف، أي: أنها تلزم حالة واحدة، بخلاف الفعل؛ ولذلك "لم تقو قوته"، ومثال الثاني: "اسم الفعل" لا يقوى قوة الفعل؛ "لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى الفعل" الكتاب١/ ١٢٧ بولاق بعدل، ومن ثم قبح تقديم معموله عليه؛ في حين يحسن تقديم معمول الفعل المتعدي عليه.

(٢) الكتاب ١/ ٥٩، وينظر: المقتضب ٤/ ١٠٨، ١٠٩، ١٥٦.

فيها، حرية موقعية كالتي يبيحها الفعل. وهذا مفهوم قوله: "لم تتصرف (إِنَّ) كالفعل" ومن ثم كان من ضوابطهم: "**العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله**"[1].

٣. **العامل الضعيف لا يحذف**؛ ولهذا فإن الأفعال- لشدة قوتها في العمل- تعمل ظاهرة ومحذوفة، بلا قيد ولا شرط؛ وتلك الحقيقة التي يتميز بها الفعل- وهي القدرة على أن يؤثر في عنصر موجود رغم حذفه- جعلت سيبويه يقسم الأفعال ثلاثة أقسام، يقول: "**فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار:**

- **فعل يظهر، ولا يحسن إضماره،**
- **وفعل مضمر، يستعمل إظهاره،**
- **وفعل مضمر، متروك إظهاره**"[2].

ومن أمثلة حذفه مع بقاء عمله: حذف الفعل الذي يعمل النصب في المشغول عنه، ويفسره فعل ظاهر بعده، يقول سيبويه: "**تقول أعبدَالله ضربته؟ وأزيدًا مررت به؟ وأعمرًا قتلت أخاه؟ وأعمرًا اشتريت له ثوبًا؟ ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلًا هذا تفسيره**"[3]. فإذا ضعف العامل لم يجز حذفه مع بقاء عمله؛ ومن ثم لا يحذف الجار للأسماء، والجازم والناصب

---

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٦٣.

(٢) الكتاب، ١/ ٢٩٦.

(٣) السابق، ١/ ٥٢.

للأفعال، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها"[1].

وقد كان ضابطهم في هذا الباب:

- **إبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوته وتصرفه.**
- **إنما يحذف العامل لقوته.**
- **ومن ثم، فعوامل الأفعال ضعيفة، فلا تعمل محذوفة[2].**

٤ . إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف، قال السيوطي:

"ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال: إن ناصب المعطوف في قول الشاعر:

هل أنت باعثُ دينار لحاجتنا ... أو عبدَ رب أخا عون بن مخراقِ[3]

فعل يدل عليه اسم الفاعل، وقال: بل الناصب له اسم الفاعل الموجود؛ لأن التنوين فيه مراد، وإذا أمكن نسبة الفعل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز

---

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٦٤، وينظر: أصول النحو العربي، للحلواني، صـ١٩٧.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ١/ ٣٧٧، و٢/ ٣١، ٢٦، وعلل النحو لابن الوراق، صـ ٣١٥، و٣٧٢، و٤٤١ .

(٣) البيت من البسيط، وهو من شواهد الكتاب، ١/ ١٧١، قال البغدادي في الخزانة، ٨/ ٢١٩: "والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقال ابن خلف: وقيل هو لجابر بن رألان السنبسي. وسنبس: أبو حي من طيء. ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبط شرًّا، وإلى أنه مصنوع. والله أعلم بالحال".

الحذف.وذهب الكوفيون: إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل؛ لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته. وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل تفسره الصفة... وهذا ضعيف؛ لأن النص مقدم على القياس، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود"[1].

٥. **الأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد**، قاله ابن مالك[2]. والمراد بهذا: أن أقوى العوامل ما كان يعمل في صنف واحد من المعمولات، وهو كلام دقيق؛ إذ لو قارنا التعامل الإعرابي بين الفعل والحرف والاسم، لاحظنا أن الفعل- وهو أقوى العوامل- لا يعمل إلا في الاسم وحده. وأن الحرف يعمل مرة في الاسم، وأخرى في الفعل.وأما الاسم- وهو أضعفها- فيعمل في الفعل متى شابه الفعل ويعمل في الاسم متى شابه الحرف.

وهكذا يتضح لنا الربط المستمر- في الفكر النحوي- بين العمل والقوة، بناء على مجموعة من الافتراضات في التدرج بين العوامل، وتعدد مراتبها قوة وضعفًا.وقد أثر ذلك- بطريقة جازمة- في تفسير العلاقات التركيبية في النحو العربي، والسيطرة على الظواهر الإعرابية على الرغم من كثرتها وتعدد جوانبها.

* * *

---

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٥١- ٢٥٧.

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٧٠.

الأصول والضوابط:

هذا وقد قامت فكرة العامل في النحو العربي على مجموعة من الأصول والأحكام، إذ العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة، بل مقيدة بقيود، ومشروطة بشرائط- تحكمها أسس وضوابط، "وقد تنبه النحاة إلى أهمية هذه الضوابط، ودورها المؤثر في تقييد حركة العامل والمعمولات في التركيب، فلم يقتصروا في وصفهم العربية على بيان العلائق الوظيفية التي تربط العامل بمعمولاته، بواسطة الوظائف النحوية، بل جاوزوا ذلك إلى بيان القيود التي تقيد العلائق، والتي أصبحت فيما بعد ضوابط عامة، وأصولًا، رئيسة قامت عليها نظرية النحو العربي"[1] وهذه الأصول، وتلك الضوابط يمكن تمثلها في الأمور الآتية:



---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٨٣.

أولًا: العقد والتركيب

ويقصد بهما: الجمع والتأليف، بين العامل والمعمول، بحيث يترتب على ذلك الاستقلال الإسنادي، وعدم احتياج الاسم إلى ما يتممه لتكوين المحلات الإعرابية [1]. فقد استقر في الفكر النحوي أن **"الإعراب هو تركيب الاسم بعامله"** وهما طرفان لا يغني واحد منهما عن الآخر[2] ومن ثم كان كل باب من أبواب النحو تحته ضرب من ضروب العلاقات والروابط بين الكلم، وحسن الدلالة راجع إلى تلك العلاقات، والروابط، والأنساق اللغوية المتشاربة؛ إذ هو أصل الكلام، فالألفاظ المفردة **"لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد، وهذا علم شريف، وأصل عظيم"**[3].

ويوضح السهيلي عملية التركيب من خلال مثال ذكره، بعد تعريف التركيب بأنه **"إضافة الصفة إلى المحل"** قال فيه: **"وذلك أنك تعرف (زيد) على حدته، وتعرف معنى (القيام) على حدته، ثم تضيف (القيام) إلى (زيد) فإضافة (القيام) إلى (زيد) هو التركيب"**[4].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ٥٤، والخصائص، ٢/ ١٧.

(٢) ينظر: من الكلمة إلى الجملة، د. عبدالقادر المهيري، صـ١٤٠.

(٣) دلائل الإعجاز، صـ٥٣٩، وينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي، صـ١، وشرح الكافية، للرضي، ١/ ٦٥.

(٤) نتائج الفكر، صـ٣٣٨.

وهذا يعني: أن التركيب يتجسم نحويًا، من خلال قيام الائتلاف بين الكلم، نحو تعلق: **الاسم بالاسم** (وينتج عنه: الخبر، والحال، والتوابع، والإضافة، وعمل المشتقات)، أو **الاسم بفعل** (وينتج عن التعلق بينهما: الفاعل، والمفاعيل، والنواسخ والحال، والتمييز، والاستثناء) **أو يتعلق الحرف بالاثنين** (وينتج عنه: التعدية، والمفعول معه، والاستثناء) أو **يتوسط الحرف بين الاسم والاسم مع تعلقه بالفعل** (وينتج عنه: العطف) **أو يتعلق الحرف بمجموع الجملة** (وينتج عنه: النفي، والاستفهام، والشرط والجزاء، والنواسخ)[1].

ثم إن **"العقد والتركيب"** هو السبب الرئيس لاختلاف المعاني، التي يكون الإعراب نتيجة وأثرًا لها، فالكلمات- وهي بعيدة عن **"العقد والتركيب"** تبدو شتاتًا، ليس له بنية، أو نظام يحكمه، وبمجرد أن تركب هذه الكلمات، وتنعقد في جمل وعبارات، تتغير الصورة، وتصبح ذات علاقات، تربطها بعضها ببعض،(**كعلاقة الإسناد، والتعدية، والتوكيد، والظرفية، والمعية، والحال، والتمييز، والاستثناء، والإضافة، والتبعية...**) فلا يمكن أن نرتبها،أو نغير وضعها كيفما اتفق، بل نجد هذه الكلمات- عند **"العقد والتركيب"**- تنتظم في بنية يحكمها نظام تام، هذا النظام تفسره نظرية العامل، ويدل عليه ما يكون بين الكلمات من إعراب.

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، صـ٣-١١.

ومن ثم استقر في الدرس النحوي، أن "الإعراب لا يكون إلا عند "العقد والتركيب" فإذا لم يوجد التركيب لم تكن المعاني"[1]. وأن الملفوظ "لابد فيه من تركيب" [2]حتى يظهر فيه الإعراب ويؤكد الرضي أهمية ذلك بقوله: "إنما حكم بذلك؛ لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع" [3]؛ومن ثم فـ"الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربًا خاصًا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب"[4]؛ لأن" الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل، ومدارج القول"[5] .

على أن "الجمل" و"مدارج القول"- في الفكر النحوي- لها قانون ينظمها، وضوابط تحكمها، يقول الإمام عبدالقاهر: "فلو أنك عمدت إلى بيت شعر، أو فصل نثر، فعددت كلماته عدًّا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه، الذي بني عليه، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيرت الترتيب الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد منه... أخرجته من كمال البيان إلى محال

---

(١) التخمير للخوارزمي، ٣/ ٥٧ و٢١٣.

(٢) الخصائص، ١/ ٣٠.

(٣) السابق، ٢/ ٦٥.

(٤) أسرار البلاغة، للإمام عبدالقاهر، صـ٤.

(٥) الخصائص، ٢/ ٣٣١.

الهذيان. نعم، وأسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم"[1].

فالإعراب- إذن في الفكر النحوي- يقوم على عناصر تركيبية، ثلاثة:

(١) عامل (مؤثِّر).

(٢) معمول (مؤثَّر فيه).

(٣) الأثر المتولد عن التركيب بين العامل والمعمول.

ومن ثم لا نستطيع أن نتصور للكلمة المفردة إعرابًا؛ إذ هو الحركة المترتبة عن وضعها في الكلام، ووظيفتها في الجملة، فالعمل إنما هو علاقة اقتران بين عامل ومعمول، تظهر من خلاله المعاني الموجبة للإعراب، أعني: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة. "والمعاني الموجبة للإعراب، إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول الإعراب"[2].

ولهذا كان حد الاسم المعرب في الدرس النحوي هو "الاسم المركب إلى عامله" وقولهم إلى عامله؛ لأنه "ليس كل اسم مركبٍ إلى غيره، غيرِ مشابه لمبنى الأصل، معربًا، بل الاسم إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف

---

(١) أسرار البلاغة، صـ٥.

(٢) شرح الكافية، ١/ ٥٣.

إليه، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابًا، بل المضاف إليه يستحق بالتركيب الإضافي؛ لأن المضاف عامله"[1].

ومن ثم كان من ضوابط النحاة في هذا الباب:

- "لا عمل قبل التركيب".
- "إنما يعمل العامل بعد أن يحصل موجب الإعراب".
- "فالاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله"[2].
- "الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب" [3].
- "الاسم إذا كان وحده مفردًا من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني؛ فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيبًا تحصل به الفائدة نحو قولك: زيد منطلق، وقام عمرو، فحينئذ يستحق الإعراب؛ لإخبارك عنه"[4].
- "الإعراب إنما توجبه المعاني، التي أحدثها التركيب" ومن ثم كان البناء الأصل في الأفعال، مع أن صيغها تتغير لمعان تطرأ عليها؛ لأنها معان لم يحدثها التركيب[5].

---

(١) شرح الكافية، ١/ ٥٢.

(٢) ينظر: المقتصد، ١/ ١٢٢، وشرح الكافية، ١/ ٣٣.

(٣) شرح المفصل، ١/ ٨٣.

(٤) السابق، ١/ ٨٤.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/ ٢٥٥.

* * *

على أن هذا الركن من أركان العمل "العقد" و"التركيب" يشار إليه في الدرس النحوي بمصطلحات أخرى، أبرزها:

(١) **الإسناد**[١] ويعنى به: "**نسبة كلمة على أخرى، على وجه يفيد فائدة تامة**"[٢] قال السكاكي: "**والإسناد: هو تركيب كلمتين، أو ما جرى مجراهما، على وجه يفيد السامع**"[٣] فهو التعالق الحميم بين الكلام، من خلال علاقة تربط العامل بالمعمول، تقوم على معنى الاحتياج وتكملة النقص والاستغناء، وهذا "**معنى نحوي**" ينعقد بمقتضاه الاسم مع الاسم،أو الاسم مع الفعل. فكل من العامل والمعمول "**لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا**"[٤].

(٢) **الارتباط**[٥] **والتأليف**[٦]. ويعني بهما: اجتماع أجزاء الجملة أو مفرداتها، بحيث "**يعمل بعضها في بعض**"[٧] وذلك عن طريق وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين، فـ"**الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربًا خاصًا من التأليف، ويعمد بها إلى**

---

(١) شرح الكافية، ١/ ٣١، وينظر: التعريفات للجرجاني، صـ١٧.

(٢) حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح، ١/ ٢٠.

(٣) مفتاح العلوم، صـ٨٦.

(٤) الكتاب، ١/ ٢٣- ٢٤.

(٥) حاشية الصبان، ١/ ٢٦.

(٦) الأشموني، ١/ ٢٦.

(٧) المرتجل لابن الخشاب، صـ ٢٨.

وجه دون وجه من التركيب والترتيب"[1] يقول ابن الخشاب: "وجميع ما يتخاطب به الناس من الجمل المفيدة، هي ألفاظ مؤلفة، وكل مؤلف فله مفردات منها ألف فالكلام مؤلف، مفرداته الكلم الثلاث، فهو ينتظمها، ومنها ينتظم"[2].

وفي موضع آخر، يقول: "اعلم أنِ الكلم الثلاث إذا ألف بعضها مع بعض، حصل من ذلك تأليف الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم"[3] وقد تتبع الفكر النحوي أنماط التراكيب التي تأتلف، فتكون كلامًا تامًّا، "فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيكون كلامًا كذلك، كقولنا: كتب عبدالله، وسُرَّ بكر، ومن ذلك: زيد في الدار، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين، فيكون كلامًا، كقولنا: إن عمرًا أخوك، وما بشر صاحبك، وهل كتب عبد الله، وما سُرَّ بكر، ولعل زيدًا في الدار. وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم، فمطرح، إلا الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يا زيد، ويا عبدالله؛ فإن الحرف والاسم قد يأتلف منهما كلام مفيد في النداء" [4] والمراد بالتراكيب المطرحة: "الفعل مع

(١) أسرار البلاغة، صـ٤.

(٢) السابق، صـ ٥.

(٣) السابق، صـ ٢٧.

(٤) المقتصد، ١/ ٩٤.

الفعل، والفعل مع الحرف، والحرف مع الحرف"[1] فهذه الأنماط من التراكيب لم يأت منها شيء في العربية، وذلك ثابت بالاستقراء، وهو استقراء سديد وصادق[2].

(٣) الضم والتعليق، فإعراب الكلام، وتحديد العوامل والمعمولات، رهين ضم بعضه إلى بعض، وتعلق بعضه ببعض؛ ذلك لأنه "ليس من عاقل يفتح عين قلبه، إلا وهو يعلم -ضرورة- أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض، وتعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطُق بعضها في أثر بعض، من غير أن يكون فيما بينهما تعلق، ويعلم- كذلك ضرورة إذا فكر- أن التعلق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بين أنفسها، ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد، أن نتصور تعلقًا فيما بين لفظتين، لا معنى تحتهما لم نتصور؟!!"[3] ويقول القاضي عبدالجبار: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم من أن يكون لكل لكلمة في بناء الجملة- التي تتناول- الضمُ، وقد يكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما أن تفيد فيه الكلمة أو حركتها أو موقعها"[4]. على أن مصطلح "التعليق" ليس إلا واحدا من جملة

---

(١) المرتجل، صـ٥٧.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى، لابن هشام، صـ٤٥.

(٣) دلائل الإعجاز، صـ٤٦٤.

(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ١٦/ ١٩٩.

مترادفات ذكرها الإمام عبدالقاهر الجرجاني؛ لتقريب مفهوم النظم، كـ**"النسج، والتأليف والصياغة، والبناء، والوشي، والتحبير، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كلٍّ حيث وضع علة، تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"**[1].

* * *

وهذا الضابط "العقد" و"التركيب"- وما يتبعه من مقولات في الدرس النحوي القديم- يؤكد أن الإعراب ليس لفظًا- كما توهم بعض المحدثين[2]- وليس مقصورًا على علامات الإعراب، خاليًا من الاهتمام بالتركيب[3]. وإنما هو معنى يستوجبه تركيب الكلم إلى كلم أخرى، هي عواملها وفق قوانين كلية، يتم في ضوئها اختيار العناصر الملائمة، ورصفها، وتقديم بعضها، وتأخير بعضها الآخر، فـ**"الإعراب مقولة لا تنشأ إلا عند الاستعمال، وتحويل الإمكان اللغوي إلى فعل يولِّد بأفراد الكلمات جملًا وأحكامًا"**[4].

---

(١) دلائل الإعجاز، صـ٤٩.

(٢) ينظر: إحياء النحو، الأستاذ إبراهيم مصطفى صـ ٢٢، ودراسات نقدية في النحو العربي، د.عبدالرحمن أيوب، ١/ ٤٤.

(٣) كما يرى د. محمد حماسة في كتابه: العلامة الإعرابية في الجملة، صـ١٦٢.

(٤) النقد وقراءة التراث، عود إلى مسألة النظم، د. حمادي صمود/ المجلة العربية للثقافة، ع٢٤، السنة الثالثة عشرة، ١٩٩٣، صـ٨٠.

وهنا ثلاثة أمور، يجدر التنبيه إليها:

(١) أن ما جاء من تعريفات للإعراب في كتب المتأخرين من النحاة، من نحو قولهم: "**الإعراب أثر ظاهر أو مقدر، يجلبه العامل في آخر الكلمة**"[1]- واعتمده كثير من المحدثين في نقدهم الفكر النحوي القديم- ليس دقيقًا؛ لأن ما ذكروه إنما هو حكم الإعراب، وأثره، لا حده، ففي قول ابن الحاجب: "**وحكمه- أي: المعرب من الأسماء- أن يختلف آخره، لاختلاف العوامل**" يقول الرضي: "**هذا الذي جعله المصنف- بعد تمام حد المعرب- حكمًا من أحكامه، ولازمًا له، جعله النحاة حد المعرب، فقالوا: المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل**" ثم رجح الرضي ما ذهب إليه ابن الحاجب[2] ولهذا اختار أن يكون حد المعرب من الأسماء هو: "**الاسم المركب إلى عامله**" أما التغير الحاصل في آخر الاسم، فهو أثر لهذا التركيب، فالرفع والنصب والجر، لا تمثل إلا وجهًا يسيرًا من العمل والإعراب، والأهم هو: " **العقد**" و"**التركيب**" لفظًا ومحلًا؛ "**وذلك لأن الاسم، إما أن يبنى لعدم موجب الإعراب، أعني: المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد، كالفاعلية والمفعولية والإضافة... والمعاني الموجبة للإعراب، إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب... وإما أن يبنى مع حصول الموجب للإعـراب؛ لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو**

---

(١) أوضح المسالك، لابن هشام، صـ٢٢.

(٢) شرح الكافية، ١/ ٥٥.

الفعل"[1] ومن ثم عرف النحو بأنه: علم بمعرفة "كيفية التركيب فيما بين الكلم؛ لتأدية أصل المعنى مطلقا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليه؛ ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية. وأعني بكيفية التركيب: تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم: نوعيها، المفردة، وما هي في حكمها"[2] وهذا الكلام يؤكد:

• أن الإعراب- في الفكر النحوي- قائم على "التركيب" الذي هو نتاج "الجملة" وأنواعه المتأتية عن طرائق التأليف، من اختيار العناصر الملائمة، ورصفها، وتقديم بعضها، وتأخير الأخرى؛ ذلك أنه على معرفة التركيب، يتوقف الفهم والإبلاغ. والنحو وإن تناول اللفظ بالوصف والتحليل، فغايته المعنى الذي يدل عليه في التركيب.

• كما أنه: "يلفت الانتباه إلى انزلاق النحاة المتأخرين في عدم التدقيق المفهومي، وهو وإن كان في أوله يسيرًا، فإنه يؤدي في مراحل موالية إلى تغيير النظرية أو تحريفها. وهو ما يمكن ملاحظته بيسر في الكتب التعليمية التي دأبت على الاستغناء عن الحدود الدقيقة للطفها، واستعاضت عنها بالقرائن الدالة عليها؛ لقرب فهمها عند المبتديء. ولئن كان اختزال المختصرات قد أضر بدقة المفاهيم النحوية العربية؛ فإن اعتماد المحدثين لكتب

---

(١) السابق، ١/ ٥٣.

(٢) مفتاح العلوم، للسكاكي، صـ٣٧.

المختصرات، جعل تلخيصهم للمنظومة النحوية العربية، يؤول بهم إلى تحريفها تحريفًا واضحًا، ويؤول بهم، خاصة، إلى تحريف مفهوم الإعراب، تحريفًا يناقض قول النحاة العرب مناقضة صريحة"(١).

* * *

(٢) أن هذا الأصل من أصول العامل "العقد" و"التركيب"- في الفكر النحوي- لا يكون إلا في جملة؛ إذ "محور محاولات الوصف والتنظير للجملة، إنما هو العلاقات التركيبية"(٢) فالجملة هي محور الحركة بين العوامل والمعمولات، ومن خلالها تتولد المركبات وما تحمله من معان نحوية، فلا يمكن أن نتصور للكلمة المفردة إعرابًا، إلا من خلال الحركة المترتبة عن وضعها في الكلام، ووظيفتها في الجملة، مما يعني أن نظرية النحو العربي، قامت في أهم أركانها (العامل) على "الجملة"(٣) و"مراعاة النص" وما قيام الإعراب على

---

(١) المنوال النحوي العربي، د. عز الدين المجدوب، صـ١٣١-١٣٢.

(٢) بنية الجملة العربية، بين التحليل والنظرية، د. المنصف عاشور، صـ٨.

(٣) الجملة نظام متناسق من العلاقات المتتالية فيما بين الكلم، وما يستتبع هذه العلاقة من قيود، وفق مجموعة من القوانين المضبوطة في أبواب النحو العربي، وأساسها: "الإسناد" ينظر: بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، للمنصف عاشور، صـ٤١، وصـ٥٣ على أن الباحث لا يجد مصطلح "جملة" بمفهومها التنظيري (التركيب الإسنادي) في كتاب سيبويه، ولكنه كثيرًا ما استعمل مصطلح" الكلام" للتعبير عن مفهوم الجملة من خلال الإسناد والاستغناء، من مثل قوله: "ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا" الكتاب، ١/ ١٤، =

=

وقوله: "ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل" الكتاب، ١/ ٢١. ويبرز هذا المصطلح " جملة" عند المبرد، يقول: " هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدالله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب" المقتضب، ١/ ١٣٦، وقد زاوج الدرس النحوي بين المصطلحين: "الجملة" و"الكلام" حتى إن بعض النحويين يستخدمهما بمعنى واحد، يقول ابن جني: "الكلام إنما هو في لغة العرب، عبارة عن الألفاظ القائمة برأسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة: "الجمل" على اختلاف تركيبها" الخصائص، ١/ ٣٢ ويقول أبو البقاء العكبري: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يحسن السكون عليها" المتبع في شرح اللمع، صـ١١٤ وفرق بعض النحاة بينهما، يقول ابن هشام: "الكلام هو: القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام" المغني، ٢/ ٤٢ وعليه، فشرط الجملة "الإسناد" الذي هو ائتلاف بين عنصرين، وشرط الكلام: قصد "الإفادة" وهو شيء زائد على الإسناد، ومن ثم فكل كلام جملة، ولا ينعكس. ينظر: شرح الكافية للرضي، ١/ ٣٣'وهذا ما استقر عليه تعريف "الجملة" لدى المتأخرين من النحاة، يقول الجرجاني، في التعريفات، صـ٨٨: "الجملة عند النحاة، عبارة عن مركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: "زيد قائم" أو لم يفد، كقولك: "إن يكرمني" فإنه= =جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا" ويوضح الحلواني أن هذا المفهوم للجملة القائم على "الإسناد" أعان النحاة على

=

العامل- في الفكر النحوي- إلا ضرب من ضروب التحليل للمركبات اللغوية، وتوضيح العلاقات المعنوية، من خلال العلاقات اللفظية. والدرس النحوي حينما يجعل الفعل- أو شبهه- هو العامل، يشير إلى أن الحدث هو محور التركيب، أو عمدته، وحينما يجعل الأسماء بعده معمولات له، يشير إلى أنها ترتبط به معنى، وتكشف عن أشياء تتعلق بالحدث[1].

فليس صحيحًا-إذن- ما شاع لدى بعض المحدثين من أن بنية النظرية النحوية- في الفكر النحوي القديم- قائمة على الكلمة المفردة، وتتبع مواقعها في الإعراب، مستدلين على ذلك بأننا لا نجد في التأليف النحوي "أبوابًا وفصولًا خاصة بدراسة الجملة من حيث أنواعها، وأنواع عناصرها ومختلف وظائفها، ولا يعني هذا أنها خالية من كل إشارة إلى الجملة، وإنما معناه: أن دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات، لا يكترث لها إلا إذا أمكن لها أن تعوض بمفرد...

=

دراسة العلاقات الداخلية في النص، فهم بهذا المفهوم ربطوا بين وظيفة الكلمة المفردة، ووظيفة الجملة المركبة، فالجملة قد تقع خبرًا لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ، وقد تقع مفعولًا، ومضافًا إليه، وجوابًا للشرط، وحالًا، وصفة، ومستثنى، وفاعلًا...إلخ. وعلى هذا الأساس تكون الجملة، في الدرس النحوي، دائرة من دوائر اللغة المتكاملة، أو مستوى من مستوياتها الطبقية. ينظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، محمد خير الحلواني، مجلة المناهل المغربية، ع٢٦، سنة ١٤٠٣، صـ٢٠٩-٢١٠.

(١) ينظر: أصول النحو العربي، للحلواني، صـ١٨٢.

ولا نشعر بأن الجملة تدرس لذاتها، بل نفهم أنها لم تدرس إلا عرضًا، ولم يعتن بها إلا لإتمام الأبواب المخصصة للمفردات"[1].

والذي أراه، أن هذا الكلام غير دقيق؛ فالجملة كانت من أسس التنظير في الفكر النحوي، وقد استنفدت جهدًا كبيرًا من علماء النحو، فدرسوا أنماطها وأحوالها، وترتيب العناصر فيها، وصور العلائق بينها، ورصد العلاقات السياقية بين أجزائها، من جهة، وبينها وبين غيرها داخل النص من، جهة أخرى، وإن بدت التحاليل والملاحظات حولها متفرقة في كتبهم.

فما حديث النحاة عن "العقد" و"التركيب" الذي تقدم بيانه، وحديثهم عن "الرتبة" بين العوامل والمعمولات، و"نقض المراتب"، و"الجمل التي لها محل من الإعراب"، و"التي لا محل لها"، و"العلاقات بين أجزاء الكلام"، "وما يصح من التراكيب وما لا يصح منها" و"المظاهر الطارئة على بنية التراكيب في العربية، من: التقديم والتأخير، والحذف والتقدير، والإضمار، والفصل والاتساع، والتضمين والجوار، والاستغناء، ورعاية الظاهر واعتبار المحل، ومعاني الحروف والأدوات، ووقوع بعضها موقع بعض" مما سيأتي بيانه، إلا تنظير لنظام اللغة، وبنية الجملة، في الفكر النحوي، وإن كان "يبدو لأول نظرة أن الجملة، أو

---

(١) نظرات في التراث اللغوي العربي، مبحث: الجملة في نظر النحاة العرب د. عبدالقادر المهيري، صـ٣٢، وينظر: إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى، صـ١، ومن أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس، صـ٣٠٣، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه، د. المخزومي، صـ٣٥.

الكلام، لم يكن محور تفكيرهم، وتبلورت نظرياتهم النحوية في الجملة شيئًا فشيئًا، إلا أن قراءة التفكير النحوي في كتاب سيبويه، تفضي إلى ترسم معالم نظرية الكلام العربي، أو المكونات الأساسية لوصف الجملة التي كانت وحدة التفكير الثابتة في الكتاب، فلقد كان شكل الإسناد متصلًا بأقسام الكلام، ومجاريها الإعرابية داخل بنية الجملة، التي اشترط فيها الاستقامة النحوية والدلالية والصوتية"[1].

على أن عناية النحاة بالكلمة، إنما هي راجعة لكونها محور الكلام، فهو حديث عنها من حيث **"ما تتركب منه"** و**"ما تتركب إليه"**[2] يقول الرضي- في تفسير بدء ابن الحاجب مصنفه بحد الكلمة، وتقديمه على حد الكلام-: **"إنما قدم حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب "العقد" و"التركيب" لتوقف الكلام على الكلمة، توقف المركب على جزئه"**[3].

وما فعله ابن هشام حينما عقد بابًا للجملة في كتابه **"المغني"**[4] أداره حول: حدها، وأحكامها، وأقسامها من حيث: الاسمية والفعلية، والكبرى والصغرى، وذات وجه وذات وجهين، وما له منها محل من الإعراب، وما لا

---

(١) بنية الجملة العربية، بين التحليل والنظرية، صـ٢٠.

(٢) ينظر: أصول تحليل الخطاب، صـ١٢٧٥-١٢٧٦.

(٣) شرح الكافية، ١/ ٣١.

(٤) ينظر: المغني، ٢/ ٤١-٨٣، وكذلك صدر كتابه **"الإعراب عن قواعد الإعراب"** بالحديث عن الجملة وأحكامها.

محل له. أقول: وما فعله هذا إن هو إلا تشقيق وتفريع، وتتبع لتفكير النحاة قبله، الذي كان وصفًا لقوانين تكوين الجمل، في اللسان العربي، والعلاقات التركيبية التي تنشأ عنها؛ فـ"الإعراب" و"العوامل" و"الإسناد" و"التأليف" و"النظم" و"العقد والتركيب" و"التعليق" و"تكملة المركبات" و"المعاني" سلسلة من المصطلحات، تعكس نظرية متماسكة، وحكمة نحوية، ومنهجًا علميًا. في تفكير النحاة في نظام الجملة العربية، مفردها ومركبها، ظاهرها وغير ظاهرها"[1].

***

(١) بنية الجملة العربية، بين التحليل والنظرية، صـ٢٩٥.

(٣) أن هذا الأصل "العقد" و"التركيب" هو ما يتولد عنه ما عرف في الفكر النحوي بـ مصطلح "معاني النحو"[1] القائم على "العلاقات النحوية" بين

---

(١) يمكن تمثل"معاني النحو" في شكل عشرة أصناف، هي: طرق التعلق الإسنادي ومعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة/ والخبر باعتباره أسلوبًا ودلالة/ والشرط والجزاء/ ومعاني الحروف الداخلة على الكلام/ والفصل والوصل بين الجمل/ والتصرف في التعريف والتنكير/ والتقديم والتأخير/ والحذف/ والتكرار/ والإضمار والإظهار. "والملاحظ أن هذه المعاني والأصول والأبواب تجمع بين المعاني الوظيفية والمعاني المقامية البلاغية المتصلة بموقف المتكلم من خطابه، والمعاني المقولية، ومعاني الربط بين الجمل. ويبدو في هذه القائمة شمول "معاني النحو" للعمليات الدلالية والمقامية، ويمكن إرجاعها إلى اختيارات المتكلم، وظروف إبلاغه"(ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، د.منصف عاشور، صـ٣٢٣-٣٢٤)

ولا يتوهم من خلال الحديث عن "معاني النحو"- خاصة المعاني التركيبية كالاستفهام والنهي والدعاء والتمني.. إلخ أن ليس هناك فرق بين النحو وعلم المعاني. وقد يغري هذا بعض الباحثين -في دعوة منهم إلى تجديد النحو- بأن يجتازوا "علم المعاني"، وأن يضموه إلى النحو، وأن يعتبروه فرعًا منه؛ معتقدين أنهم بهذا الخلط يجددون ويحيون النحو، كما فعل د.عبدالستار الجواري في كتابه (نحو المعاني) ومن قبله الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ود. مهدي المخزومي، في كتابه (النحو العربي نقد وتوجيه)

والحق أن هناك فرقًا بين العلمين من وجوه، يشير الإمام العلوي إلى شيء منها، بقوله: "فإن النحوي وصاحب علم المعاني- وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة- لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب، وكمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني، وبلوغها أقصى المراتب" (الطراز١/ ١٧) وهذا يظهر بوضوح في حديث كل من العلمين عن "العدول"

=

الكلم، وليس قائمًا على ما تفيده كل كلمة منفردة عن سواها؛ إذ "لا يقوم في وهم، لا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى فعل، من غير أن يريد إعماله في اسـم. ولا أن يتفكر في معنى اسم، من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلًا له أو مفعولًا، أو يريد فيه حكمًا سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرًا أو صفة أو حالًا، أو ما شاكل ذلك"[1] وسيبويه، وإن لم يذكر هذا المصطلح صراحة، إلا أنه أبرز معظم جوانبه، في حديثه عن: حسن تعليق الكلم بعضه ببعض، وما يتطلبه ذلك من ضبط في:الحالات الإعرابية، والتعريف

=

و"الخروج عن أصل القاعدة" ففي حين يعني النحوي بتعليل هذا الخروج، وبيان أنه ليس خروجًا عن "سنن العرب" و"معهود خطابها" نرى البلاغي يبحث في أسرار هذا الخروج؛ باعتباره خروجًا قصديًا، الغاية منه مراعاة مقامات، حقيقية أو تنزيلية، بها يتمايز الكلام، ويقع التفاضل. وهذا ما يؤكده ابن هشام حينما يحدد مجال البحث النحوي في الحذف فيقول "الحذف الذى يلزم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضته الصـناعة وأما قولهم بحذف الفاعل لعظمته أو حقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم (أي: من النحاة) على صـناعة البيان" المغني: ٢/ ١٧٦.

هذه هي أهم الوجوه الفارقة بين العلمين، وإن كان هذا ينفي الاتصـال التام، فإنه لا يعني التناقض بينهما بل يعني "أن العلمين متكاملان بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل. والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصـانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي" (الأصـول، د.تمام حسان ص٣٤٤).

والله تعالى أعلم.

(١) دلائل الإعجاز، صـ٤١٠.

والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والإضمار والإظهار... وترك لمن جاء بعده فرصة صياغته حدوده وضبطها [1]، وخاصة الإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي يتوج جهود السابقين عليه من النحاة فيما يتعلق بالتحديد الدقيق "لمعاني النحو" التي أدار حولها نظريته المشهورة "النظم" الذي هو: " توخي معني النحو فيما بين الكلم" فيقول: "واعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع، الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها... فلستَ بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من "معاني النحو" قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلاما قد وصف بصحة النظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى "معاني النحو" وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"[2].

* * *

---

(١) ينظر: قضية اللفظ والمعنى، صـ٢٠٣، وظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ٣٢١- ٣٢٤.

(٢) دلائل الإعجاز، صـ٨٣

ثانيًا الاقتضاء

ذكرت- فيما سبق- أن "العقد" و"التركيب" بين العامل والمعمول، أساس بنى عليه النحاة وجود العمل. وهذا "العقد" و"التركيب" لا يتم إلا إذا كان في العامل ما يقتضي المعمول، اقتضاء يفضي إلى قيام كلام يحسن السكوت عليه، **"ألا ترى أنك لو قلت: "فيها عبدالله" حسن السكوت، وكان كلامًا يحسن السكوت عليه، كما حسن واستغنى في قولك: "هذا عبدالله"**[1] وهذا ذهب الفكر النحوي إلى أن "**علة العمل الاقتضاء**"[2] وقد عبروا عن ذلك بمصطلح (الاقتضاء) الذي يعنون به: بعدًا دلاليًا "**يدل على حاجة العامل للمعمول، ليُتم به جزءًا من معناه عن طريق الارتباط به بعلامة نحوية مخصوصة، تعبر- في النهاية- عن الدلالة العامة للتركيب، ونستطيع أن نصوغ هذا الأمر في قاعدة عامة كالتالي: "لا يطلب العامل معمولًا بالأصالة، إلا إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول"**[3].

فالعامل يدل على معانٍ تركيبية، ويقتضي بلفظه ومضمونه- في المقام والسياق ومقصد المتكلم- ما يعبر عن ذلك. ومن هنا كان للفظ الواحد مقتضيات

---

(١) الكتاب، ٢/ ٨٨.

(٢) التبيين، للعكبري، صـ٢٣.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٨٩- ١٩٠.

مختلفة، بحسب نمطه ومضمونه، ومقاصده، ودلالاته، ووظائفه[1] ولهذا كان "**الاقتضاء**" علة العمل، كما يقول العكبري[2] بل جعله بعضهم العامل، تجوزًا، قال الشلوبين: "**والمقتضي هو الذي ينبغي أن يجعل العامل، وكذا هو أبدًا**"[3].

وقد ارتبط بهذا المصطلح "**الاقتضاء**"- في الدرس النحوي- مصطلحات أخرى، من نحو:

(١) **التعلق**؛ قال التهانوي: "**تعلق الفعل وما أشبهه بالاسم المتمكن، سبب لثبوت وصف فيه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة وهذه معانٍ معقولة... والكلمات التي تعلقها بالاسم المتمكن سببٌ لحدوث هذه المعاني، هي العوامل**"[4].

(٢) **الاحتياج**، ففي حديثه عن أسباب دخول التنوين في الأسماء، يقول السهيلي: "**فاختيرت علامة لتمكن الاسم، وتنبيهًا على انفصاله؛ ولهذا لا تجد فعلًا منونًا أبدًا؛ لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده**"[5].

---

(١) ينظر: مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، صـ ١٢.

(٢) التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، صـ ٢٣٠.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٧٤٣.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون، مادة (ع. م. ل).

(٥) نتائج الفكر، صـ ٨٨.

وهذا الاحتياج بين العامل والمعمول "أصل محيطٌ بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال، وغيرها من الحروف في الأسماء. ومَنْبَهَةٌ على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها"[1].

(٣) التشبث، فالعمل الإعرابي حصيلة لتشبث الكلمة بما يتمم معناها، يقول السهيلي: "ووجب أن يكون الحرف عاملًا في كل ما دل على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظًا. وذلك هو العمل"[2].

(٤) الطلب، فالطلب مفهومٌ في العمل؛ لأنه إنما يطلب العامل المعمول؛ ليعمل فيه، ففي بيان مذهب سيبويه في رافع الخبر، يقول الشلوبين: "مذهبه أن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وهو الحق؛ لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة، وإنما يطلب المبتدأ. والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر"[3]. وفي تنازع العاملين معمولًا، في نحو قولهم: "ضربني وضربت زيدًا" يقول ابن عصفور: "كل واحد من الفعلين يطلب

---

(١) السابق، صـ ٨١.

(٢) نتائج الفكر، صـ ٧٤، وينظر: صـ ٧٥، وصـ ٣٤٠، وصـ ٣٤١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٧٤٢-٧٤٣.

زيدًا"[1]. وفي دخول الإعراب اللفظ، يقول الصبان: **"وهو المراد بدخول العامل على الكلمة، أي: طلبه إياها"**[2].

وكلها مصطلحات تعبر عن الحاجة الدلالية، وطلب استكمال المعنى في العامل.

* * *

هذا، وقد بنى النحاة على فكرة (الاقتضاء) عدة ضوابط، منها قولهم:

- **"لا عمل بدون اقتضاء العامل المعمول "**[3].

فلا عمل نحويًا بدون اقتضاء تركيبي، وإنما كان للعامل وظائفه في المعمولات؛ لاقتضائه إياها؛ ولهذا يرى السهيلي أن الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا في المصدر (المفعول المطلق) والفاعل والمفعول به من المعمولات التسعة (والتي يسميها التهانوي بـ(الملابسات) التي تلابس الفعل من: **الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، والزمان، والمكان، والمفعول له، ومعه، والحال، والتمييز)**. أو فيما كان صفة لواحد منها؛ إذ إن فيه ما يقتضيها ويدل عليه لفظه، قال السهيلي: **"وإذا ثبت ما قلناه، فما عدا هذه الأشياء فلا يصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف"**.[4]

---

(١) شرح الجمل، ١/ ٦١٣.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٥٣.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٥٢.

(٤) نتائج الفكر، ٣٨٧- ٣٨٨.

- **"أن الفعل لا يعمل في الفعل" و"الحرف لا يعمل في الحرف"**[1] إذ ليس في كل منهما- الفعل مع الفعل، أو الحرف مع الحرف- ما يقتضي أو يطلب الآخر حتى يرتبط به بعلاقة عمل نحوية.
- **ما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر"**[2].

يقول الجرجاني في ترجيح ما ذهب إليه المحققون من أن عامل الرفع في المبتدأ الابتداء والمبتدأ، وعامل الجزم في الجواب الأداة والشرط: **"فلما كان الابتداء لا يستقل إلا بعد حصول الجزأين جميعًا (المبتدأ والخبر) جاز أن يعمل في كل واحد منهما. وكذا (إنْ) لما كان يقتضي الشرط والجواب، جاز أن يعمل فيهما. غير أنهم جعلوا المبتدأ شريكًا للابتداء في عمل الرفع في الخبر، لما ذكرت من أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يفارق أحدهما صاحبه... وكذا (إنْ) لا ينفصل عن فعل الشرط... فلما كان كذلك، ثبت أن كل واحد منهما يقتضي الجزاء، وإذا اقتضياه معًا، عملا فيه معًا"**[3].

وفي عمل (إنَّ) في اسمها وخبرها، يقول العكبري: **"(إن) تدخل على مبتدأ وخبر، و(إن) تقتضيهما جميعًا، فإذا عملت في الاسم الأول؛ لاقتضائها إياه،**

---

(١) المقتصد، ١/ ٩٥ – ٩٦.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٠٦– ١٠٧.

(٣) المقتصد، ١/ ٢٥٧ .

عملت في الثاني كذلك"[1]. وفي معرض حديثه عن عمل (لا) النافية للجنس، وأثرها في الخبر، عرض ابن يعيش آراء العلماء واختلافهم في ذلك، ثم يرجح ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، قائلًا: "وذهب أبو الحسن ومن تبعه إلى أن (لا) هذه ترفع الخبر، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر. فهي تقتضيها معًا. وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر"[2].

هذا وقد ذهب أستاذنا الدكتور/ فخرالدين قباوة[3] إلى أن القول بـ"الاقتضاء" أي: اقتضاء العامل المعمول، ينفي العوامل المعنوية، فقال: "وليس للعامل، حين نذكر نظرية "الاقتضاء" أن يكون معدومًا غير مقدر، أي: معنويًا خالصًا، كما تدعي بعض النظريات في تفسير التجرد عن العوامل للمبتدأ والفعل المضارع مثلًا".

وهذا الرأي مبني على أن التعري والتجرد وانعدام العوامل اللفظية معناه: غياب العوامل المقتضية لمعمولاتها، وهذا لم يذهب إليه أحد من النحاة، وليس من مرادهم، بل هم قد جعلوا التعري والعدم معنى موجودًا، يقتضي تولد الرفع للمبتدأ والخبر، وعلاقة الإسناد بينهما. وهذا ما عبر عنه- بدقة- الإمام عبدالقاهر، بقوله: "وكان الشيخ أبو الحسين (يعني: ابن الطراوة) يحكي عن

---

(١) التبيين، صـ ٣٣٣ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٠٦ - ١٠٧.

(٣) في كتابه: مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء، صـ ١٦٥.

الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ: إن عامل الرفع فيه كونه أولًا لثانٍ، ذلك الثاني حديث عنه. فهو بمنزلة أن تقول: إن العامل فية تعرية من العوامل الظاهرة؛ لأنه لا يتعرى عن العوامل، حتى يكون أولًا لثان، هو حديث عنه، فاعرفه"[1].

---

(١) المقتصد، ١/ ٢١٥.

ثالثا: الاختصاص

فسر النحاة العمل على أساس "**الاختصاص**"- وهو بهذا شبيه بـ"الاقتضاء"- فالعامل لا يؤثر إلا إذا كان مختصًا بالمعمول اسمًا أو فعلًا، فإذا خرج عن "**الاختصاص**" إلى مجال الاشتراك، بطل تأثيره، وأهمل عمله.

ويطلق على "**الاختصاص**"- في الدرس النحوي- "**الاستبداد**"، فإنما "**يعمل العامل في الجنس، إذا استبد به دون غيره**"[1].

وقد تواترت ضوابطهم في ذلك، من نحو:

- **" اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه"**[2].
- **" العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول"**[3].
- **" الشيء ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه"**[4].
- **" الاشتراك يدفع الإعمال"**[5].

---

(١) علل النحو، لابن الوراق، صـ ٢٥٧.

(٢) اللباب، ١/ ٢٠٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٨.

(٤) الكليات للكفوي، صـ ١٠٥٧.

(٥) المرتجل، لابن الخشاب، صـ ٢٣٤.

ويبرز هذا الأصل - **"الاختصاص"** - في حديث النحاة عن عمل الحروف؛ إذ هي رهينة به، وعليه فسر ما أعمل وما أهمل منها **"فكل حرف اختص بشيء، ولم ينزل منزلة الجزء منه، فالقياس أن يعمل. فمتى وجدت مختصًّا لا يعمل، أو غير مختص يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك، فإن لم تجد، فيكون ذلك خارجًا عن القياس"**[1]. فشرط عمل الحروف، أن تسلم من علتين:

إحداهما: ألا تنزل منزلة الجزء من الكلمة؛ ولهذا لا تعمل (قد) و(السين) و(سوف) و(لام) التعريف مع أنهن مختصات؛ لأنهن كالجزء مما يلينه[2].

ثانيهما: أن تختص بما دخلت عليه **"فقياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه، من الاسم، أو الفعل؛ لتكون متمكنة في مركزها"**[3] وعليه **"فالحروف إذا دخلت على الاسم والفعل معًا، لم يكن لها عمل"**[4] يقول ابن بابشاذ: **"ومن شأن الحرف إذا اختص، ولم يتنزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل"**[5]، ويقول الصبان: **"حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل**

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٤٧- ٢٤٩.

(٢) السابق، ٢/ ٢٤٥.

(٣) شرح الكافية، ٢/ ١٨٥.

(٤) المقتصد، صـ٤٢٩.

(٥) المقدمة المحسبة، ١/ ٢٤٣

الخاص بذلك القبيل. فهذا قياس يجب أن ينطبق عليه كل الحروف. وما خرج عن ذلك فهو في حاجة إلى وجوه من التأويل"[1].

وقد رتب النحاة على ذلك أمرين:

(١) "أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، وهي لا تدخل على الحروف ولا تعمل فيها"[2] لأن ذلك يعطل اختصاصها؛ إذ لكل صنف من العوامل، صنف خاص من المعمولات؛ ولهذا قدر سيبويه (أَنْ) المصدرية، بعد الحروف المختصة بالجر، عندما تدخل على الفعل المضارع، فقال- في باب الحروف التي تضمر بعدها أن-: "وذلك: (اللام) في قولك: جئتك لتفعل، و(حتى) وذلك قولك: حتى تفعل ذاك. فإنما انتصب هذا (بأَنْ) و(أَنْ) هاهنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالًا؛ لأن (اللام) و(حتى) إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام؛ لأن (أَنْ تفعل) بمنزلة اسم واحد"[3].

وفي قول الشاعر:

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٤٣.

(٢) ينظر: التخمير للخوارزمي، ٢/ ٣٣٤، والبسيط، صـ٢٩٠، ٥٩١، ٦٩٤، والهمع ٢/ ٣٠٠، و٣٢١، وفيض نشر الانشراح، صـ٥٨٤، ٩٣٥.

(٣) الكتاب، ١/ ١٤.

فلو أَنَّ حُقَّ اليوم منكم إقامة   وإن كان سرح قد مضى فتسرعا[1]

يقول سيبويه: "أراد: فلو أنه حق اليوم، ولو لم يرد الهاء (أي: لو لم يضمر اسمًا لـ(إن تعمل فيه) كان الكلام محالًا"[2]؛ إذ (إنَّ) من عوامل الأسماء، فلا تدخل على فعل.

(٢) أن ما لم يكن مختصًّا من الحروف وعمل، فإنما يعمل عن طريق المشابهة، وهو مبدأ يمثل أصلًا، قامت عليه تفسيرات النحاة لعمل بعض الحروف غير المختصة، من نحو:

- عمل (إنْ) النافية تشبيهًا لها بـ(ليس)[3].
- وعمل (لا) النافية تشبيهًا بـ(ليس) عند الحجازيين، ونسبه ابن مالك إلى البصريين[4].
- وعمل (ما) النافية تشبيهًا بـ(ليس) عند الحجازيين[5].

على أن السهيلي قد خالف في ذلك، فذهب إلى أن أصل كل حرف أن يكون عاملًا، لا عن طريق الاختصاص، بل لأنه دل على معنى في غيره، "ووجب أن يكون الحرف عاملًا في كل ما دل على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما

---

(١) من الطويل، وهو للراعي النميري، ينظر: الخزانة، ١٠/ ٤٥١.

(٢) السابق، ١/ ٤٣٩.

(٣) ينظر: المقتضب، ١/ ٤٩، و٢/ ٢٦٣، وشرح الكافية، ٢/ ١٨٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١/ ٤٤٠.

(٥) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٨، والمقتضب، ٤/ ١٨٨، والخصائص، ١/ ١٦٧

تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظًا" ثم وضع قانونا يفسر به إهمال بعض الحروف، فقال: "لا تجد حرفًا لا يعمل إلا حرفًا دخل على جملة، قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلًا لمعنى في الجملة، لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعمل السابق قبل هذه الحروف"[1]. وقد أخذ في عرض الحروف المهملة على هذا الأصل منتهيًا إلى أنه: "أصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء، ومنبهة على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها"[2]. وهو كلام جيد في بابه، وتفسير جديد لنظرية الحروف المهملة في النحو العربي.

* * *

هذا، وقد استهدفت هذه المقولة "الاختصاص" للنقد من قبل بعض الدارسين المحدثين، وعلى رأسهم د. علي أبو المكارم، الذي يرى أن هذه النظرية متناقضة "ففي البحث النحوي حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال، فكان حقها- طبقًا لهذه النظرية- ألا تعمل ومع ذلك فإنها تعمل ومن ذلك: (ما) و(لا) و(إنْ) النافيات. و(حتى) و(كي) التعليلية.وفي النحو- أيضًا- حروف مختصة، فكان مفروضًا أن تعمل، ومع ذلك تهمل ولا تعمل شيئًا، ومن ذلك:

---

(١) نتائج الفكر، صـ ٧٤

(٢) السابق، صـ ٨١

(ها) التي للتنبيه، و(أل) المُعرِّفة، وهما يختصان بالأسماء. و(قد) و(السين) و(سوف) و(أحرف المضارعة) وهي مختصة بالأفعال"[1].

وأحسب أن فيما قدمته من ضوابط تحكم هذا الأصل، ما يرد هذا النقد.

* * *

(١) تقويم الفكر النحوي، صـ ١٩٤.

رابعًا: الرتبة

والمراد بها: **المواقع التي تحتلها العناصر النحوية في الجملة، وحركة الكلمات في التركيب، من جهة رابطتها الإعرابية، وعلاقاتها بأخواتها في بناء الجملة**. وهي تمثل ضابطا لا يمكن الاستغناء عنه؛ إذ ترتيب الكلمات في الجملة العربية، والعلاقات القائمة بين الجمل، في الخطاب، لا يكون أمرًا اعتباطيًّا، بل يخضع للنظام العام للبناء النحوي، الذي يستحق فيه كل عنصر موقعًا، لا يجوز إقصاؤه عنه إلا في سياق يحتم ذلك؛ **"لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقًا وترتيبًا، إذا كان ذلك التقديم لموجب، أوجب أن يقدم هذا، ويؤخر ذاك، أما أن يكون مع عدم الموجب نسقًا، فمحال"**[1] وهذه الموجبات **"الأسباب"** تحاول تعليلات النحويين أن تبينها، وتظهر الأسرار الكامنة فيها، كما سيأتي.

فالناظر في البحث النحوي، يجد أن النحاة في حديثهم عن العوامل والمعمولات، يصدرون عن أصل ثابت هو: **"أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول"**[2] وبهذا جعلوا لمواقع الكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض، فقالوا إن: **"مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة. ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر. ومرتبة ما يصل**

---

(١) دلائل الإعجاز، صـ٤٦٨.

(٢) شرح الكافية، للرضي، ١/ ٢٢٩

إليه الفعل بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف، وإن كانا فضلتين. ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني"(1).

إلا أن هذه "الرتبة" بين العوامل والمعمولات قد يتصرف فيها بالتقديم والتأخير، نتيجة ما تقدمه علامات الإعراب من حرية لعناصر التركيب، يقول ابن يعيش: "الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام؛ لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: "ضرب زيدْ عمروْ" بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه، والمفعول بتأخره، لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير، ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول:"ضرب زيدٌ عمرًا" و"أكرم أخاك أبوك" فيعلم الفاعل برفعه، والمفعول بنصبه، سواء تقدم أو تأخر. فإن قيل: فأنت تقول: "ضرب هذا هذا" و"أكرم عيسى موسى" وتقتصر في البيان على المرتبة؟ قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة؛ لتعذر ظهور الإعراب بهما، ولو ظهر الإعراب فيهما، أو في أحدهما، أو وجدت قرينة معنوية، أو لفظية، جاز الاتساع بالتقديم والتأخير... لظهور المعنى بالقرائن"(2).

وإنما التزمت الرتبة- في الفكر النحوي- لأمرين:

أ- منع الالتباس.

---

(1) البرهان، للزركشي، 1/ 310.

(2) شرح المفصل، 1/ 72.

ب- إباحة التقديم والتأخير بين عناصر الجملة.

وهما أمران متقابلان!! فـ"الرتبة" في ثانيهما غير لازمة، وفي أولاهما لازمة اجتنابًا للبس الذي لا تحتمله اللغة "وما لا يلتبس بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جدًّا... والذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر"(١). وإذا كان كذلك، تأكدت "الرتبة" نحو: "ضرب هذا ذاك" لبنائه و"أكرم عيسى موسى" لاعتلال لامه، قال ابن يعيش: "فحينئذ يلزم حفظ المرتبة؛ ليعرف الفاعل بتقدمه. والمفعول بتأخره"(٢) ويقول ابن أبي الربيع: "ذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدل على عليها، التزمت العرب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، فإذا قالوا: "ضرب موسى عيسى" ولم يكن معهم ما يدل على الفاعل، علمت أن المقدم هو الفاعل؛ إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دال على ذلك، لما في ذلك من نقض الغرض"(٣). فبعد أن كانت "الرتبة" (غير محفوظة) صارت (محفوظة) إذ كان أمن اللبس متوقفًا عليها.

* * *

على أن لزوم "الرتبة" هو الأصل، إلا أن العارض عليه كثير؛ فإن من يستقرئ الدرس النحوي، يجد أن هناك معمولات كثيرة تستطيع أن تتقدم على

---

(١) مسائل خلافية، للعكبري، صـ ٩١.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩٣.

(٣) البسيط، صـ ٢٧٩.

عواملها بما تبيحه "**الرتبة**" ضمن ضوابط نحوية محدودة، عبر عنها النحاة بـ"**الأصل**" و"**قواعد الخروج عن الأصل**". فإن وضعت كل ذي مرتبة بمكانه فقد جريت على "**الأصل**" وهو اللزوم، وإن تصرفت فيه بالتقديم والتأخير، والانتقال في مراتب الكلام، فقد خرجت عن الأصل؛ إذ "**اللازم أصل للمنتقل وسابق عليه**"[1].

يقول الإمام عبدالقاهر: "**اعلم أن الفاعل إذا كان له من الاتصال بالفعل ما وصفنا، لم يكن شبهة في أن مرتبته أن يقع بعده، نحو: "ضرب عبدُالله زيدًا". ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: "ضرب زيدًا عبدُالله". وليس بالأصل وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام. وقال صاحب الكتاب فيما ذكرناه من التقديم والتأخير: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم**[2]. **يريد: أنهم وإن كانوا يقصدون ذكر كل واحد من المفعول والفاعل في قولك: ضرب الأميرَ زيدٌ، فإنهم يقدمون الذي هو أجزل حظًّا من العناية والاهتمام، مفعولًا كان أو فاعلًا**"[3].

---

(١) مسائل خلافية، صـ١٠٨.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤، وعبارته: " إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ".

(٣) المقتصد ٣٣٠ – ٣٣١.

وهذا التقديم، وإن كان في المواقع، إلا أن "الرتبة" منوية. يقول ابن يعيش: **"رتبة الفعل يجب أن تكون أولًا، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخرًا، وقد يقوم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به. والنية به التأخير"**[1].

وقد رتب النحاة على ذلك ثلاثة أمور:

(أ) أنه إذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم، وهو يعود على ما مرتبته التأخير، فلا يجوز أن يتقدم؛ لأنه يكون متقدمًا لفظًا ورتبة. وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير، وهو يعود على ما مرتبته التقديم جاز أن يتقدم؛ لأنه يكون مقدمًا لفظًا، مؤخرًا رتبة. يقول الإمام عبدالقاهر: **"إذا قلت: ضرب غلامَه زيدٌ، كان في الظاهر إضمارًا قبل الذكر؛ لأن الهاء في (غلامَه) المنصوب لـ(زيد)، و(زيد) بعده وإضمار الشيء قبل ذكره لا يجوز. إلا أن هذا جاز جوازًا حسنًا؛ لأجل أن (غلامَه) مفعول، و(زيد) فاعل. ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل. فإذا قدمته في اللفظ كان مؤخرا في النية والتقدير. فإذا قلت: "ضرب غلامُه زيدًا"، فرفعت... فكان واقعًا في مرتبته... والشيء إذا وضع في موضعه لم يقدر فيه التأخير. وإذا كان كذلك، كان (غلامُه) في قولك: "ضرب غلامُه زيدًا" مقدمًا على (زيد) لفظًا وتقديرًا، فلا يجوز"**[2].

---

(١) شرح المفصل، ١/ ٧٦، و٩٣.

(٢) المقتصد صـ ٣٣٢.

(ب) أن أقصى درجات المعمـول فيه- في التقديم والتأخير- أن يقع موقع العامل فيه[1] "لأجل أن المعمول تبع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله. وأجمل أحواله أن يقع في موقعه، فأما أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا، ومثال ذلك: أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك خروج من الحكمة والتسوية. ولا يجب أن يظن أن وقوع المعمول حيث يقع العامل، واجب كما يظن بعضهم، حتى دعاه وهمه إلى أن قال: إن هذا الذي أصله النحويون ينتقض بأشياء، نحو أن تقول: "ضَرب زيدٌ" وضَرب الزيدان، فلا يجوز أن يقع المعمول حيث يقع العامل؛ لأجل أن (الزيدان) معمول (ضرب) وهو مع ذلك لا يقع موقعه. إذ لا تقول: "الزيدان ضرب" فتقدم الفاعل على الفعل. وهذا سهو ظاهر؛ لأنا قلنا: إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ومعنى هذه العبارة: أن المعمول يجوز وقوعه حيث يقع العامل، وإذا كان كذلك لم يلزمنا ما ذكروه، وإنما يلزم من يقول: إن المعمول يجب وقوعه حيث يقع العامل"[2].

وقد اعتمد هذا الضابط- كثيرًا في البحث النحوي- فقد أورده النحاة- مثلًا- عند حديثهم عن جواز تقديم خبر ليس عليها، فقد أجازه سيبويه، وكثير من البصريين والفراء من الكوفيين، استدلالًا بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ

---

(١) ينظر: الإنصاف، ١/ ٦٧، واللباب، ١/ ١٤٤، و١٦٩، والبسيط، صـ ٧٧٢.

(٢) المقتصد، صـ ٣٠٤.

﴿ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾[1] فقد تقدم في الآية الكريمة (يوم) وهو معمول (مصروفًا) الذي هو خبر (ليس) فكان ذلك دليلًا على جواز تقدم الخبر؛ إذ لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، ولا يقع المعمول موقعًا ثم يعجز عنه العامل؛ لأن ذلك مخالف لأصل **"رتبة العامل قبل رتبة المعمول"**[2].

إلا أن هذا الأصل قد ينخرم- نادرًا- بأصل آخر، وهو: **"أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع"** ومن ثم قد يقدم المعمول حيث لا مجال لتقديم العامل، كما في قوله- تعالى-: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ ﴾[3]. فإن المنصوبين (اليتيم، والسائل) بالفعلين المجزومين، قد قدما على (لا) الناهية، مع امتناع تقدم الفعلين عليهما[4].

(ج) أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، فالأشياء حقها ألا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه[5]. والمقصود بالأجنبي، ما لم يعمل فيه العامل. يقول ابن الحاجب في أماليه[6] **"الأجنبي هو الجزء المستقل بنفسه، غير الجمل**

---

(١) سورة: هود، آية: ٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٧/ ١١٤.

(٣) سورة الضحى، الآيتان: ٩، و١٠ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ١/ ١٦٨، وشرح المقدمة الجزولية، ٢/ ٨٨١، والخزانة، ٦/ ٤٦٨، والكليات، للكفوي، صـ ٢٥٩ .

(٥) اللباب، ١/ ٨٥٥.

(٦) صـ ٧٥١- ٧٥٢.

المعترضة، كالمبتدأ والخبر، والفاعل والفعل. وغير الأجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء. فإذا قلت: "ضربي في الدار زيدًا أحسن" لمْ تفصل بين المصدر، ومعموله بأجنبي، وإنما فصلت بينه وبينه بمتعلق به هو داخل في خبره، بخلاف قولك: "ضربي حسن زيدًا" فإنك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله في الجزئية"

ومن ثم تقرر في الفكر النحوي، أنه:

- لا "يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه" [1].
- و "لا يلي العامل إلا ما عمل فيه" [2].

يقول ابن السراج: "ولا يفرق بين الفعل العامل، والمعمول فيه، بشيء لم يعمل فيه الفعل" [3]. ويوضح ذلك الإمام عبدالقاهر، فيقول: "اعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، فلا تقول: "ضربت وذهب عمرًا زيدٌ" تريد: "ضربت عمرًا وذهب زيدٌ"، فتوقع "عمرًا " الذي هو مفعول "ضربت" بين "ذهب" ومعموله الذي هو "زيد" المرفوع بأنه فاعله؛ لأن "عمرًا" ليس من "ذهب" و"زيد" في شيء. فمن المحال إيقاعه بينهما. وذلك

---

(١) الهمع، ١/ ١٨.

(٢) نتائج الفكر، صـ ٢٣٢، و٣٤٣.

(٣) الأصول، ٢/ ٢٢٣.

أن "ذهب" يقتضي معموله الذي هو "زيد"، وأنت تأتيه بشيء لا يناسبه. فما هو إلا بمنزلة من يطلب رفيقه وأخاه، فينضم إليه طفيلي لا يلابسه بوجه"[1].

هذا، إذا كان الفصل بين العامل ومعموله بكلمة، أما إذا كان بجملة فهو فصل سائغ، ويعرف هذا في الدرس النحوي بـ"الجملة الاعتراضية" يقول ابن جني: "اعلم أن هذا القبيل من هذا الفصل كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام. وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بأجنبي إلا شاذًّا أو متأولًا"[2].

فـ"الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض"[3]، أي: أن جملة الاعتراض مقحمة ليس بينها وبين البناء الذي فرقت أفراده أية علاقة؛ ولهذا يسمح لها أن تحتل من المراتب ما تشاء، فهي تتميز بنوع من الحرية في شغل المواقع، ويتوسع فيها كما يتوسع في الظروف، وقد حاول ابن هشام أن يستقصي مواقع الفصل بالجملة الاعتراضية، فجاءت عنده في سبعة عشر موضعًا[4]:

---

(١) المقتصد، صـ ٤٢٦، و٤٣٥.

(٢) الخصائص ١/ ٣٣٥.

(٣) السابق، ١/ ٣٣٧.

(٤) ينظر: المغني، ٢/ ٤٩ – ٥٣.

(١) بين الفعل ومرفوعه.

(٢) بين الفعل ومفعوله.

(٣) بين المبتدأ وخبره.

(٤) بين ما أصله المبتدأ والخبر.

(٥) بين الشرط وجوابه.

(٦) بين القسم وجوابه.

(٧) بين الموصوف وصفته

(٨) بين الموصول وصلته.

(٩) بين أجزاء الصلة.

(١٠) بين المتضايفين.

(١١) بين الجار ومجروره.

(١٢) بين الناسخ وما دخل عليه.

(١٣) بين الحرف وتأكيده.

(١٤) بين حرف التنفيس والفعل.

(١٥) بين قد والفعل.

(١٦) بين حرف النفي ومنفيِّه.

(١٧) بين جملتين متصلتين.

وتأتي في هذه المواضع كلها "لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا، أو تحسينًا"[1].

* * *

على أن هذه "**الرتبة**" وإن كانت تبيح التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات، إلا أنه قد يوجد في طبيعة التركيب اللغوي، ما يوجب هذا التقديم، أو ما يمنعه؛ إذ "**لا تنتقض مرتبة إلا لأمر حادث**"[2]. وبيانه على النحو التالي:

أولًا: ما يوجب التقديم، ونقض المراتب، وذلك بصورة عامة في خمسة مواضع:

(أ) **ما له صدر الكلام**؛ إذ يجب فيه التقديم، فكل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وإن كان حرفًا، فرتبته الصدر، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإنَّ وأخواتها...وغير ذلك. وهي ما يسميها الرضي "**متضمن معنى الإنشاء**"؛ إذ يقول في تعليل وجوب تقدمها: "**وإنما وجب**

---

(١) السابق: ٢/ ٤٩، يقول شيخنا د. محمد أبو موسى: "**وألاحظ دائمًا أن الجملة الاعتراضية ذات معنى متميز جدًا في الكلام الذي وقعت معترضة فيه؛ وكأن تميزها هذا هو الذي جعل المتكلم المبين يرمي بها حين يفاجأ بها تجري في بيانه؛ ليبادر القارئ والسامع بها غير متريث حتى يجد لها معنى؛ لأن تفوقها يمنحها الموقع، ويصير المستبشع لها من الفصل، غير مستبشع. الجملة الاعتراضية تشبه في الكلام الثمرة الكريمة، التي تسقط فور نضجها، لا تبالي في أي موقع سقطت، ولو أن المتكلم هيأ لها مكانًا غير الاعتراض لما التفت السامع إليها، إلا بقدر ما يلتفت لغيرها من الجمل**" مراجعات في أصول الدرس البلاغي، صـ١٢٧.

(٢) الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٣٥.

تصدر متضمن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام، مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك، فحقه صدر تلك الجملة؛ خوفًا من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره؛ لأنه يُجوِّز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثرًا فيها، ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة أخرى يؤثر ذلك المغير فيها"[1]، وهي نوعان:

(١) أدوات تدخل على الجمل، كأدوات النفي والتأكيد والاستفهام... إلخ وهذه رتبتها على وجه العموم الصدارة، فلا يتقدم عليها شيء له علاقة بالجملة التي بعدها، يقول ابن جني: "ومما نقضت مرتبته: المفعول في الاستفهام، والشرط؛ فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه، وذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ۝٢٢٧﴾[2]، فـ"أي منقلب" منصوب على المصدر بـ "ينقلبون" لا بـ " سيعلم"، كذلك قوله تعالى ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّ﴾[3]، وقوله "أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى"[4]، فهذا ونحوه لم يلزم فيه تقديمه

(١) شرح الكافية، ٣/ ١٥٧.

(٢) سورة: الشعراء، آية: ٢٢٦.

(٣) سورة: القصص، آية: ٢٨.

(٤) سورة: الإسراء، آية: ١٠٩.

من حيث كان مفعولًا... ولكن إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك، وهي وجوب تقديم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، فهذا من النقض العارض"[1].

(٢) أدوات تدخل على المفردات، كحروف الجر، والعطف، والاستثناء، والمعية والنواصب، والجوازم... إلخ، وهذه "رتبتها دائمًا التقدم، ولا يجوز بحال أن تتأخر عن معمولاتها؛ لأنها ومعمولاتها كالشيء الواحد، فلا يفرد أحدهما عن صاحبه"[2].

وقد كان من ضوابطهم في هذا الباب:

- " حروف الصدر لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها"[3].
- " وحروف الصدور لا يتقدم عليها ما كان في حيزها "[4].

واستثني من ذلك: أسماء الاستفهام، فلا يعمل فيها ما قبلها إلا أن يكون ابتداء، أو حروف جر، أو إضافة؛ لأن رتبتهن أن يقعن صدرًا[5] يقول الصيمري: "فأما حروف الجر فإذا دخلت على شيء منها جرته، فتقول: "بأيهم مررت ؟" و"لم جئت؟" و"بكم ثوبك؟" و"ممن أخذت؟"، وإنما وجب أن يعمل فيها

---

(١) الخصائص، ١/ ٢٩٨- ٢٩٩.

(٢) التبصرة، ١/ ٣٢١.

(٣) البسيط، صـ ٦٣٥، و٦٣٧، و٧٧٢، و٧٨٠.

(٤) السابق، صـ٧٧١.

(٥) البديع في علم العربية، لابن الأثير، ٢/ ٢٣٢.

حروف الجر مقدمة؛ لأن حروف الجر لا تقوم بأنفسها، ولا تؤخر كما أخر الناصب؛ فلذلك لم يكن بدٌ من إعمالها في هذه الأسماء"[1].

(ب) **الإضمار**، فقد يكون له دور في نقض المراتب؛ إذ يجب تقديم ما يشتمل على ضمير يعود على متأخر، فتقدم المتأخر خبرًا كان أو مفعولًا، كما تقدم.

(جـ) **ما يراد به الحصر**، يتقدم وجوبا؛ إذ الحصر يحتم نوعًا من الترتيب، باختلاله يختل المعنى، فمثلًا: يجب تقديم المفعول على الفاعل، إذا أردت به الحصر في نحو قولك: "ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ" ولا يجوز هنا التزام الرتبة- بتقديم الفاعل- مع إرادة الحصر في المفعول؛ لأن ذلك يؤدي إلى انعكاس المعنى، يقول الإمام عبدالقاهر: **"والسبب في أنه لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره.. أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيهما جميعًا، ثم إنه يقع في الذي بعد إلا منهما، دون الذي قبلهما؛ لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف، وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يفترق الحال بين أن تقدم المفعول على (إلا) فتقول: "ما ضرب زيدًا إلا عمرو"، وبين أن تقدم الفاعل فتقول: "ما ضرب عمرو إلا زيدًا"**[2].

فهذه الصور الثلاثة توجب نقض المراتب، وقد ذكرها ابن مالك مجتمعة في مبحث لزوم تقديم الخبر قال:

---

(١) التبصرة، ١/ ٤٧١، وينظر: الكتاب، ١/ ٤٤٢ – ٤٤٣، والأشباه، ٢/ ٩٦.

(٢) دلائل الإعجاز، صـ٣٣٩- ٣٤٠.

كــذا إذا عـــاد عليـــه مـــضمر　　ممـــا بـــه عنـــه مبينًـــا يخـــبر

كــذا إذا يـــستوجب التـــصديرا　　كـــأين مـــن علمتـــه نـــصيرا؟

وخـــبرَ المحـــصور قـــدم أبـــدا　　كـــما لنـــا إلا اتبـــاع أحمـــدا.[1]

(د) أن تقتضي بنية الكلمة ذلك التقديم، فقد "تسبب البنية- أحيانًا- تعددًا في الاحتمالات، فيترجح الأمر بين وظيفتين أو أكثر، بحيث تكون الوظيفة المرادة مرجوحة لا راجحة، إذا أبقي على تلك البنية الصرفية كما هي، فتلجأ العربية- حينئذ- إلى الاستعانة بظاهرة التقديم والتأخير؛ بحيث تصبح مخالفة الأصل الموقعي لتلك الوظيفة أمارة على أنها هي المرادة لا غير"[2] وذلك، نحو: وجوب تقديم الخبر إذا كان شبه جملة، والمبتدأ نكرة محضة، وهو ما يشير إليه ابن مالك بقوله:

ونحو عندي درهم، ولي وطر　　ملتـــزم فيـــه تقـــدم الخـــبر

وإنما وجب التقديم؛ لأنك لو قلت:" درهم عندي" و"وطر لي" لأدى ذلك إلى- إلباس الخبر بالصفة؛ لأن النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة، لتختص بها، طلبًا حثيثًا، فلو تأخر الخبر فيها، لتوهم أنه صفة؛ لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات، فالتزم التقديم، دفعًا لهذا الإلباس... وإنما لم يجب التقديم في نحو" وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ"[3]؛ لأن النكرة وهي"أَجَلٌ" قد وصفت

---

(١) ألفية ابن مالك، صـ١٨.

(٢) دور البنية الصرفية، د. لطيفة النجار، صـ٢٠٠.

(٣) سورة: الأنعام، آية: ٢.

بـ"مُسمًّى" فضعف طلبها للظرف، فكان الظاهر في الظرف، وهو "عِندَهُ" أنه خبر لـ"أَجَلٌ" لا صفة[1] فبنية الكلام هنا هي التي أوْجبت ذاك الخروج عن الأصل، وهو ما يقرره ابن جني، بقوله: "ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفًا، نحو قولهم: "عندك مال"، و"عليك دين"، و"تحتك بساطان" و"معك ألفان". فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلا أن مانعًا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها، ألا ترى أنك لو قلت: "غلام لك"، أو "بساطان تحتك" ونحو ذلك لم يحسن، لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم؛ لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ هنا نكرة، ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه، فتقول: "البساطان تحتك"، و"الغلام لك". أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه: من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة، كقولك: هل "غلام عندك"، و"ما بساط تحتك" فجنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جليًا مفهومًا"[2].

(هـ) وزاد الرضي على ذلك، "أن يقتضي المعنى نقض "الرتبة" ففي باب "تقديم الخبر- أي: على المبتدأ- وجوبًا" يقول: "وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه

---

(١) التصريح، ١/ ١٧٥.

(٢) الخصائص، ١/ ٢٩٩.

معنى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم، نحو قولك: "تميمي أنا" إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر"[1].

ثانيًا: تلزم الرتبة، ويمتنع نقضها، إذا وجد ما يمنع تقديم المعمولات على العوامل، وهذه الموانع على ثلاثة أنواع[2]:

(١) موانع تتعلق بالمعنى، وأبرزها اللبس؛ إذ له التحكم المطلق في حفظ المراتب. يقول ابن يعيش: "واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل نفسه، نحو: عمرًا ضرب زيدٌ كل ذلك عربي جيد، وذلك إذا لم يلتبس".[3]

فالنظام النحوي يُلزم أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر- وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية، ولم تكن هناك قرينة لفظية أو معنوية يتبين بها أحدهما من الآخر- وهذا ما جعل العكبري يقول في إعراب قوله تعالى ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[4]: (إحداهما) للفاعل، و(الأخرى) للمفعول، ويصح في المعنى العكس؛ إلا أنه يمتنع في الإعراب- على ظاهر قول النحويين- لأن الفاعل والمفعول إذا لم يظهر فيهما علامة الإعراب أوجبوا تقديم الفاعل في كل موضع يخاف فيه اللبس، فعلى هذا

(١) شرح الكافية، ١/ ٢٦٣.

(٢) ينظر: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، صـ ٥٥ وما بعدها.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٦٣.

(٤) سورة: البقرة، آية: ٢٨٢.

إذا أمن اللبس جاز تقديم المفعول، كقولك: "كسر عيسى العصا"[1]. وأمن اللبس، وأثره في حفظ المراتب ظاهر بين في كثير من أبواب النحو[2]؛ فالعرب يكرهون "أن يقربوا باب لبس"[3].

(٢) موانع تتعلق بموقع الكلمة، وهو ما يعرف بـ"الرتب المحفوظة" التي لو اختلت لاختل التركيب باختلالها[4]. ومنها ما ذكره ابن جني، بقوله: "ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه... ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به"[5].

(٣) موانع تتعلق بالعمل، أي: أن عمل العامل في المعمول ينتفي مع التقديم. وهذا راجع إلى ثلاثة ضوابط:

(أ) أن العامل إذا كان متصرفا في نفسه تصرف في معموله، وإذا كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله. فما لا يتصرف من العوامل لا يجوز فيه

---

(١) إملاء ما من به الرحمن، صـ١١٩.

(٢) ينظر: ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، صـ١٩٩-٢١٢.

(٣) الكتاب، ١/ ٤٨.

(٤) اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان، صـ٢٠٧.

(٥) الخصائص، ٢/ ٣٨٥ - ٣٨٧.

وفي معمولاته من التقديم والتأخير ما يجوز في غيره؛ إذ- غالبًا- يكون التركيب معها جامدًا، غير قابل لتغيير الرتبة، وهو أمر حملته نصوص اللغة، واطرد فيها[1].

يقول المبرد: "وهذا قول مغن في جميع العربية: كل ما كان متصرفًا، عمل في المقدم والمؤخر. وإن لم يكن متصرفًا لم يفارق موضعه؛ لأنه مُدْخَلٌ على غيره"[2].

(ب) أن العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، إذ العامل إذا تأخر ضعف[3].

(ج) عن غيره، انحط درجة عنه؛ إذ الفروع تضعف عن الأصول[4].

يقول ابن أبي الربيع: "إن الفعل الأصلي يتقدم معموله عليه، والفعل الذي أطلق عليه هذا الاسم بحكم المسامحة لا يتقدم معموله عليه؛ ليفرق بين الفعل الأصلي والفعل غير الأصلي، ثم ما أعمل عمل الفعل يجري على هذا، فما كان متصرفًا في نفسه تصرف في معموله بالتقديم والتأخير، وما كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله؛ ليجري الفعل على حكم الأصل، فالنحويون لم يقولوا هذا إلا في الأفعال، وما أعمل عمل الفعل"[5].

وبناء على هذا فإن:

---

(١) ينظر: اللباب، ١/ ٣٧٧.

(٢) المقتضب، ٤/ ١٩٠.

(٣) البسيط، صـ٨٥٨، والأشباه والنظائر، ٢/ ٢٦٣.

(٤) شرح المفصل، ١/ ١١٧.

(٥) البسيط، صـ ٥٨١.

• الأفعال غير المتصرفة- كفعل التعجب وليس وعسى- لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه[1]. فـ"كل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"[2] يقول سيبويه في قولهم: "ما أحسن عبدَ الله": ولا يجوز أن تقدم "عبد الله" وتؤخر "ما" ولا تزيل شيئًا من موضعه"[3].

• أسماء الأفعال- كـ عليك وإليك- لا يجوز تقديم معمولها عليها؛ لأنها "أسماءٌ وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه، ما كانت في مواضعها؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تصرف تصرف الفعل؛ كما لم تصرف "إنَّ" تصرف الفعل، فألزمت موضعًا واحدًا"[4].

• الأحرف المشبهة بالفعل لا يجوزها تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها وإن جعلت بمنزلة الفعل إلا أنها لا تضارعه في القوة، يقول صاحب الكتاب: "فإذا قلت: "ما منطلق عبدالله" أو "ما مسيء من أعتب" رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: "إن أخوك عبدَالله" على حد قولك: "إن عبدَالله أخوك" لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته؛ فكما لم تتصرف (إن)

---

(١) الأصول، ٢/ ٢٣٧.

(٢) المقتضب، ٢/ ١٣٢.

(٣) الكتاب، ١/ ٧٣.

(٤) المقتضب، ٤/ ١٠٩.

كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته، فكذلك ما"[1] وكذلك خبر لا النافية للجنس، وخبر المشبهات بـ(ليس) وكذلك معمول خبر كان، إلا إذا كان المعمول ظرفًا؛ إذ الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[2].

● المفعول معه لا يجوز تقديمه على الفعل[3].

● المستثنى لا يتقدم على الفعل الناصب له[4].

● ومعمول اسم التفضيل والصفة المشبهة لا يتقدم عليهما[5] لأنها أضعف الأنواع في العمل والتأثير في غيرهما؛ لأنهما يعملان شبهًا بـ عمل "اسم الفاعل"، "فلم تقو قوة المشبهة، كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل"[6].

● معمول العوامل التي فيها معنى الفعل، وهي العوامل المعنوية، لا يتقدم على عامله، وعُلل ذلك بأن الفعل المحض يضعف عمله بتقديم معموله عليه، فكان معنى الفعل فوقه في الضعف، فلا يعمل عند تقدم معموله عليه[7].

---

(١) الكتاب، ١/ ٥٩-٦٠.

(٢) المقتصد ٤٤٧، وشرح ابن عقيل ١/ ١١٩.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٨٢.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الأصول، ٢/ ٢٣٨.

(٦) الكتاب، ١/ ٢٠٤.

(٧) ينظر: المقتصد، صـ ٦٧٤ والأشباه والنظائر، ٢/ ٢٦٣.

• ما عمل فيه حرف لا يقدم على الحرف. فالمجرور لا يتقدم على حرف الجر. والفعل المنصوب أو المجزوم لا يتقدم على عامله... إلخ[1].

هذا، وقد وضع ابن السرج قاعدة جامعة، للتقديم والتأخير، في النحو العربي، فقال: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه، فكل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبرًا لمبتدأ، سوى ما استثنيناه، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع، فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام، لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز، وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيها

---

(١) الأصول، ٢/ ٢٣٩.

قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه؛ ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل"[1].

"التوسع بالظروف"

الأصل في الدرس النحوي، "ألا يتوغل المعمول في الحيز الأجنبي عن عامله"[2] إلا أنه قد اختصت الظروف[3] (شبه الجملة) في البحث اللغوي بأنها لا تخضع - نسبيًّا- لضوابط التقديم والتأخير؛ إذ إنهم يتوسعون فيها بالتنقل في المراتب تقديمًا أو فصلًا دون قيد أو شرط غالبًا.

ومن ثم كان من ضوابطهم:

- "إنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما"[4].
- "العرب اتسعت في الظرف والمجرور ما لم تتسع في غيره"[5].
- "إن الظروف يجيء فيها من التوسع ما لا يجيء في غيرها"[6].

---

(١) السابق، ٢/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) شرح الكافية، ١/ ١٩٤.

(٣) تطلق الظروف في الدرس النحوي - ويراد بها: الظرف والجار والمجرور، يقول الخوارزمي: "حرف الجر يسميه النحويون ظرفًا؛ لأن العرب تعامله معاملة الظرف" التخمير، ١/ ٢٧٧.

(٤) المغني، ٢/ ١٩٨.

(٥) البسيط، صـ ٧٠٥.

(٦) السابق، صـ ٤٤٧.

- **"اعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها"[1].**

وهذا التوسع في الظروف له مظهران:

(أ) التوسع بها في التقديم

فهناك أبواب كثيرة في الدرس النحوي لا يجوز فيها تقديم المعمول على عامله إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، فمثلًا في باب (كان وأخواتها) يقول ابن أبي الربيع: **"اعلم أن كان يأتي بعدها اسمها، ويأتي بعدها خبرها، ويأتي بعدها معمول خبرها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا... وكان ذلك؛ لأن العرب اتسعت في الظرف والمجرور ما لم تتسع في غيره"**[2] ولهذا قال ابن مالك:

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر[3]

فلا يجوز نحو: **"كان طعامك آكلًا زيد"** ولا: **"كان طعامك زيد آكلًا"** ويجوز: **"كان عندك -وفي الدار- زيد جالسًا، أو جالسًا زيد"؛ للتوسع في الظرف والمجرور."**[4].

---

(1) المقتصد، صـ ٦٤٦.

(2) البسيط، صـ ٧٠٥.

(3) الألفية، صـ ١٩.

(4) حاشية الصبان، ١/ ٢٣٨.

وفي باب (إن وأخواتها) منع النحاة- كما تقدم- من تقديم الخبر على الاسم، فإن كان ظرفًا جاز تقديمه، كقولك: إن في الدار زيدًا؛ **وذلك لأن الظروف يجيء فيها من التوسع ما لا يجيء في غيرها**[1].

وكذلك فجواب القسم لا يتقدم معموله إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا[2]. كما أجيز تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفًا؛ **وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن تقع موضعا لا يقع غيرها فيه**[3].

فهذا- وغيره كثير- يدل على أن الظرف يتمتع بنوع من الحرية والمرونة والتصرف في المراتب[4]، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة، أيضًا، بل يوقف فيها- كما يقول ابن أبي الربيع[5]- على السماع؛ **"لأن الاتساع الذي لا قانون يضبطه هو**

---

(١) التخمير، ١/ ٢٨٤.

(٢) التسهيل، صـ ١٥٤.

(٣) التبيان، ١/ ١٢١.

(٤) وهو ما يدل على عدم دقة بعض الباحثين في قوله: **"ينطبق على شبه الجملة من حيث القيود والقواعد الموقعية ما ينطبق على اللفظ الواحد والتراكيب الجزئية. فيما يجوز تقديمه وتأخيره في العناصر الواردة لفظًا واحدًا أو تركيبًا جزئيًا يجوز في شبه الجملة وما لا يجوز في الأولى لا يجوز في الثانية"** د. محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، مجلة الموقف الأدبي، العددان: ١٣٥-١٣٦، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، سنة ١٩٨٢، صـ٢٥٧.

(٥) ينظر: البسيط ٧٧٦.

إلى الفوضى أقرب منه إلى الحرية، وإن من قال إن الظرف والمجرور لا مراتب لهما يكون مخالفًا للأصل"[1].

ولهذا منع النحاة تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفًا؛ "لأن الظرف بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر؛ لأمرين يتعاضدان في ذلك: استدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف؛ ليتقوى بذلك فائدة الحكم، وصلاحية الظرف أن يكون من صفاته؛ ولذلك لا يجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفًا، قال- تعالى- [2]: "وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَه".[3]

وكذلك لا يجوز تقديم الظرف على (أنَّ) لا تقول: (في الدار أن زيدًا)؛ لأنه لم يبلغ من قوة الحرف أن يعمل فيما قبله، ولم يبلغ من ضعف الظرف أن يعمل فيه الحرف مقدمًا[4]"...إلخ.

وعليه "لا يلزم من اتساع العرب في الظرف والمجرور في موضع ما أن تتسع في كل موضع، فإن الاتساع شيء جرى على غير قياس. فسبيلك أن تقتصره على

---

(١) في بناء الجملة، د. محمد حماسة، صـ٢٠٣.

(٢) سورة: الأنعام، آية: ٢.

(٣) مفتاح العلوم، صـ ٢٢٠.

(٤) المقتصد، ١/ ٤٤٧.

الموضع الذي يصح فيه، ولا تتعداه. ويبقى ما عداه على الأصل والقياس، وهو: أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ظرفًا كان، أو غير ظرف"[1].

(ب) التوسع بها- أي: الظروف- في الفصل، فقد تقدم أن الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي لا يجوز؛ لأن العامل والمعمول متلازمان "وكلما ازداد الجزءان اتصالًا، قوي قبح الفصل بينهما"[2]. إلا أن العرب كما اتسعت في تقديم الظروف اتسعت- كذلك- في الفصل بها بين المتلازمين "حيث لا يسمح بالفصل، وأعطتها صفة القرابة، فهي ليست أجنبية عن أي تركيب"[3]، ومن ثم اعتبروا الفصل بهما كلا فصل، ففصلوا بهما:

- بين الفعل الناقص ومعموله.
- وفعل التعجب والمتعجب منه.
- والحرف الناسخ ومنسوخه.
- وبين المضاف والمضاف إليه.
- وحرف الجر ومجروره... إلخ[4].

---

(١) البسيط، ١/ ٥٧٩.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٩٠.

(٣) ضوابط التقديم، صـ٢٣٨.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٣١- ٢٣٤.

وهكذا فإن مفهوم **"الرتبة"** في **نظرية النحو العربي في غاية الأهمية**، فله الدور الكبير في حفظ الدلالة، والترابط بين الكلمات في الجملة، بما يحكمه من ضوابط وقواعد؛ إذ **"بمجرد ما يتحقق الانزياح- الخروج- بدرجة معينة عن قواعد ترتيب وتتطابق الكلمات، تذوب الجملة، وتتلاشى قابلية الفهم"**[1]؛ ومن ثم عد المحافظة على **"الرتبة"**- في الدرس اللغوي- من شروط الفصاحة، فأي تقديم أو تأخير في عناصر الجملة، يأتي مخالفًا لما سبق من الضوابط، بشكل يفقد كل عنصر ما يطلبه من العناصر الأخرى، يعد مخلًّا بالفصاحة، ومخرجًا للكلام من كمال البيان إلى مجال الهذيان[2].

* * *

---

(١) بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، ترجمة: محمد الوالي، ومحمد العمري، صـ١٧٨.

(٢) ينظر: أسرار البلاغة، للإمام عبدالقاهر، صـ٥، ودلائل الإعجاز، صـ٤١، والخصائص، ١/ ٣٣١، و٢/ ٣٩٥.

خامسًا: التسلط

لقد استعمل الدرس النحوي مصطلح "التسلط" لبيان قوة تأثير العامل في المعمول، واقترانه بمتعلقاته ومقتضياته.

فالعامل يتحكم في حيزات الاسم، من رفع ونصب وجر، ومواضعه،الفاعلية والمفعولية، والإضافة. ويتسلط على ما يشغله من محلات، من خلال قوة العقد الإسنادي بينه وبين معموله؛ لأن **"المعنى النحوي، متصل بالموضع والمحل وحركة العوامل وانعكاساتها على المحلات، وما يشغلها من مركبات نحوية"**[1]؛ ولهذايرى سيبويه أن الرفع يحدث في الاسم؛ **"لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له"**[2]. ويؤكد أبو حيان هذا المعنى، قائلا في الفعل إنه **"يفرغ له (أي: للاسم) على جهة وقوعه منه"**.[3] فالفعل (العامل) يتسلط على الاسم (المعمول)، فيشغله بمحل الرفع، فلا يمكن فك العقد بينهما.

فإذا ضعفت قوة العامل منع من التسلط على معموله، وظهرت الحواجز والموانع اللفظية التي تبطل الإعراب الشكلي، وإن كانت لا تبطله محليًّا، كما

---

(١) نظرية العامل ودراسة التركيب، للمنصف عاشور، ضمن صناعة المعنى وتأويل النص، أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل، سنة ١٩٩١، جامعة تونس، كلية الآداب، بمنوبة، صـ٥٩

(٢) الكتاب ١/ ٣٣.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩

سيأتي[1]؛ لهذا عرف التسلط بأنه: "مباشرة العامل معموله، وتمكنه منه تمكنًا يحدث معنى مناسبًا، وضبطًا معينًا"[2].

على أن تسلط العامل على معموله تحكمه- في الدرس النحوي- عدة ضوابط، أبرزها أنه:

- "لا يمكن تسـلط العامل على المعمول إلا إذا تحقق شرط التوافق الدلالي بينهما"[3] لأن "التسليط يعتبر فيه صحة المعنى"[4] يقول الرضي- في تحليل قولهم في باب الاشتغال: "زيدًا ضربته" و"زيدًا مررت به"-: "وهذا عند الكسائي والفراء، ليس مما ناصبه مضمر، بل الناصب لهذا الاسم عندهما، لفظ الفعل المتأخر عنه، إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه... وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه: ما دل عليه ذلك الظاهر، وسد مسده"[5].

وقد كان لهذا الضابط "دور كبير في ظهور تفسيرات دلالية، أو نحوية قال بها النحاة لتعليل ارتباط عامل بمعمول، ليس بينهما توافق دلالي، وشكل "التقدير" و"التأويل" و"الحمل على المعنى" و"التضمين" عناصر مهمة من عناصر

---

(١) ينظر: صـ١٠٠.

(٢) تسليط العامل، صـ ٨٧.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي د. لطيفة النجار صـ ١٩٧.

(٤) شرح الكافية، ١/ ٤٤٨.

(٥) السابق، ١/ ٤٣٨.

النظرية النحوية، تُعتمد في تفسير مثل تلك العلاقات النحوية، التي تتجاوز عن شرط التوافق الدلالي "[1].

فمثلًا: الفعل "زَجَّج" بما يدل عليه من ترقيق؛ ومن ثم لا يصح أن يقع على العيون، هو الذي دفع النحاة إلى الحكم بـ عدم جواز عطف **"العيون"** على **"الحواجب "** في قول الشاعر:

إِذا مَــا الغَانِيــاتُ بَــرزْنَ يَوْمًــا وَزَجَّجْــنَ الحَوَاجِــبَ والعُيونَــا[2]

وكذلك، عدم جواز عطف **"الرمح"** على **"السيف"** في قول الشاعر:

يــا ليــت زوجــك قــد غــدا متقلــــدًا ســـيفًا ورمحـــا[3]

لأنه يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، وتسلطه عليه، وهذا معنى قولهم: **"المعطوف في حكم المعطوف**

---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٩٧.

(٢) البيت من الوافر، للراعي النميري في ديوانه، صـ ١٥٦ وهو في: الخصائص، ٢/ ٤٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ٢٥٤، والمساعد، ١/ ٥٤٥، والدر، ٣/ ١٨٨، والأشموني ٢/ ١٤٠، والخزانة، ٩/ ١٤١.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو للصحابي الجليل عبدالله بن الزبعرى-رضي الله تعالى عنه- ينظر: المقتضب، ٢/، و٥١ كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، صـ٥٣٢، والخصائص، ٢/ ٤٣٣، والمقتصد، صـ٦٦٢، والأمالي، لابن الشجري، ٣/ ٨٢، وشرح أبيات المغني، للبغدادي، ٦/ ٩٢.

عليه"[1]. و"حق المعطوف أن يتنزل منزلة المعطوف عليه"[2] ولما كانت العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج، ولا الرمح يشارك السيف في التقليد، امتنع العطف؛ ولذلك يقدر النحاة- هنا- فعلًا محذوفًا مناسبا للعيون والرمح، ويجعلون الواو لعطف الجمل لا المفردات، فيصبح التقدير: "وزجحن الحواجب وكحلن العيون"، و"متقلدًا سيفًا، وحاملًا رمحًا"[3]. ومثل ذلك قيل في تعلق "علفتها" بـ"ماء" في قول الشاعر:

علفتها تبنًا وماء باردًا ... حتى شَتَتْ همَّالةً عيناها(٤)

قال الشيخ خالد الأزهري:

"وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي وأبو محمد اليزيدي إلى أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله، وذلك على تأويل

---

(١) شرح الكافية للرضي، ٢/ ٣٣٨.

(٢) البسيط، صـ١٠١٩.

(٣) السابق، ٢/ ٣٣٩ وينظر التصريح ١/ ٣٤٦، والأشموني، ٣/ ١٢٠، وحاشية الخضري على ابن عقيل، ١/ ٢٠٢.

(٤) البيت من الكامل، وقد نسبه الفراء في معاني القرآن، ١/ ١٤، إلى بعض بني أسد، وفي٣/ ١٢٤، إلى بعض بني دبير، قال البغدادي في الخزانة، ٣/ ١٤٠: "ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة، ففتشت ديوانه، فلم أجده" و"شتت" بمعن: أقامت شتاء، و"همالة" من: هملت العين، إذا أصابت دمعها. وينظر كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، صـ٥٣٣، والخصائص، ٢/ ٤٣٤، وشرح المفصل، ٢/ ٨، والأمالي، لابن الشجري، ٣/ ٨٢.

العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما انصبابة واحدة، فيؤول "زججن" بـ"حسّن"؛ لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب فيقال: حسن العيون والحواجب. ويؤول "علفتها" بـ"أنلتها"؛ لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء، فيقال: أنلتها تبنًا وماء، فهو من باب التضمين"[1].

---

(١) التصريح ١/ ٣٤٦، على أن هذا التقدير من النحاة إنما هو لبيان حق الكلام في الفكر والنظر؛ وذلك ببيان الأصل النظري للكلام، ومنطق العلاقة بين أجزائه، حسب ما تمليه "قواعد التفكير الصحيح في منطق الأشياء" ثم إن هذا لا يمنع أبدًا أن يُبحث عن السر الجمالي لهذا الحذف، وما القصد من مجيء الكلام على هذا النحو من اشتراك معمولين- في ظاهر اللفظ- في عامل، مع أن الأصل ألا يشتركا فيه؛ لكونه لا يصح تسلطه معنى على أحدهما، كما قيل في البيت الذي معنا: علفتها تبنا وماء باردًا...: إن "تبنًا وماء" "إنما ينظر في ضمهما في فعل واحد- وهو علفتها الذي تسلط عليهما – إلى كون المتعاطفين شديدي التقارب والامتزاج، حتى يخيل إليك أن الفعل فيهما واحد، ولعل الناظر يلمح هذا التداخل بين الأكل والشرب، وتخلل أحدهما للآخر – فهي تأكل وتشرب في آن – حتى لا يجوز الفصل بينهما" الإعجاز في نسق القرآن، لشيخنا د. محمد الأمين الخضري صـ٦٢ ومثل هذا يقال في كل ما جاء في لسان العرب، مما ظاهر العبارة فيه التشريك بين متعاطفين، يأبى منطق الأشياء اشتراكهما في الحكم، ومن ثم فلا مجال للقول: إن النحاة حينما أقاموا درس "العطف" على مسألة "التشريك في الحكم"، "لم يستطيعوا، كما لم يستطع البلاغيون من بعدهم الخلاص من بعض المشكلات الأسلوبية التي واجهتهم في العبارات القرآنية التي تتضمن عطفًا، ولا تخضع بالضرورة لمنطقهم النحوي في معنى التشريك المطلق في الحكم؛ إذ لا يستقيم المعنى على هذا الأساس النحوي المفترض في كل حال" بلاغة العطف في القرآن، د.عفت الشرقاوي، صـ٦-٦٣ (وينظر: الإعجاز في القرآن، صـ٥١) وقد أدى هذا إلى أن "وقف النحاة حاجزًا، يحول دون الابتكار والتجديد" بلاغة العطف، صـ٩٤، أقول: بل

=

وكذلك تقف دلالة المفردات الخاصة حائلًا دون تسلط العامل على المعمول، وجواز العطف في قوله- تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ ﴾[1]؛ لأن الإيمان لا يتبوأ، فالنصب على تقدير فعل محذوف، أي: تبوأوا الدار وأخلصوا الإيمان[2].

• **"لا يتسلط العامل على المعمول، صناعة، إلا إذا لم يؤد إلى فساد في المعنى"**[3]. ومعنى ذلك: أن العامل قد يصح تسلطه على المعمول من حيث الصناعة النحوية، إلا أن هذا التسلط يؤدي إلى فساد في المعنى، وحينئذ يمنع، فيصير المعمول أجنبيًا عن العامل.

وهذا نراه بدقة عند علمائنا في أثناء حديثهم عن العطف، وبحثهم عن "المناسبة" التي تسوغ التآخي "**التشريك**" بين المعمولات في عامل واحد، أو "الجامع" بين طرفي الكلام المتعاطف، فإذا وجدت تسلط العامل على

=

الأمر على العكس!! فقد أدى اهتمام النحاة بالنمط الأصلي للكلام، وما عدل عنه- في التشريك وغيره- في نطاق ما تسمح به اللغة، إلى البحث عن أسرار هذا العدول، وبيان قيمته الفنية والبلاغية، كما رأينا في بحوث المفسرين والبلاغيين؛ إذ لا يمكن معرفة بلاغة الكلام، ودقته، إلا من خلال بنية تركيبية تجسد الأصل، الذي يقتضي العدول عنه، بحثًا عن أسراره، ومقتضياته في لسان العرب، على نحو ما يأتي بيانه في مبحث "الأصل والفرع" صـ٥٢٩ من هذا البحث.

(١) سورة: الحشر، آية: ٩.

(٢) الأشموني ٣/ ١١٧، وروح المعاني للآلوسي، ٢٨/ ٧٤.

(٣) ينظر: بين الصناعة النحوية والمعنى، صـ١٢٠.

المعطوفات، فيشارك المعطوفُ المعطوفَ عليه في الإعراب، وما يتبعه من أحكام. وإذا انتفت "المناسبة"، وفقد "الجامع" انقطع عنه، فينتفي "التسلط"؛ لأنك في العطف تجعل "الشيئين شرعًا واحدًا"[1]. وهذا لا يصح مع انتفاء "التسلط".

يقول الإمام عبدالقاهر: "ومما هو أصل في هذا الباب، أنك ترى الجملة، وحالُها مع التي قبلها حالُ ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف - فلا يتسلط عليها عامل الجملة قبلها - لأمر فيها صارت به أجنبية مما قبلها" ثم مثل لذلك، بآيات منها: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ ﴾[2]؛ حيث ترك عطف (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ) على (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) حتى لا يفهم أنه من قول الكفار، وأنه داخل في الحكاية عنهم، ومؤداه التناقض...[3].

---

(١) الكتاب، ٢/ ٥١.

(٢) سورة: البقرة، الآيتان: ١٤ و١٥.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز، صـ ٢٣١-٢٣٣.

وهذا ما عرف في الدرس البلاغي بـ"**الفصل والوصل**"[1] وهو- وإن اشتهر عند البلاغيين- من صميم الدرس النحوي، ففي الكتاب، يقول سيبويه: "**وتقول: ما عبدالله خارجًا، ولا معن ذاهب. ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما)، ولكن تبتدئه (فلا تتسلط عليه) كما تقول: ما كان عبدالله منطلقًا، ولا زيد ذاهب. جعلته غير ذاهب الآن**"[2] ويقول في موضع آخر: "**وتقول: "ما زيد ذاهبًا، ولا عاقل عمرو"؛ لأنه لو قلت: ما زيد عاقلًا عمرو، لم يكن كلامًا؛ لأنه ليس من سببه (حتى يصح تسلطه عليه) فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقل عمرو**"[3]. وفي قوله ﷻ: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[4] يقول: "فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتًا، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"[5].

---

(١) يقول التهانوي، في كشاف اصطلاحات الفنون، صـ ١١٩٩: "فالقطع" عند أهل المعاني هو "الفصل"؛ لكون عطف الجملة الثانية على الأولى موهمًا لعطفها على غيرها، مما يؤدي إلى فساد المعنى...؛ وإنما سمي: "قطعًا" لأن الجملتين كانتا متصلتين، لوجوب التناسب والجامع، فقطعهما لمانع، فالفصل فيه كأنه قطع متصل".

(٢) الكتاب، ١/ ٦٠.

(٣) السابق، ١/ ٦١.

(٤) سورة: آل عمران، آية: ١٥٤.

(٥) السابق، ١/ ٩٠.

ونظير ذلك كثير في الدرس النحوي، ففي قول كعب بن زهير:

لاَ تَأْخُذَنِّي بِأَقْوَالِ الوشَاةِ وَلَمْ   أُذْنِبْ وَإِنْ كَثُرَتْ فِيَّ الأَقَاوِيلُ[1]

من قصيدته (بانت سعاد) يذكر ابن هشام- وهو أحد شارحيها- أن قوله (ولم أذنب) جملة حالية، وهو يتنصل فيها مما نسب إليه، وقد ذكر هنا فائدة جليلة هي: أن قوله (ولم أذنب) يتعين أن يكون حالا من حيث اللفظ؛ وذلك لأنه جملة خبريَّة، وقوله (لا تأخذني) جملة إنشائية، والخبر لا يعطف على الإنشاء في الرأي المشهور[2]. ثم ذكر- وهذا هو المقصود- أن الجملة قد تكون صالحة للعطف، فيتسلط العامل قبلها عليها، ولكن المعنى يوجب أن تكون جملة حالية؛ لأن العطف خلاف المعنى، لأن (تأخذني) مقيد بأقوال الوشاة، فلو عطف عليه (لم

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو في ديوانه: ٧٢ وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٦٩، وحاشية البغدادي على شرح ابن هشام لبانت سعاد: ٢/ ٧٣٢، وقوله: (وإن كثرت فيَّ) هي رواية ابن هشام في شرحه للقصيدة: ٨٥، وكذلك البغدادي في حاشيته على الشرح المذكور، وفي ديوانه، وشرح التبريزي (ولو كثرت عني)، أما رواية الشعر والشعراء لابن قتيبة والعمدة لابن رشيق، فهي: (ولو كثرت فيَّ).

(٢) بانت سعاد: يراجع شرح ابن هشام لقصيدة ٣٥، والمغني: ٢/ ٩٨، وقد علل لذلك البغدادي، قال: "وذلك أن الخبر له نسبة خاصة يحاكيها اللفظ والطلب ليس كذلك؛ لأن نسبته إنما توجد باللفظ، وليست له نسبة خارجية، والعطف يقتضي التشريك، وإذا فقدت إحدى النسبتين في الخارج فلا تشريك" حاشيته على شرح ابن هشام: ٢/ ٧٣٠.

أذنب) شاركه في القيد، فيكون المعنى: لم أذنب بسبب أقوال الوشاة، بل بسبب آخر، فيلزم من هذا الاعتراف بالذنب وهو غير المراد، وإنما المراد التنصل منه.

ونظّر ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيموا سُيوفَهم   وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهاَ حِينَ سُلَّتِ[1]

فقوله (ولم تكثر القتلى) حال، مع أنه صالح لأن يكون عطفًا على قوله (لم يشيموا سيوفهم) صناعة؛ لأن الجملتين خبريتان، ولكن المعنى يفسد بهذا العطف؛ لأن المعنى سيكون وصف الرجال بأنهم لم يشيموا سيوفهم، أي: لم يسلوها من أغمادها، وبأنهم لم تكثر القتلى بها حين تسل، وهذا لو تأملته وجدته ذمًّا، والشاعر أراد المدح.[2] فالمعنى: لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى، وقال آخرون: أراد لم يسلوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى، "والقولان جميعًا صحيحان؛ لأنه- أي: يشموا- من الأضداد"[3] وكلا المعنين لا يصح إلا إذا كانت "الواو" واو الحال لا العطف. وكأننا حين نخطئ في وصف هذه الواو،

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ١/ ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٣٩، والمغني: ٢/ ٣٤، وفتح القريب المجيب: ٣/ ٢٥١، وقال البغدادي -في حاشيته: ٢/ ٧٣٥-: "ورأيته أنا مع أبيات منسوبة لسليمان بن قتيبة التابعي".

(٢) شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام: صـ٨٥، وحاشية البغدادي على الشرح المذكور: ٢/ ٢٣٥.

(٣) العمدة، لابن رشيق، ٢/ ١٨٧.

وبيان دلالتها، نكون قد قلبنا المعنى في البيتين وصيرناه إلى النقيض، والترخص في ذلك هد للعلاقات بين الكلم داخل الجملة.

وهكذا لابد من إعمال الذهن في معاني الجمل، ومتابعة حركتها واتجاهاتها، التي يصح بها الكلام. وهذا الضابط وما قبله يؤكدان: أن النحو ليس فضولًا في تحليل النص- كما يدعي البعض- بل إن تحليله حين يخلو من فهم علاقاته، لا يكون قائمًا على الفهم الصحيح.

* * *

• "لا يجوز تسلط عاملين على معمول واحد" "فلا يتوارد عاملان على معمول واحد؛ لأن اجتماع مؤثرين على أثر واحد، مدلول على فساده في الأصول" ومن ثم كان "حق العامل ألا يكون مهيئًا لدخول عامل آخر عليه؛ كي لا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلًا وأصلًا"[1] لأن هذا يؤدي إلى فساد المعنى؛ إذ كل من العاملين يطلب المعمول تابعًا له، ومتعلقًا به لمعنى مغاير للآخر.

وقد بنى النحاة على هذا الضابط أمرين:

---

(١) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي، ص١٤٣، وشرح الكافية، ١/ ٦٦، ٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور، ١/ ٢١٤، والأشباه والنظائر، ٢/ ٢٦١، والخزانة، ٥/ ٢٣٨، وحاشية البغدادي على بانت سعاد، ٢/ ٦٦ و٧٤٢.

(١) رد قول من قال: إن الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر، وقول من قال: إن المتبوع وعامله معًا عاملان في التابع، وقول من قال: بأن (إن) الشرطية ومعنى الشرط معًا عاملان في المفعول... إلخ.

(٢) باب "التنازع" ويمثل قمة ما وصل إليه الفكر النحوي من التوغل في التجريد والتنظير، الذي يصور حرصهم على عدم التناقض مع جهازهم النظري، ونظام القواعد الإعرابية التي أحكموا وضعها، إذ أعملوا فيه كثيرًا من ضوابطهم التي استنبطوها من مجاري كلام العرب ومن هذه الضوابط:

- الاقتضاء.
- الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان مختلفان في حال واحدة، إلا إذا كان أحدهما زائدًا، والآخر غير زائد.
- لا يمكن أن يكون الاسم منصوبًا مرفوعًا إلا في حالين، ووقتين مختلفين.
- الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل، فإذا لم يكن مظهرًا كان مضمرًا.
- الإضمار يحدث قبل ذكر الاسم على شريطة التفسير.
- المضمر بمنزلة المظهر، وجار مجراه في الحكم[1].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، ١/ ٢٦١.

وقد أجمل هذه المبادئ الإمام عبدالقاهر في حديثه عن التنازع قال فيه:

"اعلم أن قولك: أكرمني وأكرمت عبد الله، فيه فعلان: أحدهما: يقتضي منصوبا وهو "أكرمت"؛ لأخذه فاعله وهو ضمير المتكلم. والثاني: يقتضي فاعلًا وهو "أكرمني"؛ لأنه قد أخذ المفعول وهو الياء. وليس هنا إلا اسم واحد، وهو "عبدالله". فلا يخلو من أن يعمل كل واحد منهما فيه أو أحدهما. فلا يجوز إعمال كل واحد منهما؛ إذ الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان في حال واحدة. ولا يمكن أن يكون منصوبًا ومرفوعًا إلا في وقتين. وإذا فسد القسم الأول بقي القسم الثاني، وهو أن يعمل أحدهما. فأولى الفعلين بالعمل أقربهما إلى الاسم، وهو "أكرمت" فتنصب به "عبدالله" وتضمر لأكرمني فاعلًا؛ لأن الثاني يفسره، فكأنك قلت: أكرمني عبد الله، ثم أضمرت الأول لدليل الثاني عليه. وأما من قال: إن الفاعل هنا محذوف، فقد ترك الظاهر؛ لأجل أن الفعل لابد له من فاعل، أن يقال: إنه مضمر على شريطة التفسير أولى من يقال إنه محذوف[2]؛ إذ المضمر بمنزلة المظهر وجار مجراه في الحكم، والمحذوف ليس كذلك"[1].

=

(١) وهذه المبادئ كلها تراها مبثوثة في حديث سيبويه عن هذه الظاهرة في باب "الفاعلين والمفعولين، كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك" ينظر: الكتاب ١/ ٧٣ – ٧٤.

(٢) كلام النحاة في هذا الباب، إعمال الأول، أو الثاني عند التنازع، إنما هو بناء على الأصل، أي: أصل الكلام، ولكننا نراهم عند تحليل الخصوصية النحوية في بناء العبارة، والكشف عن =

=

سرها، وقيمتها في أداء المعنى، يبنون العمل على قصد المتكلم، وغرضه. ومن ذلك تحليل عبدالقاهر، لبيت البحتري(من الخفيف):

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ   دد والمجد والمكارم مثلا

إذ يذكر عبدالقاهر أن الأصل: قد طلبنا لك مثلًا فلم نجده، ولكن الشاعر أعمل الفعل الثاني، الذي هو نفي الوجود" فلم نجد "في لفظ المفعول الذي هو "مثلًا" وحذف مفعول الفعل الأول؛ لدلالة الثاني عليه؛ وإنما لجأ إلى هذا لأن مقصوده هو نفي وجود مثل ممدوحه؛ لأنه يمدح خليفة(عبدالله بن المعتز) يُنازع في الخلافة، ومقتضى هذا المقام أن يذكر تفرده واستحقاقه، وقوله "طلبنا" مقدمة ووطاء لهذا الأصل الذي هو نفي وجود المثل؛ ومن ثم كان إعمال الفعل الثاني، الذي هو رأس المعنى أولى" وإذا كان كذلك، فلو أنه قال: "قد طلبنا لك في السؤدد والمجد مثلًا فلم نجده" -أي: بإعمال الأول- لكان يكون قد ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ "المثل" واوقعه على ضميره، ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبدًا" دلائل الإعجاز، صـ١٦٨، وينظر تعليق شيخنا د. محمد أبو موسى على ذلك، في: مدخل إلى كتابي عبدالقاهر الجرجاني، صـ٤٠- ٤١ ويؤكد ذلك أن سيبويه نفسه يرى إعمال الأول إذا اقتضى المعنى ذلك، يقول، معلقًا على بيت امرئ القيس(من الطويل):

فَلَو أَنَّ مَا أَسعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

" إنما رفع (قليلٌ) لأنه لم يجعل (القليل) مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده "الملك" وجعل (القليل) كافيًا، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى" أين أنه أعمل الأول "كفاني" ولم يعمل الثاني "أطلب"(الكتاب ١/ ٧٩).

(١) المقتصد، صـ ٣٣٦- ٣٣٧.

وإذا كان هذا الباب عند بعض المحدثين من الأبواب التي قدم فيها النحو العربي تركيبات غير مقبولة نحويًّا[1]، وزين ذلك لبعضهم اقتراح إبطاله واطراحه، فإنني على العكس من ذلك أراه "**من أقوى الأبواب التي تصور مرونة النظام اللغوي، وعدم قصور الجهاز النظري الذي اشتغل به النحاة عن الإيفاء بكل ما يستعمله المتكلم في تواصله وإبلاغه**"[2].

* * *

---

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، صـ ١٥٦.

(٢) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٥١٤، وينظر: أصول تحليل الخطاب، ص ٢٨٥-٢٨٦.

سادسًا: الانقطاع العاملي

هذا، ويقابل مصطلح "التسلط" في الدرس النحوي، مصطلح "القطع" أو "الانقطاع"، ويعنى به: قطع العامل عما بعده، فلا يتسلط عليه؛ لعدم تأثيره فيه.

ومن أبرز مظاهر هذا المصطلح في الدرس النحوي:

(أ) حديث النحاة عما له من الأدوات صدر الكلام؛ إذ لا يجوز أن يتقدم عليه ما يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني؛ لأن ذلك يؤدي إلى تسلط معنيين مختلفين على معمول واحد[1]، وهذا يقضي- لا محالة- إلى التناقض والإحالة.[2]. ومن ثم اختصت أدوات الصدارة بـ"الانقطاع العاملي" بحيث:

- لا يعمل فيها ما قبلها.
- ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها.
- ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
- ولا يتقدم ما بعدها عليها[3].

ولهذا إذا سبقت أدوات الشرط- وهي مماله صدر الكلام- بما يطلب ما بعدها، ذهب معنى الجزاء فيها، يقول سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه الأسماء

---

(١) وإنما عمل في الاستفهام حروف الجر؛ لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم، ينظر الأشباه والنظائر، ٢/ ١٩٦.

(٢) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ ٢٠٠.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٢/ ٢٣١ والبسيط، صـ٦١٨.

التي يجازى بها بمنزلة الذي، وذلك قولك: إن من يأتيني آتيه وكان من يأتيني آتيه... وإنما أذهبت الجزاء عن هاهنا؛ لأنك أعملت كان وإن، ولم يسغ أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعملتهن ذهب الجزاء، ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنك لو جئت بـ(إنَّ) و(متى) تريد: إنَّ إنْ، وإنَّ متى كان محالًا... فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت. فمن ذلك قولك: إنه من يأتنا نأته"[1].

وفي بيان أن (إنَّ) وأخواتها لها صدر الكلام، فلا يقع قبلها فعل معمل، ولا ملغي (أي: لفظًا، لا محلًا)، يقول السهيلي: "وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظًا أو معنى، أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد. وهذه الحروف عوامل.وأما المعنى، فلا تقول: "سرني زيد قائم" أي: سرني هذا الحديث. ولا: "كرهت زيد قائم" أي: كرهت هذا الحديث... لأن هذه المعاني ينبغي أن يكون لها صدر الكلام فلا يقع قبلها فعل معمل، ولا ملغي"[2].

(ب) حديثهم عن ضوابط الفتح والكسر في همزة (إن)، فإذا كانت جملتها مرتبطة عامليًا بما قبلها وجب فتح الهمزة؛ للإعراب عن ذلك الارتباط.وإذا كانت منقطعة عامليًا (أي: لا يمتد إليها أثر عامل، فلم تكن مدمجة في جملة أخرى واستقلت بفائدتها) وجب الإعراب عن هذا الانقطاع بكسر همزة (إن)، وإلى هاتين الحالتين، يشير سيبويه بقوله: "تقول: قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه معجل؛ لأن الآخر

---

(١) الكتاب، ١/ ٧١ – ٧٢.

(٢) نتائج الفكر، صـ ٣٤٥.

شريك الأول في "عرفت"- أي مرتبط به عامليًّا- وتقول: قد عرفت أنه ذاهب، ثم إني أخبرك أنه معجل؛ لأنك ابتدأت (إني)- أي: منقطعة عامليًّا عما قبلها- ولم تجعل الكلام على عرفت"[1].

وهذا ما يوضحه -بدقة- السهيلي في أثناء حديثه عن علة استثناء (أَنَّ) مما له الصدد، فيقول: "فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعارًا بتجريد المعنى- الذي هو التأكيد- عن توطئة الجملة للعمل في معناها، فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة؛ لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها، وأن يصيروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة، وإذا أردوا قطع الجملة عما قبلها، وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني، كسروا الهمزة؛ ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبلها، وأنهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام؛ لأنه معنى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره.وكان الكسر بهذا الموطن أولى؛ لأنه أثقل من الفتح، والثقل أولى ما يعتمد عليه، ويصدر الكلام به.والفتح أولى بما جاء بعد كلام لخفته، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجماحه. مع أن (أَنَّ) المفتوحة قد تلي الضم والكسر من قولك: لِأنك، وبأَنك، وعلمتُ أنك، فلو كسرت لتوالى الثقل"[2].

* * *

(١) الكتاب، ٣/ ١٢٢.

(٢) نتائج الفكر، صـ٣٤٦.

(جـ) حديثهم عن الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها[1]، فمن مبادئ النحاة: أن "العمل إنما يكون في المفردات لا الجمل"[2] وأن "الجمل ليست محلًّا للإعراب، وإنما محل الإعراب المفردات"[3]؛ ذلك أن الكلام الذي عمل بعضه في بعض لا يقبل تأثيرًا ولا عملًا لفظيًّا[4]، ولكن ما يبقى هو العمل في المحل والمعنى؛ ومن ثم قسموا الجمل إلى نوعين:

- نوع له محل من الإعراب، أي: مرتبط عامليًّا بغيره عن طريق المباشرة أو التبعية. فتكون للجملة- في هذا النوع- حال تركيبية ووظيفة نحوية كالمفرد، تحمل عليه، وتؤول به، فتكون في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم مبني على

---

(١) يقول شيخنا د. محمد أبو موسى: "المحل الإعرابي يعني: وشيجة ورابطة بين كلمة وكلمة، كالرابطة التي بين الصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، والتوكيد والمؤكد، والفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، كل هذه روابط وعلاقات، ووشائج قربى، تجد فيها الكلمات ممسكًا بعضها ببعض على وجه من وجوه الإمساك، هذا الإمساك ضروري، وإلا تشارد الكلام، وغاض معناه؛ لأن هذه الروابط هي أغراض المتكلمين، ومقاصدهم؛ لأنها هي الإسناد، والإسناد مناط الفائدة. والذي لا محل له من الإعراب، هو الجسد اللغوي الغريب، الذي يقتحم هذا الجسد الحي المتواصل، والنابض بمقاصد الناس وأغراضهم" مراجعات في أصول الدرس البلاغي، صـ١٢٦.

(٢) ينظر: كتاب الشعر لأبي علي، ٢/ ٤٢٨، والإنصاف، صـ٦٠.

(٣) البسيط، صـ٥٤١.

(٤) ينظر: الكتاب، ١/ ٤١٧.

مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب. وتبلغ عدد الجمل المؤولة باسم مفرد له محل[1]،عند ابن هشام، تسعة أنواع، هي:

(١) الجملة الواقعة موقع الخبر.

(٢) الجملة الواقعة موقع الحال.

(٣) الجملة الواقعة موقع المفعول.

(٤) الجملة الواقعة موقع المضاف إليه.

(٥) الجملة المقترنة بالفاء وإذا جوابًا لشرط جازم.

(٦) الجملة التابعة لمفرد.

(٧) الجملة التابعة لجملة لها محل.

(٨) الجملة المستثناة.

(٩) الجملة المسند إليها[2].

• ونوع لا محل له من الإعراب، وهو الأصل[3]، أي: لا يرتبط عامليًا بغيره، إذ لا تؤول بمفرد. وحينئذ تكون منقطعة عن العوامل قبلها، والمراد به: "عدم

---

(١) وقول النحاة: "إن الجملة التي لها محل تؤول بالمفرد وتحل محله" لا يجوز حمله على عملية سبك مفرد من جملة عن طريق إدماج بعض مكوناتها في بعض. وإنما المراد به أنها وقعت موقعًا يقعه– أصلًا– المفرد، ولهذا جاز أن تحل محله.

(٢) ينظر: المغني ٢/ ٦ وما بعدها .

(٣) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي، صـ٨٠، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، ٢/ ٣٧٥.

التعلق الصناعي، باتباع، أو إخبار، أو حالية، ولا يضر الاتباع معنى بغير ذلك... فالارتباط معنى لا يستلزم محلية الإعراب"[1] وهي سبع عند ابن هشام:

(١) الجملة الابتدائية أو المستأنفة.

(٢) الجملة المعترضة بين شيئين.

(٣) الجملة التفسيرية.

(٤) جملة جواب القسم.

(٥) جملة جواب الشرط.

(٦) الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف موصول.

(٧) الجملة التابعة لم لا محل له[2].

والضابط في التفرقة بين هذين النوعين من الجمل، قولهم: "كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها، فلتلك الجملة موضع من الإعراب"[3] ويشرح الرضي هذا الضابط- في معرفة ما له محل، وما لا مجل له من الإعراب من الجمل- فيقول: "ولا نقول إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد، كما يفهم بعضهم، وإن الجملة إنما كان لها

---

(١) حاشية الأمير على المغني: ٢/ ٤٦.

(٢) السابق، ٢/ ٤٦ وما بعدها ... وقد قسم أبو حيان الجمل في الصنفين إلى عشرين مثالا، ثمان لها محل الاسم المفرد وحكمه الإعرابي واثنتا عشرة لا محل لها، ينظر: الارتشاف ٢/ ٣٧٥ - ٣٧٩.

(٣) شرح الكافية، للرضي، ٢/ ٢٩٨.

محل لكونها فرع المفرد؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان، بل يكفي في كون الجملة ذات محل، وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك، كما في المواضع المذكورة"[1].

* * *

(د) حديثهم عن معنى القطع والاستئناف في حروف العطف، إذ صفة حرف العطف أن يشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله، هذا إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول؛ فإذا كان الثاني خارجًا عن معنى الأول قطعته عنه، فلم تشركه في إعرابه؛ لأنه لو وافقه في المعنى لوافقه في الإعراب- في غير: بل ولا ولكن؛ إذ إنها تفيد التشريك في اللفظ (الاتباع الإعرابي) فحسب- وأنت لم ترد موافقة الثاني للأول في المعنى فوجب قطعه في الإعراب عنه. وضابطه عندهم: أن يدخل حرف العطف "على مضارع مرفوع، وقبله أمر، أو مضارع منصوب أو مجزوم، فيرى في ظاهر الحال أنه لا يصح العطف، فيدعي أن الجملة التي بعد الفاء استئنافية، لا محل لها من الإعراب، ويسمي الفاء بذلك، وكذلك المراد في قولهم: الواو للاستئناف"[2].

يقول سيبويه في (باب اشتراك الفعل في أنْ، وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أنْ): "فالحروف التي تشرك: الواو، والفاء، وثم، وأو. وذلك قولك: "أريد أن تأتيني ثم تحدثَني" و"أريد أن تفعل ذلك وتحسنَ" و"أريد أن تأتينا

(١) السابق، الصفحة نفسها.

(٢) حاشية البغدادي على بانت سعاد، ٢/ ٧٣٥.

فتبايعَنا" و"أريد أن تنطق بجميل أو تسكتَ" ولو قلت: "أريد أن تأتيني ثم تحدثُني" جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثُني. ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال... وتقول: "أريد أن تأتيني فتشتُمني" لم ترد الشتيمة، ولكنه قال: كلما أردت إتيانك شتمتني، هذا معنى كلامه؛ فمن ثم انقطع من (أنْ)"[1].

ويوضح المبرد ذلك، فيقول: "اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف، لم يكن إلا منسوقًا عليه. تقول: "أريد أن تقوم فتضربَ زيدًا" و"أريد أن تأتيني وتكرمَني" و"أريد أن تجلس ثم تتحدثَ يا فتى". فإن كان الثاني خارجًا عن معنى الأول كان مقطوعا مستأنفا، وذلك قولك: "أريد أن تأتيني فتقعدُ عني؟" و"أريد أن تكرم زيدًا فتهينُه؟" فالمعنى أنه لم يرد الإهانة، وإنما أراد الإكرام فكأنه في التمثيل: "أريد أن تكرم زيدًا فإذا أنت تهينُه" و"إنما أريد أن تأتيني فإذا أنت تقعدُ عني"[2].

ومعنى ذلك: أن حرف العطف إما أن يشرك ما بعده مع ما قبله في المعنى، فيتفقا في الإعراب، وإما أن يكون الثاني خارجـًا عن الأول في المعنى، فلا يشركه

(١) الكتاب، ٣/ ٥٢.

(٢) المقتضب: ٢/ ٣٢.

في الإعراب[1]، بل يكون الثاني مخالفًا للأول في الإعراب قطعًا واستئنافًا، يقول ابن هشام: "والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

إحداهما: واو الاستئناف، نحو "لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ"[2] ونحو "لا تأكلْ السمك وتشربُ" اللبن فيمن رفع، ونحو "مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ"[3] فيمن رفع أيضًا، ونحو "وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ"[4] إذ لو كانت واو العطف لانتصب "نقرّ" ولانتصب أو انجزم "تشرب" ولجزم "يذر" كما قرأ الآخرون، وللزم عطف الخبر على الأمر. وقال الشاعر:

---

(١) وقد يوجد التشريك في العطف إعرابًا فقط، ولا يتجاوز ذلك المشاركة في المعنى حقيقة، وإنما يؤتى بالعطف؛ لبيان أن المتعاطفين متقاربان جدًّا، في العامل، مما سوغ الاشتراك المجازي بينهما، حتى يخيل إليك أن الفعل فيهما واحد، وهذا من طرافة اللغة، وإن كان نادرًا وغريبًا؛ إذ قلما يوجد-في الصناعة النحوية – معمول لعامل لا يتسلط عليه في المعنى، ومنه قراءة الجر في قوله – تعالى– ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلِكُمۡ ﴾ [سورة المائدة آية: ٦]، قال الزمخشري: "الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة، تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة الإسراف المذموم عنه؛ فعطف على الثالث الممسوح، لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل "إِلَى الْكَعْبَيْنِ" فجيء بالغاية؛ إماطة لظن ظان، يحسبها ممسوحة؛ لأن المسح لم يحصر له غاية في الشريعة" الكشاف، ٢/ ٢٧٤ وهذا ما يشير إليه ضابطهم: "قد يعطف الشيء على الشيء، والمعنى فيهما مختلف" الإنصاف، صـ٦١.

(٢) سورة: الحج، آية: ٥.

(٣) سورة: الأعراف، آية: ١٨٦.

(٤) سورة: البقرة، آية: ٢٨٢.

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَومًا إِذا قَضَى   قَضيَّته أن لا يَجُورَ وَيَقْصدُ[1]

وهذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكًا في النفي، فيلزم التناقض. وكذلك قولهم: "دعني ولا أعودُ" لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركُكَ لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه، وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيد تركُ المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب"[2].

تحرير معنى: (القطع والاستئناف):

هذا، ومما ينبغي أن يحرر هنا، أن لهذا المصطلح (القطع والاستئناف) في حروف العطف، معنيين عند النحاة:

أحدهما: وهو الكثير، أن يكون المراد به قطع الثاني عن الأول وعدم إشراكه له في الإعراب، وإن كان ما بعد حرف العطف، جملة معطوفة على ما قبلها؛ ومن ثم لا يقتضي التشريك في الحكم الإعرابي، وهذا ما يقال عنه: **"إنه ليس من عطف**

---

(١) البيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه ونسبه لعبدالرحمن بن عبدالحكيم، ٣/ ٥٦ وفى شرح شواهده لابن السيرافي، ٢/ ١٣١، أنه نسبه لـ أبي اللحام التغلبي قال البغدادي في الخزانة، ٨/ ٥٥٧ "والبيت من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتًا لأبى اللحام التغلبى، أوردها أبو عمرو في أشعار تغلب له، وانتخبها أبو تمام فأورد منها خمس أبيات هو رابعها" والبيت في= =المحتسب،/ ١٤٩ ، ٢/ ٢١، والتخمير، ٣/ ٢٤١ وابن يعيش، ٧/ ٣٨ وشرح الرضي على الكافية، ٤/ ٧٤، والمغني بحاشية الأمير، ٢/ ٣٣ وأورده ابن منظور في اللسان قصد واستصوب نسبته لـ أبو اللحام التغلبى.

(٢) المغني، ٢/ ٣٣.

المفردات بل من عطف الجمل" وفائدته، ربط الجمل "بعضها ببعض، واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية- صناعة- من الأولى، غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها- معنى- بها، فلم يكن بد من الواو لربطها بها"[1] وضابطه عندهم: أن يدخل حرف العطف "على مضارع مرفوع، وقبله أمر، أو مضارع منصوب أو مجزوم، فيرى في ظاهر الحال أنه لا يصح العطف، فيدعي أن الجملة التي بعد الفاء استئنافية، لا محل لها من الإعراب، ويسمي الفاء بذلك، وكذلك المراد في قولهم: الواو للاستئناف"[2].

وثانيهما: قد يطلقون مصطلح (القطع والاستئناف) على معنى: ابتداء الكلام، وانقطاعه عما قبله مطلقًا، فهي في حكم الزائدة عامليًّا[3]؛ إذ ليس ثمة اشتراك في حكم إعرابي من قبيل المفردات، أو الجمل، فهو غير مرتبط عامليًّا بما قبله، بل هو نوع خاص من الربط بين الجمل؛ يقول المبرد: "ولا يقع العطف على استواءٍ إلا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول، فذلك جائز متى أردته. وكل جملة بعدها جملةٌ فعطفها عليها جائزٌ وإن لم تكن منها (أي: وإن كانت جملة

---

(1) شرح المفصل، لابن يعيش، ٣/ ٧٥.

(2) حاشية البغدادي على بانت سعاد، ٢/ ٧٣٥.

(3) ينظر: شرح الكافية، للرضي، ٣/ ٣٨٣، وحاشية الأمير على المغني، ٢/ ٣٣، وحاشية الشهاب على البيضاوي، ٤/ ٤٣-٤٤.

مستقلة، مستغنية عما قبلها) نحو: "جاءني زيد، وانطلق عبدالله، وأخوك قائم، وإن تأتني آتك. فهذا على ذا"[1]. وهو ما يعرف عند البلاغيين بـ"عطف القصة على القصة" وهو خاص -عند الجمهور- بالواو، وفائدته: "ضم جمل مسوقة لغرض، إلى أخرى مسوقة لآخر، والمقصود بالعطف المجموع، وشرطه، المناسبة بين الغرضين"[2][3].

والدليل على أن هذا المصطلح يستعمل عندهم هذين الاستعمالين ما يلي:

---

(١) المقتضب، ٣/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: حاشية السيد على المطول، ٣/ ٢٦.

(٣) وبهذا أخالف ما ذهب إليه شيخنا د. محمد محمد أبو موسى، من أن "واو الاستئناف" عند النحاة هي "الواو التي تعطف قصة على قصة" عند المفسرين. ينظر: دلالات التراكيب، صـ٣٢٨؛ إذ في هذا تعميم، بل "واو الاستئناف" عندهم نوعان، الثانية منهما هي التي يعنيها المفسرون. كما أخالف ما ذهب إليه شيخنا د. محمد الأمين الخضري من نفيه أن يكون النوع الثاني من الاستئناف "عطف القصة" مما يقصده النحويون، معللًا ذلك بأنهم يقصدون من "الاستئناف" ما كان في عطف الفعل المضارع المرفوع، المسبوق بأمر، أو مضارع منصوب أو مجزوم. ينظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني، أطروحته للدكتوراه، صـ٣٦٧-٣٦٨، فهذا تخصيص، ينفيه ما ذكرته من أقوال النحويين. فـ"الاستئناف" عندهم يستخدم بالمعنين، ولعل في هذا ما ينفي حيرة شيخنا بعد أن تعرض لكثير من مواطن هذه الواو عند المفسرين، ثم قال: صـ٣٨٧ "على أن كثيرًا مما قال الجمل وأبو السعود، عنه استئناف بالواو جعله غيرهما من "عطف القصة على القصة" . مما يدل عى أنها تستخدم في كلامهم بالمعنيين، إما استئنافًا بعطف الجملة، وإما استئنافًا بعطف القصة. والله أعلم.

(١) أن سيبويه والمبرد- كما تقدم- ينصان على أن (**الواو والفاء وثم وأو**) قد يكون ما بعدهن مستأنفًا منقطعًا عما قبله، ومع ذلك أختلف العلماء بعدهما في (الفاء)،(وثم) هل تأتيان للاستئناف أو لا؟[١] دون أن يشيروا إلى كلام سيبويه والمبرد، مما يفهم منه أن القطع والاستئناف الذي يقولان به غير الذي يقصده هؤلاء العلماء، **والواضح أنهما يريدان به قطع الفعل عن الفعل، واستئنافه على سبيل عطف الجمل، لا المفردات**، أما المنفي عند العلماء فهو القطع والاستئناف بمعنى: **ابتداء الكلام دون أن يكون هناك عطف ألبتة**.

(٢) يقول الفراء:[٢] "**وقد تستأنف العرب بـ(ثم) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول، من ذلك: أن تقول للرجل: "قد أعطيتك ألفًا ثم أعطيتك قبل ذلك مالًا "فيكون "ثم" عطفًا على خبر المخبر**".

فقول الفراء في أول العبارة "**وقد تستأنف العرب بـ"ثم**" وقوله في آخرها "**فتكون "ثم" عطفًا على خبر المخبر**" صريح في أنه يستعمل الاستئناف هنا بمعنى: قطع الفعل عن الأول، وإن كان الكلام من قبيل عطف الجمل.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية فقد نص فيه على أن "ثم" لا تكون إلا عاطفة، ٤/ ٣٨٩ وكذلك المرادي في الجنى الداني، صـ ٧٦/ ٤٣٢، وأما ابن هشام فقد نص على أن الفاء لا تأتي للاستئناف، المغني بحاشية الأمير، ١/ ١٤٤.

(٢) معاني القرآن، ١/ ٣٩٦.

فإذا ما وضعت أمام ذلك كله كلام ابن هشام في قوله تعالى:[1] ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [سورة النحل آية: ٥٧] إذ قال: "**والواو للاستئناف، لا عاطفة جملة على جملة**"[2]، تبين أن مصطلح "**الاستئناف والقطع**" **عندهم يستعمل بمعنيين: فإما أن يكون بمعنى عطف جملة على جملة، وإما أن يكون بمعنى ابتداء الكلام وقطعه عما قبله فليس ثمة اشتراك للجملة لثانية مع الأولى في حكم إعرابي البتة. وإنما هو من قبيل عطف قصة على أخرى.**

ويتضح هذا في حديث المعربين عن حكم عطف "**يقول**" على الفعل قبله في قوله- تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾[3].

فقد قرأ ابن كثير في رواية شبل بن عباد، وأبي عمرو في رواية محبوب: "**يقولُ**" بالرفع[4] فخرجها الإمام الرازي، والعكبري، وأبو حيان: **على القطع والاستئناف**[5].

---

(١)سورة: النحل، آية: ٥٧.

(٢) المغني بحاشية الأمير، ٢/ ٥٥.

(٣) سورة: آل عمران، آية: ٧٩.

(٤) قراءة شاذة ذكرت في: التبيان، ١/ ١٤١، والتفسير الكبير، ٤/ ٢٨٩، والبحر المحيط: ٣/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

أقول: إن تخريجهم رفع "**يقولُ**" بأنها على "**القطع والاستئناف** "إن كانوا يعنون بذلك: قطع الفعل "**يقول**" بالرفع عن الفعل "**يؤتيه**" المنصوب، فليس عطف مفرد على مفرد، وإنما هو من قبيل عطف الجمل، والتقدير: ثم هو يقول، فليس فيه إشكال، ويكون المعنى حينئذ- والله أعلم: ما كان لبشر **الإتيان وهذا القول؛ فإنهما لا يجتمعان.**

أما إذا كانوا يعنون بذلك- وهذا بعيد- أن الفعل مقطوع عما قبله غير متصل به ألبتة ففيه إشكال؛ لأن المعنى على لزوم ذكر هذا المعطوف؛ إذ لا يستقل ما قبله لفساد المعنى؛ إذ "هذا العطف (ثم يقول) لازم من حيث المعنى؛ إذ لو سكت عنه لم يصح المعنى؛ لأن الله -تعالى- قد آتى كثيرًا من البشر الكتاب والحكم والنبوة وهذا -كما يقولون- في بعض الأحوال والمفاعيل إنها لازمة [1] فلا غرو- أيضا- في لزوم المعطوف"[2].

على أن من هذا الباب، مصطلح "**الصرف**[3]" الذي ذكره الكوفيون، ويعنون به: **"أن يجتمع الفعلان بـ"الواو" أو"ثم" أو"الفاء" أو"أو" وفي أوله جحد**

---

(١) كما في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [سورة النساء آية: ١٤٢]، فـ(كُسَالَىٰ) حال لو فرض سقوطها فسد المعنى وكذلك قوله: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [سورة الشعراء آية: ١٣٠]، فـ(جَبَّارِينَ) حال لازمة لو سقطت لم يفد ما قبلها معنى .

(٢) الدر المصون، للسمين الحلبي، ٣/ ٢٧٢.

(٣) وقد يعبر عنه أحيانًا بـ"الخلاف"، ينظر: الإنصاف، صـ٥٥٨.

أو استفهام، ممتنعًا أن يُكَرَّ (أي: يتكر الجحد في الفعل الثاني) في العطف، فذلك "الصرف". ويجوز فيه الإتباع؛ لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذا كان متمنعًا أن يحدث فيها ما أحدث في أوله"[1] فـ"الصرف" معناه: مخالفة الفعل الثاني للأول في الدلالة والإعراب، وهذا يستوجب نصب الثاني؛ قطعًا له عن الأول، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[2] فالفعل "وَيَعْلَمَ" قطع بالنصب عن الفعل المجزوم "وَلَمَّا يَعْلَمِ"، قال الفراء: "والقراء بعد تنصبه، وهو الذي يسميه النحويون: "الصرف"".[3]

ونظيره عند الكوفيين، مصطلح "الخروج" ويعنون به: "مخالفة المعطوف لما قبله، إذا كان المعنى لا يستقيم بالعطف بينهما" ومنه إعراب "قَادِرِينَ" في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ۝ ﴾[4] قال الفراء: "نصبت "قَادِرِينَ" على "الخروج" من نجمع"[5] و"الخروج" هنا معناه: خروج الثاني "قَادِرِينَ" عن إعراب الأول "أَلَّن نَجْمَعَ" قطعًا؛ لاختلاف

---

(١) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) سورة: آل عمران، آية: ١٤٢.

(٣) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٢٣٥.

(٤) سورة: القيامة، الآيتان: ٣، و٤.

(٥) معاني القرآن، للفراء، ٣/ ٢٠٨.

المعنى بينهما، فالأول منفي، والثاني مثبت، فلا يستقيم معه العطف، فهو على غير شكله"[1]؛ إذ لا يدخل عليه النفي كما دخل على ما قبله. وهذا "لون من الخلاف يستوجب النصب"[2].

* * *

(هـ) حديثهم عن قطع التابع عن المتبوع، وبابه المعطوفات والصفات، فإن العرب قد تخالف بين التوابع من المعطوفات والصفات، بقطع الثاني عن الأول، فلا يشاركه في إعرابه، وإنما يقدر له عامل يناسبه، وهذا "القطع"، وإن خرج فيه المعطوف والنعت عن التبعية- صورة- حيث لم يتبعا المتبوع في الإعراب، وبذلك سمي: "قطعًا" لكنهما تابعان له- حقيقة- بدليل أنهم التزموا حذف الفعل في النصب، والمبتدأ في الرفع؛ رغبة في تصوير كل منهما بصورة متعلق من متعلقات ما قبله، وتنبيها على شدة الاتصال بينهما، وإنما كان "القطع" لمعنى تريده؛ لما فيه من" **التفنن الموجب لإيقاظ السامع، وتحريكه إلى الجد في الإصغاء؛ فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني، وصرفه عن سنن السلوك، ينبيء عن**

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٧/ ٢١.

(٢) أبو زكريا الفراء، د. أحمد مكي الأنصاري، صـ٤٥٤، وينظر: دراسة في النحو الكوفي، د. المختارأحمد ديره، صـ٢٨٨-٢٩٠، والمصطلح النحوي وتفكير النحاة، د. توفيق قريرة، صـ٦١-٦٢.

اهتمام جديد من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب"[1]، كما في قوله-تعالى: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾ [سورة البقرة آية: ١٧٧].

"وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ"[2]

وقول الشاعر:

لا يَبْعَدنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازلِينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطيِّبون مَعاقدَ الأُزْرِ(٣)

يقول أبو علي الفارسي: "والأحسن عندي في هذه الأوصاف التي تعطف ويذكر الموضع من موصوفها، والمدح، أو النقص منهم والذم، أن يخالف في إعرابها، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها؛ ليكون ذلك دلالة على هذا المعنى، وانفصالًا لما لا يذكر للتنزيه والتنبيه، أو النقص والغض مما يذكر؛ للتخليص

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، ١/ ٢٩، ٣٠.

(٢) سورة: البقرة، آية: ١٧٧.

(٣) البيت من الكامل، وهو لِخِرنِق بنت بدر بن هِفَّان البكرية، أخت طرفة بن العبد لأمه، وهو في ديوانها صـ٢٩، ترثي به زوجها بشر بن عمرو، وابنها علقمة، ومن قتل معهم من قومها يوم قلاب، وهو من شواهد الكتاب، ٢/ ٦٤، وينظر: شرح أبيات سيبويه، ٢/ ٢١، والحلل شرح أبيات الجمل، صـ١٥، وينظر أيضًا: معاني القرآن للفراء، ١/ ١٠٥، ٤٥٣، والأصول، لابن السراج، ٢/ ٤٠، والبسيط، لابن أبي الربيع، صـ٣١٧، والأمالي، لابن الشجري، ٢/ ١٠٢.

والتمييز بين الموصوفَين المشتبهين في الاسم المختلفين في المعنى، وعلى هذا الحد مذهب العرب في هذا النحو.. وفيه شيء آخر يقوي هذا، وهو أن هذا الموضع من مواضع الإطناب والوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف، كان أشد وأوقع فيما يُعنى، ويفترض لصيرورة الكلام، وكونه بذلك ضروبا وجملا"[1] ويعلل ذلك تلميذه ابن جني، فيقول:"فكلما اختلفت الجمل، كان الكلام أفانين وضروبا، فكان أبلغ منه إذا ألزم شرجا واحدا" ثم ينقل عن أبي عبيدة قوله:"إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع... لتختلف ضروبه وتتباين تراكيبه"[2]، وقد ذهب الزركشي إلى نحو من هذا، معللًا ذلك بأن: "مراد المادح إبانة الممدوح من غيره، فلابد من إبانة إعرابه عن غيره؛ ليدل اللفظ على المعنى المقصود"[3].

ومثل ذلك، قول الشاعر:

ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ ... وشُعثًا مَرَاضِيعَ مِثلَ السَّعَالِي[4]

---

(١) الإغفال، ٢/ ٣٦.

(٢) المحتسب، ٢/ ١٩٨.

(٣) البرهان، ٣/ ١٩٨.

(٤) البيت من المتقارب وهو لأمية بن عائذ الهذلي، أورده السكري في شرحه لأشعار الهذليين صـ: ٥٠٧، وهو من شواهد سيبويه قال: (قال الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شعثًا، إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره) الكتاب: ٢/ ٦٦، وأنشده سيبويه- أيضًا- في موضع آخر قبل هذا بجر (شعثًا) عطفًا على عطل الكتاب: ١/ ٣٩٩. وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/ ٢٢٥، والبيت في معاني =

قال البغدادي: "وشعثًا منصوب بفعل مضمر على الاختصاص"[1]؛ ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالًا من الضرب الأول الذى هو العطل منهن. ومثل هذا يسمى: نصبًا على الترحم"[2].

=

القرآن للفراء: ١/ ١٠٨، والكشاف: ١/ ٣٤٤، وشرح شواهده للشيخ عليان بحاشية الكشاف: ١/ ٣٤٤، والتخمير للخوارزمي: ١/ ٣٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٨، والأمالي لابن الحاجب: ٣٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١٨، والتصريح ٢/ ١١٧، والأشموني: ٣/ ٦٩، قال البغدادي: (عطل جمع عاطل، قال في الصحاح: والعطل بالتحريك مصدر عطلت: المرأة إذا خلا جيدها من القلائد، فهي عطل، بالضم .. والشعث جمع شعثاء من شعث الشعر شعثًا فهو شعث: تغير وتلبد لقلة تعهده بالدهن . والمراضيع جمع رضاع بالكسر وهى التي ترضع كثيرًا .. والسعالي بفتح السين ذكر الغيلان، والأنثى سعلاة، وروى أبو سعيد السكري هذا البيت في أشعار هذيل هكذا: له نسوة عاطلات الصدور: عوج مراضع مثل السعالي؛) الخزانة: ٢/ ٤٢٨.

(١) أرادبالمنصوب على الاختصاص: المنصوب على إضمار فعل لائق. فالاختصاص- هنا- معنوي، وهو مصطلح من مصطلحات أهل المعاني والبيان. ولم يرد الاختصاص المبوب له في كتب النحو؛ فإن هناك فرقًا في المعنى بينهما؛ فالاختصاص المبوب له في النحو (وهو الشبيه بالنداء) كما في قولهم: (نحن العرب أقرى الناس للضيف) إنما يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم . أما الاختصاص الذى يعنى به المنصوب على المدح وغيره كما في قولهم: (الحمد لله الحميدَ) فليس المراد به التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد منه المدح أو الذم لا غير فبان الفرق، وهذا الفرق نراه واضحًا في تعليل الفارسي – رحمه الله – النصب في قوله –تعالى –: "وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ" (سورة: المسد، آية:

=

ويشترط في هذا القطع:

(١) ألا يكون المقطوع نعتًا، أريد به التأكيد؛ "لأنه يكون قطعًا للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك، نص في معنى الصفة، دال عليه؛ فلهذا لم يقطع التأكيد، في: جاءني القوم أجمعون أكتعون..."[٢].

(٢) أن يكون الموصوف معروفًا بهذه الصفة، مشتهرًا بها، بحيث "يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه، إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة"[٣].

(٣) أن يكون في الكلام ما يقتضي ذلك القطع، بحيث يحسن في الصفة والموصوف؛ إذ "ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها، لو قلت: "مررت بعبدالله أخيك، صاحبَ الثياب، أو البزازَ" لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه

=

٤) إذ يقول: "وأما النصب فعلى الذم لها، وكأنها كانت اشتهرت بذلك . فجرت الصفة عليها للذم، لا للتخصيص والتخليص من موصوف غيرها" الحجة: ٦/ ٤٥٢ والله أعلم.

(١) الخزانة: ٢/ ٤٢٧.

(٢) شرح الكافية، ٢/ ٣٢٢.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

التعظيم، فأن تذكر رجلًا ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم، ثم تعظمه، كما تعظم النبيه"[1].

* * *

(١) الكتاب، ٢/ ٦٩.

سابعًا: المباشرة والوساطة

والمقصود بها: دخول العامل على المعمول دون وساطة أو من خلالها، يقول السيرافي: "إن العوامل تختلف أعمالها ومعمولاته، فمنها ما يعمل فيه، بأن يكون إلى جنبه وملاصقًا له، ومنها ما يعمل فيها وواسطة بينهما"[1].

وقد جعل النحاة الأصل أن يفضي العامل إلى معموله مباشرة وبلا واسطة. وهذا ما نراه في الفعل مع فاعله؛ فشدة التعلق بينهما، لا حاجة معه إلى متوسط؛ لأن الانعقاد بينهما "كالانعقاد بين الحرف وحركته، من حيث شدة الاتصال. فكأنهما مركب واحد، أو جزء واحد، فلا يبتعد الفعل عن الفاعل، ولا يفصل بينهما، ولا يتغير موقع أحدهما؛ لأن ذلك يجر تبديلًا في طبيعة العقد النحوي بين عنصري النواة الإسنادية"[2] أما ماعدا الفاعل من الأسماء، فقد صنف النحاة الأفعال- وما في معناها- معتمدين قوتها وضعفها في الوصول إلى الاسم، إلى: "مباشر" أي: المتعدي، وغير "مباشر" أي: اللازم. وذلك في أثناء حديثهم عن تعدي الفعل إلى معموله- غير الفاعل- بلا واسطة؛ لأن به "قوة أفضت به إلى مباشرة الاسم"[3]. فإذا ضعف الفعل- دلاليًا[4]- عن بلوغ الاسم (معموله)

---

(١) شرح الكتاب، ١/ ٨٩.

(٢) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٤٥٨.

(٣) سر صناعة الإعراب، ١/ ١٤٠.

توسطت حروف التعدية للفعل؛ كي يصل إلى معموله، يقول ابن جني مؤكدًا هذا المعنى: "فلما قصرت هذه الأفعال عن الوصول إلى هذه الأسماء، رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصلة إليها"[2]. ثم يضيف قائلًا: "ولم يفض إلى الأسماء النصب الذي يأتي من الأفعال؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه، والفعل الواصل بغيره فرقا؛ ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف. وجعلت هذه الحروف جارة؛ ليخالف لفظ ما بعدها، لفظ ما بعد الفعل القوي. ولما هجروا لفظ النصب لما ذكرنا، لم يبق إلا الرفع والجر. فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل. فلم يبق غير الجر فعدلوا إليه ضرورة "[3].

فشدة احتياج العامل إلى الحروف في التعدية غير المباشرة إلى المحل الاسمي، تكون سببًا في ظهور الواسطة- الحواجز والموانع اللفظية- التي تبطل الإعراب الشكلي؛ إذ تثني الفعل عن النصب المباشر، وتنقله إلى المحل، والحرف في هذه

=

(١) يقول الرضي: " والتعدي واللزوم بحسب المعنى"، شرح الكافية، ٤/ ١٣٦ فالتعدي واللزوم في الفعل، وكذلك تعدي الفعل إلى أكثر من مفعول، أمر يتعلق- في الفكر النحوي- بمعاني الأفعال وصيغها ومضمونها، ينظر: المقتصد، صـ١٠٦.

(٢) السابق، الصفحة نفسها .

(٣) السابق، صـ١٤١.

التعدية" يتنزل منزلة جزء من الاسم، من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل، من حيث تعدى به"[1].

وقد شبه النحاة الحرف الواقع وسطًا بين الفعل والاسم، بما تحدثه حروف الزيادة في الصيغ الفعلية كهمزة أفعلْ، والتضعيف في (فعَّل). فـ"الباء في نحو: مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل، في نحو: أمررت زيدًا، وكذلك قولك: أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به"[2] ويرى الإمام عبدالقاهر في هذه المقارنة أن "الباء تعدي الفعل إلى زيد، ويوقعه عليه كما تفعل الهمزة"[3]. ويؤكد ابن يعيش أن حرف الجر قد صار بمنزلة "الهمزة والتضعيف من نحو أذهبت زيدًا، وفرحته"[4]. ومن ثم تسمى "حروف الجر" تارة بـ"حروف الوصل" وأخرى بـ"حروف الإضافة" ويعلل ابن الحاجب تسميتها بذلك؛ لأنها "توصل معنى الأفعال إلى الأسماء، سميت باعتبار معناها، كما قيل حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: توصله"[5].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، ٨/ ١٠، وينظر: المقتصد، صـ٥٩٢.

(٢) الخصائص، ١/ ١٠٦.

(٣) المقتصد، صـ٩٦٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، ١/ ١٠، وشرح الكافية، للرضي، ٤/ ١٣٧ وينظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٤٨٠.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٤٠.

على أنه لم تنحصر التعدية بالحرف الموصل إلى محل النصب في مجال حروف الجر، بل إن جمهور النحاة اعتبروا عددًا من الحروف وسائط لها موقع الحروف الجارة، من جهة تقوية الفعل العامل للوصول إلى محل المعمل، أي: الاسم. من ذلك:

- **واو المعية**، في نحو قولهم: سرت والبحرَ، إذا اعتبرت الواو أداة توصل الفعل (سرت) الضعيف، أو المنتهي، في التعدية إلى المحل الاسمي؛ ولما لم يوجد في حروف الجر ما يدل على معنى المصاحبة والملازمة والمقارنة، توسط إلى ذلك بواو المعية "**معينًا للفعل، وجاذبًا له إلى العمل**"[1] على ما أكده الجرجاني، وهذا عنده من "**غوامض الصناعة**"[2]. ولهذا عرف ابن مالك المفعول معه بأنه "**الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة. وانتصابه بما عمل في السابق من فعل، أو عاملٍ عملَه**"[3]. وفي موضع آخر يقول عن المفعول معه: "**هو منصوب بعامل مصحوبه؛ لتقويته بالواو**"[4].

---

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ٩٧، والأصول، ١/ ٢٩٧، وسر صناعة الإعراب، ٢/ ٦٤.

(٢) المقتصد، صـ٦٦٠، وينظر: الحجة لأبي علي، ١/ ١١٧.

(٣) التسهيل، صـ ٩٩، وينظر: شرح المفصل، ٢/ ٤٨.

(٤) سبك المنظوم وفك المختوم، صـ ١٣١.

• **"إلا" الاستثنائية**، فسيبويه يرى أن العامل فيما بعد إلا هو "ما قبله من الكلام" وشبه هذا بعمل **"عشرين"** فيما بعدها، متى قلت: **"عشرون درهما"**[1].
ومن ثم اعتبر الدرس النحوي **"إلا"** أداة تعين الفعل العامل؛ لتوصله إلى اسمه، وتحقق دلالة الإخراج والطرح والسلب، على نفس المنهاج الذي عالجوا فيه التعدية بـ"واو" المعية، يقول ابن الخشاب: **"اللازم لا ينصب مفعولًا صريحًا، ولا يتعدى إليه بنفسه، وإنما يتعدى بمقو، فأقيمت "الواو" مقام "مع"؛ لتقاربهما في الدلالة، فقوى الفعل بالواو كما قوت "إلا" في الاستثناء الفعل اللازم، فعدته إلى المستثنى فنصبه "**[2].

• **الموصولات الحرفية**، فقد اعتبر ما يسمى بالموصولات الحرفية- ومنها: أنَّ، وأنْ، ولو، وكي، ضربًا من الحروف التي تنقل العمل إلى المحل كالحروف الجارة. فقد أجمع النحاة على أن الحرف المصدري وصلته، يقعان موقع الاسم الواحد، فهي مؤولة مع صلتها بالمصدر، الذي يوسم بالحالات الإعرابية من رفع ونصب وجر؛ ومن ثم عدت الحروف المصدرية من الوسائط التي توصل العامل إلى محل الفاعلية والمفعولية والإضافة. **"ويناظر تعديتها العامل إلى المحل ما حدث بالجار مع اختلاف بينهما؛ إذ إن الجار يتعلق مباشرة باسمه، لا بالتركيب الإسنادي الذي تطلبه**

---

(١) الكتاب، ٢/ ٣٢ وما بعدها.

(٢) المرتجل لابن الخشاب صـ ١٨٤، وينظر: نتائج الفكر، ص ٧٩، والأشباه والنظائر، ٣/ ١٧٢.

الموصولات الحرفية، كما أن الجار قد يحذف، فيظهر المحل الأصلي، بينما يستحيل حذف الموصول الحرفي، ليظهر الأثر في المحل الإعرابي"[1].

• الظروف، فقد عدت- في الدرس النحوي- من الوسائط التي يؤتى بها لتعدية العامل إلى محل الاسم. والدليل على ذلك أنك إذا أسقطت تلك الظروف من اللفظ، وجب ظهور عمل الفعل، أي: محل النصب في حيز المفعولية، كما يقول ابن أبي الربيع[2].

* * *

(١) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٤٨٦.

(٢) البسيط، صـ ٨٣٩.

ثامنًا: الأثر الإعرابي

استقر في الفكر النحوي- منذ بدايته- أن كل عامل يُحدث إعرابًا، وله أثره في المعمول لفظًا أو محلًا، يقول سيبويه، في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحَرف حرف الإعراب"[1].

فالإعراب تأثير يتحقق بدخول مجموعة من العوامل على الكلم (المعمولات) القابلة للتأثر. ومن ثم تواتر عبارات النحاة في تعريف الإعراب بأنه: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة"[2]. وقد بلور النحاة من خلال هذا النص ما يقوم عليه الإعراب في عناصر ثلاثة:

- كلمة تقبل التأثير أو لا تقبله.
- وسبب التأثير، وهي العوامل.
- ونتيجة، هي الأثر أو الإعراب المتولد عن التركيب بين الكلمة وعاملها[3].

---

(١) الكتاب، ١/ ١٣.

(٢) أوضح المسالك، لابن هشام، ١/ ٣٩.

(٣) ينظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٢٥٦.

والمراد بالأثر الإعرابي ما يعرف في الدرس النحوي بـ"**العلامة**" فإن كان المعمول يقبلها أعطيها، وإلا قدرت، وهو ما يعرف بـ الإعراب: "**المحلي**" أو "**الإعراب على: المعنى، أو الموضع، أو الموقع**"(1). يقول سيبويه- في تحليل قولهم: "مررت بزيد وعمرًا": "**إن حرف الجر عمل في الأول لفظًا، والموضع موضع نصب، والمعنى معنى النصب. وكأنك قلت: مررت زيدًا، وكذلك في: "وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا"(2) دخلت الباء فعملت، والموضع موضع رفع وفي معناه**"(3).

ويفهم من هذا النص أن المراد بـ "**الموضع**" و"**المعنى**"، وكذلك "**المحل**" و"**الموقع**": المعاني الوظيفية (**الفاعلية والمفعولية والإضافة**) التي تشغلها المركبات النحوية في حالات الرفع والنصب والجر؛ إذ هي ثابتة- تقديرًا- حتى ولو منع العامل من التأثير في معموله لفظًا، بقي التأثير المعنوي، أي: المحلي. يقول السهيلي: "**فالعامل اللفظي يطلب معموله، فإن وجده لفظًا فهو غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى**"(4). أي: أن العامل يتشبث بالموضع والمحل للمعمول

---

(1) لم يستعمل سيبويه مصطلح "المحل" في كتابه، بل عبر عنه بلفظ "**الموضع**" و"**الموقع**" فقد تواتر "الموضع" ٤٥١ مرة في مدلول إعرابي، و٣٤٤ مرة في مدلول صرفي، وتواتر لفظ " موقع " ٢١ مرة في مدلول نحوي، ينظر: المعجم المفهرس لمصطلحات سيبويه لجيرار تورىو، نقلًا عن: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٥٤٤.

(2) سورة: النساء، آية: ١٦٦، وسوة: الفتح، آية: ٢٨.

(3) الكتاب، ١/ ٥٢.

(4) نتائج الفكر، ٣٤٧.

الذي لا ينسجم فيه العمل لفظيًا. وقد كون هذا المبدأ حكمًا قويًا في نظرية الإعراب، فكان ضابطهم: "**إذا تسلط الفعل- بل العامل على الإطلاق- على مبنى لا يظهر العمل في لفظه، حكم بالعمل على موضعه**"[1]، وعليه "**فإن كان الاسم معربًا مفردًا فلا يجوز أن يكون له موضع؛ لأنا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب**".[2]؛ إذ "**الأصل أنا نقدر الإعراب في الاسم إذا كان هناك مانع من ظهوره فإن كان الاسم عاريًا من الأسباب المانعة من ظهور الإعراب كان تقدير الإعراب فيه محالا**"[3].

ويوضح ابن السراج أن القول بالإعراب المحلي يكون في موضعين "**أحدهما: اسم مفرد مبني. والضرب الآخر: اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم، فيقال: إن الموضع للجميع**"[4].

وهناك مصطلح آخر- يدور في الدرس النحوي- وهو: "**الإعراب التقديري**"؛ وذلك إذا كان المانع من ظهور الإعراب: **تعذر النطق واستحالته** (كما في الاسم

---

(١) المرتجل، صـ١٥٣- ١٥٤.

(٢) الأصول، لابن السراج ٢/ ٦١.

(٣) المقتصد، صـ٤١٥.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

المقصور، والمفرد المضاف لياء المتكلم)، أو **تعسره واستثقاله** (كما في الاسم المنقوص، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم)[1].

والفرق بين الإعرابين (المحلي والتقديري): أن المانع من ظهور الإعراب في الثاني صوتي؛ لذلك يقدر الإعراب عليه. أما في الأول فإن حركة الإعراب لا تقدر على آخره؛ لأنه حرف صحيح **"يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيه، وإنما الكلمة عجماء في موضع كلمة معربة"**[2].

والقول بالإعرابين- **التقديري والمحلي**- في الفكر النحوي، لم يكن في الأصل لتحديد الوظائف النحوية بقدر ماهو**"تذكير بوجود علاقة تربط العامل بالمعمول الذي أفقدته بنيته الصرفية القدرة على إظهار ما يدل على تلك العلاقة"**[3] يحكمهم في ذلك ضابطهم: **"لا يقدر في الشيء إعراب إلا بعد أن يكون واقعًا موقع ما يقتضي ذلك الإعراب، ونائبًا عنه"**[4].

* * *

هذا وقد انقسم النحاة حول ما يجلبه العامل من أثر، فذهب الجمهور إلى: أن العامل يجوز أن يجلب أكثر من أثر، كالفعل الذي يجلب الرفع للفاعل، والنصب

---

(١) ينظر: شرح الكافية، للرضي، ١/ ٩٧.

(٢) شرح المفصل، ١/ ٥٨، وينظر: دور البنية الصرفية د. لطيفة النجار، صـ ١٦٧.

(٣) دور البنية الصرفية، صـ ١٦٩.

(٤) المقتصد، صـ ١٠٩٩- ١١٠٠.

للمفعول، وذهب جلة من الكوفيين إلى أن العامل يجلب نوعًا واحدًا من الأثر لمعمولاته، كأن يجلب الفعل الرفع للفاعل، والمركب منهما يعمل النصب في المفعول.

وقد انبنى على هذا خلافهم حول العامل في بعض المعمولات من نحو خلافهم في:

- **عامل الرفع في الخبر (وما عرف من النظريات الخمس: الترافع، والمبتدأ، والابتداء، والابتداء والمبتدأ معًا، والواسطة).**
- **وعامل الجزم في جواب الشرط.**
- **والعامل في خبر إن وأخواتها.**
- **والعامل في التوابع... الخ**[1].

وإن كنت أرجح الأول- مذهب الجمهور- بناء على ضابطهم السابق: أن **"ما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر"**[2].

على أن النحاة قد بنوا على هذا الأصل **(الأثر الإعرابي للعامل)** عدة ضوابط، أبرزها قولهم:

- **"المؤثِّر (العامل) أقوى من المؤثَّر فيه (المعمول)"**[1] وتظهر هذه القوة في التسلط والسيطرة الإعرابية للعامل على المعمول.

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ١٤٠ -١٤٦، والخصائص، ١/ ١٠٢، والأصول، ١/ ١٧٢، والمقتد ٢٥٥، والإنصاف ١/ ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٨، وشرح الكافية ٢/ ٢٧٩.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١٠٦- ١٠٧.

* **"لا يكون تأثير من غير مؤثر"**[2] فيستحيل وجود معمول بلا عامل، ولا عمل بمعدوم، كما لا يوجد مؤثِّر بلا تأثير، ومن ثم لا يجوز تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

* **"أصل المؤثِّر أن يغاير المتأثِّر"**[3]؛ ولهذا فجزء الكلمة لا يعمل فيها، وإنما عاملها غيرها. فالاسم الواحد لا يعمل بعضه في بعض؛ لأن الشيء لا يعمل في نفسه.

* **"أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر"**[4] أقوى منه، كما تزيل العوامل اللفظية نظيرتها المعنوية.

* **"الشيء الواحد لا يعمل أعمالًا مختلفة في معمول واحد؛ إذ ذاك يؤدي إلى اللبس، أو التناقض"**[5].

* **"العامل إذا لم يظهر أثره في معمول يليه، جاز أن يهمل عمله في معمول آخر يقع بعده؛ إذ العامل إذا منع من العمل فيما يليه مع قربه، فلأن يمنع من العمل فيما بعد أولى"**[6] وبهذا الضابط ذهب سيبويه- فيما نقله عنه ابن هشام[1]- إلى أن ارتفاع

=

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ١٣١.

(٢) ينظر: المرتجل، صـ٥٢.

(٣) ينظر: نتائج الفكر، صـ١٩٦، وشرح الكافية، ٤/ ١٩٦.

(٤) التصريح ٢/ ٢٢٩.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٤٠٦.

(٦) ينظر: التصريح، ٢/ ٢٤٩.

خبر (لا) النافية للجنس عند إفراد اسمها- أي: إن كان مبنيًّا- في نحو: "لا رجل قائم" بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، لا بها؛ فلما لم يظهر عملها في الاسم منع أن يكون لها عمل في الخبر، ومرفوع بها إذا كان معربًا، لما ظهر عملها في الأول.

وبه فسر الفراء جواز العطف على اسم (إن) بالرفع في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى"(٢) فذكر أن اسم (إن)- الذين- لما كان على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه- أي: لا يظهر فيه أثر العامل؛ لبنائه- جاز رفع المعطوف عليه (الصابئون)، ونظَّر به لقول الشاعر:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب(٣)

فقال، معللًا رفع (قيار): "عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له، فسهل ذلك فيه، كما سهل في (الذين) إذا عطف عليه (الصابئون)"(٤).

* * *

=

(١) المغني بحاشية الأمير، ١/ ١٩٥.

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لضابئ البرجمي، وهو من شواهد الكتاب، ١/ ٧٥، وينظر في: طبقات فحول الشعراء، صـ١٧٢، وشرح أبيات سيبويه، ١/ ٣٦٩، وشرح شواهد المغني، صـ٨٦٧، والخزانة، ١٠/ ٣١٢.

(٤) معاني القرآن، ١/ ٣١٠/ ٣١١.

تاسعًا: موانع العمل

كثيرًا ما نجد في الدرس النحوي مصطلح "مانع" للدلالة على بطلان العمل، وانعدام أثره اللفظي يمثل ذلك مقولة السهيلي السابقة: **"إن العامل اللفظي يطلب معموله، فإن وجده لفظًا فهو غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى"**[1].

وهذه الموانع يمكن تمثلها في الأنواع التالية[2]:

(أ)الإلغاء ونقل الاسم من محل إلى محل آخر، وهو: **"إبطال عمل العامل لفظًا وتقديرًا"**[3].

ويرى ابن يعيش أنه ثلاثة أقسام:

- **إلغاء في اللفظ والمعنى.**
- **وإلغاء في اللفظ دون المعنى.**
- **وإلغاء في المعنى دون اللفظ.**

فالأول مثل (لا) في قوله- تعالى-: **"لئلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ"**[4].

والثاني نحو (كان) في: **"ما كان أحسن زيدًا"**.

والثالث: حروف الجر الزوائد في نحو قوله- تعالى-: **"كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا"**[5].[6]

---

(١) نتائج الفكر، صـ ٣٤٧.

(٢) ينظر ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٤٩٩- ٥٣٤.

(٣) شرح المفصل، ٧/ ٨٦.

(٤) سورة: الحديد، آية: ٢٧.

وقد جاء الإلغاء في الكتاب تحت عنوان "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى"[3]. وأشهر العوامل التي طبق فيها النحاة الإلغاء: (أفعال القلوب)[4] حينما تتغير مواقعها داخل الجملة الإسنادية، فتنقل من أقوى مواقعها- وهو الابتداء- إلى موقع تتوسط فيه بين المبتدأ والخبر، أو تتأخر فيه عنهما. فيكون لها ثلاث مراتب، يقول الإمام عبدالقاهر:

"المرتبة الأولى: التقديم، كقولك: ظننت زيدًا منطلقًا، لا يجوز إلا الإعمال؛ لأن التقديم من أعلام العناية، والإلغاء من دلائل ضعفها، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم.

والمرتبة الثانية: التوسط، ويحسن فيها الإلغاء والإعمال، تقول: زيد ظننت منطلق، وزيدًا ظننت منطلقًا؛ وإنما تساويا لأجل أن واحدًا من المفعولين تقدم، والفعل وقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من آخر.

والمرتبة الثالثة: التأخر، والأحسن فيه الإلغاء، نحو: زيد منطلق ظننت؛ لأن الفعل لا حظ له في التقدم بوجه، وإذا كان كذلك ضعف أمره وحسن إلغاؤه؛

=

(١) سورة: النساء، آية: ١٦٦، وسوة: الفتح، آية: ٢٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٧/ ٨٤- ٨٥.

(٣) الكتاب، ١/ ١١٨.

(٤) وهناك أفعال أخرى يقع فيها الإلغاء مثل: كان، يقول ابن الدهان: "وتكون كان ملغاة وذلك إذا توسطت أو تأخرت وكانت ماضية"، الفصول في العربية، صـ ١٧، وينظر: الحلل في إصلاح الخلل، صـ ١٧٦.

لأجل أنك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل، وأولى العاملين الأقرب"[1].

ففي هذه المراتب يبرز تنقل العامل، واحتلاله مكانًا معينًا بين المحلات الاسمية التي تتغير حسب قواعد التقديم والتوسط والتأخر، وكلها حركات في الجملة أساسها قصد المعنى "إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقرًّا تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملًا في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب. وإذا ألغيت، أخرته كما تؤخرهما؛ لأنهما ليسا يعملان شيئا"[2].

* * *

(ب) التعليق اللفظي والمحافظة على محل الاسم، فإذا كان الإلغاء إبطالًا تامًّا لعمل العامل لفظًا ومعنًى، فالتعليق إبطال العمل لفظًا، لا معنًى. يقول ابن يعيش: "التعليق ضرب من الإلغاء. والفرق بينهما: أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظًا لا تقديرًا"[3]. كما يختص التعليق بكونه يقتضي تقديم الفعل في جميع

---

(١) المقتصد، صـ ٤٩٦ – ٤٩٧.

(٢) الكتاب، ١/ ٥٦ وينظر: ١/ ١١٩– ١٢٠.

(٣) شرح المفصل، ٧/ ٨٦.

الأحوال، بخلاف "**الإلغاء**" فإنه قد يتوسط أو يتأخر، **بالإضافة إلى أن** "**التعليق**" واجب بخلاف "**الإلغاء**" فإنه جائز[1].

ولعل أحسن تعريف للتعليق نجده عند الرضي، يقول: "**التعليق مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة، أي: مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بزواج لتجويزها وجوده، فلا تقدر على الزواج. فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظًا، عامل معنًى وتقديرًا؛ لأن معنى: علمت لزيد قائم: علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين. ومن ثمة جاز عطف الجزأين المنصوبين على الجملة الملغي عنها، نحو: علمت لزيد قائم وبكرا قائما**"[2].

وتخضع عملية التعليق لشرطين، هما[3]:

(١) **استعمال صنف معين من الأفعال العاملة**، فذكر بعضهم- **كالزمخشري، وابن مالك**- أنها الأفعال القلبية المتصرفة دون غيرها. وذكر بعضهم- **كالمبرد وثعلب وابن كيسان**- أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، وأما الظن ونحوه فلا تعلق. وأجاز **يونس** تعليق جميع الأفعال، قلبية كانت أو غير قلبية.

---

(١) ينظر: البسيط، صـ ٤٤٤.

(٢) شرح الكافية، ٤/ ١٥٣.

(٣) ينظر: السابق، ٤/ ١٦٥ – ١٦٩، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ١/ ٢٥٢، وشرح قطر الندى، لابن هشام، صـ ١٧٦ – ١٧٨، وبدائع الفوائد، لابن القيم، ٣/ ٤٧.

(٢) **إقحام أدوات لها في الأصل صدارة الجمل**. وقد اتفقت كلمة النحاة على أن الأدوات المعلِّقة (بكسر اللام) هي: **أدوات الاستفهام، ولام الابتداء، وبعض أدوات النفي** (ما) و(إن) ما عدا (لم) و(لن) و(لا)؛ لأن العامل يتخطاها.

وفي هذا يقول سيبويه: "هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره؛ لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك. وهو قولك: "قد علمت أعبدُ الله ثم أم زيدٌ... فهذا في موضع مفعول"[١] وفي قولهم: "قد علمت لعبدالله خير منك"، يقول: "**فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنها إنما هي لام ابتداء، وإنما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد، تجعله يقينًا قد علمته، ولا تحيل العلم إلى غيرك ولو لم تستفهم، ولم تدخل لام الابتداء لأعملت (علمت) كما تعمل "قد علمت زيدًا خيرًا منك"**[٢]. وقوله: "**وإنما أدخلت عليه؛ لتؤكد، تجعله يقينًا قد علمته، ولا تحيل العلم إلى غيرك**" بيان على أن هذا التعليق في اللفظ، وإنما يبقى أثر العامل المعلق معنى في ما علق عنهن ويقول: "تقول: "**أشهد إنه لمنطلق" بمنزلة قولك: "والله إنه لذاهب" و"إن" غير عاملة فيها "أشهد"؛ لأن هذه اللام لا تلحق أبدًا إلا في الابتداء**"[٣]، وتنظير سيبويه

---

(١) الكتاب، ١/ ٢٣٥.

(٢) السابق، ١/ ٢٣٦.

(٣) السابق، ٣/ ١٤٧.

بالقسم هنا في قوله: "بمنزلة قولك: "والله إنه لذاهب" يشير على أن "القسم" بنية عاملية مستقلة- أيضًا- فلا يكون عاملًا أو معمولًا لما قبله، أولما بعده.

على أن التعليق قد يوجد في الأسماء وإن كان قليلًا، وهو ممتنع في الحروف، يقول ابن أبي الربيع: "التعليق قد وجد في الأفعال، ولم يوجد تعليق في الحروف، ووجد التعليق في الأسماء قليلا، قالوا: "قطع الله يد ورجل من قالها" "فمن قالها" مخفوض بأحد الاسمين، والآخر معلَّق. ولا يجوز أن يقال: إنه مخفوض بالاسمين معًا؛ لأنه لا يعمل عاملان في معمول واحد. فقد صح ما ذكرته أن الأفعال تعلق كثيرًا. وأصل ذلك في ظننت وأخواتها... وأن الأسماء تعلق قليلًا على حسب ما ذكرته. وأن الحروف لا تعلق؛ ولذلك قال أكثر النحويين في قول العرب: "لا أبا لزيد" إن "زيدًا " مخفوض باللام، وليس مخفوضًا بالأب؛ لأنه يصير الحرف معلقًا، وإذا جعلت الخفض للحرف، وجعلت الأب غير خافض في اللفظ، جعلت الاسم معلقا، وهذا له نظير على حسب ما ذكرته. فاضبط هذا كله، فإن هذه الصنعة مبنية على مراعاة النظائر، وعلى مراعاة أكثرها على حسب ما تبين"[1].

* * *

(جـ) الحكاية: فهنا ضرب من المعمولات لا يطرأ عليها التأثير الشكلي للعامل؛ إذ يدخل القول فيها على "كلام تام عمله بعضه في بعض" وما كان

---

(١) البسيط، صـ ٨٣٩.

كذلك "فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة"[1]؛ لأنه لا يدخل عامل على معمول عامل آخر، يقول سيبويه: " قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا. نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه يحسن أن نقول: زيد منطلق، ولا تدخل" قلت"[2]. فـ"قلت" هنا لا يتعلق مباشرة بالمفعول "زيد منطلق"؛ لأنه كلام مستقل بنفسه، قد عمل بعضه في بعض، وهذا يمنع من التأثير فيه لفظًا، فيتسلط على مقول القول كله معنى، ثم عقد سيبويه بابًا كاملًا عن: "الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمى:"تأبط شرًّا": "هذا تأبط شرًّا "وقالوا: "هذا برق نحره" و"رأيت برق نحره" فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا"[3].

* * *

(د) إقحام زيادات لفظية في الكلام تمنع من العمل اللفظي، وذلك تراه بارزًا في موضعين:

١- في جملة الاشتغال حينما يتوسط بين الاسم المشتغل عنه، ومفسر عامله ما يبطل عمل العامل فيه، وينقله من موضع نصب ومفعولية، إلى موضع رفع

---

(١) المقتضب، ٤/ ٩-١٠.

(٢) الكتاب، ١/ ١٢٢.

(٣) الكتاب، ٣/ ٣٢٦.

وابتداء. وذلك كتوسط أسلوب الشرط في قولهم: "**أعبدُالله إن تره تضربه**" فوقوع جملة الشرط بموضع الخبر يبطل أن يتسلط منها ما يؤثر على ما قبلها؛ **لأنه كلام عمل بعضه في بعض**؛ ومن ثم "**فليس للآخر سبيل إلى الاسم وليس للفعل الأول سبيل**"[1].

وقد ذكر الرضي جملة كبيرة من الأدوات التي إذا أقحمت بين الاسم وعامله- **في جملة الاشتغال**- منعت النصب، ونقلت الاسم إلى محل الرفع، منها: "**إن وأخواتها، وأدوات الاستفهام وأدوات العرض والتخضيض، ولام الابتداء، وبعض أدوات النفي، وأدوات الشرط، وأن المصدرية، والظروف، واسم الفعل، والقسم، وإلا الاستثنائية**" فهذه الأدوات تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها؛ إذ هي تفصله عنه حقيقة وحكمًا "**والفعل لا ينصب إلا ما هو من جملته وذيوله**"[2]. **وما لا يعمل لا يفسر عاملًا والمفسر في هذا الباب نزلته العرب منزلة العامل، كما يقول ابن أبي الربيع**[3].

---

(١) السابق، ١/ ١٣١ - ١٣٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية، ١/ ٤٤١ - ٤٤٦ .

(٣) ينظر: البسيط، صـ٦١٨، والتصريح، ١/ ٣٠٢، والهمع، ٣/ ١٠٢ .

٢- ما الكافة؛ إذ تمنع بدخولها العوامل اللفظية المشبهة بالفعل (إن وأخواتها) من التأثير في أسمائها؛ إذ إن دخولها يبطل اختصاصها ويهيئها لأن يقع بعدها المبتدأ أو الخبر، والفعل والفاعل على حد سواء[1].

ومن الطريف أن (ما) وإن منعت من العمل هنا، فإن وصلها بـ"حيث" و"إذ " يفتح لهما باب الشرط فيعملان الجزم!! وعلة ذلك أن (حيث) تضاف إلى الجمل، و(إذ) تضاف إلى الأفعال، ولابد في الشرط من منعهما من الإضافة "فإذا ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة (إنْ) وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ(ما)، وصارت بمنزلة إمَّا"[2].

(هـ) **حروف العطف**؛ فحروف العطف وإن كانت تنقل عمل ما قبلها إلى ما بعدها، فإنها تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها، يقول الرضي: "**واو العطف، وفاؤه، وغيرهما من حروف العطف، وكذا الفاء السببية الواقعة موقعهما، فإن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها؛ لأنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها؛ فكره وقوع معمول ما بعدها قبلها؛ إذ ينعكس الأمر، إذن، أي: يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها**"[3].

* * *

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ٣٣١، والمقتضب، ٢/ ٥٤، والمقتصد، ٤٦٨.

(٢) الكتاب، ٣/ ٥٨ – ٥٩.

(٣) شرح الكافية، ١/ ٤٤٥.

تلك أهم الأسس والضوابط التي قام عليها فكرة "**العامل**" في النحو العربي، وهي- بمجاريها التسعة- تدل على أن فكرة "**العامل**" في الدرس النحوي لم ترد من فراغ "**ولكنها وردت من مراقبة النحاة للاستعمال العربي، سواء على مستوى الأفراد أو التراكيب، ومن ثم النص بأكمله. وكل من العلامة الإعرابية والعوامل والمعمولات تعد محصلة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام ومراقبة وظائف المفردات داخل التراكيب وعلاقات الوحدات اللغوية بعضها مع بعضها الآخر، وكيفية تعلق كل منها بالآخر**"[1] فنحن، إذن، أمام نظرية علمية أحكم الفكر النحوي بناءها، واستطاع من خلالها تفسير جمهرة كبيرة من الظواهر اللغوية تبدو معها الأصوات الداعية إلى إلغائها صادرة عن نظرة عجلى، أو قلة وعي بما يقتضيه العلم من عمل تنظيري عميق متناسق المبادئ متكامل البناء. وهذا حديثه ما يلي.



(١) العربية والفكر النحوي، د. ممدوح عبدالرحمن، صـ١٨٦.

نقد فكرة العامل

تعرضت فكرة العامل في النحو العربي للنقد من قبل كثير من الباحثين في العصر الحديث. وقد جاء اعتراضهم على العامل - في الفكر النحوي - من وجهين:

أولًا: نقد أصل الفكرة، وهو قول القدماء: إن الحركات أعلام على معان.

وكان من أشد المحدثين إنكارًا لقول القدماء، شيخنا الدكتور/ **إبراهيم أنيس** الذي ذهب إلى أن الإعراب "قصة" نسجها خيال النحاة، وفرضوها على مستعملي العربية من الفصحاء وقراء وشعراء، فالنحاة- عنده- لم يكتشفوا قواعد الإعراب من استقراء كلام العرب، بل إنهم اخترعوها من خيالهم اختراعًا، وتعمدوا تحريف الظواهر الموجودة بالفعل؛ رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة، وقد أحيا رأي قطرب من جديد، وأعاد صياغته بما سنح له من معرفة بعلم الأصوات من ناحية، وبعض مبادئ الاتجاه التاريخي والمقارن في درس اللغة من ناحية أخرى، وقد انتهى في الفصل الثالث من كتابه **(أسرار اللغة)** والذي عنونه بـ**(قصة الإعراب)** إلى أنه **"لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"**[1]. مستدلًا على ذلك ببعض الشبهات التي تعرض لعلامات الإعراب

---

(١) من أسرار اللغة، صـ ٢٣٧.

في البحث اللغوي التي جعلته يرجح "أن تحريك أواخر كل الكلمات- في العربية- لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين غير أن النحاة أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها، ففصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة. فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين"[1].

وأما الإعراب بالحروف فهو عنده لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع. وقد جمع النحاة بين هذه الصور ولفقوا منها الإعراب بالحروف[2].

وأما المعاني التي تفهم من الوظائف النحوية داخل الجملة فرأى أن الذي يحددها عند السامع أمران لا علاقة لهما بالحركات الإعرابية:

- نظام الجملة ورتبة مكوناتها وما يعرض لها من تقديم وتأخير...إلخ.
- ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، تحدد التأويل الصحيح الذي يجب حمل الملفوظات عليه[3].

* * *

---

(١) السابق، صـ ٢٥٤.

(٢) السابق، صـ ٢٥٨، وصـ ٢٧٨.

(٣) السابق، صـ ٢٤٢- ٢٤٧.

ثانيًا: **نقد منهج النحاة في التعامل مع فكرة العامل**، إذ رأوا أن اعتماد الفكر النحوي نظام العوامل في ضبط العربية، أدى إلى:

- **رفض بعض الأساليب المنقولة عن عرب يتكلمون الفصحى بالسليقة وتخطئتهم . ومنهم بعض فحول الشعراء**[1].
- **كما أدى بهم مراعاة التناسق الداخلي لنظام العوامل إلى التشريع لأساليب لم تُسمع من العرب، وخاصة بابي التنازع والاشتغال.**
- **تخيل عناصر لغوية غير موجودة في اللفظ، مثل القول بالتقدير الذي يلعب "دورًا كبيرًا في النحو العربي؛ وذلك لأن النحاة- كثيرًا- ما يلجئون إليه؛ لتصحيح رأي قالوا به، والتقدير لا شك أمر غير واقعي فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول منصوب بفتحة مقدرة، فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة "**[2].

* * *

وقد انتهوا من خلال هذا النقد إلى عدم مطابقة نظام العوامل لمعطيات اللسان العربي، ومن ثم فلابد من "**سلب العامل النحوي قدرته على العمل وتخليص الدرس النحوي منه**"[3].

---

(١) ينظر: إحياء النحو، صـ ٢٩، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، صـ ١٩.

(٢) دراسات في النحو العربي، د. عبدالرحمن أيوب، صـ ٥٢.

(٣) النحو العربي، نقد وتوجيه، صـ ١٦.

واجتهدوا اجتهادات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، كان أبرزها- علي الإطلاق- محاولة الأستاذ الدكتور/ تمام حسان في كتابه القيم **"اللغة العربية، معناها ومبناها"** تحدث- في جزء كبير منه- عن النظام النحوي في العربية منتهيًا الى أن إدراك المعاني الوظيفية النحوية أو تحليل النص تحليلًا نحويًا وإدراك العلاقات القائمة بين مفرداته يعتمد على **"تضافر القرائن المعنوية واللفظية"** التي تغني عن فكرة العامل التي بنى عليها القدامى نظرهم لتفسير الحركات الاعرابية وبذلك يكون قد حقق حلم المحدثين في تخليص النحو العربي من هذه **"النظرية الدخيلة علي البحث اللغوي"** وقد فصل القول في هذه القرائن علي النحو التالي[1]:

(أ) القرائن المعنوية:

وقد سماها- أيضًا- **"قرائن التعليق"** وهي علاقات سياقية بين العناصر في الجملة تفيد في تحديد المعنى النحوي لأي عنصر من تلك العناصر، وهي- عنده- أربع قرائن معنوية كبري تحت كل منها فروع هي:

١- **قرينة الإسناد** التي تربط بين طرفي الجملة الاسمية، أو الفعلية، أو ما سماه: الجملة الوصفية.

٢- **قرينة التخصيص** وشمل بها المفاعيل وبرر اختياره لهذه التسمية بما لاحظه من أن كل ما تفرع عنها من القرائن فيعود علي علاقة الإسناد.

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، صـ ١٩١- ٢٠٤.

٣- **قرينة النسبة** وشمل بها المجرورات، قال: "**المعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه حروف الجر ومعها معاني الإضافة**"[١].

٤- **قرينة التبعية** وتشمل: النعت والعطف والتوكيد والإبدال.

(ب) القرائن اللفظية

وهي قرائن مستمده من النظام الصرفي والنظام الصوتي للغة، وتشمل- عنده- ثماني قرائن، هي[٢]:

(١) **العلامة الإعرابية**، ويرى أن هذه العلامة كانت أوفر القرائن حظًا من اهتمام النحاة بنوا عليها نظرية كاملة، سموها: نظرية العامل. والحقيقة أنها ليست سوى نوع واحد من أنواع القرائن اللفظية "**بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرًا أو محليًا أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب**"[٣].

(٢) **الرتبة**، وهي محفوظة لا يمكن أن يتصرف فيها بتقديم وتأخير؛ إذ يختل التركيب باختلالها. وغير محفوظة وهي ما يمكن التصرف فيها بالتقديم والتأخير داخل الجملة.

---

(١) السابق صـ٢١٠.

(٢) ينظر: السابق صـ ٢٠٥ ـ٢٣١.

(٣) السابق، صـ ٢٠٥.

(٣) **الصيغة**، والمراد بها مبنى الصيغ الصرفية التي تميز بين الأسماء والأفعال والصفات والحروف...إلخ.

(٤) **المطابقة**، وبها **"تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تنفك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلًا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"**(1).

(٥) **الربط**، وهو قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر كما في الموصول وصلته، والمبتدأ وخبره، والمنعوت ونعته...إلخ. ويتم بوسائل عديدة، أشهرها: الضمير العائد، والفاء في جواب الشرط....إلخ.

(٦) **التضام، والمراد** به استلزام عنصرين لغويين، أو أكثر استلزامًا ضروريًا.

(٧) **الأداة، ويقصد** بها: الأدوات الداخلة على الجملة كالنواسخ وأدوات النفي والاستفهام...إلخ، والأدوات الداخلة على المفردات، كحروف الجر والعطف والنواصب والجوازم.... إلخ.

(٨) **النغمة، أو التنغيم**، ويراد به: الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق.

وهذه **"القرائن"**- بنوعيها: **اللفظية والمعنوية**- لابد من تضافرها حتى يفهم المعنى، ويصح التحليل في الجملة. فلا يمكن لأي قرينة مهما كانت أهميتها أن تحدد إعراب كلمة في التركيب بدون **"القرائن"** الأخرى" **ومن هنا كان**

---

(١) السابق، صـ ٢١٣.

الاقتصار على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال علي المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلي أن يبنوا نحوهم كله عليها عملًا يتسم بالكثير من المبالغة، وعدم التمحيص"[1].

ويرى الدكتور/ تمام حسان أن أهم قرينة يناط بها تحديد الإعراب وبيان المعنى هي "قرينة التعليق" فالكشف عنها "هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي... وهي أم القرائن النحوية جميعا"[2]. ولهذا كان في رأيه "كما في رأي عبدالقاهر- على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ- وحده- للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[3].

فخلاصة النحو- عنده- كلمتان "قرينة"، "وتعليق" ومن خلالهما ينفي عن النحو العربي: كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق وكل جدل حول منطقية هذا العمل أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعيته الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه، أو تعليله أو تأويله. مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل تحته.

---

(١) السابق، الصفحة نفسها.

(٢) السابق، صـ ١٨٢.

(٣) السابق، صـ ١٨٩.

كما يتبع القول بالقرائن واختياره بديلًا للقول بالعوامل:

- **أننا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة، بقولنا: مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، أو مجزوم فقط دون قولنا: مرفوع بكذا، أو منصوب بكذا... إلخ.**

- **أنه يؤدي إلى مبدأ "إهدار القرينة" أو الترخص في القرائن "عند أمن** اللبس كما في قول العرب: "خرق الثوبُ المسمارَ "فاعتمدوا على القرينة المعنوية، وهي "الإسناد" وأهملوا الحركة؛ إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول[1].

* * *

(١) السابق، صـ٢٣٤.

الرد على النقد

كانت تلك أهم اعتراضات المحدثين على فكرة العامل، وأبرز اجتهاداتهم في تفسير النظام النحوي للعربية محاولين "بواسطتها أن يصبح للنحو العربي مضمون، ويمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني؛ لنصل منهما- معًا ممتزجين- إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبدالقاهر"(1).

ولنا مع تلك الاعتراضات وذاك الاجتهاد، وقفات، هي:

أولًا: إن طرح فكرة القدماء حول حركات الإعراب وفق كونها دوالَّ على معان- كما رأينا عند د. إبراهيم أنيس ومن تبعه- أو التهوين من شأنها بالإلحاح على أنها لا تمثل إلا إحدى القرائن اللفظية الثماني التي يعتمدها النظام النحوي- كما رأينا في مشروع د. تمام حسان، وتوسع فيه بعده د. محمد حماسة في كتابه "العلامة الإعرابية"(2)- أقول: إن هذا النقد غير دقيق، والمتأمل في الدرس النحوي يدرك أن للعلامة الإعرابية أثرًا كبيرًا في التمييز بين المعاني وحرية العناصر في الجملة العربية والقول بالعامل- بما فيه من تحليل لبنية تركيب الجملة

---

(1) السابق، صـ ٣٣٦.

(2) ينظر: فصل " مسالك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى " في الكتاب المذكور، صـ ٣٠٩ وما بعدها.

العربية- هو فرع عن تصورهم هذا، وقد بينت ذلك في غير هذا الموضع بما لا مزيد عليه هنا[1].

ثانيًا: قولهم: "إن نظام العوامل أدى بالنحاة إلى رفض بعض الأقوال المروية عن عرب ثقاة، وتخطئة بعض فحول الشعراء" قول غير دقيق؛ فالنحاة حينما اعتبروا بعض الأقوال المروية عن فصحاء العرب- ممن يستشهد بكلامهم- لا تتفق والقاعدة التي قعدوها- بناء على الشائع الأكثر- ومن ثم جعلوها **"من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه" أقول:** حينما اعتبروها- كذلك- لم يكن هذا رفضًا أو تخطئة، وإنما كان فهمًا دقيقًا لطبيعة اللغة التي يتناولونها بالضبط والتقنين وفقًا لضوابط قد تم ذكرها[2].

ثالثًا: قولهم "إن فكرة العامل قد أدت إلي تشريع أساليب لم تسمع من العرب، أو إلى افتراض عناصر لغوية غير موجودة في اللفظ" أقول: إن الناظر فيما ذكرته من ضوابط تحكم نظرية العوامل والمعمولات في الفكر النحوي يدحض هذا القول على أن التقدير الذي أخذوه على فكرة العامل قُبِل- بعد ذلك- في مشروع د. تمام حسان في حديثه عن قرينة "التضام"- إذ قال: **"ولا شك أن التضام يبرر قبول التقدير، سواء عند الاستتار أو عند الحذف. فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصر**

---

(١) ينظر: صـ٢٥٦ من هذا البحث، وبين الصناعة النحوية والمعنى، مبحث: أثر العلامة الإعرابية في التمييز بين المعاني. صـ٦٥.

(٢) ينظر: صـ٣١٥.

التي تتطلبها عناصر أخرى فيكون هذا التطلب أساسًا لقبول تقدير المستتر أو المحذوف أو متعلق الظرف والجار والمجرور"[1]. وهذا ما قال به القدماء، وسيأتي مزيد بيان لذلك في مبحث "التأويل"[2].

رابعًا: أما مشروع الأستاذ الدكتور/ تمام حسان، في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" فلي معه الوقفات الآتية:

(١) قوله: إن اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية دعاهم إلى "أن يبنوا نحوهم كله عليها "مما جعله- في رأيه- "عملًا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص"، أقول: قوله هذا هو ما يتسم بالمبالغة وعدم التمحيص!! فالصحيح أن النحاة لم يقتصروا في تحليل الجملة على العلامة الإعرابية، فعلى الرغم من اهتمامهم بها وتعويلهم عليها في الكثير من الأحيان إلا أن هذا الأمر لم يكن مطلقًا، بل نص النحاة على:

أ- أن الإعراب قد يكون هو الملمح النحوي المميز أو الأساسي، إذا لم يكن في صور الكلمات وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني، ومن ذلك قوله- تعالى: "ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ"[3]. فإن وجود الفتحة في لفظ (المسيحَ) عليه السلام هي التي حالت بين أن يكون معطوفًا على لفظ

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، صـ ٢٢٤.

(٢) ينظر: صـ٦١٥.

(٣) سورة التوبة: آية: ٣١.

الجلالة، وخصته لأن يكون معطوفًا على المفعول به (أحبارهم) فتكون الآية قد نعت عليهم أن اتخذوا المسيح ربًّا معبودًا من دون الله - ﷻ - ولولا الفتحة لتوهم أنه معطوف على لفظ الجلالة فيفهم العكس، وهو: أن الآية نعت عليهم عدم اتخاذهم المسيح ربًّا مع الله!!(1).

ب - **أن الإعراب قد يشترك مع غيره في الدلالة على المعاني**، كما في قولهم: "**ضُرب زيدٌ**" وهو ما مثل به الزجاجي حيث ارتبطت الدلالة النحوية بأمرين معًا، هما: **تغيير أول الفعل ورفع (زيد)** مما يعني أن الصيغة والإعراب كلاهما قد ساهم في الكشف عن المعنى.

جـ - **أنه قد ينفرد غير العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى**، وذلك حينما يتعذر ظهور تلك العلامة كما في قولهم: "**ضرب موسى عيسى**"، و"**أكرم هذا ذاك**" وحينئذ يفهم المعنى بالتزام الترتيب بين الفاعل والمفعول. يقول ابن جني: "**قد تقول: "ضرب يحيى بشرى" فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: "أكل يحيى كمثرى" لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك "ضربت هذا هذه" "وكلم هذه هذا"**

---

(1) روح المعاني، ١٠/ ١٢٣.

وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: (كلم هذا هذا) فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانًا لما تعني"[1].

فابن جني في هذا النص يشير إلى بدائل عن العلامة الإعرابية، هي:

- قرينة الرتبة، في نحو: ضرب يحيى بشرى.
- قرينة المناسبة، في نحو: أكل يحيى كمثرى.
- قرينة المطابقة، في نحو: ضربت هذا هذه.
- قرينة الحال أو الموقف، في نحو: كلم هذا هذا.

فالتمييز بين المعاني- في الفكر النحوي- كما يقع بعلامات الإعراب يتم بقرائن أخرى، منها: "الموقع"، ومنها "ما يدرك بالعقل" نتيجة معاني الكلمات، ومنها "ما يستفاد من مقام الكلام"[2]. ومن هنا فإن القول بأن من رأي القدماء أن الإعراب- وحده- هو الذي يميز بين المعاني النحوية هو قول تنقصه الدقة إلى حد كبير.

وقد كان ابن خلدون موفقًا غاية التوفيق، إذ قال في بيان ذلك: "وكل معنى لابد وأن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود؛ لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر مما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب، وقد يدل عليها

---

(١) الخصائص، ١/ ٣٥.

(٢) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، صـ٣٢٣.

بالحروف المستقلة"[1] فجعل الحركة الإعرابية إحدى الأحوال، أي: "القرائن" التي تدل على المعنى. وفَهْمُ ابن خلدون لأحوال أداء المعنى على هذا النحو هو منهج النحاة قبله، وإن كانوا يرون العلامة الإعرابية هي أكثر القرائن التي تكشف عن قناع المعنى. ومن ثم كان ضابطهم: "الإعراب دليل على المعاني؛ ولذلك احتيج إليه، فإذا دل غيره دلالته وناب منابه كانا في ذلك سواء لا فرق بينهما"[2].

(٢) أن القرائن المعنوية التي قال بها وذهب إليها مما مكنه من أن ينظم النحو العربي تنظيمًا جديدًا ليس فيه باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات... إلخ، هي في الحقيقة وصف جديد لما قال به النحو القديم!! "فإذا أمعنت النظر في قرائن التعليق المعنوية التي كانت أساس التبويب النحوي عنده، وجدت أنها: قرينة الإسناد (وفيها المسند والمسند إليه) وقرينة التخصيص (وفيها المفاعيل والتمييز والحال) وقرينة النسبة (وفيها الإضافة إلى الاسم وإلى الحرف) وقرينة التبعية (وفيها التوابع من: نعت وعطف وتوكيد وبدل) وإذن فهي أي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع قد تنكرت بزي جديد"[3].

---

(١) المقدمة، صـ٥٥٥.

(٢) الإيضاح، للزجاجي، صـ١٣٢.

(٣) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، من خلال كتاب تمام حسان، د. محمد صلاح الدين شريف، مقالة بحوليات الجامعة التونسية، ع١٧، سنة ١٩٧٩، صـ٢١٧.

(٣) أن القول بتضافر القرائن، وأنه لابد منه في تحليل عناصر التركيب اللغوي، وهذا من شأنه "القضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية "لا يختلف جوهريًا عن فكرة العامل، بما تقوم عليه في الدرس النحوي من مبادئ وضوابط- كالعقد والتركيب، والاقتضاء، والاختصاص، والرتبة... إلخ. فالقول بالعامل- من خلال هذه الشروط والضوابط- "يتضمن الأخذ بمبدأ القرائن، فنحن لا نستطيع أن نحدده ونحدد معمولاته إن لم تراع مجموعة مختلفة من الضوابط تشمل القرائن التي قال بها تمام حسان كما أن فكرة العامل تتضمن شروطًا تراعي الأبعاد الدلالية (كشرط التوافق الدلالي بين العامل والمعمول مثلًا) وهذا جانب أهمله المؤلف"[1].

وإذا قال النحاة بالعامل ففهم عنهم الناس حصره في الرفع والنصب والجر- وهو قليل من كثير- فإننا- حينئذ- في موقف عقيم، أما إذا فهم العامل حق الفهم، أي: كونه رصدًا للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة، فإننا بهذا نكون أمام نظرية لها مقوماتها.

(٤) وأما قوله: إن القول بالقرائن قد يؤدي إلى مبدأ "إهدار القرينة" أو"الترخص فيها" عند أمن اللبس اعتمادًا على قرينة الإسناد فتُهمل الحركة، وفي هذا دليل على عدم أهمية فكرة العامل، فهو يشير به إلى ما جاء في بعض كلام

---

(١) منزلة المعني في نظرية النحو العربي، صـ ٢٦٣.

العرب، مما ظاهره أن الجهة منفكة فيه بين الإعراب والمعنى، وذلك مثل قولهم: (قطع الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، وأدخلت القلنسوة في رأسي، والخاتم في إصبعي، وعرضت الحوض على الناقة، وإن فلانة لتنوء بها عجيزتها)[1]، فالإعراب يقتضي أن يقال: هذا فاعل؛ لأن اللفظ مرفوع مع أنه في المعنى مفعول به، وكذلك يقتضي أن يقال: هذا مفعول به؛ لأن اللفظ منصوب مع أنه فاعل في المعنى، ومنه قول الشاعر:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجرانُ أو بَلَغتْ سَوءَاتِهم هَجَرُ[2]

بنصب (سوآت)، ورفع (هجر) على القلب أراد: "بلغت نجرانَ سوءَاتُهم أو هَجرَ، وذلك وجه الكلام؛ لأن السوآت تنتقل من مكان فتبلغ مكانًا آخر، والبلدان لا ينتقلن، وإنما يُبْلغن ولا يَبْلغن"[3].

---

(1) ينظر شرح السيرافي: ٢/ ٢١٦، وإيضاح الشعر: ٢/ ١٨١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٨١.

(2) البيت من البسيط، للأخطل يهجو جريرًا وقومه وهو في ديوانه: ١١٠، برواية:

على العيارات هداجون قد بلغت نجران أو حدِّثت سوآتهم هجر

والبيت بالرواية الأولى في الكامل للمبرد: ١/ ٣٧٠، والمحتسب: ٢/ ١١٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، صـ ١٨٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦١٢ وقوله: "نجران" يأتي بنصب النون ورفعها، والراجح الرفع على ما حققه د/ الطناحي في تحقيق كتاب الشعر: صـ ١٠٧.

(3) شرح الكتاب، للسيرافي، ٢/ ٢١٣.

ويطلق على هذه الظاهرة "قلب الإعراب" وهو ما يشير إليه ابن مالك بقوله:

وَرَفْـعَ مفعـولٍ بـه لَا يَلْتـبس مَعَ نَـصْبِ فاعـل رَوَوَا فَـلا تَقِـسْ[1]

ومعنى البيت: أن الرفع علامة الفاعلية، والنصب علامة المفعولية؛ فإن كان هناك موضع يميز فيه الفاعل من المفعول بغير العلامة فقد يدفعهم ظهور المعنى إلى إعراب كل واحد منهما بإعراب الآخر، ويفهم من هذا البيت أمران:

١. قوله: (**لا يلتبس**) يفهم منه أن (**قلب الإعراب**) يتوقف على سلامة المعنى وعدم اللبس فيه، فإذا كان معنى الكلام لا يفهم إلا من الإعراب لم يجز القلب؛ لأن قرينة الإعراب هنا يتوقف عليها المعنى، أو لأن ذلك يؤدي إلى اللبس على حد تعبيره.

٢. قوله (**فلا تقس**) يفهم منه أن "**قلب الإعراب**" لا يكون إلا في اضطرار الكلام، فلا ينبغي أن يقاس عليه.

اختلاف النحاة والبيانيين في (قلب الإعراب)

وما ذكره ابن مالك هنا- واستدل به د. تمام حسان على عدم أهمية فكرة العامل في النحو العربي- اختلف النحاة، بل والبيانيون فيه، وقد لخص ابن هشام هذا الاختلاف[2] فحكى عن النحويين أقوالًا ثلاثًا:

---

(١) شرح الكافية الشافية، ٢/ ٦١٢.

(٢) شرح بانت سعاد، صـ ٧١.

١- أنه مخصوص بالضرورة دون شرط التأويل، قال: "**وهذا فاسد؛ إذ ما من ضرورة إلا ولها وجه يحاوله المضطر، نص على ذلك سيبويه**"[1].

٢- ومنهم من خصه بالضرورة وشرط التأويل، والمراد به أن يتضمن الكلام معنى يصح معه القلب كبيت الأخطل السابق: **مثل القنافذ هدا جون**، فإن السوآت هي التي تبلغ هجر، لكن مجازه أن كل ما بلغك فقد بلغته.

٣- ومنهم من أجازه في الكلام مطلقًا، واحتج بقوله- تعالى- "**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ أُوْلِي القُوَّةِ**"[2].

فالمفاتح لا تنهض بالعصبة متثاقلة، بل العصبة هي التي تنهض بها متثاقلة.

-وقد استدرك عليه العلامة البغدادي وجهًا رابعًا، هو: أنه يجوز في غير القرآن، ولا يجوز أن يحمل القرآن عليه[3]

ثم ذكر ابن هشام اختلاف البيانيين فيه وأنهم: "**اختلفوا في كونه مقبولًا في الكلام الفصيح فقبله قوم مطلقًا، ورده قوم مطلقًا، وفصل بعضهم فقال: إن تضمن اعتبارًا لطيفًا قبل، وإلا فلا**"[4].

---

(١) المرجع السابق، ووقد ورد كلام سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر)، قال في آخر الباب: "**وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا**" الكتاب، ١/ ٣٢.

(٢) سورة: القصص، آية: ٧٦.

(٣) حاشيته على شرح بانت سعاد، ٢/ ٥٨٤.

(٤) شرح بانت سعاد، صـ ٧١.

تحقيق القول في هذه الظاهرة:

هذه الأقوال التي حكاها ابن هشام وقَبْله ابن عصفور[1]، وأبو حيان[2] والسمين[3] فيها نظر، وعرض المسألة على هذا النحو يؤدي إلى لبس وخلط كبير، ولتوضيح ذلك أقول: إن القلب نوعان[4]:

أحدهما: قلب لفظي - فقط - كقولك:"قطع الثوبُ المسمارَ" تعني به: أن (الثوبُ) مفعول ومع ذلك ترفعه، وأن (المسمارَ) فاعل ومع ذلك تنصبه، وكل منهما باق على ما هو له في المعنى من فاعلية ومفعولية ولكنك قلبت علامات الإعراب. **وثانيهما: قلب معنوي**، كأن تريد في المثال المذكور **"قطع الثوبُ المسمارَ"** أن الثوب لمبادرته بالقطع كأنه هو الذي قطع المسمار، فجعل الفعل واقعًا من الثوب على المسمار، وأسند إليه على سبيل المجاز.

ومعنى ذلك: أن الإعراب (رفع الثوب، ونصب المسمار) باق على حقيقته ولا قلب فيه، بل القلب في المعنى الذي جاء الإعراب موافقًا له.

---

(١) شرح الجمل، ٢/ ١٨١.

(٢) البحر المحيط، ١/ ٥٧ – ٥٨.

(٣) الدر المصون، ٥/ ٤٠١.

(٤) ينظر في ذلك: شروح التلخيص، ١/ ٤٨٦، وحاشية الشهاب على البيضاوي، ٤/ ٣٣٩، وخزانة الأدب، ٩/ ٢٩٤.

ومعنى ذلك- أيضًا- أن (قلب الإعراب) لا يجري إلا في النوع الأول (القلب اللفظي) أما النوع الثاني (القلب المعنوي) فإن الإعراب جاء فيه موافقًا للمعنى الذي أراده المتكلم، وإن كان معنى مجازيًا.

فإذا اتضح ذلك أقول: إن الخلاف المذكور لا يجري في القلب اللفظي، وأن ما ذكره النحاة من خلاف في القلب الإعرابي لا محل له، قال ابن السبكي في عروس الأفراح[1]: "**الذي يظهر أن الخلاف إن كان في القلب اللفظي فهذا يتعلق بالنحاة لا بالبيانيين؛ لأن التغيير فيه بقلب علامات الإعراب فقط. والمعنى باق علي أصله، فلا شغل للبيانين فيه، والظاهر- حينئذ- أنه ضرورة، بل لا ينبغي حكاية الخلاف فيه، بل لا تكاد تجد له دليلًا، لأنه ما من محل ترى فيه ذلك إلا جاز أن يكون القلب فيه معنويًا!! وإن كان الخلاف في القلب المعنوي فينبغي القطع بجوازه ولا شبهة لمنعه، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شذ؟**"

هذا، وأخلص مما ذكره ابن السبكي أن ما يذكره النحويون من خلاف في (القلب) لا تحقيق له؛ لأنهم إن كانوا يعنون (القلب اللفظي) وهو (**قلب الإعراب**) فالصواب أنه ضرورة لم يقل به أحد، بل لا دليل عليه؛ لأنه ما من مثال يدعى فيه ذلك إلا جاز أن يكون القلب فيه معنويًا، بأن يجعل المعنى فيه مجازيًا لا حقيقيًا، ومن ثم يكون الإعراب موافقًا فيه للمعنى.

---

(١) شروح التلخيص، ١/ ٤٨٨، وعنه البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد، ٢/ ٥٨٦.

وإن كان النحاة يعنون بخلافهم (**القلب المعنوي**) فليس من حديثهم؛ لأن الإعراب فيه جاء موافقًا للمعنى وإن كان معنى مجازيًا على أن الصواب القطع بجوازه فلا شبهة لمنعه ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شذ؟! كما قال ابن السبكي.

وبناء على هذا فإن ما ذهب إليه الدكتور/ تمام من أن القول بقرينة "**الإسناد**" يبيح الترخص في القرائن، والتلاعب بعلامات الإعراب التي هي نتيجة القول بالعامل، أقول: إن هذا القول لا دليل عليه في كلام العرب، وأن ما ورد عنهم فيه يحتاج إلى تحقيق كما تقدم؛ ولذا عقب ابن أبي الربيع على ابن الطراوة الذي يرى أنه إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت، بقوله: "**ما علمت أحد قاله قبله، النحويون كلهم- من يعول عليه منهم- يقولون: إن العرب تلزم رفع الفاعل، ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب، أم لم يفهم إلا أن يضطر الشاعر فيعكس وذلك عند فهم المعنى**"[1].

بل إن أبا سعيد السيرافي لا يبيحه عند الضرورة!! ففي شرح (**باب ما يحتمل الشعر**) من الكتاب، قال: "**وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطًا مطَّرحًا، ولم يدخل في ضرورة الشعر**"[2].

---

(١) البسيط، صـ ٢٦٣.

(٢) شرح السيرافي: ٢/ ٩٦.

وأما قول د. محمد حماسة في كتابه (لغة الشعر)[1] تحت عنوان (قلب **الإعراب)**- بعد عرضه خلاف البلاغيين والنحاة فيه، وهو خلاف كما تقدم فيه خلط كبير-: "**والذي أراه أن ذلك (أي: قلب الإعراب) ليس مخصوصًا بالشعر، وإن كان يكثر فيه؛ لأن معظم ما ورد من مسائل القلب يتعلق بالقافية والمحافظة على تساوقها مع باقي القصيدة، فضلًا عن قلب الصورة فيه قد يكون أدعى للتفكير فيها، واستيعابها على مهل لا دفعة واحدة وحينئذ تكون أمكن في الفهم وأقوى في النفس وقد وردت أمثلة من النثر في هذا القلب، ومن القرآن الكريم أيضًا- في قوله- تعالى: "مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ أُوْلِي القُوَّةِ**"[2].

فهو كلام فيه نظر، لأمرين:

أحدهما: واضح من كلامه أنه يرى أن **(قلب الإعراب)** يقع كثيرًا في الشعر، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، وهو أنه ينبغي ألا يكون مخصوصًا به، ومن ثم يقاس عليه، وقد تقدم تحقيق القول في ذلك على أن فيه خلطًا بين **(قلب الإعراب)** وبين **(القلب المعنوي)** الذي لا أنكر أنه وقع كثيرًا في الشعر؛ لأنه باب مليح يعتمد على المجاز في المعنى، والشعراء كثيرًا ما يعجبهم ذلك.

ثانيهما: أنه أورد قوله- تعالى-: **"مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ أُوْلِي القُوَّةِ"**

---

(١) صـ: ٢٨٥.

(٢) سورة القصص: ٧٦.

استدلا به على وقوع "قلب الإعراب" في القرآن. والصواب: أن (قلب الإعراب) لو صح وجوده، فهو ضرورة يلجأ إليها الشاعر فيعكس الإعراب، فلا وجود له في القرآن الكريم[1]، أما ما يتحدث عنه النحاة والمفسرون من وقوع القلب في بعض آي القرآن الكريم، فهو من النوع الثاني (**القلب المعنوي**) بل ذهب جمهور المفسرين على أنه لا قلب في هذه الآية، قال أبو حيان: "**يقال: ناء ينوء إذا نهض بثقل وقال أبو عبيدة: هو مقلوب، والقلب عند أصحابنا بابه الشعر،**

---

(١) أما ما نسب للإمام أبي حنيفة النعمان من قراءة: "إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ" (سورة: فاطر، آية:٢٨) برفع لفظ الجلالة، ونصب العلماء، فهي قراء منكرة، لا شاذة، وقد ذكرها أبو البقاء العكبري في كتابه إعراب القراءات الشواذ (١: ٨٥) بلا نسبة، قال الألوسي: "**وروي عن عمر بن عبدالعزيز وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما أنهما قرءا {إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهُ} بالرفع { ٱلْعُلَمَاءَ } بالنصب وطعن صاحب النشر- يعني: ابن الجزري- في هذه القراءة، وقال أبو حيان: لعلها لا تصح عنهما، وقد رأينا كتبًا في الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة، وإنما ذكرها الزمخشري وذكرها عن أبي حيوة أبو القاسم يوسف بن علي بن جنادة في كتابه الكامل وخرجت على أن الخشية مجاز عن التعظيم بعلاقة اللزوم فإن المعظم يكون مهيبًا، وقيل الخشية ترد بمعنى الاختيار**" روح المعاني، ٢٢/ ١٩١، أي أن كلام الزمخشري في الكشاف (٣/ ٣٠٨) على فرض صحتها- أي: القراءة، وهو بعيد، فليس في الآية قلب إعراب، وإنما الرفع والنصب فيها على حقيقته، لا على العكس، والمعنى مجاز، كما في قلب المعنى. أو على الحقيقة، بأن تكون الخشية بمعنى: الاختيار، والمعنى- والله أعلم: إنما يختار الله ويصطفي من عباده العلماء، وينظر تحقيق القول في هذه الآية: ما كتبه د. الطناحي، رحمه الله، في مقالته: (النحو والشعراء)، ضمن مقالات الطناحي، صـ٢٢٢.

والصحيح أن الباء للتعدية، كما تقول: ذهبت به، وأذهبته وجئت به، وأجأته، واختاره النحاة، وروي معناه عن ابن عباس، وأبي صالح، والسدي، فتأمله"[1].

* * *

إذن، فمشروع الدكتور تمام حسان في وصف النظام النحوي للعربية- في أهم جوانبه: "قرائن التعليق" و"تضافر القرائن"- لا يعدو في حقيقته- كما يبدو لي- إلا تفصيلًا- في غالبيته- لما أجمله الفكر النحوي القديم في نظرية "العوامل والمعمولات" بل أزعم أنها قصرت عنه في بعض الأحيان!! ومن ثم فإن نظرية "العمل" في الفكر النحوي بما تقوم عليه من عُمُد وأصول أكثر دقة وشمولًا من نظرية "القرائن" التي يقول بها د. تمام حسان، فلا وجه لعدول عن مصطح ثابت مستقر إلى آخر ليس أكثر قدرة، بل عاجز عن الإيفاء بالغرض.

* * *

وبعد، فنظرية "العامل"- في رأيي- هي جوهر النظام النحوي العربي، ومن أكثر المظاهر دقة وطرافة في التفكير النحوي الذي يعكس عبقرية المفكرين النحاة.

بل أكـاد أزعم أن حذف نظرية "العامل" من الدرس النحوي سيؤدي إلى انهيار النحو العربي بأكمله!! "وليس أدل على ذلك من عجز المحدثين عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري أفضل منه على الرغم من شدة انتقادهم له"[2].

---

(١) البحر، ٨/ ٣٢٤.

(٢) ينظر: البحث اللساني، مجموعة من الباحثين، صـ ١٨٤.

ولا يعني ذلك الادعاء بأنها نظرية فوق النقد أو خالية من كل عيب متناسقة تمامًا في أصولها وضوابطها، بل إن **هناك بعض الإشكاليات التي تثيرها تلك النظرية** لمن يتأمل في الدرس النحوي تحتاج إلى دراسة وحلول منهجية يمكن أن يهتدى إليها بعد أن يقدم الفكر النحوي تقديمًا متكاملًا متناسقا[2]. **الإضافة إلى تعمقهم في التحليل** حتى قسموا الجزئيات إلى جزئيات، والفروق إلى فروق،

=

(١) ينظر: المنوال النحوي العربي، صـ ٣٢٥، وهذا ما أقر به الدكتور عبدالصبور شاهين، إذ يصرح أنه- بعد تطواف واسع في أسفار النحو واللغة- لم يستطع التوصل إلى مالايمكن الاستغناء به عن فكرة "**العامل**"؛ لأن أجزاء الجملة العربية محكومة بالتغيير- وليس كما هو الحال في اللغات الأجنبية- وهذا التغيير لا يمكن تنظيمه وضبطه إلا من خلال فكرة "**العامل**" التي تختصر كثيرًا من الأضرب والأنواع التي تدور حولها فكرة "القرائن" التي ذهب إليها الدكتور تمام حسان، التي تعد عسيرة التطبيق، سواء على المستوى التعليمي أم الوظيفي. ينظر: في التطور اللغوي، صـ١٧٥.

(٢) ينظر: ما كتبه د. عبدالقادر المهيري حول بعض إشكاليات نظرية العامل في بحثه "دور **الإعراب**" و"**لماذا أعرب الفعل المضارع؟**" ضمن كتابه (نظرات في التراث اللغوي العربي ٥٥ – ٨٢) وما كتبه د. محمد خير الحلواني في كتابه (أصول النحو العربي٢٠٢، -٢١٩) حول مشكلات نظرية العامل- **اختلاف النحويين في بعض العوامل- وسوء التقدير والتأويل أحيانا، – والتناقض في تفسير بعض الظواهر. وبعد عرضه هذه الظواهر، يقول: "وإذا تجاوزن الأصوات الضعيفة التي ظهرت في لبنان خاصة، وفي العراق، وفي مصر، بدت لنا نظرية القدماء في العامل أقرب إلى الصواب، وأكثر دنوًا من المنهج الوصفي، وأشمل تفسيرًا لظواهر اللغة الإعرابية"**.

وكثرة الجدال والنقاش حول بعض الضوابط والأصول[1]. هذه الإشكاليات لا يصح أن يعترض بها على أصل الفكرة فإن الأصول الكلية لا يعترض عليها بمثال أو مثالين، ولكن تدحض بفكر مضاد متماسك، وهذا مما هو معلوم من فلسفة العلوم بالضرورة.

والله تعالى أعلم

* * *

---

(١) ينظر: ما كتبه د. محمد حماسة، حول مظاهر هذا الاختلاف وأثره في الدرس النحوي، في كتابه: (العلامة الإعرابية في الجملة، صـ ١٧٧ – ١٨٢).

الفصل الثانى

الأصل والفرع

«ثنائية: ''الأصل'' و''الفرع'' كانت الأكثر تجريدًا في النظرية النحوية العربية؛ فقد اعتبر النحاة ''حد الكلام وحقه'' ما جاء على ''الأصل'' أما ما خرج عن ذلك، فهو من ''الفرع'' الذي يرد إلى ''أصله'' بضرب من ''القياس'' أو ''الحمل'' أو ''التأول''. وقد استطاع الفكر النحوي من خلال هذه ''الثنائية'' أن يحقق قدرًا كبيرًا من الملاءمة بين ''الجهاز النظري'' الذي وضعه، و''استعمال المتكلمين'' للغة، كما مكنهم- في دقة مذهلة- من الحصر والاستيعاب والتقسيم والتبويب لكل ظواهر اللغة، على نحو يثير العجب والإعجاب».

الباحث

أهمية ثنائية "الأصل" و"الفرع"[1] في الدرس النحوي

إن الناظر في الدرس النحوي تشد انتباهه مقولة "الأصل" و"الفرع" باعتبارها من أبرز المقولات التي تسيطر على الفكر النحوي، ومحورًا من المحاور الكبرى التي يدور حولها.

فالفكر النحوي- بل التفكير في كل جوانب المعرفة في الحقل البياني- ينطلق في تنظيره للعربية:

- إما من أصل، وهو استنباط الأحكام والقواعد من الأصول المبنية عليها- والأصل- هنا يمثله النص اللغوي في صورته الأولى الواردة عن العرب[2]. يقول

---

(١) يطلق "الأصل" في اللغة ويراد به: "أسفل الشيء" يقال: قعد في أصل الجبل، وأصل الحائط، وقلع أصل الشجر، ثم كثر حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء عليه، والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفروعها سميت قواعد. وبخلافه "الفرع" فهو- في اللغة: أعلى كل شيء، مأخوذ من فرع الشجرة، أي: غصنها، يقال: فرع الشيء يفرعه فرعًا وفراعة، إذا علاه، وفرع القوم: فاقهم، وفرّع من هذا الأصل مسائل: جعلها فروعه واستخرجها منه، فتفرعت، وهو مجاز. ينظر: لسان العرب، مادتي (أ.ص.ل) و(ف.ر.ع)، وتاج العروس، للزبيدي (فصل الهمزة من باب اللام، وفصل الفاء من باب العين) والكليات لأبي البقاء الكفوي، صـ١٢٢.

(٢) ينظر: بنية العقل العربي، د. محمد عابد الجابري، صـ١٠٩ وما بعدها.

ابن السراج: "فالأصل ما سمع عن العرب. وإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس"[1].

- وإما انتهاء إلى أصل، وهو القياس الذي يحمل فيه الفرع على الأصل، ويمثله- هنا- الصورة المقيس عليها.

- وإما بتوجيه من أصل، وهو الضوابط التي بني عليها هذا الفكر باعتبارها أصولًا يراجعونها، وقوانين يعتصمون بها، "فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها (المسموع)، ويجري عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا استقامت له الأصناف (الأبواب)، واتضحت معالمها، بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد، يمثل تصورًا ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة، هذا التفاعل الذي أطلق عليه النحاة مصطلح (التغيير) و(التأثير). وحين رأى النحاة أن الحرف الواحد قد تتعدد صوره، بحسب موقعه مما جاوره من الحروف، كان عليهم أن يجردوا أصلًا لهذه الصور، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولًا عن الأصل، بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب... إلخ"،[2] وهو ما يعرف في التنظير النحوي بـ"الاستدلال بالأصول"[3]، مثل قولهم: إن الأصول تدل على:

---

(١) الأصول في النحو، لابن السراج، ١/ ١٠.

(٢) الأصول، د. تمام حسان، صـ١١٤-١١٥.

(٣) ينظر: فيض نشر الانشراح، صـ١٠٧٤.

- أن الرفع قبل النصب والجزم.[1]
- أنه لا يوجد في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع[2].
- أن العامل إذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه.[3]
- أن ما لا يصح أن يعمل في شيء لا يصح أن يفسر عاملًا فيه.[4]
- أن الفرع يتبع الأصل، ولا يخالفه إلا لمقتض... إلخ.[5]

وعلى الرغم من أهمية ثنائية **"الأصل"** و**"الفرع"** في بناء نظرية النحو العربي؛ إذْ مبدأ التأصيل والتفريع بيِّن في نسيج الفكر النحوي بيانًا لا خلاف فيه، إلا أن الدرس الأصولي القديم- للنحو- لم يبرز أهميتها إلا من خلال حديث لابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في بعض من أبواب كتابه **"الخصائص"**- كما سيأتي- ثم ما أجمله أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) في كتابيه **"الإغراب في جدل الإعراب"** و**"لمع الأدلة"** في أثناء حديثه المقتضب عن **(القياس)** و**(الاستصحاب)**. وتبعه فيه السيوطي (ت/ ٩١١هـ) في كتابه **(الاقتراح)**.

---

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) الإنصاف، صـ ١٨٥.

(٣) التصريح، ١/ ٢٥٦.

(٤) الهمع، ٣/ ١٠٢.

(٥) فيض نشر الانشراح، صـ ١٠٧٧.

ثم كان ما كتبه الأستاذ الدكتور/ تمام حسان في كتابه القيم (**الأصول**)، تحت عنوان (**الاستصحاب**) فكان- على ما أرى- أول من لملم شتاتها، وأوضح أهمية هذه المقولة "**الأصل**" و"**الفرع**" في الدرس النحوي، فقال: "**هذا باب لم يعطِه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو. فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب (أقول وكذلك القياس) أن يكتفوا بشرح المصطلح، دون الدخول في تفصيل النظر، وأن يرددوا مصطلحات، مثل: (أصل الوضع)، و(أصل القاعدة)، و(الأصل المهجور)، و(العدول عن الأصل)، و(الرد إلى الأصل)، و(الوجه)... إلخ، تاركين للقارئ أن يفهم معاني هذه المصطلحات من سياق الكلام. ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأن نظرية (الاستصحاب) لم تكن واضحة في أذهانهم؛ إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التطبيق. وكل ما أوجهه إليهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات؛ لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها؛ لأن (الاستصحاب) كان عندهم من أضعف الأدلة، وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية**"[1].

ومع إكباري لما قدمه أستاذنا الدكتور/ تمام حسان من جديد في هذا الباب، إلا أن جمعه تحت عنوان (**الاستصحاب**) تقليدًا لأبي البركات والسيوطي غير

---

(١) الأصول، د. تمام حسان، صـ ١٢٢.

دقيق؛ لأن مفهوم (الاستصحاب) في البحث الفقهي- وقد نقله النحاة بمفهومه إلى البحث النحوي- معناه: "أن الذي ثبت على حال في الزمان الماضي، ثبوتًا أو نفيًا، يبقى على حاله ولا يتغير ما لم يوجد دليل يغيره، وهو ما عبروا عنه بقولهم: "الأصل بقاء ما كان على ما كان"[1]. ومفهوم الاستصحاب يتحقق من خلال شروط ثلاثة:

(أ) حكم سابق وهو الأصل.

(ب) مسألة وقع فيها الشك بين استمرار الحكم السابق وإعطائها حكما جديدا.

(ج) الحكم باعتبار الأصل؛ لأن الأصل هو اليقين، والشك لا يقطع اليقين، فاستصحاب الحال قاعدة اليقين[2].

أما ما استقر في الدرس النحوي من مقولات في "الأصل" و"الفرع" من نحو:

- الأصل في الأسماء ألا تعمل.
- الأصل في الأفعال أن تعمل.
- الأصل في الفعل ألا يعمل الفعل.
- الأصل في البناء السكون... إلخ.

---

(١) ينظر: الأصول للسرخسي، ٢/ ٢٢٣، والبحر المحيط للزركشي، ٦/ ١٧، والقواعد الفقهية للشيخ أحمد الندوي، صـ ٤٥٣.

(٢) القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية، لشمس الدين العاملي، صـ ١٣٢.

فلا يقصدون بها- في الحقيقة- أن ما جاء على الأصل كان مستصحبًا، وما عدل به عنه خرج عن قاعدة (**الاستصحاب**) فيعطى حكمًا جديدًا بل المراد بـ(**الأصل والفرع**) هنا: "**مثل عليا افترضها النحاة للكلمة، والجملة العربية؛ ليسهل عليهم عملية التصنيف والتبويب فيما بعد، فما كان جاريًا على هذا "الأصل الثابت" جعلوه في قاعدة. وما خرج عن هذا الأصل، فإن كان غير مطرد اعتبروه (شاذًا) لا يقاس عليه، وإن كان مطردًا جعلوا له قاعدة فرعية أخرى... وهكذا فليس مرادهم من هذه الأصول المفترضة- إذن- غير بناء نظريتهم النحوية الكاملة، وتأسيس القواعد والضوابط، التي لا تشذ عنها بنية صرفية أو جملة نحوية**"[1].

فقد وجد النحاة أن البحث في فروع اللغة (ظاهرًا) يؤدي إلى معرفة أصولها (تقديرًا)؛ فمختلف ظواهر اللغة تنتظمها خطوط خفية، وهذه الخطوط الكبرى التي تتشعب عنها الخطوط التي دونها، هي التي جعلوها أصولها، وجعلوا الباقي فروعًا[2].

---

(١) أصول النحو وصلته بأصول الفقه- د. مصطفى جمال الدين- بحث بمجلة كلية الفقه- بالجامعة المستنصرية، ببغداد، ع١ لسنة ١٩٧٩م صـ ٤٢- ٤٣.

(٢) القياس في النحو- د. منى إلياس، صـ ٣٥.

وإطلاق مصطلح (الاستصحاب) على هذه المقولات ونحوها، عند الأنباري والسيوطي، دفعهما إليه نقل مصطلحات علم (أصول الفقه) إلى علم (أصول النحو) دون تبيين الفرق. ويؤكد هذا الفهم:

• **أن (استصحاب الحال) من أضعف الأدلة عندهم، ومع ذلك فإن ثنائية "الأصل" و"الفرع" لها- كما سيتضح- أثر كبير في بناء نظرية النحو العربي، فكيف يستقيم هذا مع ذاك؟!**

• **أننا لا نرى لمصطلح (الاستصحاب) ذكرًا عند النحاة قبلهما، وخاصة عند ابن جني، الذي يُعدُّ أهم من أصَّل لعلم النحو، مع أنه قد أدار في كتابه (الخصائص) عدة أبواب حول مقولة "الأصل" و"الفرع"، ومع ذلك لم يطلق عليها مصطلح (الاستصحاب)، وهذا من دقته- رحمه الله[1].**

* * *

(١) خلافًا لما ذهب إليه د. أحمد سليمان ياقوت في كتابه (دراسات نحوية في خصائص ابن جني) ص ١٥٣، من أن ابن جني كان يعرف (استصحاب الحال) واستعمله في خصائصه باسم آخر هو (الحكم للطارئ) في باب سماه (باب في أن الحكم للطارئ)- الخصائص ٣/ ٦٤ - أي: أن الدكتور فهم أن (الاستصحاب) هو الحكم الثاني الطارئ، وهذا عكس ما استقر عند العلماء من أن (الاستصحاب) هو بقاء ما كان على ما كان، وعدم النظر للطارئ لعدم الدليل عليه!!. وخلافًا لما ذهب إليه بعض الباحثين من أن ابن جني لم يذكر (الاستصحاب) في كتابه؛ لأنه كان حنفي المذهب، والحنفية لا يعترفون بـ(استصحاب الحال) أصلًا من أصولهم. ينظر: في أدلة النحو، د. عفاف حسانين، صـ٢٨٧، وأصول النحو العربي، د. محمود نحلة، صـ١٤٢.

فقد تبين- إن- أن ثنائية "الأصل" و"الفرع" تستخدم استخدامات متعددة ومتشعبة، ولكن على تعددها وتشعبها يمكن اعتبارها منهجًا يستند إليه النحاة في بناء النظرية النحوية، يقوم على "رد كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، فالنحو يرد إلى شيء واحد، وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيلية ترد إلى شيء واحد هو القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة ترد إلى أداة واحدة هي أمُّ الباب، وهكذا تكون نظرية (الأصل والفرع) منهجًا في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل، أو تقدير، أو حذف أو تعليل أو توسع أو ظهور أو إضمار، فكأن هذه الأساليب روابط تربط بين الأصل والفرع؛ ليغدو النحو العربي منظومة متجانسة من القواعد لا أمْت فيها ولا اعوجاج"[1].

وهذا ما نراه بارزًا في حديثهم عن:

١) أصل الوضع.

٢) وأصل القاعدة.

٣) وأصل القياس

٤) وأصل الباب.

---

(١) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، صـ ١٣ - ١٤.

٥) وأصل الاستحقاق.

٦) والأصل بمعنى: الأولية والتمكن.

٧) والأصل التاريخي.

وتفصيل هذا ما يلي:

* * *

١- أصل الوضع

المراد بـ(**الوضع**)- في أوضح تعريفاته-: **"تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني"**[(١)]. وسواء أكان هذا التخصيص بمناسبة طبيعية أم بغيرها من المناسبات، وبغض النظر عن الواضع، هل هو الله- سبحانه وتعالى- أو البشر[(٢)] فقد أصبح الحديث عن الوضع لصيقا بـ(علم اللغة).

وموضوعه: جواهر الألفاظ المفردات وهيئاتها من حيث الوضع؛ للدلالة على المعاني الجزئية.

وغايته: الاحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية، والوقوف على ما يفهم من كلام العرب[(٣)].

وطريقة معرفة الوضع: هو النقل بالسماع عن العرب، فيصير بمنزلة المنصوص في أحكام الشرع؛ لأن الوضع لفظ معين لمعنى معين من الممكنات، والعقل لا يستقل بها[(٤)]. **"ألا ترى أن اللغة لما وضعت وضعًا نقليًّا لا عقليًّا لم يجز إجراء القياس فيها. واقتصر فيها على ما ورد به النقل"**[(٥)].

---

(١) المزهر للسيوطي، ١/ ٣٨.

(٢) ينظر: الخصائص، ١/ ٤٠، والمزهر، ١/ ٣٨.

(٣) مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، ١/ ١٠٠.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي- مادة (وضع).

(٥) لمع الأدلة، صـ ٤٨.

وهذا الوضع لا يصح الخروج عنه، يقول القاضي عبد الجبار: "فأما الذي يتعلق بالمواضعة، فقد كان يصح فيه أن تقع المواضعة منه على غير الطريقة التي وقعت عليها، لكن المواضعة إذا استقرت فيه على طريقة صار بمنزلة ما لا يصح إلا كذلك فيمن يسلك الطريق، وهذا بيِّنٌ في الكلام والكتابة وسائر الصناعات"[1]. وهو تمام ما عناه ابن خلدون بقولته: "إن اللغة لا تثبت قياسًا"[2].

وإذا كان الوضع من صفات الواضع، بمعنى: أن للألفاظ معانيَ كامنةً فيها، هي لها بالوضع، فإن الاستعمال من صفات المتكلم[3]؛ لأنه لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت هي عليه، فالوضع هو الذي يتجسم فيه الثوابت التي يطلبها العالم في بحثه، ويجري على سننها المستعمل في استعماله.

وإن اتفقت كلمة العلماء على أن الواضع قد وضع مفردات اللغة، فقد اختلفوا في "المركبات الإسنادية"- التي هي موضوع علم النحو- أهي من وضع الواضع، أم لا ؟ على مذهبين: جمعهما السيوطي بقوله:

" اختُلف هل وضَع الواضع المفردات والمركبات الإسنادية، أو المفردات خاصة دون المركبات الإسنادية؟ "فذهب الرازي وابن الحاجب وابن مالك

---

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ١٦/ ١٩١.

(٢) المقدمة صـ ٤٥٤.

(٣) ينظر الكليات، صـ ٩٣٤.

وغيرهم إلى الثاني، وقالوا: ليس المركب بموضوع، وإلا لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات.

ورجَّح القرافي والتاج السبكي في "جمع الجوامع" وغيرهما من أهل الأصول أنه موضوع؛ لأن العرب حجرت في التراكيب كما حجرت في المفردات، وقال ابن إياز في "شرح الفصول" في قول ابن عبدالمعطي: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، كذا قال الجزولي، وكان شيخي سعد الدين يقول فيه بغير ذلك؛ لأن واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات؛ بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلم، يبين ذلك لك أن حال الجمل لو كانت حال المفردات لكان استعمال الجمل، وفهم معانيها متوقفًا على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك، ولوجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل ويودعوها كتبهم، كما فعلوا ذلك بالمفردات، وقال أبو حيان في شرح التسهيل: "العجب ممن يجيز تركيبًا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر؛ وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لا يجوز في التراكيب؛ لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان، والفرق بين علم النحو، وبين علم اللغة، أن علم النحو موضوعه: أمور كلية، وموضوع علم اللغة: أشياء جزئية، وقد اشتركا معا في الوضع. انتهى"[1].

---

(١) المزهر، ١/ ٤٠ – ٤٥.

وهناك مذهب ثالث بين مذهبي: رفض "الوضع" في المركبات مطلقًا وقبوله مطلقا، وذلك بالقول بوضع "قانون كلي" أو بـ"الوضع العام" أو بـ"وضع أنواع المركبات" قال الزركشي: "والحق أن العرب إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، أما الفاعل المخصوص فلا، وكذلك باب (إن وأخواتها)، أما اسمها المخصوص فلا، وكذلك سائر أنواع التراكيب، وأحالت المعنى على اختيار المتكلم، فإن أراد القائل بوضع المركبات هذا المعنى فصحيح، وإلا فممنوع"[1].

وهذا ما عناه الرضي بقوله: "إن الواضع:

- إما أن يضع ألفاظًا معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة.
- وإما أن يضع قانونًا كليًّا يعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون:

- إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن (فاعل) ويحتاج في معرفتها إلى علم التصريف.

- وإما أن يعرف به المركبات القياسية كما بين- مثلًا- أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو"[2].

---

(١) السابق، ١/ ٤٥.

(٢) شرح الكافية للرضي، ١/ ٢٥.

هذا، وقد انطلق الفكر النحوي- في جانب كبير من تنظيره للغة- من البحث في "الوضع"، وهي نظرة ممتدة في الفكر البياني كله- خاصة الفقه وأصوله وعلم البلاغة- "وما الأحكام النحوية المتراوحة بين القبول والرفض إلا قراءة وترجمة لفكرة الوضع"[1]. بمعنى: أن تركيب الجملة في العربية، وارتباطها بغيرها داخل النص يخضع لأصول ثابتة وقواعد منتظمة، وليس من الظواهر التابعة لحرية المتكلم، يحكمهم في ذلك ثنائية "الأصل" و"الفرع"؛ إذ جردوا من هذا الوضع أصولًا جعلوا غيرها فروعًا عنها، وذلك عن طريق إعمال العقل في اللغة وإخضاعها لمنهج القياس والاستدلال والنظر في مجاري كلامهم[2].

---

(١) ضوابط التقديم وحفظ المراتب، د. رشيد بلحبيب، صـ٣١.

(٢) ونظيره في الفكر الأصولي: ما ذهب إليه الأصوليون، من أن الصيغ (كالأمر والنهي... إلخ) لها دلالة في أصل الوضع، فالأمر يقتضي الوجوب باعتبار أصل الوضع، والنهي يقتضي التحريم باعتباره كذلك، إلا أن هناك دلالات تابعة للدلالة الأصلية وفرعًا عنها. ونظيره عقدهم فصولًا في كتبهم للحديث عن معاني الحروف، كحروف العطف، وحروف الجر، وبيان معانيها في أصل الوضع، وما يخرج عنه وأثر ذلك في بيان الكلام، ومن ثَمَّ ينظر إليها الأصولي "من نظرين": أحدهما: باعتبار ما تدل عليه الصيغة في أصل وضعها على الإطلاق... والثاني بحسب المقاصد الاستعمالية التي تقضي العوائد إليها، وإن كان أصل الوضع على خلاف ذلك" (الموافقات للشاطبي ٣/ ٣٦٨، ٣٦٩). وأصل الوضع هذا هو أحد مداخل الفكر البلاغي القائم في شق كبير منه على المقارنة بين الحقيقة والمجاز، فـ(كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع
=

فمثلا يقول سيبويه- وهو يتحدث عن علاقة أدوات الاستفهام بالمستفهم عنه: "وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلاَّ أنَّهم قد توسَّعوا فيها، فابتدءوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلك"[1]. ويقول المبرد: "والكلام يكون له أَصل، ثُمَّ يتَّسع فيه فيما شاكل أَصله، فمن ذلك قولهم: "زيد على الجبل" وتقول "عليه دَين" فإنَّما أَرادوا أَنَّ الدَّيْن قد ركِبه وقد قهره"[2].

وقد مكَّنهم ذلك- كثيرًا- من بناء أصولهم النظرية، في ضبط اللغة ووضع قواعدها؛ إذ "ليس الاعتبار في التقعيد، بما شذ عن أصله وخرج عن بابه، بل على ما في قانون اللغة وأصل الوضع"[3].

=

إلى ما لم توضع له... لملاحظة بين ما تجوز إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز. (أسرار البلاغة، صـ٣٥٢)، وكذلك الأصل والخروج عنه الذي هو ركيزة (علم المعاني) فهناك أصل المعنى، وأصل الكلام، مثل حديثهم عن أدوات الاستفهام، وحديثهم عن المعنى الأصلي الذي تدل عليه كل أداة، ثم ما تخرج إليه من معانٍ أخرى تحكم السياق والاستعمال.

(١) الكتاب، ١/ ٢١٢.

(٢) المقتضب، ١/ ٤٦.

(٣) ثمار الصناعة للدينوري، صـ ٥٠.

وأصل الوضع بهذا المفهوم يمثل: "في الحقيقة فكرة مجردة، تعتبر ثابتًا من ثوابت التحليل اللغوي، ترد إليه أنواع الكلمات (وكذلك التراكيب) المختلفة، وتستأنس به شواردها وأوابدها، حتى إذا خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد، سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول، دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيرًا هنا، وتأويلًا هناك"[1].

* * *

(1) الأصول، د.تمام حسان، صـ ٣٧.

أولًا: أصل الوضع في المفردات

لقد انطلق الفكر النحوي في بيان "أصل الوضع للمفردات" من مبدأين:

أولهما: الجمود والاشتقاق، فالكلم في العربية نوعان:

(أ) ما كان خالصا للجمود، فـ"ليس قبلها ما تكون فرعًا له، ومشتقة منه"[(1)].

وذلك كأسماء الأجناس؛ لأنها "أسماء أول أوقعت على مسمياتها من غير أن تكون منقولة من شيء. فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حُمل على أنه مشتق. إلا أن ذلك قليل فيها جـدًّا، بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقة، نحو: تراب وحجر وماء، وغير ذلك من أسـماء الأجناس"[(2)]. ونحوها "أسماء الأصوات والحروف والأسـماء المتوغلة في البناء نحو: ما ومَن، والأسماء الأعجمية، والأسماء النادرة، واللغات المتداخلة كالجون للأسود والأبيض، والأسماء الخماسية كسفرجل"[(3)].

(ب) ما كان قابلًا للاشتقاق، وسمة الكلمات فيه الترتيب والتوليد بين "الأصل" و"الفرع" على أن "أصـل الاشـتقاق وجلَّه إنما يكـون من المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة؛ لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة، وفي

---

(1) الخصائص، ٢/ ٣٧.

(2) الممتع لابن عصفور، ١/ ٤٨، ٤٩.

(3) السابق، ١/ ٣٥.

الصفات كلها؛ لأنها جارية على الأفعال أو في حكم الجارية، وفي أسماء الزمان والمكان المأخوذة من لفظ الفعل؛ فإنها جارية عليه- أيضًا- أي: مشتقة من الفعل بقياس مطرد، وفي الأسماء والأعلام"[1].

وثانيهما: أصل الاشتقاق (الجذر الصرفي)، **وأصل الصيغة** (البنية الصرفية) وذلك من خلال التمييز بين الحروف الأصلية والمزيدة من ناحية، والتمييز بين الحروف والحركات من ناحية أخرى، وبفضل تجريد الحروف الأصول والانطلاق من الحركات وحروف الزيادة أمكن تقدير الكلمات بمقاييس محددة، هي ما يعرف بـ"**الميزان الصرفي**" وبواسطته استطاع علم الصرف أن يلم بجميع مفردات العربية، وهو- كذلك- أداة تطبيق يتسنى بفضله للمتكلم أن يبني من الأصول ما يفي بمقاصده.

كما استطاع الفكر النحوي- من خلاله- أن يصل إلى وضع أصول مجردة للأبنية قائمة على التقاطع بين "**أصل الاشتقاق**" و"**أصل الصيغة**" وما ينبني على هذا التقاطع من:

(أ) الوقوف على المهمل والمستعمل من الكلمات، أو "ما هو من تأليف العرب، وما ليس من تأليفهم"[2] فكلمة مثل "ضرب، جاءت من تقاطع (الضاد والراء والباء) مع صيغة (فعل) فكان هذا التقاطع منتجًا، ولكن هذا

---

(١) السابق، ١/ ٤٩.

(٢) معجم العين للخليل، ١/ ٦٠.

الأصل الاشتقاقي نفسه إذا تقاطع مع صيغة أخرى، مثل (انفعل) وجدنا التقاطع غير منتج؛ لأن اللغة العربية أهملت هذه الكلمة الموجودة بالقوة، فلم توجدها بالفعل، ولم تضع كلمة (انضرب)"[1].

(ب) حصر أبنية الكلام؛ يقول سيبويه: "فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان، والخمسة أقل الثلاثة في الكلام. فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف، وهي أقصى الغاية والمجهود، وذلك نحو: اشهيباب، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة. والأربعة تبلغ هذا نحو: احرنجام. ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين. وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عضرفوط، ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة والأربعة؛ لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر نحو هذا. فعلى هذا عدة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف وما جاوز الخمسة فمزيدٌ فيه"[2]. وكلما كان الأصل أقل حروفًا اتسع للزوائد، وكلما كان أكثر حروفًا ضاق عنها.

(ج) التفرقة بين الأبنية المجردة- الأصول العارية من حروف الزيادة- والأبنية المزيدة- التي يضاف إليها بداية أو وسطًا أو طرفًا، حرف من حروف جمعها النحاة في (أمان وتسهيل) وهي ضرب من التصرف في الكلمة وجزء من

---

(١) الأصول، د. تمام حسان، صـ ١٣٢.

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٢٩.

الاشتقاق فيها"[1]. فما يسقط في عملية الاشتقاق كان زائدًا، وما لزمها ولم يسقط كان أصلًا؛ فالزيادة تعرف بأن تشتق من الكلمة ما يسقط منه بعض الحروف،[2] فالاشتقاق هنا ضرْب من البحث عن الحروف الأصول وتمييزها عن الفروع، ومن ثم كانت فائدته عند العكبري **"تشييد الأصول وتوسعة المعاني"**[3][4].

(د) **التمييز بين (أصل الصيغة) للكلمة وما يعترضها من تغيير**، كـ (الإعلال والإبدال والإدغام...الخ) فـ(أصل الوضع)- هنا-: **"معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به، إذا تجافى الاستعمال عن مطابقته، بما أصابها من تغيير أو**

---

(١) سر صناعة الإعراب، ٢/ ٢٥٣.

(٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ٣٠٧.

(٣) المسائل الخلافية، صـ٧٧.

(٤) يعد الاشتقاق من أهم المقاييس، أو الأدلة التي تميز بها الأصول بعضها من بعض، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ومن قول ابن مالك: **"الاشتقاق إذا ظفر به رجح على غيره من الأدلة"** شرح الكافية الشافية، صـ ٢٠٤٥، إلا أن هناك مقاييس أخرى تعرف بها الأصول، من نحو: التصريف - وانعدام النظير، وهو"من أصح ما تحرر فيه أنواع التصاريف" المحكم لابن سيده، ٤/ ٥٩- وسقوط الحرف لغير علة من نظير- واختصاص الحرف بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة- ودلالة الحرف على معنى- والدخول في أوسع البابين، فعند تردد الحرف بين الأصالة والزيادة، واستوى الوزنان في الندرة، فالأولى الحكم بالزيادة؛ لكثرة ذي الزيادة. ينظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، د.عبد الرزاق الصاعدي، صـ٢٤٧ – ٢٧٥.

تأثير."[1] إذ في تقليبات الاشتقاق المختلفة- للكلمة- ما تثبت صورته، فتطابق أوزانهم المجردة التي أصلوها لكل نوع من الأبنية، وما تتغير صورته، فيطرأ عليها ألوان من التغييرات "ومعرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة"[2]. وذلك بإرجاعها إلى أصولها المجردة.

على أن ابن جني هو الوحيد- بحسب ما أعتقد- الذي تساءل عما يقصد من إرجاع الكلمة المعتلة- أي: التي أصابها تغيير يخالف الأصل- إلى أصولها المجردة: "أصل الوضع"، نافيًا- في دقة تعد من لمع فكره- أن تكون هذه الأصول كانت مرة مستعملة، ثم صارت بعدُ مهملة، بل هو ضرب من تأملات النحويين لنظام القياس والأصول التي افترضوها، فقال في باب "في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا": "هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف ونام وهاب، خوف ونوم وهيب، وفي شدَّ شدد، وفي استقام استقوم، وفي يستعين يستعون، وفي يستعد يستعدد، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ، وما كان نحوها- مما يدعى أن له أصلًا يخالف ظاهر لفظه- قد كان مرة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، وكذلك نوم جعفر، وطول محمد، وشدد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه، وليس الأمر كذلك، بل

---

(١) الأصول، د. تمام حسان، صـ ١٣٣.

(٢) المنصف، لابن جني، ١/ ٤ – ٥.

بضده؛ وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح، ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر". ثم يستطرد في الاستدلال على أن هذه (الأصول المجردة) لم تكن مستعملة من قبل بما "تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو سماء وقضاء، ألا ترى أن الأصل سماو وقضاي، فلما وقعت الواو والياء طرفًا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا وقضاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما، فانقلبت همزة فصار ذلك إلى سماء وقضاء، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته وهو التقاء الألفين لا قدرة لأحد على النطق به، وكذلك ما نتصوره وننبه عليه أبدًا من تقدير مفعول مما عينه أحد حرفي العلة، وذلك نحو مبيع ومكيل ومقول ومصوغ، ألا تعلم أن الأصل مبيوع ومكيول ومقوول ومصووغ، فنقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكنت، وواو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما على الخلاف فيهما لالتقاء الساكنين، فهذا جمع لهما تقديرًا وحكمًا، فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا"[1].

وهو ما يعرف في الدرس النحـوي بـ"الأصول المرفوضة، أو المتروكة أو المهجورة" أو "ما لا يراجع من الأصول"، ولعل أبا علي الفارسي هو أول من

---

(١) الخصائص، ١/ ٢٥٨-٢٥٩.

استعمل هذا المصطلح[1]. وما كلام ابن جني إلا تفريع وتشقيق من كلام شيخه- رحمهما الله- ويقصد به: **ما انصرفت عنه العرب، فلم تستعمله- مع كونه أصلًا- لمخالفته القياس وهو الذي سماه بعض المحدثين (الأصل الافتراضي) أو (الأصل المقدر)**[2]. وهو ما عناه الفكر النحوي، بقوله:

- **"قد ترفض الأصول، ويقتصر السماع على الفروع"[3].**
- **"رب أصل مرفوض، وعارض لازم"[4].**
- **قد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل، ثم لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلًا، ولا الفرع عن كونه فرعًا"[5].**
- **أن مراجعة الأصول أولى من تركها، يقول ابن جني، في استخدام "ودَع" ماضي"يدع": "فهذا أحسن من أن يعل باب "استحوذ" و"استنوق الجمل"؛ لأن استعمال "ودع" مراجعة أصل، وإعلال استحوذ واستنوق**

---

(١) ينظر: الحجة، ١/ ٢٢٧، ٤/ ١٨٣، ٢٨٢، وكتاب الشعر، ٢/ ٩٥، ١٤٢، ٤٠٢.

(٢) ينظر: الأصول اللغوية المرفوضة- تأصيل وتعليل، د. حسن الشاعر- بحث بمجلة أبحاث اليرموك- الأردن- مج ٢٠- ع ٢- سنة ٢٠٠٢م ص ١٢٩.

(٣) المنصف لابن جني، ٢/ ٣٢٤، والمقتصد، صـ ١١٢٠، وشرح الشافية، للرضي، ٤ / ٩٥، و١٤٢، ٤٠٢.

(٤) شرح الكافية، ٣/ ١٥.

(٥) الإنصاف، صـ ٢٤١.

ونحوهما من المصحح ترك أصل، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به"[1].

وأكثر ما يدور مصطلح "الأصول المرفوضة" في قواعد الصرف والاشتقاق[2]، كما في:

- تصحيح العين في بابي (أفعل واستفعل)، نحو: أغيلت واستحوذ، يقول سيبويه: "وقد جاءت حروفٌ على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله- وليس هذا بمطرد، كما أن بدل التاء في باب أولجت ليس بمطرد- وذلك نحو قولهم: أجودت وأطولت واستحوذ"[3].
- تصحيح العين فيما كان على (مفْعَل) أوَ (مفْعِل) من الأسماء، مثل قولهم: "إن الفكاهة لَمَقْوَدة إلى الأذى" وهذا ليس بمطرد، كما أن "أجودت" ليس بمطرد(٤).
- تصحيح العين فيما كان من المصادر والجموع، على وزن (فَعَل) أو (فَعَلة)، مثل: القوَد والحَوَكة والعَيَب؛ تنبيها على أصل (باب) و(زاد) و(عاب)[5].

---

(١) الخصائص، ١/ ٤٠٢.

(٢) ينظر: الأصول اللغوية المرفوضة، صـ ١٣٠ - ١٣٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٤٦.

(٤) السابق ٤ / ٣٥٠.

(٥) الخصائص ١/ ١٤٨.

• فك الإدغام الواجب، قال أبو علي: "المثلان إذا اجتمعا في كلمة، ولم يكن الثاني منهما للإلحاق ولم يكن على فَعَل نحو: طلَل، وشرَر- فحركة الأول منهما مرفوضة غير مستعملة، إلا فيما لا اعتداد به من حرف شاذ، نحو: ألبُب، ولححت عينه، وما يجري في الشعر من نحو ذلك، فهو من "الأصول المرفوضة" التي لا تستعمل في حال السعة والاختيار"[1].

• تصحيح اللام، والقياس قلبها ياء، قال أبو علي: "ومن ذلك قولهم: القصوى، وقياس هذا الياء، ألا تراهم قالوا: الدنيا والعليا"[2].

* * *

ونظيره- "الأصل المرفوض" في قواعد النحو:

• ما جاء من نصب الفعل المضارع بأن مضمرة في المواضع السبعة بشروطها، يقول ابن جني: "ولا يجوز إظهار (أن) هاهنا؛ لأنه أصل مرفوض وكذلك بقية أخواتها"[3].

• خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) يحذف وجوبًا؛ لكثرة استعماله، حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله[4].

---

(١) الحجة ٤ / ١٦٨.

(٢) القياس في النحو منى إلياس صـ١٧٩.

(٣) البيان في شرح اللمع صـ ٤٣١.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ١٦٧.

• خبر لا النافية للجنس، بنو تميم لا يجيزون ظهوره، ويقولون: هو من الأصول المرفوضة(١).

• مجيء خبر "كاد" اسمًا مفردًا، ففي قول تأبط شرًّا:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا، وَهِيَ تَصْفِرُ(٢)

قال ابن جني- في إعراب الحماسة(٣): "استعمل الاسم "آيبا" الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال، موضعَ الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: "كدت أقوم"، أصله: "كدت قائمًا"؛ ولذلك ارتفع المضارع، أي: لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه على أصله المرفوض، كما يضطر الشاعر على مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع، نحو: صرف ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتل، وما جرى مجرى ذلك. ونحو من ذلك: ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله:

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٦٨، وفيه نظائر أخرى.

(٢) البيت من الطويل في ديوان تأبط شرًّا، صـ٩١، وقد روي: ولم أك آيبًا. . وعليه فلا شاهد فيه، والبيت في: الخصائص ١/ ٣٩١، والإنصاف، صـ٥٤٢، وشرح المفصل ٧/ ١٣، ١١٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير صـ٩٧٢، وشرح الكافية الشافية صـ٤٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨٢.

(٣) نقله عن ابن جني البغداديُّ في الخزانة ٨/ ٣٧٤.

أَكْثَرْتَ فِي العَـذْلِ مُلِحًّـا دَائِـمًا   لَا تُكْثِـرَنْ إِنِّي عَـسَيْتُ صَـائِمًا

وقد أشار ابن جني إلى بعض الأسباب التي تؤدي إلى العدول عن (أصل الوضع) في المفردات، بحيث يصير أصلًا متروكًا، بقوله:

"هذه الأصول المومأ إليها على أضرب: منها ما لا يمكن النطق به أصلا، نحو ما اجتمع فيه ساكنان كسماء ومبيع ومصوغ ونحو ذلك. ومنها ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه إلا أن يشذ الشيء القليل منه، فيخرج على أصله منبهة ودليلًا على أولية حاله، كقولهم: لححت عينه وألِل السقاء، إذا تغيرت ريحه... ومن ذلك: امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر وموقن، والواو في نحو ميزان وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء أو دالًا أو ذالًا أو زايًا على أصله، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم

---

(١) من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه صـ١٨٥ ورواه ابن الشجري في الأمالي ٢ / ٢٥٢، وشطره الأول: قم قائما قم قائما، قال البغدادي، في الخزانة، ٩/ ٣١٧، نقلًا عن ابن هشام: "وقد حرف ابن الشجري هذا الرجز، فأنشده: قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا   إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وإنما قم قائما صدر رجز آخر، يأتي في باب الحال، ولا يتركب قوله: إني عسيت صائما عليه؛ بل أصله:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا.

فإن معناه: أيها العاذل الملح في عذله، إنه لا يمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من السب، فإنني صائم. وهو مقتبس من الحديث: فليقل إني صائم. ويروى: لا تلحني، مكان: لا تكثرن، وهو بفتح التاء. يقال: لحيته ألحاه لحيًا، إذا لمته". وينظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي، صـ٤٤٤.

من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين، فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه؛ استكراهًا للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر... ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه""[1].

وهي في مجملها أسباب صوتية "فالأصل الذي لا يمكن النطق به متروك للتعذر، والأصل الذي يمكن النطق به غير أنهم تركوه لثقله في النطق متروك للاستثقال، والأصل الذي يمكن النطق به من غير استثقال متروك للمجانسة والمشاكلة الصوتية""[2].

* * *

هذا وظهور "الأصل المرفوض" أو "المهجور" في كلام العربية يكون لأمور، أبرزها[3]:

(أ) التنبيه على أصل الباب، فمن عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر العمل بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل؛ لئلا يجهل[4]. ومن هذا

---

(١) الخصائص ١/ ٢٦١ - ٢٦٣.

(٢) دور البنية الصرفية د. لطيفة النجار صـ ١١٠، على أن هناك أسبابًا أخرى منها: أمن اللبس، وطرد الباب، ينظر: السابق صـ ١١٤ - ١١٧. وصـ ٣٨١من هذا البحث.

(٣) ينظر: الأصول اللغوية صـ ١٣٥، وما بعدها.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٣.

حديث ابن جني عن فك الإدغام في بعض الأصول؛ إذ يفسره بأنه "منبهة على بقية بابه، فتعلم به أن أصل الأصم: أصمم، وأصل صب: صبب، وأصل الدواب والشواب: الدوابب والشوابب، على ما نقوله في نحو استصوب وبابه.. إنما خرج على أصله؛ إيذانا بأصول ما كان مثله"[1].

ومن مقولاتهم في هذا:

• "ربما جاءت العرب بالشيء على الأصل، ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك"[2].

• "قد يجيء الحرف والحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك؛ ليدل على أصل الباب"[3].

• ربما جاء الشيء من ذلك على أصله صحيحًا غير معَلٍّ؛ ليكون دليلًا على الأصول المغيرة"[4].

• وما خرج عن أصله " إنما جعل تنبيهًا على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية، فاحفظ هذا، ولا تقسه"[1].

---

(١) الخصائص ٢/ ١٦١.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٠، وينظر الخزانة ٧/ ٣٤٦.

(٣) المقتضب ٢/ ٩٨.

(٤) سر صناعة الإعراب صـ ٦٦٨.

• "فربَّ حرف يخرج- هكذا- منبهة على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله، فيحسن ذلك فيه؛ لما يعطي من الدلالة على أولية أحوال مثله"[2].

• "عادتهم في جميع أبواب الإعراب أن ينبهوا على الأصول المرفوضة، بأحرف يسيرة"[3].

(ب) لضرورة الشعر، فقد تقدم[4] أن:

• الشاعر إذا اضطر رَدَّ الأشياء إلى أصولها.

• الشاعر له معاودة الأصول المرفوضة.

• للشاعر العمل بالقياس المهجور.

• جميع الأشياء ترد إلى أصولها عند الضرورة.

• بعض ما يجوز في ضرورة الشعر، يرجع إلى أصل قد رجح عليه أصل آخر، فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة.

(ج) أن يستعمل هذا الأصل في بعض اللغات؛ يقول ابن جني: "واعلم مع هذا أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن، قد ينطق به على ما ندعيه من حاله-

---

=

(١) المنصف ١/ ٢٧٧.

(٢) الخصائص ١/ ٢٥٧.

(٣) الأمالي للمرزوقي صـ ٧.

(٤) في مبحث الضرورة صـ ٣٢٨.

وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأوَل- وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية- نحو شُدَّ، وَضَنّ، وفِرّ واستَعِدّ، واصطبّ يا رجل، واطمئنّ يا غلام: إن الأصل اشدد، واضنن، وافرر، واستعدد واصطبب، واطمأنن، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القديمة"[1].

* * *

على أن هناك بعض الوسائل التي يمكن من خلالها الوقوف على "الأصل المعدول عنه"؛ لأنها ترد الأشياء إلى أصولها.

ومن مقولات النحاة في هذا الباب:

- "الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها"[2].
- "ضرورة الشعر ترد إلى الأصل، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها"[3].
- "جمع التكسير يرد الكلم إلى أصولها"[4]، كالتصغير؛ لأن " التصغير والجمع من واد واحد"[1].

---

(١) الخصائص ١/ ٢٥٩.

(٢) سر صناعة الإعراب صـ ٣٣٠، واللباب، ١/ ٣٦٠، والمرتجل صـ ١٠٨، والممتع ١/ ٣٤٩، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٤.

(٣) المسائل العضديات صـ٣٩، ٤٣، ١٤٢، وشرح الكافية ١/ ١٠٨، والخزانة ١/ ٤٣٠.

(٤) علل النحو صـ٦٦

• "من شأن التصغير رد الأشياء إلى أصولها"[1].

• "التثنية ترد الأشياء إلى أصولها"[3].

* * *

ومن ضوابط النحاة في هذا الأصل (أصل الوضع للمفردات) قولهم:

• "الأصل في كل حرف أن يكون دالًّا على ما وضع له في الأصل"[4].

• "الأعجمي لا يعرف له أصول حتى يحكم على بعض حروفه بالزيادة"[5].

• "التغيير لما يلزمه التغيير في كثير من أحواله ألزم وأولى مما لا يلزمه التغيير، ومن ثَمَّ فحذف حرف العلة أولى من الصحيح"[6].

• "ما لا معنى له في نفسه، أولى بالزيادة مما له معنى في نفسه"[7].

=

(١) الكتاب ٣/ ٤١٧.

(٢) اللباب ٢/ ١٦٩، وعلل النحو صـ٤٨٠، وأسرار العربية صـ ٣٦٤، والأشباه، ١/ ٢٢٤.

(٣) الأشباه والنظائر، ١/ ٢٢٤.

(٤) الإنصاف، صـ ٦٣٤.

(٥) المنصف، ١/ ١٢٧، والتخمير/، ٢/ ٣٢٦.

(٦) علل النحو، صـ ١٧٧، وشرح التسهيل، ١/ ٥٢، وأمالي ابن الشجري، ١/ ٣٢٠.

(٧) علل النحو، صـ ٣٤٥، وأسرار العربية، صـ٣٨، والمساعد، ٤/ ١٧٤.

• "إذا أمكن حمل الشيء على ما استقر وثبت، كان أولى من أن يدعى أنه خلاف الثابت والمستقر"[1].

• "الأصول أقوى من الزوائد؛ لأن الأصل هو الذي بنيت عليه الكلمة، والزائد دخيل"[2]. "فـ" الزائد لا عصمة له ولا يلزم له ما يلزم للأصلي"[3]. "لكن" قد يحذف الأصلي لا الزائد لفائدة"[4].

• " ارتكاب أمر لا يجوز لأجل مراعاة أمور أصلية مخالفتها جائز غير جائز باتفاق"[5].

• "الزيادة لا يحكم بها حتى تقوم عليها دلالة"[6].

• "فجعل الحرف أصلا ما أمكن أولى من الحكم عليه بالزيادة"[7].

• "التغيير يؤنس بالتغيير"[8]. و"الحذف قد يذِّكر بالحذف"[1].

---

(١) الممتع، ١/ ٣٢٩.

(٢) الخاطريات، صـ ١٦٨.

(٣) الخصائص، ١/ ١٤٠.

(٤) حاشية البغدادي، ٣/ ١٠٧.

(٥) أمالي ابن الحاجب، صـ ٣٣٠.

(٦) العضديات، صـ٢١٥.

(٧) المنصف، ١/ ١٧١.

(٨) أسرار العربية، صـ٣٩٢.

- "إذا جاور الشيء الشيءَ دخل في كثير من أحكامه"[2].

- "لا يجوز تغيير بنية الكلمة بشيء عارض غير لازم"[3].

- "الثلاثي أخف، فتصرفوا فيه"[4]؛ "إذ ما طال بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف فيما أمكن في أعدل الأصول وأخفها"[5].

- "الاسم أحمل للزيادة من الفعل؛ وذلك لقوة الاسم وخفته"[6].

- "ليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبدًا"[7].

- "قد يكون اللفظان في معنى واحد والأصول مختلفة فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقر"[8].

=

(١) شرح الشافية، ٢/ ٢١.

(٢) المنصف، ٢/ ٢.

(٣) شرح الشافية، ٢ / ٢٤٨.

(٤) السابق، ١/ ٦٩.

(٥) الخصائص، ١/ ٦٥.

(٦) السابق، ١/ ٢٣٧.

(٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، صـ ٣٤.

(٨) الممتع، ١/ ٨٥، ١١١.

• "الأصل تناول الكلمة على ظاهرها، وإن دعت الضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مضطرًّا إليه لا مختارًا"[1].

* * *

(١) الخصائص، ٢/ ٨٤.

ثانيًا: أصل الوضع في التراكيب الإسنادية

والمراد به: النمط النظري لبناء الجملة العربية كما تحدده- مع أصل القاعدة وهو ما سيأتي بيانه- قواعد التراكيب التي هي (أصل الوضع) باعتبارها القوانين الكلية التي تركب بها الكلم بعضها إلى بعض وتحصل منها الفائدة.

فأصل وضع الجملة- في الفكر النحوي- هو الإسناد إذ تتكون من ركنيين أصليين هما: المسند والمسند إليه، ولابد للجملة من وجود هذين العنصرين إن لم يكن لفظًا فتقديرًا وهما- كما يقول سيبويه -: "لا يُغْنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلِّمُ منه بدًّا، فمن ذلكِ الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: "عبدُالله أخوك" و"هذا أخوك" ومثل ذلك: "يذهب عبدالله" فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: "كانَ عبدُالله منطلقًا""[1].

وانطلاقًا من أقسام الكلم الثلاث، فـ"التقسيم العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء، أعني: الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام:

- الاسمان.
- والاسم مع الفعل أو الحرف.
- والفعل مع الفعل أو الحرف.

---

(١) الكتاب، ١/ ٢٣.

• و الحرفان.

فالاسمان يكونان كلامًا يكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه. وكذا الاسم مع الفعل يكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا؛ إذ لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند. والفعل مع الفعل، أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[1].

فالمسند والمسند إليه هما عماد الجملة في التراكيب الإسنادية في الفكر النحوي؛ ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح "العمد"[2]؛ لأنها اللوازم للجملة والعمد فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام- من حيث هو كلام نحوي- دونها[3].

وهذا الإسناد تحكمه عدة ضوابط في "أصل الوضع" أبرزها:[4].

• الأصل الذكر فإن عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

• الأصل الإظهار فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

• الأصل الوصل وقد يعدل عنه إلى الفصل بين ركني الجملة لعارض يعتد به.

• الأصل الرتبة وقد يعدل عنها فتنتقض المراتب.

---

(١) شرح الكافية، ١/ ٣٣- ٣٤، وينظر: المرتجل، صـ ٢٧.

(٢) ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، صـ٢٩.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ٧٤. وينظر: حاشية الصبان، ٢/ ١٦٩.

(٤) ينظر: الأصول، د. تمام حسان، صـ١٣٨.

• الأصل الإفادة فإذا لم تتحقق فلا جملة.

هذا وقد كان حديث النحاة عن "**أصل الوضع**" في التراكيب- وكذلك القواعد- طريقًا إلى ظهور:

(أ) فكرة "**التأويل**" في الدرس النحوي، فقد يعرض للبنية الأساسية للتركيب بعض العوارض من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير... إلخ. ومن ثَمَّ يؤول النحوي "**ليعطي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهومًا؛ ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالًا لا من حيث المعنى**"[1] وسيأتي تفصيل ذلك[2].

(ب) مصطلح "**التوسع**" الذي يذكر للتصرف في اللغة بمعنى: **الخروج المطرد في كلامهم عن الأصل المثالي المفترض في تأليف الكلام، وهو نتيجة لما تقدمه العربية من فضاءات واسعة للجملة؛ "إذ الكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله"** [3] **"فقد يخرج الشيء عن أصله فيزول عنه ما كان يستحقه وضعًا ويصير له حكم آخر"**[4]. **"وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به"**[5].

---

(١) البرهان، للزركشي، ٣/ ١١١.

(٢) ينظر: مبحث التأويل من هذا البحث، صـ٦٣٠.

(٣) المقتضب، ١/ ٤٦.

(٤) الأصول، لابن السراج، ٢/ ٢٥٥.

(٥) الخصائص، ١/ ٢٧٤.

وقد كان لهذا المصطلح **"التوسع"**- بمعنى: **الخروج عن النمط المثالي للتركيب في أصل الوضع**- أثره البالغ في مبحث *من أهم مباحث علم البلاغة، وهو: **"علم المعاني"** الذي يقوم على تخطي مقولات النحاة في **"أصل الوضع"**[1] في التركيب النحوي، فتعيين الأصل خطوة ضرورية لتعيين ما خرج عنه، ويدل على ذلك أن أهم مقولات هذا المبحث **"الخروج على خلاف مقتضى الظاهر"** تفترض وجود عبارة نمطية هي **"الأصل"** في مقام معين ثم يكون الخروج على خلاف هذا الأصل، وإذا كان من ضوابط النحاة أن **"القياس البقاء مع الأصل ولا يدعى الاتساع إلا بدليل"**[2]. فإن من ضوابط الفكر البلاغي أن: **"العدول إلى الفرع أبلغ من العدول إلى الأصل"**[3]. وهو المستوى الذي تخرج فيه اللغة عن صرامة **"النظام"** النحوي.

فالبلاغي إنما يبحث فيما خرج عن "أصل الوضع" في التركيب- وكذلك في القاعدة- وهو ما عبر عنه النحاة بـ "التوسع"؛ ليصل إلى الفضل والمزية في الكلام.

---

(١) كما أن كثيرًا من مباحث (البيان) من مجاز واستعارة وكناية... إلخ، تقوم هي الأخرى على تخطي مقولات اللغويين في دلالات الألفاظ. ينظر: نظرية اللغة، صـ ٢٣١.

(٢) البسيط / ٦٧٨.

(٣) شروح التلخيص (شرح السبكي)، ١/ ٤٧٢.

فمثلًا في قوله- تعالى-: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ۝١٠٠ ﴾[1]".

يحرص جمهور النحاة في تركيب "**قل لو أنتم**" على تقدير فعل يعقب "لو" لأن "**أصل وضع التركيب**" مجيء الفعل بعد (لو) لا الاسم وحينئذ يقف البلاغيون على الخروج عن هذا الأصل لبيان مزيته، حيث برز الكلام في صورة (المبتدأ والخبر) "**أنتم تملكون**"، فأفاد: **الاختصاص "وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ"**[2].

ولعل هذا ما جعل البلاغيين- في الغالب "**يقتفون آثار المدرسة البصرية وآراءها في النحو واللغة؛ إذ كانت تلكِ المدرسة- بما شاع عنها من الضبط والصرامة في تعميم القاعدة وتثبيتها- أنسب لتقديم نمط راسخ يمكن أن يجد البلاغيون فيه مجالًا للانحراف والخروج عليه، أو على الأقل لتسجيل هذا الخروج والانحراف، الذي كثيرًا ما يكون عليه واقع اللغة**"[3].

ومن ثَمَّ أطلق هذا المصطلح "**التوسع**"- سواء في الدرس النحوي أو البلاغي- على ظواهر لغوية مختلفة مثل صور: **الحذف والتقديم والتأخير والمجاز**، يوحد بينها **خروجها عن الأصول النظرية التي تؤسس عملية تأليف الكلام مطلقًا**، ويدل به على ممارسات تراعي إرادة المتكلم وقصده أكثر من البنية

---

(١) سورة: الإسراء، آية: ١٠٠.

(٢) الكشاف، للزمخشري، ٢/ ٥٤٣.

(٣) نظرية اللغة في النقد العربي، صـ٣٤٣-٣٤٤.

العقلية المجردة التي استخرجها النحاة[1] ويتضح هذا بصورة أكثر فيما يأتي من الحديث عن أصل القاعدة.

* * *

(٢) أصل القاعدة

ويعنون به: **القاعدة الثابتة والأسس التي يبنى عليها الباب النحوي**، وهذا الأصل في الفكر النحوي نلحظه بدقة في تعريفات النحاة لأبواب النحو؛ إذ كانوا يركزون فيها على الأسس العامة. الأصول الثابتة للباب فإذا ما استوت صورته تناولوا ما انخرم من القاعدة الأساس، ولم ينطبق معها تمام الانطباق بسبب طارئ دخل عليها، إذ تبين لهم أن ثمة منزعًا في اللغة قد يميل إلى الخروج على الأصل، والخروج عن القياس على الأصل، فترد- أحيانًا- تراكيب مخالفة لما عليه **"أصل القاعدة"** في بابها، ومع ذلك تجوز؛ لاطرادها في كلامهم [2] وهو ما يعرف بـ**"الاستثناء من الأصول"** أو**"العدول عن القاعدة"** [3] وعليه ضابطهم:

---

(١) ينظر: التفكير البلاغي عند العرب، د. حمادي صمود، صـ١٠٣.

(٢) بخلاف ما لم يطرد مما يمارسه بعض أفراد الجماعة اللغوية، فإنه إن كان في نثر عُدَّ شاذًّا، وإن كان في شعر عُدّ ضرورة، على أن هذا الخروج - أيضا- ليس على إطلاقه بل محكوم بعدة ضوابط كما تقدم في مبحثي **"الشاذ"** و**"الضرورة"**، من هذا البحث.

(٣) الأصول، د. تمام حسان، صـ ١٤٤.

ضابطهم: "كل ما وافق الأصل يجوز وما خالفه لغير وجه يمنع؛ إذ مخالفة الأصول لا تجوز"[1].

ونجد نظير هذا في ألفية ابن مالك؛ فقد كان- غالبًا- يصدر الأبيات في الأبواب النحوية بالقاعدة الأصلية، ويشمل العجُز على قاعدة فرعية مستثناة منها، أو مستدركة عليها، من نحو قوله:

وكل حرف مستحق للبنا ... والأصل في المبني أن يسكنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ... كأين أمس حيث والساكن كم[2]

ولا يكون اسم زمان خبرا ... عن جثة وإن يفد فأخبرا[3]

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ... ما لم تفد كعند زيد نمره

وهل فتى فيكم فما خل لنا ... ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير وعمل ... بر يزين وليقس ما لم يقل[4]

والأصل في الأخبار أن تؤخرا ... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا[5]

والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجي المفعول قبل الفعل[1]

---

(١) الإنصاف، صـ ١٨٥.

(٢) ألفية ابن مالك، صـ١٠.

(٣) السابق، صـ١٧.

(٤) السابق، صـ ١٧ - ١٨.

(٥) السابق، صـ١٨.

والأصـل سـبق فاعـل معنـى كمـن ... مـن ألبـسن مـن زاركـم نـسج الـيمن

ويلـزم الأصـل لموجـب عـرى ... وتـرك ذاك الأصـل حتمـا قـد يـرى"[2]

وقد كان من ضوابط النحاة في هذا الباب:

- "ليس الاعتبار بما شذ عن أصله وخرج عن بابه، بل على ما في قانون اللغة وأصل الوضع"[3].
- "الأصل عدم الخروج عن الأصل"[4].
- "لا يسوغ العدول عن الأصل ما وجد عنه مندوحة"[5].
- "متى أمكن المصير إلى الأصل لم يتجاوز عنه"[6].
- "الأولى أن يؤتى بالشيء على أصله ما أمكن"[7].

=

(١) السابق، صـ ٢٥.

(٢) السابق، صـ ٢٨.

(٣) أسرار العربية، صـ١٤٨.

(٤) حاشية الصبان، ٢/ ٢٠١.

(٥) أمالي ابن الشجري، ٢/ ٢٥٨.

(٦) الخزانة، ٩/ ١١٩.

(٧) البسيط، صـ ١٠٢٦.

• "الحكم الذي يرد إلى الأصل أولى"[1].

• "ما عدل به عن الأصل لمعنى لا ينقص الأصول الممهدة"[2].

* * *

على أن النحاة قد جردوا من ذلك الأصل "أصل القاعدة" ضوابط لا يكاد يخلو منها باب من أبواب النحو والصرف، من ذلك ما جمعه صاحب "الكليات"[3]. من ضوابط انتشرت في كتبهم من نحو:

• "الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، ثم قد يكون بالحرف أو الحذف".

• "الأصل في البناء السكون".

• "الأصل أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة ولا يكون الاسم- المبتدأ- نكرة دون مسوغ إلا في الشعر".

• "الأصل في إفادة المعاني للحروف".

• "الأصل في الأفعال التصرف والأسماء تليها في شيء منه وليست الحروف مما يصرف ولا يتصرف".

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/ ٢٦٦.

(٢) المتبع في شرح اللمع، للعكبري، صـ ٥٠٥.

(٣) الكليات للكفوي، صـ ١٢٢- ١٢٨.

- "الأمثال موضوعة على ما سمعت عليه لا يجوز تبديلها سواء أصابت حقيقة الأصل أو خرجت عنها".
- "الأصل في الجملة أن تكون مقدرة بمفرد".
- "الأصل في حرف العطف ألا يحذف".
- "الأصل ألا يضاف اسم إلى فعل ولا بالعكس".
- "الأصل في الاستثناء الاتصال".
- "الأصل في الحال أن تكون نكرة، وفى صاحبها أن يكون معرفة".
- "الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب".
- "الأصل في الفاعل أن يلي الفعل".
- "الأصل في الخبر الإفراد".
- "الأصل في الجر حروف الجر".
- "أصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ".
- "الأصل في المنادى النصب".
- "أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب".
- "الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير".
- "الأصل العطف على اللفظ".
- "الأصل في المعارف ألا توصف".
- "الأصل في الأسماء ألا تعمل إلا الجر".

- "الأصل ألا يتوالى إعلالان في كلمة".
- "الأصل: أن الشيء لا يعطف على نفسه ولا يضاف إلى نفسه ولا يوصف بنفسه ولا يعرف بنفسه".
- "الأصل ألا يجمع بين العوض والمعوض عنه"... إلخ.

* * *

(٣) أصل القياس

وهو الصورة المقيس عليها والمراد به- هنا- "قياس الأحكام" الذي يُعنى به إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض[1] وجعلها في منظومة موحدة، تجمعها قواعد كلية متشابكة، يلملم بها النحوي شتات اللغة ويحفظ اطرادها، يقول ابن جني: "اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال"[2].

وهو بهذا المفهوم:

• يخالف "قياس النصوص" الذي يعنى به: تعميم حكم الأصل على الفرع الذي هو جوهر الممارسة النحوية باعتبار أنها "انتحاء سمت كلام العرب"[3]. وذلك بحمل "غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول، في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم"[4]. ومن ثم كان استناده على السماع استنادًا كليًّا، باعتباره "تعميمًا لنتيجة الاستقراء على المجموع الذي استقرئت منه"[5].

---

(١) أصول التفكير النحوي، صـ ٧٢.

(٢) الخصائص، ١/ ١١٢.

(٣) السابق، ١/ ٣٤.

(٤) الإعراب في جدل الإعراب، صـ ٤٥، وينظر: فيض نشر الانشراح، صـ ٧٤٠.

(٥) بنية العقل العربي، د. محمد عابد، صـ ١٥١.

أما **"قياس الأحكام"** فهو قائم على النظر وإعمال العقل والفكر في اللغة بربط ظواهرها بعضها ببعض والجمع بين الأشباه والنظائر وترتيب معطيات المادة التي كونها السماع. وهو ما عناه أبو علي الفارسي بقوله: **"أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"**(1). مما جعل تلميذه- وحافظ علمه- ابن جني يقول عنه- في موضع- : **"أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"**(2) وفي موضع آخر يقول عنه: "ولله هو- وعليه رحمته- فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه. فكأنه إنما كان مخلوقا له، وكيف كان لا يكون كذلك ؟ !! وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها سبعين سنة"(3).

- كما أن **"قياس الأحكام"** يخالف- أيضًا- **"قياس الفقيه"**؛ إذ إن الفقيه بالقياس يصل إلى حكم في الفرع كان مجهولا.(4) أما النحوي فهو بهذا اللون من القياس **"قياس الأحكام"** يعلل للحكم الموجود فعلًا- وليس مجهولًا- في

---

(1) الخصائص، ٢/ ٨٨.

(2) السابق، ١/ ٢٠٨.

(3) الخصائص، ١/ ٢٧٦، ٢٧٧.

(4) ينظر: مفتاح الوصول إلى علم الأصول، للفاسي، صـ ٢٦٧.

الفرع، أي: أنه يشير إلى وجه بناء كلام عربي جار على ألسنة أصحاب اللغة؛ **"فليس شيء من اللغة على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع"**[1].

فالنحوي- من خلال هذا اللون من القياس- يستنبط أوجه التشابه، وكذلك أوجه الاختلاف بين ظواهر اللغة في محاولة منه لربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء بعضها ببعض والالتفاف إلى ما وراء القواعد الظاهرة والوقوف على أوجه الشبه بين الظواهر المتجانسة؛ حتى تصبح اللغة كُلًّا متواصلًا في الأحكام والأوضاع والتراكيب؛ ولهذا جعلته من ضوابط النظرية النحوية.

* * *

يتكون "قياس الأحكام" من أربعة عناصر، هي:

(١) **أصل**- المقيس عليه- وهو: ما يستحق الحكم بذاته؛ ومن ثم **"يبنى عليه غيره"**[2].

(٢) **فرع**- المقيس- وهو: ما يستحق الحكم لا لذاته بل لعلاقة قائمة بينه وبين الأصل؛ ومن ثم فهو **"اسم لشيء يبنى على غيره"**[3].

(٣) **علة**، وهي: العلاقة التي تسوغ انتقال حكم الأصل إلى الفرع، وانسحابه عليه، فهي **" ما يتوقف عليه الشيء، ويثبت الحكم بها"**[4].

---

(١) فيض نشر الانشراح، صـ ٨٤٥.

(٢) التعريفات للجرجاني، صـ ٢٨.

(٣) السابق، صـ ١٧٢.

(٤) حكم، وهو: تجريد الظواهر والوقائع اللغوية بألفاظ وقواعد ضابطة، مثل: الإعراب والبناء، والعمل والإهمال، والصرف ومنعه، والتصرف والجمود...إلخ[١]؛ ومن ثم فهو عبارة عن: "ظواهر عامة أو خصائص كلية لاحظها النحاة في معطيات المادة المدروسة وتنبهوا لأهميتها في وصف العربية وتقعيد قواعدها فجردوها في هيئة أحكام تستخدم في امتحان مفردات اللغة المختلفة من حيث استجابتها لها أو مخالفتها إياها ومن خلال هذه الاستجابات أو المخالفات تصنف العناصر ضمن مجموعات مخصوصة تنضوي تحت حكم معين من تلك الأحكام"[٢][٣].

والحكم هنا- يسير في اتجاهين:

أولهما: حكم الأصل وهو القانون العام المستنبط بالاستقراء مثل قولهم:

- الأصل في الإعراب للأسماء.
- والأصل في البناء للحروف والأفعال.
- الأصل في الأفعال أن تعمل، والأصل في الأسماء ألا تعمل.

=

(١) الكليات، صـ ٦٢٠.

(٢) وأما ما يقال من الوجوب والجواز والمنع، أو الندرة والشذوذ والقلة... إلخ فأحكام يطلقها النحاة في وصف الأنماط التركيبية التي جردوها من خلال النظر في المادة المسموعة، فهو من مصطلحات الحكم في قياس النصوص، وعدم التفرقة بينهما يؤدي إلى اضطراب وخلل في فهم هذا العلم.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ ٢١٢.

وثانيهما: حكم الفرع وهو القانون الخاص المستنبط بالقياس اعتمادًا على العلاقة بين (**الأصل والفرع**) مثل:

- **بناء بعض الأسماء قياسًا على الأفعال أو الحروف.**
- **عمل بعض الأسماء، قياسًا على الأفعال أو الحروف.**
- **إعراب بعض الأفعال (الفعل المضارع)، قياسًا على الأسماء.**

ونماذجه كثيرة في كتبهم، يسحبون فيها حكم الأصل إلى الفرع؛ اعتمادًا على: التطابق بين الفرع والأصل، أو الاشتراك في علة، أو تشابه.

* * *

هذا، ويتنوع "**قياس الأحكام**" بتنوع علته- العلاقة الجامعة بين "**الأصل**" و"**الفرع**"؛ ذلك أن العلة إما أن تكون معتبرة أو غير معتبرة فإن لم تكن معتبرة فالقياس"**قياس شبه**"، وإن كانت معتبرة فإما أن تكون "**مناسبة**" أو "**غير مناسبة**". والأول "**قياس العلة**"، والثاني "**قياس الطرد**".

فالقياس- إذن- ثلاثة أقسام":[1]

1. **قياس علة.**
2. **قياس شبه.**
3. **قياس طرد.**

---

(١) لمع الأدلة، صـ ١٠٥، والأصول، د. تمام حسان، صـ ١٧٨.

وتفصيله ما يلي:

أولًا: قياس العلة

وهو حمل الفرع على الأصل "**بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفعل في الرفع بعلة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب، بعلة اعتوار المعاني عليه**"[1] وهذا اللون من القياس، هو أقوى أنواع القياس؛ ومن ثم "**فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة**"[2].

ويستدل على صحة العلة- في الأصل- بتبين التأثير وشهادة الأصول. "**أما التأثير، فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، وذلك مثل: أن يدل على بناء الغايات على الضم** (كما في قبلُ وبعدُ، وسميت غايات لأنها ببنائها على الضم كالمنادى أصبحت دالة على نقص المضاف إليه الذي لم تدركه ولم تصل إليه فأواخرها غايتها)[3] **باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة قال: الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها- وهو البناء- وعدمه لعدمها ألا ترى أنها قبل اقتطاعها كانت معربة فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة، ولو اقتطعناها عن الإضافة**

---

(١) لمع الأدلة، صـ ١٠٥، وفيض نشر الانشراح، صـ ٩٨٢.

(٢) لمع الأدلة، صـ ١٠٥.

(٣) فكأن المضاف أصبح يؤدي- مجازًا- وظيفة المضاف والمضاف إليه معًا. ينظر: المقتصد، صـ ١٢٨ - ١٤٧. وشرح المفصل، لابن يعيش، ٤/ ٨٥.

لعادت مبنية... **وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء (كيف وأين وأيان ومتى)؛ لتضمنها معنى الحرف فإذا طولب بصحة هذه العلة قال: الدليل على صحة هذه العلة: أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا"**[1] ولعل هذا كان من دوافع الفكر النحوي أن يتخذ من مفهوم "**العلة**" و"**التعليل**" ركنًا مهمًا في الدرس النحوي، سواء كان في إطار النحو أم في إطار نظريته.

* * *

(١) لمع الأدلة، صـ١٠٦.

ثانيًا: قياس الشبه[1]

وهو "أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليه الحكم في الأصل وذلك مثل: أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربًا كالاسم. وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلةَ التي وجب لها الإعراب في الأصل؛ لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل- الذي هو الاسم- إنما هي إزالة اللبس وليس هذا المعنى موجودًا في الفعل المضارع، وهذا هو الفرق بين "قياس العلة" و"قياس الشبه""[2].

وهو فرق دقيق؛ لأن العلة نوع من الشبه، ومن ثم قد يقع خلط بين المصطلحين في الدرس النحوي، إلا أنه إذا كان الشبه ناتجًا عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد، وفي درجة واحدة- كما في علة الإسناد بين الفاعل ونائبه- كان "قياس علة"[3]. وهو ما يعنونه بقولهم: "الذي يعتد به من الشبه أن

---

(١) مدار التشبيه هنا على العمل الإعرابي ولا علاقة له بقضية المجاز، خلافًا لما ذهب إليه د. عبدالقادر حسين في كتابه(أثر النحاة في البحث البلاغي) صـ١١٥ وما بعدها، مستدلًا بنصوص سيبويه في هذا الباب، على إدراك النحاة طرفي التشبيه البلاغي.

(٢) لمع الأدلة، صـ ١٠٧ - ١٠٩، وينظر: فيض نشر الانشراح، صـ ٩٨٥ - ٩٨٦.

(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي، صـ ١١٤.

يكون الشيء يشبه الشيء، **لا يفوته إلا الصورة**"[1]. وإن لم تكن العلة واحدة بين الطرفين بل أُعطي المقيس حكم المقيس عليه لدرجة شبه بينهما- كما في علة إعراب المضارع لشبهه الاسم لفظًا ومعنى واستعمالا- كان "**قياس شبه**".

وهو ما عبر عنه، بقولهم: "**قد يعطى الشيء حكم شيء آخر، إذا أشبهه لفظًا، وإن لم تكن العلة قائمة بينهما**"[2]. و"**يحمل الشبيه على الشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه**"[3].

هذا وقياس الشبه- **قياس الظاهرة على ما يشبهها لا على ما يماثلها فقط**- يعد أصلًا من الأصول العامة التي صدر عنها النحاة في بناء "**نظرية النحو العربي**" بما يحققه من انسجام بين نظرية النحو وأحكامه، ومن ثم لا يقل أهمية عن فكرة "**العامل**" في الدرس النحوي؛ ولعل كتاب سيبويه- بما يفيض به من تعليلات مرتكزة على الشبه- أكبر دليل على ذلك[4]؛ إذ نجد فيه "**مقولات**" تنظر لهذا الأصل- في الدرس النحوي- من نحو:

---

(١) التخمير، ١/ ٢٩٤.

(٢) الخصائص، ١/ ٢١٤.

(٣) شواهد التوضيح لابن مالك، صـ ١٨٥.

(٤) ينظر: مفهوم المضارعة في الفكر النحوي عند سيبويه، د. عزة عبد الفتاح، مجلة علوم اللغة، مج ١، ع٣، سنة ١٩٩٨م.

- "قد يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريبًا منه وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وسنذكره- أيضًا- إن شاء الله".

- "قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله وسترى ذلك في كلامهم كثيرًا"[1].

ولهذا نجد "قياس الشبه" في أبواب كثيرة من العربية، خاصة في باب (المعرب والمبني) وفى باب (الإعمال والإهمال)، و(صوغ الأبنية)...إلخ[2]؛ إذ إنه يفسر الظواهر تفسيرًا منطقيًا مقبولًا، يقوم على ثنائية "الأصل" و"الفرع"؛ انطلاقًا من أقسام الكلم الثلاث: الاسم والفعل والحرف، وما يكون بينها من تشابه، وما ينتج عنه من علاقات في ضوء ما يعرف بـ"التمكن" و"الجذب" ومعنى"التمكن: أن تكون بعض الكلم متشبثة بمقولتها الأصلية(إعرابًا وبناء، أو عملًا وإهمالًا) لا تغادرها. وأما الجذب: فأن تكون الكلمة الأصلية في مقولتها جاذبة غيرَها إليها كي تشبهها"[3].

---

(١) ينظر في ذلك: الكتاب، ١/ ١٨٢، ٢٥٩، ٢/ ٣٧٧، ٣/ ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٥٣، ٤١٣، ٤/ ٩٣.

(٢) ينظر في ذلك: ما كتبه أستاذنا الدكتور: فؤاد الحطاب - رحمه الله - في كتابه القيم (قضية الشبه في النحو العربي)، فقد ألم فيه بكل جوانب الشبه في أبواب العربية.ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها- د. لطيفة النجار، صـ ٧٩- ٨٤، ففيه كثير مما بناه النحاة على "المشابهة" في صوغ الأبنية.

(٣) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، د. توفيق قريرة، صـ٤٣.

• فالاسم قد يشبه الفعل كما في: أسماء الأفعال، والمشتقات، والممنوع من الصرف، وقد بيّن الرضي أن هذه المشابهة حسب ثلاثة وجوه ومراتب هي: شبه أقوى وأوسط وشبه ضعيف.

١. فالمرتبة الأولى: "أن يصير معنى الاسم ومعنى الفعل سواء، كما في أسماء الأفعال (نحو: صه- ودراك...) فيبنى الاسم نظرًا إلى أصل الفعل الذي هو البناء، ويعطى عمله".

٢. والمرتبة الثانية: "أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية، ويشابهه في شيء من المعنى، كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة، فيعطى عمل الأفعال التي فيه معناها ولا يبنى؛ لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب، لا يبنى منه إلا قوي المشابهة للأفعال، أي: الذي معناه معنى الفعل سواء، كـ اسم الفعل".

٣. والمرتبة الثالثة: أضعفها وهي "ألا يشابهه لفظًا، ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد... فلا يبنى بهذه المشابهة، أي: بناء تامًا، بل يمنع من الصرف لتطفله على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما"[1].

• كما قد يشبه الحرف، والحروف كلها مبنية، " باقية على أصولها في الوضع، تجذب إليها ما يشبهها من القسمين أعني: الاسم والفعل ولا تنجذب على شيء

---

(١) شرح الكافية، للرضي، ١/ ١٠٣ - ١٠٤.

منها وهي باقية على نوعها كما بقي ذانك مع شبهها"[1] فوجب بناء ما أشبهها؛ "فكل ما لا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف؛ لأنه لا إعراب فيها"[2] وذلك "لتطفله على الحرف فيما يخصه، وهاهنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال؛ وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء، دون الفعل"[3] ومن ثم كان من أصولهم: "أن يبنوا الشيء إذا تضمن معنى الحرف أو ما أشبه ما تضمن معنى الحرف"[4]. وهذه علة المبنيات من الأسماء على اختلاف أنواعها، وقد لخصها ابن مالك بقوله:

وَالاسْمُ مِنْهُ: مُعْــرَبٌ وَمَبْنِــي ... لِشَبَهٍ مِـنَ الْــحُرُوْفِ مُدْنِــي

كَالْـشَّبَهِ الْوَضْـعِيِّ فِــي اسْـمَيْ ... وَالْمَعْنَـوِيِّ فِــي مَتَـى وَفِي هُنَـا

وَكَنِيَابَـــةٍ عَـنِ الْفِعْـــلِ بِـلاَ ... تَأَثُّـــرٍ وَكَافْتِقَـــارٍ أُصِّـــلا

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَـا قَـدْ سَلِـمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحُرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا[5]

فهي تشمل "عامة ما بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى أن يشذ منها... وهي" المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف والمركبات والكنايات"[1].

---

(١) المرتجل، لابن الخشاب، صـ٣٥.

(٢) المقتضب، للمبرد، ٣/ ١٧١.

(٣) شرح الكافية، ١/ ١٠٤.

(٤) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، صـ ٢٥٢.

(٥) الألفية، صـ ١٠.

فتدرج الاسم من "**الإعراب**" إلى "**البناء**" وما يلزمه من مصطلحات نحو: "**متمكن أمكن**" و"**متمكن غير أمكن**" و"**غير متمكن**" مراتب يسلكها نتيجة عامل (**المشابهة**) أو"**التطفل**" "**لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن**" كما يقول الرضي[2].

على أن هذا البناء نوعان:

(أ) **بناء لازم**، وهو ما تقوى فيه المشابهة بين الاسم والحرف بحيث لا يمكن زوالها؛ ومن ثم قيل في تعريفه إنه "**ما استعمل مبنيُّه في كل متصرفاته وأحواله المختلفة على صفة واحدة، ولم يستعمل معربًا بتَّة**"[3]. وهو الأصل وعليه أغلب باب المبنيات.

(ب) **بناء عرضي**، وهو ما يمكن أن تزول فيه المشابهة، فينقل الاسم بعد البناء إلى الإعراب؛ ولهذا قيل في تعريفه: إنه "**ما استعمل مبنيًّا في حالٍ لمعنًى أوجب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي من الإعراب**"[4]، وذلك كما في (**المنادى المفرد- والأسماء المقطوعة عن الإضافة مثل: قبلُ وبعدُ-**

=

(١) المفصل وشرحه لابن يعيش، ٣/ ٨٣، ٨٤.

(٢) شرح الكافية، ١/ ٤٦٠.

(٣) المرتجل، صـ١٠٦.

(٤) السابق، صـ١٠٧.

والاسم المضاف إلى ياء المتكلم- واسم لا النافية للجنس- والمركب العددي) وهي مركبات المبني منها "كان معربًا قبل بنائه" [1] وإنما بنيت لمشابهة بينها وبين الحروف وتضمنها معناها في الاحتياج إلى ذلك المحذوف[2] فإذا فك التركيب واستعمل الحرف المتضمن عاد الاسم إلى متمكن في الإعراب فـ(زوال المشابهة يفضي إلى الرجوع إلى الأصل، أي: استحقاق الاسم للإعراب والخروج من دائرة البناء الضروري إلى دائرة التمام في الإعراب بعد النقصان منه"[3]. وفي هذا تأكيد على مبدأ نحوي وهو: أن الأشياء تعود إلى قياسها-أي: رتبتها التي تستحقها- بعد زوال ما أدى إلى خروجها عنه.

• والفعل قد يشابه الاسم كمشابهة الفعل المضارع لأسماء الفاعلين[4]، ففضل على سائر الأفعال بأن أعرب لما بان به عن هذه المشاركة، واختص به دون نظائره، كما يقول السيرافي[5].

• كما قد يشبه الحرف وهو وإن كان نادرًا، إلا أنه يوجد في بعض النواسخ من الأفعال والجوامد منها[1]. وعليه فالفعل إذا شابه "الحرف بلزوم معنى

---

(١) المقرب لابن عصفور، ١/ ٢٨٨، وينظر: البناء في اللغة العربية، د. عبدالله الدايل. صـ٢٤٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية، للرضي، ٢/ ١٠١.

(٣) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ ٢٨٨.

(٤) ينظر في أوجه الشبه بينهما: أسرار العربية، صـ ٢٥ - ٢٧.

(٥) شرح الكتاب «الخصائص»، ١/ ١٣.

الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف، أعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في: (عسى) وفعل التعجب وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب"[2].

• والحرف قد يشبه الاسم كما في مشابهة إذا للاسم المنون فتبدل نونه في الوقف ألفًا[3].

• كما قد يشبه الفعل، كما في عمل الحروف النواسخ لمشابهتها الأفعال أو مشابهة ما يشابهها.

وقد أدار الفكر النحوي على هذا الشبه كثيرًا من حديثه حول(الحروف) وما يترتب لها من أحكام وخاصة في: العمل والإهمال، حتى عُدَّ عامل "المشابهة" سرًّا من أسرار الفكر النحوي في معالجة كثير من الأبواب النحوية في: الإعراب والبناء والعمل والإهمال والصرف ومنعه... إلخ.

ولشدة تعويلهم على المشابهة بين الأبنية لم يكتفوا بملاحظة الشبه بين طرفين واتخاذه ضابطًا، بل تجاوزوا ذلك إلى إدخال طرف ثالث يكون المشبه واسطة بينه وبين المشبه به، فكأن المشبه ينتقل إلى مشبه به، فتتسع الدائرة لتشمل أكثر من شيئين.

=

(١) ينظر: قضية الشبه في النحو العربي، صـ٤٢٨.

(٢) شرح الكافية، ١/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) ينظر: قضية الشبه في النحو العربي، صـ٤٣٢، خلافًا للرضي، في قوله: "وأما الحرف، فيشابه الفعل فقط" شرح الكافية، ١/ ١٠٥.

وقد أوضح ذلك ابن جني في "باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم" قال فيه:

"اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي، وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه التأنيث بالواو، وذلك نحو حمراوي، وصفراوي، وعشراوي. وإنها قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها؛ لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا فمضى هذا على هذا لا يختلف، ثم إنهم قالو في الإضافة إلى عِلباء: عِلباوي، وإلى حِرباء: حِرباوي، فأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء، ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء؛ من حيث كانت زائدة مثلها، لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء. ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء وقضاء: كساوي وقضاوي فأبدلوا الهمزة واوًا، حملًا لها على همزة علباء، من حيث كانت همزة كساء وقضاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث، فهذه علة غير الأولى؛ ألا تراك لم تبدل همزة علباء واوًا في علباوي؛ لأنها ليست للتأنيث، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث"[1].

* * *

على أن ذلك لا يعني أن (المشابهة) مقياس مطلق يسوغ عملية القياس النحوي، وانتقال الأحكام من الأصول إلى الفروع فليس "كل شبه بين شيئين

---

(١) ١/ ٢١٤.

يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر"[1]. بل إن ذلك كان يخضع لكثير من القوانين والضوابط، التي نثرها النحاة في كثير من أبواب الدرس النحوي من نحو:

• ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر، بل "ذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف"[2].

• أن المشابهة درجات، فكلما قوي الشبه بين الطرفين أخذ أحدهما حكم الآخر، بل قد يتعداه إلى أن يأخذ كل طرف ما لأخيه "وهذه عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة، إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمادة لبينهما وتتميمًا للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه"[3].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ٥٨.

(٢) الأشباه والنظائر، ٢/ ٨١.

(٣) الخصائص، ١/ ٦٤.

• تختلف المشابهة بين "الأصل" و"الفرع" في طبيعتها، فهي قد تعتمد المعنى، وقد تعتمد اللفظ، وقد تعتمدهما معًا، فـ"قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما معًا"[1].

• ليس كل شبه يوجب حكمًا فـ:

– "الشبه من وجه واحد ليس بقوي"[2].

– "والشيء إذا أشبه الشيء من وجه، قد لا يخرج بذلك عن أصله"[3].

– بل "من أصولهم إذا اجتمع في شيء شيئان، أجروه مجرى ما شبه به وهو كثير[4].

– "الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئًا من وجهين فقد تجري عليه- أيضًا- أشياء من أحكامه نحو: أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه (ما) بـ (ليس)، فإذا زاد على ذلك كان تشبهه بالمشابهة من جهات كثيرة أجدر"[5].

– على أن هذا الشبه لا يلزم كونه من جميع الوجوه:

• فـ"قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله"[6].

---

(١) المغني، ٢/ ١٨٨، وينظر: شرح المفصل، ٥/ ٨٤.

(٢) علل النحو، صـ ٤٥٧.

(٣) أسرار العربية، صـ ١١٧، والمقتصد، صـ ٤٨٥.

(٤) المسائل المنثورة، صـ ٢٢٢.

(٥) الحجة، ١/ ٥٠.

• و"الشيء لا يشبه الشيء في جميع حالاته وإنما يشبهه من حيث يشبهه به؛ ومن ثم قد يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه، ولا يشبهه من وجوه، فإن أعطي بعض أحكامه، فللشبه الذي بينهما، وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبه"[2].

- ومع أن الشيء إذا عاقب الشيء، فإن العرب تحكم له بحكمه وتنزله منزلته، وكأنه هو [3] إلا أن هذه المراعاة ليست على اللزوم بل على الجواز. "فليس الشيء إذا أشبه الشيء يعطى أحكامه، قد يكون ذلك وقد لا يكون"[4].

- فيصح ألا يعتد بالمشابهة، ويترك على الأصل؛ يقول الإمام عبدالقاهر: "وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحروف مشابهة لم يجب بناؤها، وإنما يجوز ذلك؛ ألا ترى أن "أيا" فيه معنى الاستفهام، كما أن "كيف" كذلك وهو معرب مع ذلك، فينبغي أن يفصل بين الجواز والوجوب"[5].

- ومع أن المشبه يأخذ حكم المشبه به إلا أنه لا يسوى بينهما؛ إذْ "لو سوي بين المشبه والمشبه به في كل شيء لم يكن ذلك تشبيها، بل كان ادعاء أنه نفس ذلك

=

(١) الكتاب، ١/ ١٨٢.

(٢) المقتضب، ٢/ ٢٧٤.

(٣) البسيط، صـ ٢٣٦.

(٤) السابق، صـ ١٠٤١.

(٥) المقتصد، صـ ١٣١ / ١٣٦.

الشيء وبعض جنسه"[1]؛ لأن "حمل الشيء على الشيء في بعض الأحكام لا يوجب خروجه عن أصله فيصير نفس المشبه به"[2]. بل "بين المشبه والمشبه به، فصل؛ لأنه ليس به، ولو كان إياه لما كان مشبهًا به"[3]. فحروف "النفي" لأنها أجريت مجرى ألف الاستفهام في تقديم الاسم على الفعل "لم يبلغن أن يكن مثل ما شبهن بهن"[4] والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين "لم تقو أن تعمل عمل الفعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه"[5] وما يحمل على الصفة المشبهة- وهو ما لا يعمل إلا في نكرة، كما لا يكون إلا نكرة، نحو: "هو خير عملا"- "لا يقوى قوة الصفة المشبهة، فأُلزم فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا"[6] ومن ثَمَّ:

- "فالمشبه لا يقوى قوة المشبه به، ولا يجري مجراه في جميع أحكامه"[7].
- "المشبه بالشيء يكون دون المشبه به في ذلك الحكم"[8].

---

(١) السابق، صـ ٣٩٢، ٧٧٢.

(٢) أمالي ابن الشجري، ١/ ٣٨٨، ٣٨٩، وعلل النحو، صـ ٣٢٦.

(٣) المنصف، ١/ ٢١٤.

(٤) الكتاب، ١/ ١٤٦.

(٥) السابق، ١/ ١٩٤.

(٦) السابق، ١/ ١٠٤.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور، ١ / ٣٣٥، والبسيط، صـ ٦٩٠، ٧٧٣.

- ولضعف المشبه عن المشبه به، فإن "**الشيء متى استوجب بالمشابهة حكم شيء، فلابد من أن يكون ذلك الشيء مقدمًا على حكم هذا المستوجب**"[2].

وعليه فإن "**ما شبه بالشيء فلا يصرف تصريفه، ولا يقوى قوته**"[3]. وهو أصل عام ومنقاد في هذا الباب.

* * *

بقي- هنا- أمر أحب أن أشير إليه، وهو أن "**قياس الشبه**" في العربية يطلق عليه أحيانًا- في الدرس النحوي-: "**الحمل على النظير**"[4]. بمعنى: حمل فرع على أصل؛ لأنه نظير له، أي: شبيه به، فـ"**النظير" المثل والشبه في الأشكال والأخلاق والأفعال والأقوال وجمعه النظائر، أي: الأشباه**"[5]. وهذا ما عناه ابن جني، بقوله: "**فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاورتهم ومخاطبتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم**"[6].

=

(١) البيان في إعراب غريب القرآن، ١/ ٢٤٧.

(٢) التخمير، ١/ ٢٠٣.

(٣) الأصول ٢/ ٣٥٢.

(٤) ينظر: فيض نشر الانشراح، صـ ٧٨٤.

(٥) ينظر: لسان العرب، وأساس البلاغة، مادة (نظر).

(٦) المنصف، ١/ ١٩١.

وهو خلاف ما قد يرد عنهم من مصطلح "**النظير وعدمه**"[1]. فالأول- "**حمل النظير على النظير**"- لون من ألوان القياس، فيه حمل فرع على أصل في حكم لجامع بينهما من شبه.

أما الثاني- "**النظير وعدمه**"- فالمراد به أن يكون للشيء نظائر في بابه فيقبل، أو أنه واحد فيه ولم يرد به سماع فيرفض، فليس ثمة أصل وفرع بل هو لون من ألوان الجدل بني عليه كثير من مسائل الخلاف بين النحاة- في إظهار وتفسير الحكم- **في أبواب النحو والصرف**[2]. **بمثل قول الأشموني**: "**وما كان من الجموع على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) لم يجز تكسيره، لأنه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه**"[3].

ومن ذلك ما رجح به أبو البركات الأنباري مذهب البصريين في الأسماء الستة بأنها معربة من مكان واحد، ورد مذهب الكوفيين من أنها معربة في مكانين قال: "**والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد**

---

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح، صـ ١٠٨٧.

(٢) ينظر: النظير وعدمه - د. عبد الفتاح الحموز، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت - مج ١٠، ع٣٨، سنة ١٩٩٠م، ص ٩٢-١٣٦.

(٣) الأشموني، ٢/ ٤٦٠.

وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان- فبان أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم"[1].

ومن ضوابطهم في هذا الباب "النظير وعدمه" قولهم:

- "المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز"[2].
- "الحمل على النظير أولى مما لا نظير له"[3].
- "ما له نظير أولى مما لا نظير له"[4].
- "ما كان أكثر نظائر فهو أولى"[5].
- "خروج الشيء عن نظائره نقص له"[6].
- "يجب ألا يحمل على ما قل نظيره، فالحمل على ما قل نظيره وإن قل وخرج عن القياس أولى من قول لا نظير له"[7].
- "ما أفضى إلى مخالفة النظائرَ دون ضرورة فمتروك"[1].

---

(١) الإنصاف، صـ ٢٠ - ٢١.

(٢) السابق، صـ ٢١.

(٣) اللباب، ١/ ٢٣٨.

(٤) حاشية البغدادي على بانت سعاد، ١/ ٢٧٧، ٤٣٩.

(٥) المرتجل، صـ ٢٢٥.

(٦) علل النحو، صـ ٤٤٥، ٤٦٣.

(٧) البسيط، صـ ٣٥١، ٦٣٠، ٧٥٨، ٨٥١.

❖ "ما لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية يكون فاسدًا"[1][2].

❖ "إذا أدى القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطراح الذهاب إليه"[3].

❖ "لكن هذا إذا لم يرد به دليل "السماع" فإذا ورد فإن "عدم النظير لا يضر مع قيام الدليل"[4]؛ لأنه "لا ينظر لعدم النظير عند قيام دليل الحكم وثبوته، وهو السماع عن العرب"[5]؛ "ألا ترى أن قولهم في (شنوءة): "شنئي" لما قبله القياس- لوروده عن العرب. لم يقدم فيه عدم النظير"[6]. يقول ابن جني في باب "عدم النظير": "أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك مذهب "الكتاب"[7] فإنه حكى فيما جاء على فِعِلٍ (إبلا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير؛ ألا ترى إلى

=

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٧٤.

(٢) الإنصاف، صـ ٢٤٧.

(٣) الخصائص، ١/ ١٠٥.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، ١٠ / ٢٦.

(٥) فيض نشر الانشراح، صـ ١٠٨٠.

(٦) الخصائص، ١/ ١٣٦.

(٧) الكتاب، ٣/ ٥٧٤.

(عِزويت) لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان، احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرًا، وحملته على فِعليت لوجود النظير وهو عِفريت ونِفريت"[1].

❖ "خروج الشيء عن نظائره إحدى علل البناء"[2] وهذا وجه طريف في الفكر النحوي؛ إذ قد تكون المشابهة إحدى علل البناء- كما في مشابهة الاسم الحرف- كما قد يكون عدمها- بمعنى الخروج عن مشابهة الباب- إحدى علله أيضًا!! وفى هذا ضابطهم: "كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه" [3]. و"العرب إذا غيرت الكلمة عن جهتها ألزمتها طريقة واحدة"[4].

وبهذا الضابط فسر الفكر النحوي- في أحد وجوهه- بعضًا من المبنيات مثل:

أ- **الأعداد المركبة**، ووجه خروجها عن النظائر أن كلًّا منها: "حرفان جعلا اسمًا واحدًا وأنها كثيرة في الكلام مما أفضى إلى تمييزها عن سائر الكلمات القياسية، فبنيت"[5].

---

(١) الخصائص، ١/ ١٩٧.

(٢) المتبع في شرح اللمع، صـ ٦٤٤.

(٣) الإنصاف، صـ ٧١٣.

(٤) إعراب القراءات السبع لابن خالويه، صـ ٣٢٦.

(٥) الكتاب، ٤/ ٢٩٧، ٥٥٧.

ب- قبلُ وبعدُ وأشباههما (من الأسماء المقطوعة عن الإضافة) فقد بنيت- في إحدى عللها[1]- لمخالفتها قياس بابها؛ لأنها إذا حذفت الإضافة منها "كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة وصرفت عن وجوهها وكان محلها من الكلام أن يكون نصبًا أو خفضًا، فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم"[2].

ج- "أيّ"، في قولهم: "اضرب أيُّهم أفضل" [3]، إذ بني هذا الحرف من الكلام "حين جاء مجيئًا لم تجئ أخواته عليه، إلا قليلًا، واستعمل استعمالًا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفًا، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب" و"اضرب مَن أفضل" حتى يدخل: (هو). ولا يقول: "هات ما أحسن"، حتى يقول "ما هو أحسن؛ فلما كانت أخواته مفارقة له، لا تستعمل

(١) إذ يرى الرضي أن علة بنائها إنما هو: قطعها عن المضاف إليه، فشابهت الحرف؛ لاحتياجها إلى ذلك المحذوف. ينظر: شرح الكافية، ٢/ ١٠١.

(٢) المقتضب ٣/ ١٧٤.

(٣) وهو إذا أضيفت وحذف صدر صلتها على الأرجح، وهي مسألة خلافية، ليس بين البصريين والكوفيين فحسب، بل إن بعض أعلام المدرستين قد اختلفوا في أمر بنائها. (ينظر: البناء في اللغة العربية، صـ ٣١٠، والتأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، د. عبدالسلام العيساوس، صـ٩١-٩٣).

كما يستعمل، خالفوا بإعرابها إذ استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلًا"[1].

ومن خلال هذه الضوابط، يتبين الفرق بين مصطلحي **"الحمل على النظير"** بمعنى: **"قياس الشبه"** وبين **"الاستدلال بالنظير وعدمه"** بمعنى: **"قبول الشيء لوجود نظائره، أو رفضه لخروجه عن بابه مع عدم الدليل"** وعدم التفرقة بينهما يؤدي إلى خلط كبير في فهم مصطلحات هذا الفن[2].



(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠. وقد اعتُرض على سيبويه، بأن هذا يخالف قانونهم العام، الذي يعتبر أن الإضافة "معنى نحوي، يزيل البناء" و"أي" تعرب إذا أفردت، فكيف يقال ببنائها، إذا أعربت؟ ومن ثم اعتبر ابن السراج (أي) في هذا المثال ليست مبنية على الضم، وإنما مرفوعة على الحكاية كأنه إذا قال: "اضرب أيهم أفضل" فكأنه قال: اضرب رجلًا، إذا قيل أيهم أفضل قيل هو" الأصول، لابن السراج ٢/ ٣٢٤، ولعل فيما ذهب إليه سيبويه من تعليل بنائها؛ لمخالفتها نظائرها، وجهًا مقبولًا، ولا يمنع أن ينخرم الضابط، بضابط آخر، تحمل عليه المسألة.

(٢) وهو ما وقع فيه صاحب كتاب "ظاهرة قياس الحمل" في حديثه عن"الحمل على النظير ونقيضه" / ٣٢٥ - ٣٦٠؛ إذ فيه تخليط كبير بين المصطلحين.

ثالثا: قياس الطرد

وهو "الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة (أي: المناسبة) في العلة"[1]. وهو ما يعرف في الدرس النحوي بـ"طرد الباب"[2]، ويعبر عنه بمقولات، من نحو:

- "ليطرد الباب على قياس واحد"[3].
- "ليطرد الباب على سَنَن واحد"[4].
- "ليجرى الباب على منهاج واحد، ولا يختلف"[5].
- "إجراء للباب مجرى واحدًا"[6].
- "قصدًا ألا يختلف الباب"[7].
- "وطردًا لأصولهم"[8].

---

(١) لمع الأدلة / ١١٠، وينظر: فيض نشر الانشراح، صـ ٩٨٧.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٢١٧.

(٣) الإفصاح، للفارقي، صـ ٦٦.

(٤) التبيين للعكبري، صـ ١٨٩.

(٥) شرح المفصل، ٧/ ٥٩.

(٦) شرح الكافية، ٢/ ٤١٤.

(٧) المقتصد، صـ ١٦٤.

(٨) الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٢٢.

والمراد به: "**تعميم حكم ثبت في بعض أفراد الباب لعلة، على سائر الباب، مع انتفاء العلة التي ثبت بها الحكم، ليكون الباب كله على طريقة واحدة ولا يختلف**"[1].

وهو (أي: **قياس الطرد**) فكرة دقيقة، استطاع الفكر النحوي، من خلالها أن يصل إلى الحكم فيما ورد عن العرب واطرد في كلامهم مما انتفت علته وجرى على غير قياسه، بناء على ثنائية "**الأصل والفرع**" يحكمهم في ذلك ضابطهم:

- "**إنهم يراعون ما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد**"[2].
- "**من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئًا من باب أجري جميع الباب على وتيرته**"[3].
- "**رب حرف يجيء على الأصل ويكون مجرى بابه (قياسه) على غير ذلك**"[4].
- "**قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته في الأقل**"[5].
- "**ليأتلف نظام الكلام على سياق واحد أولى**"[6].

---

(١) طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية - د. محمد بن حماد القرشي - مج جامعة أم القرى مج ١٥ ع٢٥ صـ٧٥٧.

(٢) الإنصاف، صـ ١١، و١٣.

(٣) حاشية الصبان، ١/ ٧٤.

(٤) المنصف، ١/ ٢٠٠.

(٥) شرح الكافية، ٢/ ٢٢٧، ٤/ ١٧، ١٨.

(٦) حجة القراءات، لابن زنجلة، صـ٣٢٨.

- "إن الحكم إذا ثبت لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة، يقول العكبري: "ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى، كما لو قلت: "ضرب الله مثلًا" فإنك ترفع وتنصب مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعًا، ونظيره من المشروع: أن الرمل في الطواف شرع في الابتداء، لإظهار الجلد، ثم زالت العلة وبقي الحكم، ونظيره في التصريف: أن الواو في مستقبل (وعد) و(وزن) حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة، نحو (يعد) ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد"[1]؛ ولهذا فإن"الإعراب يدخل فيما لا إلباس فيه، حملًا على ما فيه الإلباس؛ ليجري الباب على سَنَن واحد"[2].

ويقول أبو علي الفارسي: "والإعلال إذا لزم مثالًا اتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال، كإعلالهم (يقوم) لـ (قام)، وإعلال (يكرم) من أجل (أكرم) و(أعد) لـ (يعد)"[3].

ونماذجه كثيرة- في الدرس النحوي- في أبواب الاسم والفعل والحرف [1]، مما يدل على أنه منهج مطرد في كلامهم "فاضبط هذا كله، فإن هذه الصنعة مبنية على مراعاة النظائر، وعلى مراعاة أكثرها على حسب ما تبين"[2].

---

(١) التبيين، صـ١٨٨، ١٨٩.

(٢) حاشية الصبان، ١/ ٦٧.

(٣) الحجة، ١/ ١٨٠.

بقي- هنا- أمران تجدر الإشارة إليهما:

أولًا: أن هناك لونًا من تخريج وتوجيه الأحكام، في الفكر النحوي، لا عن طريق القياس الحقيقي، بل عن طريق ما عرف في الدرس النحوي، بـ"**قياس الحمل**" باعتباره وسيلة لرد الشوارد إلى القواعد الكلية، وإلحاقها بالنماذج الأصول، ذلك أن إلحاق الظواهر بعضها ببعض في الحكم إن كان لعلة جامعة بينهما، سواء كانت معتبرة- كما في قياس العلة والطرد- أم غير معتبرة- كما في قياس الشبه- فهو القياس الحقيقي، وإلا فهو "**قياس الحمل**" [3] ففي فصل "**الأشياء التي ينعت بها**" ذكر الشيخ خالد الأزهري أنها أربعة، الثاني منها: الجامد المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، وأسماء النسب، قال: "**ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها، فيقاس على اسم الإشارة**

=

(١) أورد بعضًا منها السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٧ - ٢٢٢، وبلغت عند الدكتور محمد القرشي أربعًا وثلاثين مسألة في بحثه (طرد الباب على وتيرة واحدة).

(٢) البسيط، لابن أبي الربيع، صـ٨٣٩.

(٣) وقد يطلق "الحمل" ويراد به: "**قياس الأحكام**"؛ إذ هو "حمل فرع على أصل" من نحو قولهم:

- "**الفروع - تحمل - أي: تقاس- على الأصول**" (اللباب)١/ ١١٧ - ١٣٥.
- "**حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع**" (الخاطريات، صـ ٥٩).
- "**الحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع**" (أسرار العربية، صـ ١٦).
- "**الشيء يحمل- أي: يقاس - على الشيء، لأنهما من وادٍ واحد، فليس ينبغي أن يحمل الشيء على الشيء وبينهما بعد كبير**" (علل النحو / ٣٠٧ وينظر: المنصف، ١/ ١١٩).

جميع الموصولات إلا (مَن وما)، وعلى ذي الصاحبية (ذو) الطائية وفروعها، وعلى المنسوب بالياء نحو: تمار وتامر وتمر... "قال الشيخ يس العليمي: "قال الزرقاني: معنى القياس هنا الحمل، إذ المشابهة منفية في بعضها""[1].

ويفهم من هذا أن إلحاق الظواهر بعضها ببعض في باب "القياس" يحكمه ضابط كلي (من علة أو شبه أو طرد) بخلافه في باب "الحمل" إذ قوامه على الاجتهاد في إلحاق فرع غمض معرفة علة الحكم فيه بالأصل الذي تهدى إليه الأقيسة المستنبطة من كلامهم.

ومثال هذا: ما تقدم أن من أصولهم: "أن يبنوا الشيء إذا تضمن معنى الحرف، أو ما شبه ما تضمن معنى الحرف"[2]. فلما وجدوا أن "أيًّا" في الاستفهام والشرط معربة مع تضمنها معنى حرف الاستفهام قالوا: "إنما أعربت- مع قيام سبب البناء وهو الشبه المعنوي- حملًا على نظيرتها بعض، وعلى نقيضتها كل"[3].

وهكذا "فالقياس بهذا المفهوم هو الأصل، أو كالأصل في كل ظاهرة لغوية، وفكرة "الحمل" وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن هذه الظاهرة، عن طريق إظهار علاقة، أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انبثق منها"[4].

---

(١) التصريح بحاشية العليمي، ٢/ ١١١.

(٢) المسائل المنثورة، صـ ٢٥٢.

(٣) فيض نشر الانشراح، صـ٨١٨.

(٤) ظاهرة قياس الحمل، د. عبد الفتاح البجة، صـ ١٧٦.

على أن هذا الاجتهاد- في الفكر النحوي- لإظهار العلاقة أو اصطناع الرابطة- الذي دفعهم إليه محاولتهم ضبط اللغة وتنظيمها في قواعد كلية- ليس من وحي الخيال، أو من توهم ما لا يصح- كما يظن- بل هو مظهر من مظاهر توسع العرب في لغتهم، ولون من ألوان التصرف فيها، يدركه من تأمل طرائق العرب في التعبير؛ يقول ابن جني: **"وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركع (التوسع) في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئًا، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف كلامهم"**[1].

وهذا ما قرره من قبل إمام النحاة سيبويه بقوله: **"من كلامهم أن يجعلوا الشيء من موضع على غير حاله في سائر الكلام"**[2]. و**"قد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويستخف الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره"**[3]. ومن ثم فإن فكرة **"الحمل"** تتفق ومنطق الفكر النحوي، ومستلزم من مستلزماته؛ لأنها: **"تضمن تماسك المقدمات الفكرية التي انبنى عليها، إذ ترد إلى قبضة هذه المقدمات أي بادرة للخروج عنها والانفلات عن أسرها. فكانت فكرة الحمل**

---

(١) الخصائص، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٢) الكتاب، ١/ ٥١.

(٣) السابق، ١/ ٢١٠.

هي الآلة التي عوَّل عليها النحو منذ بدايته "لإعادة البناء النحوي وطرد الأبواب وجبر ما انكسر من هذه القواعد"[1].

* * *

ومصطلح "الحمل" يطلق، ويراد به- في الدرس النحوي- عدة وجوه:

أحدها: حمل الشيء، بمعنى: تخريجه وبيانه وتفسيره وقياسه.

ومن مقولاتهم الضابطة في ذلك:

❖ "الحمل- أي: التخريج- على الأكثر أولى من الحمل على الأقل"[2].

يقول السيوطي: "ومن ذلك أنك إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال، فجعلها من عوامل الأسماء أولى؛ وذلك أن عوامل الأسماء هي الأصول، وعوامل الأفعال فروع وأيضًا: فعوامل الأسماء هي الأكثر، ومن أصولهم: الحمل على الأكثر"[3]. ومنه في باب الاشتغال: "إذا كان العطف على جملة فعلية، فالمختار الحمل على إضمار فعل؛ لأنك- حينئذ- تكون قد عطفت جملة فعلية فتتفق الجمل وتوافق الجمل أولى من اختلافها فإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء. فالجواب: إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير

---

(١) الضرورة الشعرية- دراسة أسلوبية- السيد إبراهيم محمد، صـ ٢٤، ٢٥.

(٢) الأمالي لابن الحاجب، صـ ٢٥٢، ٢٦٤، ٣٠١، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٦٦، ٦٤٢.

(٣) الأشباه والنظائر، ٢/ ٩٨.

كان التقدير أولى، لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف. والحمل على الكثير أولى"[1] فـ"الأكثر استعمالًا أولى بالتخريج عليه"[2].

❖ " الحمل على أحسن القبيحين" وقد ذكره ابن جني، وعقد له بابًا في "الخصائص" [3] قال فيه: "وذلك مثل أن تحضرك الحال ضرورتين، لابد من ارتكاب إحداهما، فينبغي - حينئذ - أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشًا... ومثل ذلك قولك: "فيها قائمًا رجلٌ" لما كنت بين أن ترفع (قائمًا) فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين أن تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز، حملت المسألة على الحال، فتنصب... فاعرف ذلك أصلًا في العربية تحمل عليه غيره".

❖ "إذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه" [4]؛ إذ "الأكثر الحمل على الظاهر"[5].

❖ "لا يحمل الكلام على الضرورة ما وجدت إلى غيرها سبيلا"[6].

---

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٩٨، ٩٩.

(٢) المغني، ١/ ٩٦.

(٣) ١/ ٢١٢- ٢١٣، وينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٩٨، ٩٩. وقد نظَّر له السيوطي بأمثلة كثيرة.

(٤) الإنصاف، صـ٢٤٣.

(٥) المقتصد، صـ ٢٨٦.

(٦) البغداديات لأبي علي، صـ ٣٢٩.

❖ "القياس حمل الشيء- أي: تخريجه- على أصله، حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن بابه"[1].

❖ "الحمل على القليل الذي لا يخالف القياس، أهون من الحمل على الكثير الذي يخالفه"[2].

❖ "الحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه"[3].

❖ "حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة"[4].

❖ "الحمل على الأقرب أولى، ما لم يعارضه معارض، فيعمل المقتضي المعارض"[5].

❖ "الحمل على ما لا يحتاج إلى دليل أولى مما يحتاج إليه"[6].

❖ "المجهولات ترد إلى الأصل، وتحمل- أي: تفسر وتخرج- عليها دون الفروع؛ إذ اعتبار الأصل أولى"[7].

---

(١) شرح الشافية للرضي، ٣/ ١٧٩.

(٢) مجموعة شروح الشافية (شرح ابن جماعة) ١/ ٢٠٥.

(٣) التصريح، ٢/ ٥٦.

(٤) الإنصاف، صـ ٢٥٩.

(٥) الممتع، ٢/ ٤٨٩.

(٦) علل النحو، صـ ٣٩٦.

(٧) المرتجل، صـ ٢٥، والمقتصد، صـ ٤٥٨.

وثانيها: **الحمل على النقيض:** [1] فلم يكتفِ النحاة باعتماد المشابهة في تفسير الظواهر وتعليلها، بل لجئوا- كذلك- إلى مفهوم المخالفة، وبنوا عليه أحكامًا كثيرة "**فالشيء يحمل على نقيضه**"، وهو من لطائف اللغة وعجائبها، والذي يدل على عبقرية نحاة العربية في ضبط اللغة، والنظر في طرائق العرب في التصرف في لغتهم، فاقتنصوا بمهارة مدهشة أن "**من شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنهم حملوا الأشياء على نقائضها**". [2] ونظيره: عمل "**لا**" النافية عمل "**إنّ**"؛ حملا للنقيض على النقيض؛ **فإن "لا" لتأكيد النفي، و"إنّ" لتأكيد الإثبات!!.** [3] يقول أبو علي الفارسي: "**ومن أصولهم: حمل الشيء على نقيضه، ألا ترى أن"ربَّ" للقلة، و"كم" للكثرة، فلما كانت بهذه المنزلة أجريت مجرى رب**". [4] ومن ثم كان يستحسن في قول الشاعر:

إذا رَضيتْ عليّ بنو قُشيرٍ لَعمْرُ الله أعجبني رِضَاها [5]

---

(١) لم أعده من "**قياس الأحكام**"، إذ لا توجد علة جامعة بين النقيضين، وهو شرط القياس، ولهذا لا يصار إليه إلا بعد امتناع الحمل على النِدِّ بخلاف "الحمل على النظير" إذ علة الشبه جامعة فيه.

(٢) أمالي ابن الشجري، ٢/ ٣٦٨، ٥٢٨.

(٣) ينظر: فيض نشر الانشراح، صـ٨٦٦.

(٤) المسائل المنثورة، صـ٧٦.

(٥) البيت من الوافر، للقحيف العقيلي من قصيدة له يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري، وهو من شواهد: المقتضب، ٢/ ٣٢٠، والمحتسب، ١/ ٥٢، والأمالي، لابن الشجري، ٢/ ٦١٠، =

ما قاله الكسائي من أنه "لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدَّى (رضيت) بـ(على)؛ حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطريقة في المصادر كثيرًا، فقال: قالوا كذا، كما قالوا كذا. و أحدهما ضد الآخر"[1].

وقال ابن السراج: "إنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد. فمن ذلك: تحرك وسكن، وخرج ضد دخل، و(خرج) غير متعدٍّ فواجب أن يكون (دخل): غير متعد. وهذا مذهب سيبويه".[2]

ونماذجه كثيرة في أبواب العربية، وخاصة في أبواب: التعدية والبناء والإعراب والعمل والإهمال والتصريف وأبوابه... إلخ.[3]

* * *

=

وضرائر الشعر، لابن عصفور، صـ٢٣٣، وشرح شواهد المغني، صـ٤١٦، وصـ٩٥٤، والخزانة، ١٠/ ١٣٢.

(١) الخصائص، ٢/ ٣١٢.

(٢) الأصول لابن السراج، ١/ ١٧٠، ١٧١.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر، / ١١٧ - ١٢٤ "باب حمل الشيء على نقيضه"، وظاهرة قياس الحمل، ٣٤٤ - ٣٥٠، والحمل على النقيض في الاستعمال العربي، د. خديجة بنت أحمد مفتي، بحث بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة مج ١٦ع٣ سنة ١٤٢٥ هـ ص٣٣٣ - ٣٩٤.

ومن مقولاتهم التي تعد ضوابط في هذا الباب:

❖ "النقيض يحمل على النقيض؛ لتلازمهما- غالبًا- في الخطور بالبال، كما يحمل النظير على النظير؛ لتشاركهما في أمر معتبر في حكمهما"[1].

❖ "الشيء في أصول العربية قد يحمل على ضده ونقيضه، كما يحمل على نظيره ورسيله"[2].

❖ "قد يحملون النظير على النظير، والنقيض على النقيض"[3].

❖ "وهم- أي: العرب- يجرون الشيء مجرى خلافه كثيرًا، وهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه"[4].

❖ "إذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقيضه، فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ".[5].

❖ " ربما جعلوا النقيض مشاكلًا للنقيض؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبه لهما معًا بذكر أحدهما" [6].

---

(١) مجموعة شروح الشافية (شرح الأنصاري) ٢/ ١ ٩٩.

(٢) درة الغواص للحريري، صـ ١٥٠.

(٣) المرتجل، صـ ١٧٧، ٢٧٢.

(٤) الإغفال، لأبي علي الفارسي، ٢/ ٤٠٦.

(٥) الخصائص، ١/ ٥٣.

(٦) الأشباه والنظائر، ٢/ ١١٩.

❖ "ومع أن الحمل على النقيض معتدٌّ به، لكن لا ينبغي أن يحمل الشيء على ضده إلا إذا تعذر حمله على نده"[1].

* * *

وثالثها: الحمل على المعنى والمراد به: تخريج الشيء وبيانه وتفسيره بمراعاة معنى ملحوظ فيه، غير ظاهر في لفظه[2]، فقد "شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة" [3] وهذا- كما يقول ابن جني- "من أسدِّ وأدمث مذاهب العربية؛ وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه ويصرِّفه بحسب ما يؤثره عليه"[4].

وفي هذه الوسيلة- كما يقول د. حماسة[5]- يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية، فالمعول كله على المعنى في إقامة الكلام، وإن كان هذا

---

(١) شرح التسهيل، لابن مالك، ١/ ٢٥٧.

(٢) وهو بهذا يخرج عن قياس الشبه، الذي يحمل فيه المقيس على المقيس عليه؛ لتشابهما معنى. وممن جعله من قياس الشبه الدكتور محمد يوسف حبلص في بحثه (الحمل على المعنى عند النحاة العرب) ص١٤٠؛ إذ قال في تعريفه: "هو قياس ظاهرة على ظاهرة وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه لعلة اشتراكهما في المعنى، فليس ثمة أصل وفرع، فالشيء واحد ولكن يراد فيه معنى غير ظاهر وهذا يتضح من الأمثلة.

(٣) سفر السعادة، للسخاوي، صـ ٨٢٧.

(٤) المحتسب، لابن جني، ١/ ٥٢.

(٥) النحو والدلالة، صـ ١٦٠، وينظر له أيضًا: بناء الجملة العربية، صـ ٢٠٢ وما بعدها.

المعنى عند النحاة متنوعًا، فهو أحيانًا معنى دلالي، وفى أحيان أخرى معنى نحوي فالغاية من الكلام معناه، ولابد أن يستقيم مع غايته في اللفظ وإلا ففي التقدير "ويؤنسك بهذا الباب كله: أن من أصولهم أبدًا إجراء الشيء مجرى ما يدخله معناه، وإن خالفه في موضوعه وأصله، ووقع وضعه على ما ينافي دخول الحكم المقصود فيه... وهذا أصل مستمر في كلامهم لا تكاد تجد بابًا لم يؤخذ به في موضع منه؛ إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قوية"(1).

وهذا اللون من "الحمل" في العربية مما كثر القول به في الدرس النحوي، واتسع واستفاض، يقول ابن جني: "اعلم أن هذا الشرْج (النوع) غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا"(2)وفي موضع آخر يقول: "والحمل على المعنى واسع في العربية جدًّا"(3) ويقول الإمام عبدالقاهر: "وليس الحمل على المعنى، وتنزيل الشيء منزلة غيره، بعزيز في كلامهم"(4)، ومع ذلك كان يحكمهم في هذا الباب ضابطهم:

- "الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع"(5).

---

(1) المقتصد، صـ ٣٩١، ٣٩٢.

(2) الخصائص، ٢/ ٤١٣.

(3) السابق، ٢/ ٤٢٥.

(٤) دلائل الإعجاز، صـ٢١٩.

(5) الإنصاف، صـ ٧٨١.

• "الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى"[1].

ومن أبرز مظاهر هذه الظاهرة في الدرس النحوي:

١. أن يعامل اللفظ معاملة مغايرة لما يستحقه في ظاهر التركيب "كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا"[2].

٢. في باب "العطف على المعنى" أو "التوهم" ويطلق هذا المصطلح ويراد به- في الدرس النحوي: توهم عامل في لفظ فيعطف عليه مع ملاحظة ذلك المعنى وهو: توهم كون اللفظ- في المعنى أو الموضع أو المحل- مشغولًا بهذا العامل فعطف ملاحظًا له[3]. وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك[4]. وهو مقصد صواب؛ إذ "من سنن العرب

---

(١) السابق، صـ ٥١٠، ٥١١.

(٢) الخصائص، ٢/ ٤١٣.

(٣) وهذا خلاف العطف على المحل، نحو قولهم: ليس زيد بقائم ولا قاعدا" فإن العامل موجود لكن أثره منتف في ظاهر اللفظ، مع بقاء المعمول مشغول المحل به، ينظر: المغني، ٢/ ٩٥.

(٤) المغني، ٢/ ٩٦.

ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه"[1] يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله ﷻ: "فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ"[2] فقال هذا كقول زهير:

بَدا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابِقٍ شيئًا إِذَا كـانَ جائِيَـا[3]

فإنما جروا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[4][5].

ونظيره قول الشاعر:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعِبًا إلاَّ ببَينٍ غُرابُها[1]

---

(١) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، صـ ٢٣٢.

(٢) سورة: المنافقون، آية: ١٠.

(٣) تقدم تخريجه، صـ٦٤.

(٤) الكتاب، ٣/ ١٠٠، ١٠١.قال الزركشي، في البرهان، ٤/ ١١٢: "اعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا على النحويين، وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟!!وهذا جهل منه بمرادهم؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط، بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم، كالفاء في قوله- تعالى-: "فأصدق"؛ ليبني على ذلك ما يقصد من الإعراب".

(٥) وخالف في ذلك أبو علي الفارسي، فذهب في الحجة، ٦/ ٢٩٣، إلى أنه عطف على موضع (فأصدق)؛ لأنه في موضع فعل مجزوم، وإليه ذهب الزجاج في معاني القرآن ٥/ ١٧٨، ورد بأن الشرط غير ظاهر حتى يعتبر العطف على الموضع. (ينظر: المغني ٢/ ٩٨، وقيل: الخلاف لفظي؛ لأن مرادهما: العطف على الموضع المتوهم، أي: المقدر؛ إذْ لا موضع هنا على التحقيق، لكنهما فرَّا من قبح التعبير بالتوهم. (روح المعاني للآلوسي، ٢٨/ ٧٨).

قال البغدادي: " **(ناعب) عطف بالجر على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس لتوهم الباء، فإنها تجوز زيادتها في خبر (ليس). ويسمى هذا في غير القرآن العطف على المعنى.**"[2][3]

٣. في باب التضمين، وهذا الباب من أكثر الأبواب التي يظهر فيها مدى عناية النحويين بالمعنى، وأن نظرتهم لم تقف عند حدود الصناعة- فقط- كما يظن، بل كانت توائم بين الصناعة والمعنى حتى تسير بهما- معًا- جنبًا إلى جنب. **ففي التضمين ترى الفعل يتعدى بحرف ليس من شأنه أن يتعدى به، إما لأنه يتعدى بنفسه، وإما لأنه يتعدى بحرف آخر شاعت تعديته به على ألسنة الفصحاء.**

=

(١) البيت من الطويل، وينسب للفرزدق وللأحوص اليربوعي، يهجو بني يربوع وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير. مشائيم: جمع مشئوم، والشؤم خلاف اليمن. البين: الفرقة. والمعنى: هم لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم، فغرابهم لا ينعب إلا بالبين والفرقة. (ينظر: الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ٣/ ٢٩، البيان والتبيين ٢/ ٢٦١، المقتضب ٤/ ١٩١، التعليقة للفارسي ٢/ ١٥١، الشيرازيات / ٣١٩، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١١٢، الخصائص ٢/ ٣٥٦).

(٢) الخزانة ٤/ ١٥٨.

(٣) وقيل بالفرق بينهما "فالعطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم" حاشية الصبان ٢/ ١٨٥، وقيل: إن عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى، أما التوهم فيتوهم فيه وجود العامل، لكون الغالب وجوده في ذلك الموضع ينظر: حاشية الصبان، ٢/١٥٨، و٤/ ٣٥، وحاشية يس العليمي، ٢/ ٢٥٥.

فإذا ما خولف المعروف والمشهور من هذه التعدية، وجدت النحاة يحاولون إيجاد تبرير لهذه المخالفة وهم- وإن تباينت آراؤهم وتعددت مذاهبهم كما سيأتي في تفسير هذه المخالفة- لم يكن همهم الصناعة النحوية؛ إذ الأثر الإعرابي لا خلاف فيه وإنما كان جل همهم طلب المعنى الذي يصح به التركيب.

فقد وفق ابن جني- كثيرًا- من خلال باب عقده لذلك في كتابه "الخصائص" في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، بدأه بقوله:

"هذا الباب يتلقاه الناس مغسولًا [1] ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه ويحتجون لذلك بقول الله- سبحانه: "مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ"[2]، ويحتجون بقوله عز اسمه: "وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ".[3][4] ثم يقول: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، ولكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غُفلًا هكذا لا مقيدًا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأن تقول زيد في الفرس، وأنت تريد:

---

(١) أي: كأنه غسل من الدقة والسلامة.

(٢) سورة: الصف، آية: ١٤.

(٣) سورة: طـه، آية: ٧١.

(٤) الخصائص، ٢/ ٣٠٨.

عليه" [1]. ثم يمضي قائلًا: "ولكن سنصنع في ذلك رسمًا يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه. اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[2] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث في معنى الإفضاء، وكنت تعدي (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع (الرفث) إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه"[3][4].

وضابطهم في هذا:

- "العرب إذا ضمَّنت شيئًا معنى شيء علَّقت به ما يتعلق بذلك الشيء"[5].

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٠٨.

(٢) سورة: البقرة، آية: ١٨٧.

(٣) الخصائص، ٢/ ٣٠٩، ٤٣٧.

(٤) هذا وما ذكره ابن جني يخالف التضمين الذي قال به المتأخرون، حيث يكون الفعل - عندهم - في التضمين دالًّا على معناه الأصلي، وعلى معنى ما تضمنه، وهو ما أشار إليه ابن هشام بقوله: (قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك: تضمينًا وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين) المغني ٢/ ١٩٣.

(٥) الهمع، ٤/ ١١.

• **"ليس ينبغي أن يَحمل فعلٌ معنى فعلٍ آخر، إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله"**[1].

* * *

تنبيهان:

(أ) **التنبيه الأول**: قد يذكر في مقابل **"الحمل على المعنى"** أمران:

(١) الحمل على اللفظ.

(٢) الحمل على الموضع[2].

والذي أراه أن هذين الموضعين، وإن أطلق عليهما لفظ **"الحمل"** ليسا من مواطن التخريج والتفسير التي يرد بها الشوارد إلى أصولها.

أما الأول "الحمل على اللفظ" فإن اللفظ فيه على أصله، إلا أنه بظاهره يدل على شيء، ومعناه قد يحتمل آخر فيجوز أن تراعي اللفظ، كما يجوز أن تراعي معناه، دون تخريجه على شيء آخر. وذلك كما في الأسماء المبهمة، مثل: "مَن وما" فهما في اللفظ للمفرد المذكر، إلا أنهما صالحان في المعنى للمثنى والجمع والمؤنث، سواء كانتا شرطيتين أم استفهاميتين أم موصولتين.

فمراعاة اللفظ تقتضي الإفراد والتذكير، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[3] ومراعاة المعنى فيهما تقتضي ما يدل عليه الاسم، كما قوله

---

(١) سفر السعادة، صـ ٨٢٩.

(٢) ينظر: ظاهرة قياس الحمل، صـ ٢٨١، ٢٩٩.

(٣) سورة: الأنعام، آية: ٢٥.

تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[1]؛ يقول أبو علي الفارسي: "وكذلك عامة الأسماء المبهمة الدالة على الكثرة، تفرد على اللفظ، وتجمع على المعنى، قال الله ﷻ: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾[2] جمعًا، وقال: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾[3] فأفرد فاعل (يؤمن)، والمعنى: وإن من أهل الكتاب أحد"[4].

وأما الثاني "الحمل على الموضع" أو "المحل"، فليس- أيضًا- من الشوارد التي ترد عن طريق الحمل- إلى الأصول، بل المراد أن اللفظ وإن كان متأثرًا في الظاهر بما دخل عليه من عوامل إلا أن موضعه "محله" باقٍ على أصله قبل دخول العامل عليه، ومن ثم جاز مراعاة هذا الأصل وقد ترجم له سيبويه في "الكتاب" بقوله: "هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك"[5].

---

(١) سورة: يونس، آية: ٤٢.

(٢) سورة: الحاقة، آية: ٤٧.

(٣) سورة: النساء، آية: ١٥٩.

(٤) العضديات، صـ ٥٤.

(٥) الكتاب، ١/ ٣٣.

وهو ما نراه كثيرًا في الدرس النحـوي في بابي "العطـف" و"الوصف" يقول أبو البركات: **"والشواهد على الحمل على الموضع في "العطف والوصف" أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تستقصى"**[1]. وذلك نحـــو قولهم : **"ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ"** يجر **"قاعد"** حملًا على لفظ **"قائم"** ويجوز نصبه **"قاعدًا"** حملًا على موضعه؛ إذ هو- "قائم"- في الأصل في محل نصب خبرًا لـ(ليس) وذلك وفقًا لشروط ذكرها العلماء[2].

(ب) **والتنبيه الثاني:** ذكر السيوطي صورتين أخريين من **"الحمل"** هما: [3]

١- حمل الفروع على الأصول، كإعلال الجمع- الذي هو فرع- وتصحيحه؛ حملًا على المفرد- الذي هو أصله- كما في قولهم: قيم، وديم في (قيمة وديمة).

٢- حمل أصل على فرع، كإعلال المصدر- الأصل- لإعلال فعله- الفرع- وحمل الاسم- الأصل- على الفعل- الفرع- في منع الصرف.

وكلا الصورتين- عند التأمل- من **"قياس الأحكام"** إذ الثاني منهما- في الحالين- يستحق الحكم لذاته، وحمل الأول عليه لعلة قامت بينهما (وهي الطرد أو الشبه) والمستحق للحكم بذاته منهما هو **الأصل**- بمعنى المقيس عليه- وغيره هو **الفرع**- بمعنى المقيس- وهذا ليس من **"الحمل"** الذي معنا في شيء.

---

(١) الإنصاف، صـ ٢٣٥.

(٢) ينظر: البسيط، صـ ٧٩٣، وارتشاف الضرب، ٢/ ١٦٠.

(٣) ينظر: فيض نشر الانشراح، صـ ٧٨٤، والأشباه والنظائر، ٢/ ٢٤.

أما مصطلحا "**الأصل والفرع**" في كلام السيوطي، فليسا بمعنى "**المقيس والمقيس عليه**" بل بمعنى آخر، هو "**الأوّليّة والتمكن**" أو"**الاستحقاق**" في الأصل، وعدمهما في الفرع.

وعدم التفرقة بينهما:

- **إما أن يوقع في التناقض؛ إذ كيف يحمل الأصل على الفرع- بمعنى القياس- والقياس عكس ذلك ؟!!**
- **وإما أن يوقع في وهم أن هاتين الصورتين (حمل الفرع على الأصل) و(حمل الأصل على الفرع) من صور الحمل الذي ترد فيه الشوارد إلى أصولها(١)؛ إذْ كيف يكونان من "قياس الحمل" مع أن العلة- الطرد أو الشبه- قائمة بينهما؟!!**

ويدل على صحة ما ذهبت إليه أن ابن جني في باب "**حمل الأصول على الفروع**" أورد أمثلة، منها: استواء النصب والجر في المثنى نحو "رأيت الزيدَيْن" و"مررت بالزيدَيْن" كما تقول "رأيتك" و"مررت بك" **حملًا للمظهر**- المثنى- الذي هو أصل على فرعه "**المضمر**" ثم قال: "**وإذا تأملت علمت أنك- في الحقيقة- إنما حملت فرعًا على أصل، لا أصلًا على فرع، ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب، فحملت المظهر عليه؛ لأنه فرع في البناء...فإذا بدهتك هذه**

---

(١) كما فعل صاحب (ظاهرة قياس الحمل)، صـ ٣٦١ - ٣٩٣؛ إذْ أوردهما على أنهما من ألوان الظاهرة.

المواضع فتعاظمتك، فلا تخنع لها، ولا تعطِ باليد مع أول ورودها، وتأن لها، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها، مناظرًا كان أو خاطرًا"[1].

ويوضحه أكثر قول ابن عصفور: "الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل"[2]. وهو ما عناه النحاة بضابطهم: "الفروع إذا تمكنت- أي: خصت بما ليس في الأصول- قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها"[3].

* * *

ثانيًا: الأمر الثاني الذي تجدر الإشارة إليه، هو: ما ذهب إليه الدكتور علي أبو المكارم من أن **"قياس الأحكام"** الذي يحمل فيه الفرع على الأصل، لم يكن معروفًا عند متقدمي النحاة، كالخليل وسيبويه **"فقد رأينا النحاة في المرحلة السابقة لا يعرفون هذا المعنى، ووجدنا البحث النحوي يبرأ أو يكاد من هذا المفهوم الشكلي الذي لا يعنى بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقيق شروط المنطق الأرسطي"**[4]. **والدليل**- عنده- أن القياس بهذا المفهوم من تأثر الفكر النحوي بالمنطق الأرسطي: أنه **"لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد "قياس**

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) شرح الجمل، صـ ٩٩ - ٣٥٥، وينظر: التبصرة، ٢/ ٥٧.

(٣) الخصائص، ١/ ٢٦٠.

(٤) أصول التفكير النحوي، صـ ٧٦.

الأحكام"... لعرف به من قديم، ولترك آثاره في التفكير النحوي وفي البحث النحوي معًا، وذا غير صحيح"[1].

ولعل فيما قدمته من- قبل- من نصوص، في كتاب سيبويه، من نحو قوله:

• "قد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرًا".

• "قد يشبهون الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله، ولا قريبًا منه، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى، وسنذكره- أيضًا- إن شاء الله".

• "من كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع... إلخ.

ما يدل على عدم دقة ما ذهب إليه أستاذنا أبو المكارم؛ فإن هذا اللون من القياس "قياس الأحكام" واضح بكثرة في الكتاب، وخاصة الأقيسة القائمة على التشابه الموجود بين الألفاظ في: اللفظ أو المعنى أو الوزن أو الحكم أو العمل سواء كانت من وضعه أم وضع شيخه الخليل أو غيره من شيوخه. وهذا ما جعل باحثة مثل الدكتورة/ خديجة الحديثي ترد كل أنواع القياس التي ذكرها أبو البركات الأنباري، والسيوطي- من قياس: العلة والشبه والطرد وحمل النظير... إلخ- إلى نظائرها في "الكتاب"، قائلة: "من ملاحظة هذه الأمثلة وما شبهها مما كثر وروده في "الكتاب" ومقارنتها بما ذكره النحاة في أنواع القياس نجد أن الأنواع التي أوردها النحاة المتأخرون هي ما جاء في "الكتاب" مع زيادة ترتيب

---

(١) السابق، الصفحة نفسها.

وتبويب وتصنيف وتفصيل منه أو تعريف وتحديد مع المبالغة في ذكر الأنواع والأجزاء والفروع"[1].

بل إن عبارة مثل "**عشرون درهما**" التي تناثرت في الكتاب تقف شاهدًا جازمًا على أن سيبويه- وكذلك شيوخه من قبل- قد مارس هذا اللون من القياس، فقد نظَّر بها لكثير من أبواب كتابه، وخاصة في حديثه عن عمل بعض التراكيب، وتحليل هذا العمل باعتبارها أصلًا ينظِّر به تفسير عمل غيرها من التراكيب من نحو:

- تحليله نصب (الحال) في قولهم: ضربت عبدالله قائمًا، وذهب زيد راكبًا، إذ الحال فيه مفصولة عن أفعالها بأسماء الفعل ومفاعيلها، فنصبت "**فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلًا، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: لي مثله رجلًا، ولي ملؤه عسلًا، وكذلك ويحه فارسًا، وكما منعت النون في عشرين أن يكون ما بعدها جرًّا إذا قلت: له عشرون درهمًا فعمل الفعل هنا فيما يكون حالًا كعمل مثله فيما بعده**"[2].
- تحليله عمل "**إن**" وأخواتها تحت عنوان "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده" قال فيه: "**وهي من الفعل بمنزلة**

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، صـ٤٠٨.

(٢) الكتاب، ١/ ٤٤.

عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصَرَّف تصرُّف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهمًا لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمل العشرون عليه، ولكنه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدًا؛ لأن زيدًا ليس من صفة الضارب، ولا محمولًا على ما حُمل عليه الضارب وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي أنَّ ولكنَّ، وليت ولعل وكأنَّ.وذلك قولك: إن زيدًا منطلقٌ، وإنَّ عمرًا مسافرٌ، وإن زيدًا أخوك وكذلك أخواتها"[1].

• وفي حذف الألف واللام من قولهم: هذا أول رجل، يقول: "اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافًا واختصارًا، كما قالوا: كل رجل يريدون كل الرجال فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام، وعن قولهم: خير الرجال وأول الرجال.ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم: عشرون درهمًا، إنما أرادوا عشرين من الدراهم،

---

(١) السابق، ٢/ ١٣١.

فاختصروا واستخفوا. ولم يكن دخول الألف واللام بغير العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه"[1].

- وفي نصب التمييز بعد ألفاظ العقود يقول: "وذلك كقولك: أحد عشر درهمًا، واثنا عشر درهمًا، وإحدى عشرة جارية فعلى هذا يجري من الواحد إلى التسعة فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد. ويجري ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبعدهما النون، وذلك قولك: عشرون درهمًا"[2].

وغير ذلك من المواضع التي أغرت المستشرق (ميخائيل كارتر) أن يكتب مقالًا بعنوان "عشرون درهمًا في كتاب سيبويه" عدَّد فيه كثيرًا من المواضع التي نظَّر فيها سيبويه بهذه المقولة، منتهيًا إلى القول: "والآن ينبغي أن يكون قد اتضح أن سيبويه كان مفكرًا نظاميًا، ومرتبطًا منطقيًا أكثر بكثير مما أقر به ناقدوه حتى الآن، إن موضوع (عشرون درهمًا) مثل جيد؛ لأنه يناقش كنظرية إقليدية، ثم يطبق على نطاق واسع من المسائل النحوية، بحيث يعطينا- حالًا- نظرة عميقة إلى داخل أساليب سيبويه، ودليلًا على صحتها ورسوخها"[3].

---

(١) السابق، ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) السابق، ١/ ٢٠٦.

(٣) "عشرون درهمًا في كتاب سيبويه" ترجمة وتعليق، د. عبد اللطيف الجميلي، ود. حاتم الضامن، مجلة المورد ع١ مج١٦ سنة١٩٨٧ ص ١٢٧.

وسيبويه في هذا التنظير إنما يصدر عن منهج تصوره الخليل من قبل، وامتد في أعمال جمهور مَن خَلفوه من النحاة مما يؤكد عدم دقة الحكم السابق.

ولعل في مثل هذه الأحكـــام إشارة إلى حاجـة النحو العربي إلى دراسة تفصيلية شاملة تعيد قراءاته وتشكيله على هدي من نصوص القدماء، دون افتراضات مسبقة[1].

* * *

(٤) أصل الباب

استقر في الفكر النحوي أن كل باب من أبواب النحو له أدوات[2] "ففيه أداة هي الأصل، وباقي أدواته فروع"[3]؛ وذلك حرصًا منهم على الاقتصاد في الأصول، قال المبرد: **"كل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل؛ لاجتماعها في المعنى"**[4].

---

(١) ينظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ٢٢٤.

(٢) يطلق مصطلح "الأداة" ويراد به في الدرس النحوي - : الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل. ينظر: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية- د. أبو السعود الشاذلي، صـ١١، ودراسات في الأدوات النحوية - د. مصطفى النحاس، صـ ١١ وما بعدها.

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح، ١/ ٣٥.

(٤) المقتضب، ٢/ ٤٦.

ومن هنا ظهر مصطلح "أم الباب"[1] و"أصل الباب" و"أول الباب" و"المستولية على الباب" والمراد به: الأدوات التي تتصدر أبوابها، ويكون لها من الخصائص، كسعة التصرف، وكثرة الاستعمال (في العمل أو في المعنى أو في كليهما معًا) ما ليس لأخواتها[2]. فإن" أم الباب يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها"[3] والعرب "يتسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها"[4] و "أم الباب تتصرف فيها العرب تصرفًا ليس لغيرها"[5].

كما جاء في:

• "باب الاستفهام، فأصل الباب فيه الهمزة (ألف الاستفهام)، يقول سيبويه: "وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في "هلا" وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره"[6].

---

(١) ورد استعمال "أم الباب" تسع مرات في كتاب سيبويه، يريد به: العنصر اللغوي الذي يتصدر بابه، ويلحق به بقية أفراد مجموعته. ينظر: المعجم المفهرس لمصطلحات سيبويه، ص٣٣

(٢) ينظر: الأمهات في النحو العربي، د. سليمان القضاة، حوليات الجامعة التونسية، ع٣٦ سنة ١٩٩٥م، صـ ١٣٩ وما بعدها.

(٣) شرح الجمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، صـ٦٣٣، و٦٤١.

(٤) التصريح، ١/ ١٩٣.

(٥) الأشباه والنظائر، ٢/ ٧١.

(٦) الكتاب، ١/ ٩٩.

وهذا ما يوضحه ابن يعيش، بقوله: "فالهمزة أم هذا الباب والغالبة عليه وهي أعم تصرفًا في بابها من أختها هل"[1].

• باب الجزاء، فأصل الباب فيه "إنْ" لأنها حرف، وأصل المعاني للحروف"[2] ولأن معنى الجزاء لا ينفك عنها، وكل شرط ينحل إليها. يقول سيبويه:

"وزعم الخليل أن "إنْ" هي أم حروف الجزاء فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قِبل أنني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة"[3]. أما باقي أخواتها فهي دواخل عليها، تعمل إذا تضمنت معناها، يقول ابن جني: "وحرفه- أي: الشرط- المستولي عليه، (إنْ) وتشبه به أسماء وظروف"[4]. ويقول المبرد: "وإنما قلنا: (إنْ) أصل الجزاء؛ لأنك تجازي بها كل ضرب منه، تقول: إن تأتني آتك. وإن تركب حمارًا أركبه ثم تصرفها منه في كل

---

(١) شرح المفصل، ٨/ ١٥١، وينظر: المقتضب، / ٤٥، والجنى الداني، صـ ٩٧.

(٢) الأشباه والنظائر، ٣/ ٢٤٩.

(٣) الكتاب، ٣/ ٦٣، وينظر: الأصول، ٢/ ١٦٢، ١٦٤، ومعاني القرآن للزجاج، ٢/ ١٤٩، والجنى الداني، صـ ٢٨

(٤) اللمع، صـ٢١٣، وينظر: البيان في شرح اللمع، للشريف الكوفي، صـ ٤٤٤.

شيء، وليس كذلك سائر أخواتها"[1]. ويقول ابن أبي الربيع: "إنْ" هي الأصل في باب الشرط؛ لأنها لا معنى لها إلا ذلك، فاتسع فيها لذلك"[2].

• في باب الاستثناء، فقد ذكر النحاة أن "إلا" أم الباب فيه، قال ابن يعيش: "أصل الاستثناء أن يكون بـ"إلا" وإنما كانت "إلا" هي الأصل؛ لأنها حرف، وإنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف... وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، ومحمول عليها؛ لمشابهة بينهما"[3].

• في باب نواصب المضارع، إذ نص النحاة على أن الفعل المضارع ينصب بعوامل لفظية أربعة: "أنْ ولن وكي وإذن" والأصل من هذه الأربعة: "أنْ" وسائر النواصب محمولة عليها [4]؛ يقول المرادي: "أن المصدرية: هي إحدى نواصب الفعل المضارع بل هي أم الباب"[5]. ويقول السيوطي: "نواصب الفعل المضارع أربعة أحرف، أحدها: "أن" وهي أم الباب. قال أبو حيان: بدليل الاتفاق عليها"[6].

---

(١) المقتضب، ٢/ ٤٩.

(٢) البسيط، صـ ٦٤٢.

(٣) شرح المفصل، صـ٦/ ٧٦.

(٤) السابق، ٧/ ١٥، وينظر: المقتضب، ٢/ ٦.

(٥) الجنى الداني، صـ ٢١٧.

(٦) الهمع، ٤/ ٨٨.

• في باب النداء، فأصل حروفه وأم الباب فيه "يا" ولهذا اختصت بأنها: [1]

– أكثر أحرفه استعمالًا، حتى إن القرآن مع كثرة النداء فيه، لم يأت فيه غيرها "والمطرد الكثير في الاستعمال هو الأصل، دون القليل"[2].

– ينادى بها القريب والبعيد مطلقًا.

– انفرادها بـ"باب الاستغاثة".

– لا يقدر عند الحذف غيرها " فإذا وجدنا منادى دون حرف نداء حكمنا بالحذف لـ" يا " لأنها أم الباب.[3].

• في باب العطف فـ الواو أم باب حروف العطف[4]؛ "ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و(أو) الشك وغيره، و(بل): الإضراب، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد، ولهذا صارت الواو أصل حروف العطف".[5]

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٨/ ١١٨، والبيان في شرح اللمع، صـ ٣٦٩، وشرح المقدمة الجزولية، صـ ٩٥٠، والجنى الداني، صـ ٣٥٤، والمغني، ٢/ ٤١، والأشباه ٣/ ٢٢٢.

(٢) رصف المباني، للمالقي، صـ ١٤٣.

(٣) الجنى الداني، صـ ٤١٩.

(٤) السابق، صـ ١٥٨.

(٥) شرح المفصل ٨/ ٩، وينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٢١ – ٢١٤.

• في باب القسم، وحروفه أربعة (الباء والتاء والواو واللام)؛ قال ابن يعيش: "فأما الباء فهي أصل حروف القسم؛ لأنها حرف إضافة، ومعناها الإلصاق فأضافت معنى القسم إلى المقسم به وألصقته به، نحو قولك: أحلف بالله، كما توصل الباء المرور إلى الممزور به، في قولك: مررت بزيد، فالباء من حروف الجر بمنزلة (مِنْ وفي)؛ فلذلك قلنا: إنها أصل حروف القسم، وغيرها إنما هو محمول عليها... لأنهم أرادوا التوسع لكثرة الأيمان" [1].

• في باب التعليل، فقد نص النحويون على أن (لام التعليل) هي الأصل فيه؛ قال السبكي: "إن ما يدل على العلية ظاهرًا له مراتب أعلاها اللام؛ لوضوحها فيه" [2]. ومن ثم وجب عند تقدير التعليل أن "يجعل المقدر هو لام التعليل دون سواها؛ لأنها الأصل في التعليل" [3].

• في باب النواسخ، فإن الدرس النحوي كان يرد كل مجموعة منها، متحدة في العمل إلى أصل واحد، يسمى الباب باسمه، مثل: (إنَّ) وأخواتها فـ "أصل الباب إنَّ" [4] و(كان) وأخواتها، فهذه الأفعال أم الباب منها: (كان) [1] ومن ثم

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٩، وينظر: البيان في شرح اللمع، صـ ٥٧٦.

(٢) منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، صـ ٢١١، وينظر: أمهات الأدوات الأحادية في الأبواب النحوية - د/ مصطفى عدنان، مج كلية الدراسات الإسلامية بدبي، ع ٢٦ سنة ١٤٢٤ هـ - ص ٢١٦.

(٣) حاشية العطار على جمع الجوامع، ٢/ ٣٠٧.

(٤) التبيين، صـ ٣٥٩، وينظر: الأشباه، ٣/ ١٢٨.

كان كل أصل منها يختص بالتصرف وكثرة الاستعمال ما لا يختص به غيره من أدوات الباب، وخاصة عند التقدير؛ إذ ضابطهم في هذا الباب أنه: "إذا قُدِّر، قُدِّر، ما هو الأصل"[٢] فـ"أم الباب أولى بالتجوز"[٣] و"تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع"[٤]. و"التقدير الذي يرد إلى الأصل أولى"[٥].

(٥) أصل الاستحقاق

والمراد به: الحكم الذي يستحقه الشيء بنفسه، وحمل جميع وجوهه عليه.

وهو ما عناه النحاة بضابطهم:

- **"من تمسك بالأصل خرج عن عهدةِ المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"[٦].**

- **"ما جاء على أصله، لا ينبغي أن يسأل عنه"[٧].**

- **"الأصل لا وجه لتعليله"[١].**

=

(١) المقتصد، صـ ٣٩٩.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس، صـ ١٣٥.

(٣) المغني ٢/ ١٧١.

(٤) الإنصاف / ٢٤٦.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٦٦.

(٦) الأصول لابن السراج، ١/ ١٧٥، والإنصاف، صـ٣، و٤٨١.

(٧) المقتصد، ص ١٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور، ١/ ٣٣٧، وفيض نشر الانشراح، ص ١٦٢.

- "**الأصول تراعى ويحافظ عليها**"[2].

ويظهر أصل "**الاستحقاق**" في حديث النحاة عما تقتضيه طبيعة كل من الاسم والفعل والحرف من حيث:

(أ) الإعراب والبناء:

فالمستحق للإعراب على وجه من الغلبة- عند جمهور النحاة- الاسم؛ لاختلاف معانيه، وكثرة تغييره في العلاقة التركيبية، بين الفاعلية والمفعولية والإضافة، بخلاف الحروف فهي واحدة لا تتغير ولا تتنوع بتنوع السياق الذي ترد فيه، "**فلا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أخر**"[3] وأما الأفعال "**فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ**" [4]؛ ومن ثم اعتبر البناء فيهما أصلًا، فلا يدخل عليهما شيء من الإعراب، لعدم العلة المقتضية له ولقد بنوا على ذلك ضابطهم: - "**الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء، والأصل في البناء**

---

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري، ١/ ٢٧٣.

(٢) الكليات، صـ ١٢٢، ١٢٥، ٥٦٩.

(٣) شرح الكافية، ١/ ٦٤.

(٤) السابق. الصفحة نفسها.

للأفعال والحروف"[1] كما بنى النحاة على استحقاق الاسم الإعراب ضابطهم: "أن الأصل في الأسماء الصرف"[2].

ولما كان الإعراب في الأسماء، والبناء في الحروف والأفعال بأصل الاستحقاق، "فكل اسم رأيته معربًا فهو على أصله لا سؤال فيه وكل اسم رأيته مبنيًا فهو خارج عن أصله لعلة لحقته، فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها. وكل فعل رأيته معربًا، فقد خرج عن أصله لعلة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها"[3].

وقد اهتدى النحاة- باستقراء اللغة والتأمل في واقعها- أن الاسم قد يخرج عن أصل (الإعراب) إلى دائرة الفرعية (البناء) لمشابهة الحرف أو الفعل.

وأشهر وجوه المشابهة بين الاسم والفعل هي الجارية في باب "الممنوع من الصرف" إذ لا يتصرف الاسم تصرفًا إعرابيًا كاملًا، بل يضعف في التمكن بقدر خروجه عن خصائص الأسماء المستحقة للإعراب، فلما خرج نحو الفعلية، والفعل لا يجر ولا ينون أخذ الاسم ما للفعل؛ يقول سيبويه: "وجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل والسبب في ذلك أنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل

---

(١) ينظر: الأصول، ١/ ٥٢، والإيضاح للزجاجي، صـ ٦٤، والمقتصد، صـ ١٧، ٧٨، ١٢٧، والإنصاف، صـ ٤٨٩، ٥٣٤، ٥٤٨.

(٢) الإنصاف، صـ ٥١٤.

(٣) الجمل في النحو للزجاجي، صـ ٢٦٠، ٢٦١.

ليس له تمكن الاسم"[1]. وهذا ما عبر عنه الرضي بمصطلح "التطفل" "فالاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما"[2].

وإذا كان المنع من الصرف في الأسماء- لمشابهة الفعل- درجة وسطى، [3] فإن خروج الاسم عن الأصل، وتوجهه نحو الحرف يفضي إلى الخروج عن دائرة الإعراب تماما إلى دائرة البناء "لتطفله على الحرف فيما يخصه"، وهاهنا يكفى أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل" [4]. ومن ثم كان ضابطهم: "كلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد"[5]. ويوضح هذا ابن الخشاب، فيقول: "البناء لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركة لا يكونان عن عامل. وهو في الأفعال أصل، وفى الأسماء فرع كما أن الإعراب في الأسماء أصل، وفى الأفعال فرع والحروف كلها مبنية، والمبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم"[6].

---

(١) الكتاب، ١/ ٢٣.

(٢) شرح الكافية، ١/ ١٠٤.

(٣) المرتجل، صـ ٩٤، ٩٥.

(٤) شرح الكافية، ٣/ ١٠٤.

(٥) المنصف، ١/ ٩، والممتع ١/ ٣٥.

(٦) المرتجل، صـ ١٠٠.

ولذلك لما وجد النحاة- من البصريين (١)- الإعراب قد يدخل في بعض الأفعال- الفعل المضارع- ألمحوا إلى وجوه من الشبه بينها وبين الأسماء، وجعلوا الإعراب فيها فرعًا على إعراب الأسماء. وخلاصة هذا ما قاله الزجاجي:

"قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت- وتلك العلة مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها فكل اسم رأيته معربًا فهو على أصله. وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله.وكل فعل رأيته معربًا فقد خرج عن أصله. والحروف كلها مبنية على أصولها"(٢).

---

(١) خلافا للكوفيين الذين يرون أن إعراب "الفعل المضارع" بالأصالة لا بالمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارد عليه - أيضًا - المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه - فيحتاج إلى إعرابه، ليتبين ذلك الحرف المشترك، فيتعين المضارع تبعًا لتعينه". شرح الكافية ٢/ ٢٢٧، ومسائل خلافيه، صـ ٩١، وخلافًا لما نقله ضياء الدين بن العلج في البسيط من أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٧، قال السخاوي: "وقد غلط؛ لأن الكلام إنما وضع للتفاهم وإذا كانت الأسماء لا يفهم المراد بها إلا بالإعراب لم يكن الإعراب طارئًا عليها" سفر السعادة، صـ ٨٤٧.

(٢) الإيضاح، صـ ٧٧.

* * *

(ب) من حيث العمل والإهمال.

فقد تقدم أن النحاة نظروا إلى أنواع الكلمة من حيث استحقاق العمل وعدمه باعتبار ثنائية "**الأصل**" و"**الفرع**" وجردوا- بما اهتدوا إليه من استقرائهم للمادة اللغوية- من ذلك ضابطهم الذي ينص على: "**أن أصل العمل للأفعال، ثم الحروف. أما الأسماء فلا تستحق بالأصالة عملًا؛ لأنها بتغيرها وتنوعها داخل التركيب جاذبة للعوامل، وباعثة لها نحو التشبث بها، وبحسب تدرجها وتوجهها نحو الفعلية أو الحرفية، يكون عملها فرعًا عنها**".

* * *

(ج) المُعْلم وغير المُعْلم:

إذ قرر النحاة أن الذي يستحق العلامة إنما هو "الفروع" لأن الأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق وإنما ذلك بابه الفروع"[1] ومن ثم كان ضابطهم: "**الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة**" يقول السيوطي- في كلام نسب لابن جني- : "**بدليل أنك تقول في المذكر: قائم وإذا أردت التأنيث، قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند التأنيث، ولم تأت للمذكر بعلامة وتقول: رأيت رجلًا فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت**

(١) المرتجل، صـ ٦٣.

التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال، أدخلت عليه السين؛ لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله الحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلًا لما احتاج إلى علامة[1]. وقد تقدم الحديث عن هذا الأصل، وما بناه عليه النحاة من مقولات.

* * *

(د) خصائص كل منها: -

فقد انتهى الدرس النحوي إلى ما يستحقه كل من الاسم والفعل والحرف بالأصالة، دون أن يشركه فيه غيره، فذكروا:[2]

١ - أن ما يستحقه الاسم بالأصالة ثلاثون: (الجر/ والإضافة/ والنداء/ والترخيم/ والندبة/ والاستغاثة/ والتصغير/ والنسب/ والفاعلية/ والمفعولية/ والتعريف بالألف واللام / والعلمية/ والإضمار/ والإبهام/ والتكسير/ والتنكير/ والتذكير/ والتأنيث/ والتثنية/ والجمع/ والإعراب/ والنعت/ والمصدرية/ ورؤية مسماه بالعين/ وظرفية المكان وظرفية الزمان/ والعدل/ والتعجب منه/ والتنوين/ والتركيب/ والتمييز).

---

(١) الأشباه والنظائر، ٢ / ٢٨٢.

(٢) ينظر: القواعد الثلاثون في علم العربية، لشهاب الدين القرافي.القواعد: القاعدة الثانية والعشرون، والثالثة والعشرون والرابعة والعشرون ص ٢٣٥ – ٢٣٦.

٢- أن ما يستحقه الفعل بالأصالة عشر: (الجزم/ والتصرف/ والدلالة على الزمن/ وأصالة الطلب/ ودخول قد/ ودخول السين وسوف/ ودخول الضمير المرفوع المتصل نحو قمت/ ودخول نوني التوكيد/ وأصالة عمل الرفع والنصب في الأسماء/ ودخول نون الوقاية).

٣- أن ما يستحقه الحرف دون أخويه (الاسم والفعل) بالأصالة عشر أيضًا: (عمل الجزم/ ونصب الأفعال/ والعطف/ والربط / وقلب معنى الكلام/ والزيادة/ والتحضيض نحو هلا ولولا ولوما وألا / والنقل/ وقلب الفعل مصدرًا، نحو أنْ وأنَّ وما/ والغاية).

* * *

(٦) الأصل بمعنى الأولوية والتمكن

ويظهر هذا الأصل في أثناء حديث النحاة عن الأولوية في بعض أنواع الكلم، وهم يقررون سلفًا: أن الأولوية- حتمًا- ليست في الزمان والوجود، وإنما هي في النفس والتصور، يقول ابن جني: "**وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل: أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان**"[1].

وهذا ما يؤكده ابن القيم؛ إذ يرى أن تسمية النحاة للمصدر أصلًا، وللمشتق منه فرعا، ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة، وقول سيبويه: "**وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء**"[2]. هو بهذا الاعتبار، لا أن العرب تكلموا أولًا بالأسماء، ثم اشتقوا منها الأفعال !! فإن التخاطب بالأفعال ضرورة كالتخاطب بالأسماء، ولا فرق بينهما[3].

ومن جملة مقولات النحويين في ذلك:[4]

- **أن الأسماء هي الأول**[1] **وهي أشد تمكنًا.**

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٠.

(٢) الكتاب، ١/ ١٢.

(٣) بدائع الفوائد، ١/ ٢٢-٢٣.

(٤) ينظر: الكتاب، ١/ ٢١ - ٢٤، وسر صناعة الإعراب، ٢/ ٤١١، وعلل النحو، صـ١، والمرتجل، صـ ٧٢.

• أن الاسم قبل الصفة كما أنه قبل الفعل.

• أن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به، والنكرة أخف من المعرفة.

• أن الواحد أشد تمكنا من الجمع؛ لأن الواحد الأول.

• المذكر أول، وهو أخف من المؤنث وهو أشد تمكنًا.

• الإضافة فرع على الأصل، كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد.

ومن هذا الباب اختلافهم في أيها الأصل: علامات الإعراب أم علامات البناء؟ مذهبان ذكرهما ابن الأنباري [٢] قال السيوطي: "والذي يظهر ترجيحه أن حركات الإعراب فقط أصل؛ لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة"[٣].

* * *

=

(١) وهذا بناء على أن الأولية للمصدر في الاشتقاق، خلافًا لما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو الأصل محتجين بـ(دليل الاعتلال، والعمل النحوي، وتأكيد الفعل بالمصدر، ووجود أفعال لا مصادر لها، وأن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل) وقد رد عليهم البصريون ذلك، ينظر: الإنصاف، صـ ٢٣٥ - ٢٤٥.

(٢) أسرار العربية، صـ٢٠.

(٣) الهمع، ١/ ٦١.

(٧) الأصل التاريخي

والمراد به: الأصل "الذي كانت عليه الظاهرة قبل أن تتطور أو تتحول عنه، وعليه فالأصل- هنا- مرتبط بالقدم، ومن لطيف ما نجده عند القدماء أنهم لا يكتفون برصد التطور، وإنما يتجاوزون ذلك إلى تعليله، والوقوف على بعض عوامله"[١].

على أن التطور التاريخي للظاهرة اللغوية، لم يكن من وكد البحث في الفكر النحوي؛ لأن النحاة قعدوا العربية بصفتها لغة ثابتة [٢] كما وردت في مثالها الأعلى "القرآن الكريم" وما جاء من "كلام العرب" ولكن "ربما سجلوا الأصل القديم السابق في استعمال عنصر نحوي، وسجلوا الواقع الجديد اللاحق في استعماله؛ وذلك من أجل خدمة المنهج التعليلي الذي أخذوا أنفسهم به"[٣].

ويبرز هذا الأصل "التاريخي" في حديث النحاة عن المركبات من أنواع الكلم ويعنون بها: "الشيئين اللذين ضم أحدهم إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد"[٤] وفقًا لثنائية " الأصل" و"الفرع" بين المفرد والمركب.

ويظهر هذا واضحا في بابين:

---

(١) مناهج التأصيل في التراث اللغوي، د. إسماعيل أحمد عمايرة، مج مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٥٤، سنة ١٩٩٨م ص٥٢.

(٢) ينظر: نظرية الأصل والفرع د. خميس الملخ، صـ ١٠٦.

(٣) في تاريخ العربية د. نهاد الموسى، صـ ٢٠٢.

(٤) ينظر: التعريفات للجرجاني، صـ ٤٩.

أولها: المركبات من الأسماء، كالمركب الإضافي نحو: "عبدالله" والمزجي نحو: "حضرموت" و"بعلبك" والعددي نحو: "خمسة عشرَ" والصوتي "كعمرويه" و"سيبويه". والإسنادي "كتأبط شرًّا".

وثانيها: حروف المعاني؛ إذ تناولوا في كثير منها ما كان على أصل الإفراد فيه، وما كان مركبًا، مثل: حديث الخليل عن تركيب (لن) من "لا" و"أَنْ" حذفت الهمزة تخفيفًا فالتقى ساكنان فحذفت الألف. قال سيبويه: "وأما غيره فزعم أنه ليس في "لن" زيادة وليست من كلمتين ولكنهما بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب، بمنزلة "لم" في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا"(1). ولهذا نظائره الكثيرة في الكتب التي تناولت "حروف المعاني"(2).

وأما الأفعال فقد اختلف في جواز التركيب فيها، فقيل: يمتنع "ومن ثم كان قول من ذهب: إلى أن "حبذا" فعل ماض، وما بعده فاعل به غلطًا... ولذا إذا

---

(1) الكتاب ٣/ ٥، وينظر: الجنى الداني، صـ٢٧، وشرح المفصل، ٨/ ٧٢.

(2) ينظر: قضايا التركيب في لغة العرب - د. محمد عبد الحميد سعيد، صـ ١٠٠ وما بعدها، ونظرية الحروف العاملة - د. هادي الهلالي، صـ١٣٣ وما بعدها. وحروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها - د. فائزة المؤيد - بحث بمجلة جامعة أم القرى مج ١٣، ع٢٣.

ركبت (إنَّ) مع (ما) لا تعمل؛ لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب، والفعل لا يتركب"[1].

وقيل: يجوز وإن كان قليلًا كما في "حبذا " و"هلم" إذ "اتفق البصريون والكوفيون على تركيب "هلم" وإنما اختلفوا فيما ركب منه، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب، وإن كان يجوز أن تكون كل كلمة برأسها، أنهم رأوا بني تميم يصرفونها تصرف الأفعال- فيلحقون بها الضمائر- فتكون فعلًا، ولا تكون فعلًا إلا إذا قيل إنها مركبة، والتركيب عندهم مألوف"[2].

هذا، وقد بنى النحاة على القول بـ "الأصل التاريخي" عدة ضوابط، منها:

- "المفرد أصل للمركب" و"المفرد قبل المركب" و"حالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد" "فالأشياء الأول تكون مفردة لا تركيب فيها"[3].
- "الأصل في الحروف ألا يحكم عليها بالتركيب"[4].
- "التركيب ليس بأصل في الكلام، والحمل على غيره أولى ما وجد عنه مندوحة"[5].

---

(١) الأشباه، ١/ ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) السابق، ١/ ٢٣٦.

(٣) ينظر: اللباب، ١/ ٢٢٤، ٢٦٠، ٥٠٥، وأسرار العربية، صـ ٣٠٢، ٣٠٧، والتخمير، ١/ ٢٠٣، والهمع، ٣/ ٢٨٩.

(٤) السابق، ١/ ٢٠٢.

(٥) المرتجل، صـ٢٧٦.

• "الضم والتركيب يزيل المفرد عما كان عليه من أحكامه" [1] "فالشيئان إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما من قبل أن يمتزجا" [2] فـ"الحروف يصير لها بالتركيب حكم لم يكن لها قبله" [3] و"الحرف إذا ركب مع آخر خرج كل منهما عن حكمه"[4].

• "الحرف إذا ركب كان له معنى خلاف الذي كان له قبل التركيب"[5].

• "التركيب مما تتغير فيه أوضاع الكلم عن حالها موضع الإفراد"[6].

• "التركيب يزيل الأشياء عن أصولها"[7].

• "كل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم" [8].

• "لا يركب أكثر من كلمتين" [9].



---

(١) ينظر: الخاطريات، صـ ٩٥، والأمالي لابن الشجري، ٢/ ٣٧٨.

(٢) سر صناعة الإعراب، صـ ٣٠٦.

(٣) المتبع في شرح اللمع، ٢/ ٥.

(٤) فيض نشر الانشراح، صـ ٩٧٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٢٨٠.

(٦) المحتسب، ١/ ٧٦.

(٧) الكليات، صـ ٤٨٢.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ٢٧٩.

(٩) شرح الكافية للرضي، ٢/ ١٥٦.

وهكذا استطاع الفكر النحوي من خلال ثنائية "الأصل" و"الفرع" أن يحقق قدرًا كبيرًا من الملاءمة بين "الجهاز النظري" الذي وضعه، و"استعمال المتكلمين للغة" ومن تمام الحديث هنا أمران:

أولًا: أن هذه الفكرة "الأصل" و"الفرع" على الرغم مما تمثله من أهمية في بناء نظرية النحو العربي، قد وجه إليها نقد كبير من قبل بعض الباحثين:

- فيرى د.تمام حسان أن "للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع، والعلة والحكم؛ لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية أما العلة- ومنشؤها العرف- فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه. والأولى أن تدرس كل حالة على علاتها، في ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وألا يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر"[1].

- ويرى د. إبراهيم أنيس "أن فكرة الأصول والفروع ألجأت النحاة إلى افتراض أصول لم ينطق بها العرب"[2].

- ويرى د. كمال بشر أن فكرة "الأصل" و"الفرع" تعد من مشكلات الفكر النحوي وخاصة في الصرف العربي، فذهابهم إلى أن "هناك أصلًا ثابتًا ترجع إليه

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية، صـ ٤٢، ونظيره في (مناهج البحث في اللغة)، صـ ١٨١.

(٢) من أسرار اللغة، صـ ٧١.

كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل"[1].

• أما د.علي أبو المكارم، فيرى أن الأصالة والفرعية في باب القياس "لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدمُ ربطها بمقاييس تحدد أنماطها، وتسجل أبعادها، مكَّن الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء، معتبرًا ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلًا، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعًا لذلك الأصل. وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم تقنينها؛ ومن ثم انفتح الباب- عن سعة- للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها"[2].

• وترى د. سعاد على، أن ثنائية "الأصل" و"الفرع" كان لها أثرها في الخطاب النحوي، فقد كانت سببًا في "أن النحو قد بدأ باكرًا ينشيء ميدان معياريته، وكل عبارة لا تساير تلك المعايير لابد من إلغاء حضورها. ففصاحة الذات المتكلمة ونقاء عروبتها لم يعد يشفع لها، بل يتوجب عليها أن تراعي فكرة(الأصل)، أي: أصل القاعدة في الخطاب، وليس اللغة"[3] ثم تنتهي إلى أن

---

(١) دراسات في علم اللغة - القسم الثاني ٨٧ - ٨٨.

(٢) أصول التفكير النحوي، صـ ٧٥، وينظر: الأصول والفروع بين الدراسات الفقهية والنحوية - د. أحمد علم الدين الجندي - حوليات كلية دار العلوم ع٦ - سنة ١٩٦٧م - صـ ١١٠.

(٣) استصحاب الحال في الخطاب النحوي، وتداعياته في مسائل الخلاف، بحث بمجلة الدراسات اللغوية، مج١، ع٤، سنة ١٤٢٠هـ، صـ٩٧، وهو بحث فيه تخليط كبير، وعدم دقة - كما يبدو لي- في فهم مصطلح "الأصل" عند أهل الفن.

فكرة "الأصل" و"الفرع" لا وجود لها في الخطاب النحوي لدى المدرسة الكوفية بل: "أريد لها أن تكون ركنًا أساسيًا في المنظومة الخطابية البصرية، وأفضى بهم الحرص المنهجي على هذه الفكرة، إلى التشكيك في معظم الشواهد الكوفية، أو تأويلها، أو إلغاء حضورها في معظم الأحيان"[1].

* * *

والذي أراه أن هذا النقد لمقولة "الأصل والفرع" في الفكر النحوي مدفوع من وجوه:

أ- أن آراء النحاة في ثنائية "الأصل" و"الفرع" والانطلاق منها في كثير من أحكام القياس يعد من أبرز مظاهر التنظير والتجريد في الفكر النحوي، الذي هو مظهر مهم من مظاهر إقامة النظرية في أي علم من العلوم. ولا أراني أبعد حينما أذهب إلى أن هذه الثنائية "الأصل" و"الفرع" وما تقتضيه من جمع بين الأشياء والنظائر وإلحاق بعضها ببعض، والتحكم في تنوع الوجوه وتشعبها، مما يساعد على تقعيد اللغة وانضباطها كان لها كبير الأثر في جعل النحو نظرية وعلمًا منضبطًا في كثير من أحكامه.

فهُم من خلال هذه الثنائية استطاعوا أن يلملموا شتات اللغة المدروسة- كما رأينا فيها تقدم- بإرجاع ظواهره المتعددة إلى أصول موحدة ترد إليها الفروع بشتى أنواعها دون أن تضطرب قواعدهم، أو تنخرم أصولهم، فـ"الشيء يكون

(١) السابق، صـ١٠٠.

له أصل مجمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل فلا يكون ذلك ناقضًا للباب، بل يخرج منه ما خرج لعلته، ويبقى الثاني على حاله"(١). وبذلك يمكن بناء قواعد لغوية محكمة على أصول موحدة، لا على أمثلة مشتتة(٢). وفي ذلك ضبط للنظرية النحوية، يمنعها من أن تتضخم أصولها، ويجعل النحوي أقدر على تعليل الفروع بردها إلى الأصول المقيسة عليها.

ب- كما أنهم استطاعوا- من خلال هذه الثنائية أن يقفوا على طبيعة العلاقات الحقيقية للمفردات والتراكيب داخل النظام اللغوي وهو ما يحفل به التحويليون اليوم أيما احتفال؛ إذ يرى المنهج التحويلي: "أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية السطح... وفي العربية مثلًا لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع) بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما. ولا نستطيع أيضًا أن نغفل عن أن (الطاء) في (اصطبر) و(اضطرب) ليست (طاء) وإنما أصلها (تاء) وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة كما هي، دون أن يجد تفسيرًا لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل"(٣).

---

(١) المقتضب، ١/ ٣.

(٢) ينظر: دور البنية الصرفية، صـ١٠٧.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، صـ١٤٤.

ج- أما الدعوى بأن ندرس كل حالة على علاتها، فيصبح عندنا قواعد لكل حالة، دون التمسك بقواعد عامة بل تكون هناك قاعدتان وثلاث وأربع ، كما يرى أستاذنا د. تمام حسان.

فأقول: إن هذا لا يتفق والغاية التي انطلق منها الدرس النحوي- قديمًا- في وضع قواعد عامة ضابطة للسان العربي بحيث يمكن أن يقال: إن من اتبعها فقد انتحى سمت كلام العرب، وهذا لا يكون بقواعد مشتتة؛ ومن ثم فـ"ليس هناك لغوي جاد ينكر أن من أهم أهداف البحث اللغوي الأساسية، اكتشاف القواعد العامة في اللغات، وأن القاعدة العامة في التحليل اللغوي، أفضل من القواعد المتعددة، وقد أصبح هذا المبدأ المعروف منذ القدم لدى الفكر النحوي أشد رسوخًا بعد ازدهار الدراسات الحديثة في علم اللغة وعلم اللغة النفسي؛ لأن هذا المبدأ متصل بطبيعة اللغة ذاتها، فالمتكلم يطبق القاعدة اللغوية بنفس الطريقة في كل مجال تنطبق عليه هذه القاعدة، ولا يخرج عن ذلك إلا إذا اختلف المجال اختلافًا يبرر هذا الخروج... وعلى اللغوي أن يكتشف السبب الذي جعله يخرج عن القاعدة العامة، لا أن يعدل القاعدة العامة"(1).

د- على أن هذا المبدأ "**الأصل**" و"**الفرع**" في الفكر النحوي، وإن كان من ضوابط النظرية التي تتخذ أداة لتسويغ الأحكام، لا إنشائها، فإنه "لم يكن مبدأ

---

(1) ينظر: دفاع عن الأصل المقدر، د داود عبده، المجلة العربية للعلوم الإنسانية- الكويت مج١ - ع١ صـ١٦٧.

مصطنعًا، أو علاقة متخيلة فرضتها رغبتهم في التحكم في الظواهر اللغوية المختلفة، فهو مبدأ مستنتج، أفرزه تتبع الظاهرة اللغوية بتجلياتها المختلفة، وصورها المتنوعة وملاحظة التوافق أو الاختلاف بين عناصرها، واتخاذ مثل هذه العلاقات أساسًا، بُني عليه تصورهم العام لعملية القياس وشروطها وعناصرها[1]. فثنائية "**الأصل والفرع**" وإن كانت- في ظاهرها- من المقولات النظرية، إلا أنها منطلقة- في الحقيقة- من التأمل في اللغة ونظامها.

هـ- أن فكرة "**الأصل**" لم تكن سمة الفكر النحوي في البصرة، كما يظن بعض الباحثين، بل كانت سمة الفكر النحوي عامة، وإن كان هناك خلاف بين أعلامه في تحديد بعض "**الأصول**" و"**الفروع**". يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "**ولنحاة الكوفة اهتمام بالأصول كنحاة البصرة، فهم يفصلون مثلهم بين عوامل الأسماء وعوامل الأفعال، ويجدون أن الحرف لا يعمل إلا فيما اختص به؛ ولذلك منعوا أن تعمل (أن) المخففة في الأسماء؛ لأنها من عوامل الأفعال، ومنعوا أن تعمل (ما) الحجازية النصب في الخبر؛ لأنها حرف غير مختص، مثلها في ذلك مثل حرف الاستفهام، وحرف العطف ويراعون أحكام الأصول، ويطبقونها في أقوالهم ومناظراتهم ويتمسكون بأصل لغوي في العربية، ويطبقونه في غير موضع، وهو: لا يجوز الإضمار قبل الذكر؛ ومن هنا يمنعون تقديم الخبر على المبتدأ؛ لئلا يضمر المبتدأ قبل ذكره، كما يمنعون أن يعمل الفعل الثاني في**

---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ٢٢٦.

التنازع؛ لئلا يختل أيضا هذا الأصل النحوي. وكما رأينا عند البصريين عناية بالأصل والفرع، نرى- كذلك- عند الكوفيين؛ فهم يمنعون أن تعمل (إنَّ) في الخبر؛ لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع -أبدًا- يكون أضعف من الأصول؛ فينبغي ألا يعمل في الخبر، جريًا على المقياس في حط الفروع عن الأصول، لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز..."[1].

و- أن هذه المقولة في الفكر النحوي لم تكن مطلقة بحيث يستطيع الباحث أن يلحق ما يشاء بها يشاء، كما يرى الدكتور أبو المكارم، بل كانت مقيدة بضوابط، ومحاطة بأصول مستنبطة من استقراء كلامهم، والوقوف على طرائق العرب في لغتهم، وقد تقدم الحديث عن كثير منها، عند تناول مظاهرها في الدرس النحوي. ويظهر هذا بصورة أكثر في الحديث عن الضوابط التي تحكم **"الأصل" و"الفرع"** بصورة عامة في الفكر النحوي ، وهذا حديثه ما يلي:

* * *

ثانيًا: ضبطت العلاقة بين **(الأصل والفرع)** في الدرس النحوي، انطلاقًا مما جرده النحاة من قواعد وضوابط منظمة توضح درجة وخصوصية كل منهما، من هذه الضوابط:

---

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف، صـ٣٣٨-٣٣٩.

- "أن الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل"[1].
- أن الفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول، وما شبه بالشيء فلا يصرف تصريفه ولا يقوى قوته[2].
  - فما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره[3].
  - وللأصول من التصرف ما ليس للفروع[4].
  - لا يكون الفرع أوسع تصرفًا من أصله[5].
  - وللأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها[6].
  - فالأصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها فلا يتسع في الفرع الاتساع الذي في الأصل[7].

ويظهر هذا الأصل واضحًا في "باب العمل"[1] فما كان فرعًا في العمل، فإنه لا يتصرف في معمولاته من التقديم والتأخير تصرف الأصول؛ لأن "الفروع

---

(١) اللباب، ١/ ٥٠٠، وينظر: الأصول، ٣/ ٤٤٧، والتبصرة، ١/ ٤٥.

(٢) شرح المفصل، ١/ ٧١١، ٦/ ٨٧، وينظر: اللباب، ١/ ٢٠٩، والمقتصد، صـ ٢٦٧، والإنصاف صـ٦١٥، وأسرار العربية، صـ١٥٠.

(٣) علل النحو، صـ ٢١٩.

(٤) اللباب، ٢/ ٧٢.

(٥) المرتجل، صـ٧١، ١٨٨.

(٦) علل النحو، صـ ٢٥٥، والمتبع، صـ ١٤٨ - ١٥٠.

(٧) الخصائص، ٢/ ٢٠٧.

أبدًا منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز"[2] ولذلك فإنهم "لم يتسعوا في (إن) وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يتسعوا في الظروف ولا في الأسماء المسمى بها الأفعال اتساعهم في الفعل. ولا في الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين اتساعهم في أسماء الفاعلين"[3].

يقول الإمام عبد القاهر: "اعلم أن (ما) فرع في العمل على (ليس) فلا تتصرف تصرفها، لا يجوز أن تقول: ليس منطلقًا زيد، فتعمل مع تقديم الخبر على الاسم، كما تقول: ليس منطلقًا زيد؛ إذ الفرع لا يقوى قوة الأصل، وليس الشيء إذا أشبه الشيء أجري مجراه في كل شيء ألا ترى أن باب (ما لا ينصرف) إنما أجري مجرى الفعل في بعض الأحوال، وعلى هذا تجري الفروع مع الأصول في الغالب، وهو القياس المنقاد".

• أنه قد يبقى حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل بمعنى: أن "العرب قد تستعمل جملة من الكلام، أو كلمة، ثم تحدث فيها تغييرًا لغرض ما، فتكسب بهذا التغيير حكمًا معينًا، ثم تعود مرة أخرى إلى الأصل الذي غيرته، فتستعمله

=

(١) ينظر صـ٤٥٦.

(٢) شرح المفصل، ١/ ١١٧.

(٣) الحجة، ١/ ٣١٠.

مع بقاء ذلك الحكم الذي حدث بسبب ذلك التغيير"[1]. ومن شواهده قول سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ؛ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"[2]. فأصل كلام العرب: اجتمع أهل اليمامة، بالتذكير، ثم إنهم يتسعون، فيحذفون المضاف (أهل)، فيصير الفرع: اجتمعت اليمامة، فيغيرون لأجل ذلك الفعل من التذكير إلى التأنيث، ثم يرجعون مرة أخرى إلى الأصل فيقولون: اجتمعت أهل اليمامة، مع بقاء حكم الفرع، وهو التأنيث، وهذا معنى كلامه: "فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام". ويمكن أن يجعل منه- أيضًا- ما ذكر من بناء المنادى العلم المفرد المختوم بالتاء على الفتح، في قولهم: يا سلمةَ أقبل يقول سيبويه: "واعلم أن ناسًا من العرب يثبتون الهاء، فيقولون: ياسلمةُ أقبل، وبعض من يثبت، يقول: ياسلمةَ أقبل"[3].

فالضم هو الأصل، أما الفتح، فقد علله سيبويه- ناقلًا عن الخليل- بأنهم "قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء، لكان آخر الاسم مفتوحًا- أي: على الترخيم،

---

(١) إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل(بحث في أصول النحو)، د. بهاء الدين عبد الوهاب، مجلة الدراسات اللغوية، مج٢، ع٣، سنة ١٤٢١هـ صـ١٢٣.

(٢) الكتاب، ١/ ٥٣.

(٣) السابق، ٢/ ٢٤١.

الذي هو الفرع- **فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء**- أي: أبقوا حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل- **وقال النابغة:**

كليني لهم يا أميمةَ ناصب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب(1)

فيكون الأصل في (ياسلمةَ)، ويا (أميمةَ): الضم ثم فتحا على الترخيم، بحذف الهاء، وهذا هو الفرع، ثم تعاد الهاء، مع بقاء فتح الآخر؛ إبقاء لحكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، وهذا معنى قوله: **"فلما ألحقوا الهاء، تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء"**(2).

---

(1) السابق، ٢/ ٢٠٧ والبيت من الطويل، وهو في ديوان النابغة، صـ٥١، وينظر في: شرح أبيات سيبويه، ١/ ٤٤٥، وشرح المفصل، ٢/ ١٧، و١٠٧، وأمالي ابن الشجري، ٢/ ٣٠٦، والحلل في شرح أبيات الجمل، صـ٢٤١، والخزانة، ٢/ ٣٢١، والدرر اللوامع، ٣/ ٩١.

(2) قال ابن مالك: **"وأسهل من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتباعًا لفتحة ما قبلها... ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سيبويه، قوله: وبعض من يثبت، يقول: ياسلمةَ، فنسب الفتح إلى بعض من يثبت، ولو كان الفتح على ما ادعى من تقدير حذف التاء، لكان منسوبًا إلى من يحذف، لا إلى من يثبت، وهذا بيِّنٌ، والاعتراف به متعين"**، شرح التسهيل، ٣/ ٤٢٨ ورد بأنه ليس مراد سيبويه أن الذين يثبتون الهاء ليس عندهم ترخيم، حتى يصح ما أورده عليه، بل مراده-والله أعلم- أن الذين يثبتون الفتح مع الهاء، يبنون كلامهم على الفرع بحذف الهاء، الذي هو الترخيم، ثم يعودون إلى الأصل، بإثبات الهاء، رجوعًا عن الترخيم، مع بقاء حكم الفرع الذي هو الفتح، فهو نظير قولهم: اجتمعت أهل اليمامة، بدليل أنه نظَّر لهذا الشاهد(اجتمعت أهل اليمامة) بقوله: **"ومثله في هذا: يا طلحةَ أقبل؛ لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم، فترك الحاء على حالها"**، الكتاب، ١/ ٥٣.

• **يمتنع في كلامهم أن يجري الفرع مجرى الأصل في كل أحواله، بل يجب الفرق؛** يقول الإمام عبدالقاهر: **"ضارب وذاهب فرع على يذهب ويضرب في تضمن الضمير، وإذا كان فرعًا لم يجرِ مجراه في التصرف فإذا أجري اسم الفاعل على غير من هو له أبرز الضمير، وإن لم يحصل لبس؛ ليفرق بين الفرع والأصل. فيقال: هند زيد ضاربته هي ألبتة، ولا يجب ذلك في الفعل لما ذكرنا من امتناعهم أن يجري الفرع مجرى الأصل فاعرفه"**[1].

• **لا يجوز ترجيح الفرع على الأصل**[2]، لكن هذا قد ينخرم بأصل آخر، فإذا كان من أصولهم أن الفرع لا يختص بما ليس في الأصل، فإن الفروع قد تختص أحيانًا بأحكام ليست في الأصول لمزية فيها كأنَّ المفتوحة، فهي فرع المكسورة، ومع ذلك إذا خففت أعملوها، بخلاف المكسورة، فإنها تهمل غالبًا؛ قال الصبان: **"وكان اللائق التسوية، أو العكس؛ لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل. وحاصل الجواب: أن الفرع يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد في الأصل"**[3].

• **أنه "قد يتجاذب الشيء الواحد أصلان، فتجريه تارة على أصل، وتجريه أخرى على أصل آخر"**[4]. ومثال ذلك: عمل (ما) و(إن) النافيتين، فالأصل (أن

---

(١) المقتصد، صـ٢٦٧.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك، صـ ٤٩١

(٣) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٩١

(٤) القياس في النحو، د مى إلياس، صـ ٤٣

الشيء ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه) [1]، وبناء على هذا الأصل لم تعملا في لغة تميم لاشتراكهما.

ولكن لما كان من أصولهم: **أنهم قد يعطون الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه أو فيهما معا** [2]، ألحق أهل الحجاز (ما) على هذا الأصل بـ(ليس) في العمل؛ إذ اجتمع بها شبهان بـ(ليس) شبه من جهة النفي، وشبه من جهة الدخول على المبتدأ والخبر [3]، كما أن طائفة من الحجاز- هم أهل العالية- أعملوا (إن) أيضًا عمل (ليس) لهذا الشبه [4].

- **لا يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع وأمن اللبس.** [5].
- **لا يجوز رد الشيء إلى غير أصله** [6].
- **عادتهم جارية بتخفيف الفروع؛ لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فخففوا ألفاظها تنبيها عليها** [7].

---

(١) الكليات للكفوي، صـ ١٠٥٧.

(٢) المغني، ٢/ ١٨٨.

(٣) ينظر: الخصائص، ١/ ١٦٧، والمقتضب، ٢/ ٣٦٢، وشرح المفصل، ١/ ١٠٨.

(٤) التصريح، ١/ ٢٠١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ٣٥٠.

(٦) شرح الشافية، ٣/ ٨٨.

(٧) الإنصاف، صـ ٢٩٧، ٤٦٦.

والخلاصة: أن الفكر اللساني الحديث- في نقده للفكر النحوي القديم- قد أساء فهم فكرة "**الأصل**" و"**الفرع**" في الفكر النحوي، ولم يفطن أهميته، وهي تمثل- في نظري- أرقى ما بلغه المنهج النحوي، حين تأتي قوة التفكير، والقدرة على ضبط المسائل بالرغم من تشعبها.

هذا، ومما يرتبط بفكرة "**الأصل**" و"**الفرع**" ما عرف- في الدرس النحوي- بـ(**التأويل والتقدير**) الذي يعد أساسًا مهما انطلق منه الفكر النحوي في التوفيق بين النظرية والتطبيق، ضبطًا للعلاقة بين التركيب الظاهر، والأصول التي تنتظم بنيته عندهم؛ لأن "**بنية الجملة أو التركيب لا تعطينا- دائمًا- كل شيء عن العلاقة النحوية**"[1] وهذا حديثه ما يلي:

---

(١) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، د. عبد الرحمن أيوب، مج اللسان العربي، المغرب، مج١٦، ج١، صـ١٤.

التأويل النحوي

نحو الخروج عن النحو

تعريف:

تدور كلمة التأويل في أصلها اللغوي حول: تفسير مآل الشيء، وبيان عاقبته التي يصير إليها، ففي اللغة: "**أَوَّلَ الكلام تأويلًا، وتأوله: دبره وقدره وفسره**" [1] واشتقاق الكلمة من المآل، وهو العاقبة والمصير قال ابن فارس "ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه وذلك قوله تعالى: "**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ**" [2] يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم"[3] وقال الأعشى: [4]

عَلى أَنَّها كانَتْ تَأَوُّلُ حُبِّها   تَأَوُّلَ رِبْعِيِّ السِّقابِ فَأَصْحَبا

قال أبو عبيدة: تَأَوُّلُ حُبِّها أي تفسيره ومرجعه أي: أن حبها كان صغيرًا في قلبه فلم يَزَلْ ينبت حتى أَصْحَبَ فصار قَديمًا كهذا السَّقْب الصغير لم يزل يَشِبُّ حتى صار كبيرًا مثل أُمه وصار له ابن يصحبه [5].

---

(1) القاموس المحيط، مادة : (أول باب اللام فصل الهمزة).

(2) سورة: الأعراف، آية: ٥٣.

(3) معجم مقاييس اللغة: ١/ ١٦٢.

(4) البيت في ديوان الأعشى: صـ٨٨.

(5) اللسان، مادة(أول).

أما في كلام النحويين فلا نكاد نجد تعريفًا دقيقًا لمفهوم التأويل- عندهم- وإن كان المتأمل في الدرس النحوي يجد استخدامه يمتد امتدادًا مباشرًا عن مدلوله اللغوي فهم يلجؤون إليه عند مخالفة اللفظ، أو التركيب لظاهر المعنى أو الأصل النحوي "فيحمل على خلاف الظاهر لدليل"(١) فهم يستخدمونه "إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال: إن النية به غير ذلك"(٢)

ومعنى هذا أن وظيفة التأويل: "الموائمة بين الصورة المنطوقة والأصل الذي تنتمي إليه، أو قل: بين بناء الجملة المنطوقة والبنية الأساسية وهذه أمور اقتضتها الصنعة النحوية، وقد لاحظ النحاة العرب كثرتها في الكلام المنطوق، وقد ردوها بسهولة إلى الأصل"(٣) وبهذا المعنى لا أرى في التأويل مذهبًا نحويًا، بقدر ما أرى فيه منهجًا في قراءة النص والتعامل معه(٤).

---

(١) فيض نشر الانشراح، صـ١٠١٩.

(٢) الإنصاف: صـ٧٠.

(٣) بناء الجملة العربية، صـ٢٠٢.

(٤) قد يرتبط مصطلح "التأويل" بمصطلحين آخرين، هما: "التعليل" و"التخريج" إلا أن هناك فرقا دقيقا بين هذه المصطلحات، فالتأويل- كما تقدم- حمل الشيء على غير ظاهره، والتعليل: تفسير النظام النحوي، سواء بحمل الشيء على غير ظاهره، أم لا، فهو أوسع من التأويل، أما التخريج: فهو تحليل ما ندر من الشواهد- مما يحكم عليه بالفصاحة- على وجه مقبول، سواء كان - أيضا- عن طريق التأويل، أم لا، كما في تخريجهم: "هذا جحر ضب =

ويظهر هذا واضحًا في قول الفرزدق لعبدالله بن أبي إسحاق الذي سأله عن رفع (مجلف) في قوله:

وعضُّ زَمانٍ يَا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ　　　من المالِ إلاَّ مُسْحتًا أو مجلَّفُ[1].

إذ قال ابن أبي إسحاق للفرزدق: "بم رفعت (أو مجلف) ؟ فقال: بما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا"[2].

والتأويل- بهذا المفهوم- يعد ضابطًا مهمًّا من ضوابط "النظرية" في الفكر النحوي، التي تسعى إلى ضبط اللغة في قوانين يسهل التقاطها، والاعتماد عليها؛ إذ يحافظ على ما أصله النحاة من "أصول" نظرية للغة من ناحية، والواقع اللغوي الذي تعرض فيه لهذه الأصول عوارض "فروع" يبيحها الاستعمال اللغوي من جهة ثانية؛ حتى يتمكن النحوي من جمع شتات الظاهرة اللسانية في نظرية واحدة "عندما تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركية

=

خرب" على الجوار فالتأويل- إذن- قد يكون وسيلة لكل من التعليل والتخريج، والتعليل عام في كل الفكر النحوي للظاهر وغيره، ما جاء على أصله وما خرج، والتخريج، خاص بما ندر من الشواهد الفصيحة، فتخرج على وجه مقبول.ينظر: مفهوم التأويل النحوي، د. مصطفى جطل، ومحمود الجاسم، مج بحوث جامعة حلب، ع٢٩، سنة ١٩٩٥، صـ٦٧-٦٨.

(١) تقدم تخريجه، صـ٤٠٩.

(٢) القصة في: الخزانة: ٥ / ١٤٥، وقد تقدم البيت صـ٤٠٩.

القول، فتصبح حدثًا يرتبط بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبر به متكلم عن غايات يحققها عند سامع، أو قاريء بما يضع فيه من الوسائل وما يصوغ من الأساليب"[1].

ومن ثم "كان من حق هذه اللغة أن يصح فيها الاحتمال، ويسوغ التأويل"[2].

* * *

(١) النقد وقراءة التراث، د. حمادي صمود، المجلة العربية للثقافة، ع٢٤، سنة١٩٩٣، صـ٥٦-٥٧.

(٢) البرهان، للزركشي، ٢/ ٧٦.

وظائف التأويل في الدرس النحوي

هذا، وقد لجأ الفكر النحوي إلى "التأويل" لأمور ثلاثة:

• أولًا: معالجة ما جاء من كلام العرب- في عصور الاحتجاج- مخالفًا لأقيستهم.

فقد تقدم أن هذه الصناعة مبنية على الكثير الشائع من كلام العرب، فإذا جاء عنهم ما يخالفه حاول النحاة- من البصريين غالبًا، والكوفيين أحيانًا- رده إليه بالتأويل؛ إذ "مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرة، ولا قادحة في الكلام الفصيح؛ لوروده في كلام الله تعالى المعجز الذي لا يُقَدر على الإتيان بسورة مثله، ووردت أبيات، وشواهد حجة، في كلام العرب، ظاهرها يخالف القواعد، وفيها روايات تتخالف، فاحتاج النحاة إلى تأويلها، وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة، كما لا يخفى عمن مارس العلوم اللسانية..."(١)

فالتأويل- هنا- يراد به: استيعاب ذلك التباين والخروج، أو- إن صح التعبير- الصراع الظاهري بين القاعدة والاستعمال، برد جزئيات الظاهرة المخالفة للقواعد إلى وجه ترجع به إليها، وقد أعانهم ذلك كثيرًا على طرد مقاييسهم.

وقد كان ضابطهم في ذلك:

---

(٣)فيض نشر الانشراح، صـ٤٨١.

• "لا يرد القياس الصحيح- وهو القانون العام المستنبط من استقراء كلام العرب- بسماع يقبل التأويل"[1].

• "الأصول لا تنقض بمجرد ما يسمع؛ ولهذا يجب رد ما ورد من ذلك- أي ما أوهم خلافها- للأصول بالتأويل"[2].

فإذا لم يمكن رده حكم عليه بـ"الشذوذ" أو "الضرورة" وفقًا للغاية التي راموا من أجلها التقعيد لهذه اللغة، وخضوعًا لضوابط قد تقدم بيانها.

• ثانيًا: ضبط العلاقة بين ظاهر الكلام، والأصول التي تنتظم بنيته في الفكر النحوي، وفقًا لثنائية "الأصل" و"الفرع" أو "النظام النحوي" بأصوله وضوابطه الصارمة، و"الحدث اللغوي" الذي يبيح الخروج عن هذه الأصول، بالتصرف في النظام اللغوي الأصلي، في سياقات معينة.

والنحاة- في هذا اللون من التأويل- يصدرون عن رؤية لغوية خاصة، ترى اللغة كاملة البناء، منطقية الظواهر، وأي خروج عن هذا في الاستعمال يجب تأويله، حتى تظهر البنية النظرية المثلى، التي جردها النحاة، انطلاقًا من نماذج في كلام العرب أكثر انتظاما، وآكد أصالة، فيما عرف بـ"أصل الوضع"، و"أصل القاعدة".

فقد تقدم أن النحاة قد وضعوا أصولا مجردة لبنية المفردات والتراكيب الإسنادية وما يحكمها من قواعد، وأي خروج عن هذه البنية يقتضي التأويل

---

(١) البسيط، لابن أبي الربيع، صـ ٦٣٤، و٧٨٩.

(٢) فيض نشر الانشراح، صـ٦٣٧.

(الرد إلى الأصل) [1] سواء **"أصل الوضع في المفردات"** أم **"أصل الوضع في التراكيب"** أم **"أصل القاعدة"** نتيجة أن التوسع بالخروج عن **"الأصل شائع في كلام العرب"**[2].

وهو ما استشعره- بدقة- ابن جني - في إشارة إلى أصل من الأصول التي بني عليها الفكر النحوي، إن لم يكن الفكر البياني كله- بقوله: **"كلام العرب كثير الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفته وتثنيه"**[3].

ومن ثم رسخ في الفكر النحوي- بل وكل من تناول البيان العربي بالتحليل والتفسير، **مما نراه بارزًا عند البلاغيين، والمفسرين، والفقهاء**، والأصوليين...إلخ- أن وراء التركيب الظاهر يكمن تركيب مثالي آخر، يتم في ضوئه تفسير الظاهرة؛ ليروا من خلاله دقة أصولهم واكتمالها، حتى وإن كان المعنى ظاهرًا بدونها، وهذا ما يقتضيه بناء أي نظرية علمية، فالتأويل- هنا- **"وسيلة لا غاية، سوغها اطمئنان النحاة لصحة أصولهم ووثاقتها، ولصحة الاستعمالات اللغوية المباينة لأصولهم؛ لأن العرب أرادت بهذه المباينة وجهًا"**[4].

---

(١) ينظر: الأصول، د. تمام حسان، صـ١٥٧ وما بعدها.

(٢) رسائل ابن كما باشا، رسالة: التوسع: صـ٥٥.

(٣) المحتسب، ٢/ ٨٦.

(٤) نظرية الأصل والفرع، صـ١٢٢.

وقد ألمح الزركشي- بدقة- إلى هذا، في معرض حديثه عن الحذف، بقوله: **"قد توجب صناعة النحو التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه وإنما يقدر النحوي؛ ليعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهومًا وتقديرهم- هنا أو في غيره- ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالًا، لا من حيث المعنى"**(1) وهو ما عبر عنه الفكر النحوي بمصطلح **"اعتدال الكلام"**(2) و**"تمام القول"**(3) و**"عِنَاج الكلام وحاقه"** أي: أصله ورباطه(4) وهي **"من المصطلحات المهمة التي تساعد على استكشاف الأسس المعرفية التي تنبني عليها نظرة النحاة إلى اللغة، واعتبارهم المنجز منها ناقصًا ملحونًا، لابد من رده إلى صورته المثلى، وإن كانت نمطًا نظريًا"**(5) ومن خلال ما يتبدى بين هاتين البنيتين- **الأصل والفرع، أو البنية السطحية والعميقة**- كما يعبر علم اللغة الحديث- تتضح وجوه للدلالة ما كان يمكن الوقوف عليها من قبل.

- ثالثًا: قد يلجأ النحوي إلى التأويل لحاجة المعنى، فأحيانًا لا يتضح المعنى في النص إلا بوجه من وجوه التأويل؛ إذ **"تفسير الكلام على ظاهره فقط، قد يؤدي**

---

(1) البرهان، ٣/ ١١١.

(2) جمل الزجاجي، صـ٥٢.

(3) مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ١/ ٢٣و٢٢٦و٣/ ١٥و٦٨.

(4) أساس البلاغة، للزمخشري، مادة(ع، ن، ج).

(5) التفكير البلاغي عند العرب، د. حمادي صمود، صـ٩٧.

إلى فساده، وعدم إفادته، وبذلك يصبح اللجوء إلى التقدير ضرورة، وليس هذا التقدير ضربًا من الخيال أو التخرص، ولكنه فهم لبنية الكلام الأساسية التي يرد إليها التعبير المنطوق"[1].

وهي مسألة تشيع في التنـزيل في آيات كثيرة منه؛ فمعنى النص القرآني كثيرًا ما يتوصل إليه من خارجه على أساس من مواضع أخرى في النص، أو من تفسير مأثور، أو مناسبة نزول، أو لاعتبار شرعي، أو عقدي لا يصح فيها حمل النص القرآني على ظاهره؛ إذ لو حمل عليه لفسد المعنى في كثير منها، أو لم يتم، وفقًا لضابط المفسرين في ذلك: "ليكن محط المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي"[2] إذ قد لا يراد من التركيب- في النص القرآني- ظاهر العبارة؛ لأسباب سياقية مقصدية، بل يؤول على مقصد مناسب للظروف المحيطة بالتلفظ به.

من ذلك-مثلًا-: قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾[3] إذ تأول النحاة نصب "يرسلَ" في الآية الكريمة بـ(أنْ) محذوفة، دل عليها العطف على المصدر "وَحْيًا" فصار الفعل المعطوف "يُرْسِلَ" في معنى المصدر على تقدير

(٧) بناء الجملة العربية، صـ٣٠٢.

(٢) الإتقان، للسيوطي، ٢/ ١٨٦.

(٢) سورة: الشورى، آية: ٥١.

حرف السبك (أَنْ)، والمعنى: ما كان لبشر أنِ يكلمه الله إلا بوحي، أو سماع من وراء حجاب، أو إرسال رسول ولم يجز العطف عليه دون تقدير؛ لمنع عطف الفعل على الاسم الجامد، ولا يصح عطفه على "أَن يُكَلِّمَهُ" لفساده معنى؛ إذ يصير المعنى: ما كان لبشر أن يرسل الله رسولًا، فيلزم منه نفي الرسالة ونفي المرسل إليهم، وهو غير صحيح لوقوعه، فلزم التقدير؛ ليصح اللفظ والمعنى، يقول سيبويه:

" وسألت الخليل عن قوله ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾، فزعم أنَّ النصب محمول على "أن" سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على "أن" هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لمَّا قال: "إلاَّ وحيًا أو من وراء حجاب" كان في معنى إلاَّ أن يوحي، وكان أو يرسل فعلًا لا يجري على إلاَّ، فأجري على أن هذه، كأنه قال: إلاَّ أن يوحي أو يرسل؛ لأنه لو قال: إلاَّ وحيًا وإلاَّ أن يرسل كان حسنًا، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على أن، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلاَّ يرسل، فكأنه قال: إلاَّ وحيًا أو أن يرسل"[3].

وهذا ما جعل النحاة يمدون نظرهم وراء ظاهر العبارة القرآنية عند التعرض لها بالفهم والتحليل؛ حتى يتم إيضاح المعنى المراد- حسب اجتهادهم- وهو الخط الرئيس الذي سلكه جميع النحاة والمفسرين في تناولهم آيات الذكر الحكيم

---

(٣) الكتاب، ٣/ ٤٩.

وخاصة حينما كانوا يُقلِّبُون التركيب الواحد- وفق ما يحتمله التأويل- فيفتحون بذلك ما استغلق من دلالات تعجز المعجمات عن إدراكها [2] مما تجوزه القاعدة النحوية من جهة، ولا يتنافى والمقاصد الشرعية، من جهة أخرى.

وهو ما نلاحظه- أيضًا- في التحليل النحوي للشعر العربي، وما يعج به من تأويلات نحوية، لا تعد- كما يقول د.مصطفى ناصف- "**نشاطًا إعرابيًا فحسب، ولكنها مدخل مهم للخبرة بلغة الشعراء، وهذه مسألة جديرة بالاهتمام. (ولذا) إذا أريد لدراسة الأدب أن تبلغ درجة من النضج فلا بد من إقامة رابطة بينها وبين المسائل النحوية المتعلقة بنظام الكلمات أو تركيب العبارات**" [3] وفي موضع آخر يقول: "**إن التأويل النحوي الذي يبنى على نظام** نثري يفيد فائدة غير مباشرة في تبين الخصائص التي يقوم عليها نظام التعبير في

---

(١) ينظر بين الصناعة النحوية والمعنى، صـ٣٢١ وما بعدها، فقد أوردت فيها نماذج كثيرة لذلك، النظر فيها يؤدي إلى تغيير كثير مما أطلقه الفكر النحوي الحديث من أحكام، حول التأويل في الدرس النحوي القديم من نحو قول الدكتور داود عبده: " تقدير النحاة هدفه - في الحقيقة - تبرير حركات الإعراب التي تخالف القواعد التي نصوا عليها، ويفترض وجود عناصر معينة داخلية يعزى إليها الخروج عن هذه القواعد" التقدير وظاهر اللفظ، مج الفكر العربي، ع ٨ - ٩ ص١٤

(٢) ينظر أثر التأويل النحوي في فهم النص، د. غازي طليمات، مج كلية الدراسات الإسلامية بدبي، ع ١٥، س١٤١٨هـ صـ٢٥٦.

(٣) النحو والشعر، مج فصول، ع٣، سنة١٩٨١م صـ٣٥

الشعر" [1] وهذا ما جعل لغويًّا، كابن فارس، يجعل معرفة غريب اللغة- والدلالة المعجمية عامة- من العلوم الفروع، والمعرفة بالتركيب العربي وقوانينه من العلوم الأصول.[2].

وهو ما يجعلني أقرر- وإن كنت لا أنكر أن هناك من التأويلات ما هو بارد جدًّا لا يتفق وطبيعة المعنى القرآني، أو الشعري[3]- أن أولئك الذين يتهمون النحاة ويطعنون فيهم بسبب لجوئهم إلى **"التأويل"** وأساليبه (من حذف، وتقدير، وإضمار، وزيادة ...الخ)[4] لم يغوصوا في النصوص وشرحها وتحليلها- وخاصة القرآن الكريم؛ إذ أغلب العلاقات النحوية نشأت لخدمة نظامه، كما غاص النحويون، ولم يتعمقوا الروابط بين تأويل النظام النحوي، ومسير المعنى في النص، فلو فعلوا ذلك ما أنكروا على النحويين صنيعهم الذي يدفعه إحساس بالصعوبات الكامنة وراء تمييز التراكيب بعضها من بعض وتعلقها بالمعاني!!

---

(١) السابق، صـ٣٨.

(٢) الصاحبي، ص٢٦.

(٣) إذ قد تضل الرؤية - أحيانًا- فتُلتمس تأويلات واحتمالات بعيدة متكلفة.

(٤) ومن أبرز هؤلاء: الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم، الذي يرى أن التأويل في الفكر النحوي لون من الخيال، تجاوز كل مدى موضوعي، وانفلت من كل مقياس علمي، انطلق النحاة من خلاله يصححون كل ما يؤخذ عليهم من قواعد ونصوص معًا، متأثرين فيه "بالفلسفة اليونانية على وجه العموم، وبالتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات بصورة خاصة إلى أبعد غايات التأثر وأقصاه" أصول التفكير النحوي، صـ٢٨٠وصـ٣٠٣.

ورحم الله شيخنا الفاضل علي النجدي، إذ قال: "إن علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقًا، ولا تكلفوا القول فيه ارتجالًا، ولكنهم اعتمدوا فيه على مبادئ سليمة، وأصول مقررة؛ فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، تهديهم رواية واسعة، وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة، وحس لغوي غير مدخول"[1].

* * *

صور "التأويل":

والتأويل له صور– أو أساليب– متعددة في الدرس النحوي، أبرزها(٢) ثلاثة هي:

أولًا: الحذف والتقدير[3]:

---

(٢) من قضايا اللغة والنحو: ٩٠ فما بعدها، ويراجع الكتاب القيم للأستاذ الفاضل الشيخ محمد أحمد عرفه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) فقد أداره كله للدفاع عن نظرية التأويل والعامل في النحو العربي.

(٢)منها – أيضًا– الحمل على المعنى، وقد تم الحديث عنه، ينظر: صـ ٥٨٧ من هذا البحث.

(٣) التقدير يستعمل– غالبًا– عند النحاة في الحذف، فالاصطلاح جاز بإطلاق أحدهما مكان الآخر، ويقال: هو عبارة عن حذف الشيء في اللفظ، وإبقائه في المعنى فالتقدير والحذف يستلزم كل منهما الآخر، فإذا كان الحذف إسقاط عنصر ما من القول، فإن التقدير هو إعادة هذا العنصر إليه. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، مصطلح "التقدير"-٤٩٧، وعليه فالحذف من تصرف المتكلمين في اللغة، أما التقدير فهو من تصرف النحويين في تفسير الظاهرة وقد يطلق التقدير ويراد به مطلق التأويل، كما سيأتي في كلام النحويين.

والحذف والتقدير- في الدرس النحوي- أسلوب محدد من أساليب التأويل، يحاول به النحاة إعادة صياغة التركيب اللغوي بحيث يصبح خاضعًا للقواعد النحوية متسقًا معها؛ ليؤدي التركيب المعنى المصوغ لأجله أولًا، ولإيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل التركيب ثانيًا، سواء كان هذا الأثر حركة إعرابية ما زالت موجودة، أم كان أثرًا تحتمه صياغة التركيب والترابط بين المفردات، أم كان أثرًا يفرضه المعنى العام للسياق، أو العكس كأن يوجد العامل، من دون أن يظهر أثره[1] لذا فقد عالج النحاة هذا الأسلوب من: أساليب التأويل (الحذف والتقدير) في إطارين:

أولهما: صناعي، وهو ما تستوجب الصناعة النحوية النظر فيه بأن يسقط جزء أساسي من أجزاء الجملة يجب تقديره وهو ما عبر عنه ابن هشام بقوله: **"الحذف الذي يلزم النحويَّ النَّظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون**

---

(١) يرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء أثره الإعرابي فإذا ما تغير هذا الحكم الإعرابي أطلق عليه (الاتساع) الأصول ٢ / ٢٥٥. ويرى غيره أن إسقاط العامل وإبقاء أثره الإعرابي في اللفظ يطلق عليه (الإضمار) بخلاف الحذف فإنه لا يشترط فيه ذلك، ينظر حاشية الشهاب علي البيضاوي ١ / ٢٧٨ وقيل: الحذف إسقاط الشيء لفظًا ومعنى، والإضمار إسقاطه لفظًا لا معنى. الكليات، صـ٣٨٤ قلت: ولكن الكثير من النحاة يستغنون عن هذه التفرقة، ويطلقون الحذف على إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص سواء بقي الأثر الإعرابي للمحذوف أم لا وهو ما أميل إليه هنا، والله أعلم.

مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل"[1].

على أنه لا ينبغي أن يتخذ وضوح المعنى وظهوره في هذا الوجه من الكلام- وإن لم تكتمل عناصره- ذريعة إلى الطعن على النحاة والوقيعة فيهم، حينما يبينون المحذوف ويقدرونه، فتلك أمور يلجأ إليها النحاة لاستواء الصنعة النحوية، واطراد أحكامهم التي كان تعويلهم فيها على السماع وبخاصة إذا كثر، يقول الزملكاني عن "التقدير": "أن تعطي الموجود معنى المعدوم (وهذا هو القول بالزيادة) والمعدوم معنى الموجود (وهذا هو القول بالحذف) ويكون الواقع (أي: الاستعمال اللغوي) بخلاف ذلك، عند المقدر (أي: النحوي المنظِّر) ليبني الحكم عليه"[2].

كما أن هذه الفروض والتقديرات التي يلجأ إليها النحاة "لم يقل أحد منهم إنها كلها من كلام العرب، وسيبويه إمامهم يصرح كثيرًا بأن هذا تقريب أو تمثيل، ولم تتكلم به العرب. وهل تظن أن عاقلًا يفسر كلام الله تعالى على مثل (وإن استجارك أحد من المشركين

(١) المغني: ٢ / ١٧٦.

(٢) التبيان في علم البيان، صـ٨٣.

استجارك) [1] أو (وكانوا زاهدين فيه من زاهدين) [2] أو (إذا انشقت السماء انشقت)[3] أو (يعذب الظالمين أعد لهم عذابًا أليمًا) [4]... فهذه أمور يلجأ إليها أهل كل علم وفن من العلوم النظرية أو التجريبية: افتراضات تطرح لتأصيل قاعدة ثم تنحى، وأشياء تقتضيها القسمة العقلية، فيبقى المستعمل ويهمل ما عداه" [5].

وهذا ما قرره- من قبل- ابن جني حينما ذكر أن النحوي قد يقدر لأجل استواء الصنعة، فلا تنخرم أصولها، ولا يقصد ظهور المحذوف-وخاصة ما عرف في الدرس النحوي بالحذف الواجب[6]- إذ لو ظهر لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار على شيء مشترك مرذول، ولذهب ما عليه من الطُلاوة والحسن والرقة، بل ولفسد لفظه "ألا ترى أن هنا أشياء مقدرة لو ظهرت إلى اللفظ قبحت، ولأنها غير خارجة إليه ما حسُنت من ذلك قولهم: "اختصم زيد

---

(٢) في قوله تعالى: وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ سورة: التوبة، آية: ٦.

(٣) في قوله تعالى:وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ سورة: يوسف، آية: ٢٠.

(٤) من قوله تعالى: إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ سورة: الانشقاق، آية: ١.

(٥) من قوله تعالى: وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا سورة: الإنسان، آية: ٣١.

(٦) مقدمة تحقيق كتاب الشعر، للدكتور محمود الطناحي، صـ ٣٤، ٣٥.

(٦) وهو من أدل الدلائل على أن الفكر النحوي، في تفسيره الظاهرة اللغوية، كان يصدر عن بنية أساسية للكلام، مما مكنه من ضبط اللغة- مع كثرة صورها، وتعدد ظواهرها - في عدد معين من التراكيب يمكن حصرها، أصولًا، ورد غيرها إليها فروعًا.

وعمرو" ألا ترى أن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، فلا بد إذًا من تقديره على: اختصم زيد واختصم عمرو، وأنت لو قلت ذلك لم يجز؛ لأن اختصم ونحوه من الأفعال مثل اقتتل واستب واصطرع لا يكون فاعله أقل من اثنين، وكذلك قولهم: رب رجل وأخيه، ولو قلت: ورب أخيه لم يجز، وإن كانت رب مرادة هناك ومقدرة، فقد علمت بهذا وغيره أن ما تقدره وهمًا، ليس كما تلفظ به لفظا"[1].

ونظير ذلك ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن المنادى- في الأصل- منصوب بفعل تقديره: "أدعو" أو "أنادي" "إلا أن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار؛ لأنك لو أظهرته لكان على لفظ الخبر ومحتملًا الصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام (إذ يتحول من الإنشاء إلى الخبر) وهو أحد المعاني التي يجري عليها الكلام"[2].

ورحم الله الإمام الزركشي فقد فطن من قديم إلى ذلك، فقال: "قد توجب صناعة النحو التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه...؛ ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالًا، لا من حيث المعنى"[3].

---

(١) الخصائص، ٢/ ٤١١.

(٢) العسكريات، لأبي علي الفارسي، صـ٤٥.

(١) البرهان، ٣/ ١١٥ -١١٦.

ثانيهما: معنوي، فيقدر النحاة حينما يكون المعنى في حاجة ماسة إلى تقدير محذوف- وإن كانت عناصر التركيب في الظاهر كاملة- وإلا فالاكتفاء بالموجود في التركيب قد يؤدي إلى ضياع المعنى المراد أو فساده، على أنني أكاد أجزم أنه ما من حذف يجب النظر فيه من ناحية الصناعة إلا وتقدير هذا المحذوف- غالبًا- مطلوب من ناحية المعنى وإلا فكيف يتم المعنى، ويتضح في تركيب به مبتدأ لا خبر له ؟! أو معطوف ولا معطوف عليه ؟! أو شرط بدون جزاء ؟! وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله: **"حق المحذوف المقدر ثبوته، أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"**(1).

* * *

ضوابط الحذف

وصور الحذف التطبيقية كثيرة ومنتشرة في الدرس النحوي(2)، سواء أكان منها ما تستوجب الصناعة تقديره، أو ما يستوجبه المعنى، وليس المراد هنا بيان مواضع هذه المحذوفات، ومواقعها؛ فليس هذا مما يحتمله البحث ولا من مراده، وإنما المقصود هنا بيان أن أمر الحذف والتقدير ليس عشوائيًّا في الدرس النحوي- كما قد يظن- بل له أصوله وضوابطه وقوانينه، التي يجب مراعاتها عند القول بالحذف وتقدير المحذوف، منها:

---

(1) شرح التسهيل، ٢/ ٣٧٣.

(2) ينظر في تفصيلها: المغني، ٢/ ١٦٥-١٧٦.

● أن الحذف عند النحاة خلاف الأصل، فهو مظهر طاريء على أصل الكلام، يقول صاحب الكتاب: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[1] فلا يصار إليه ما أمكن، ولا يستحسن إلا إذا دعت إليه ضرورة فنية، مبناها على ما اختصت به العربية من الإيجاز وطرح فضول الكلام، والاكتفاء باللمحة الدالة، وطلب الخفة واليسر، حتى قيل: إن "الحذف في كلام العرب، لطلب الخفة كثير" [2] ثم من قبل كل ذلك ومن بعده، إمتاع الذهن بما تذهب إليه النفس في تقدير المحذوف المطوي في ثنايا الكلام [3] حتى أصبح الحذف عندهم "أبلغ في الفصاحة، وأعرق في أصول العربية"[4].

وقد تواترت مقولاتهم في ذلك من نحو:

● "الإتمام أصل، والحذف عارض، وإذا كان الباب قد يقع فيه التمام والحذف، فتركه على التمام أولى؛ لأنه الأصل"[5].

● "إذا أمكن أن تحمل الكلام على ألا يكون فيه حذف، كان أولى؛ فالكلام بلا تقدير أولى من كلام بمحذوف وتقدير"[1].

---

(١) الكتاب، ١/ ٢٤.

(٢) الإنصاف، صـ٣٤١.

(٣) البرهان: ٣/ ١٠٤ – ٢٢٠.

(٤) تلخيص البيان، للشريف الرضي، صـ٢٤٢.

(٥) الانتصار، لابن ولاد، صـ٢٠٣.

• "الأصل عدم التقدير، وكذلك الإضمار؛ ومن ثم فلا ينبغي أن يصار إليهما إلا لضرورة"[2].

• أن القول بالمحذوف، ليس مبنيًا على تقدير متعسف، بل هو مبني على إدراك استعمال العرب[3] وكذلك أحكام العربية "فالمحذوف إذا دلت الدلالة عليه، كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع"[4] ومن ثم فالحذف لا يتيسر في كل موضع، بل في بعض المواضع دون بعض، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، ... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعد"[5].

=

(١) شرح الجمل، لابن عصفور، صـ٥٣١، والبسيط، لابن أبي الربيع، صـ ٦٩٧، و٨٣٤، وخزانة الأدب، ١١/ ٣٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب، صـ٢٥١، و٢٧٨، وينظر: حاشية البغدادي على بانت سعاد، ٢/ ٥٢٤.

(٣) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، صـ١٥٠.

(٤) الخصائص، ١/ ٢٨٤.

(٥) الكتاب، ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

• **أنه لا حذف إلا بدليل، فلابد من الدلالة على المحذوف، فإن لم يكن ثمة** دلالة عليه، فإنه يكون لغوًا من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفًا، قال ابن جني: **"قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"**[1].

وأما قول النحويين: إن المفعول يحذف لغير دليل ويسمى (اقتصارًا) كما قالوا في إعراب قوله تعالى: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾[2]: إن **"مفعول (يشعرون) محذوف للعلم به، تقديره وما يشعرون أن وبال خداعهم راجع على أنفسهم، أو اطلاع الله عليهم، والأحسن ألا يقدر له مفعول، والأول يسمى: (حذف الاختصار) ومعناه: حذف الشيء لدليل، والثاني يسمى: (حذف الاقتصار) وهو حذف الشيء لا لدليل"**[3].

فهذا تحرير فيه كما قال الإمام الزركشي[4]؛ لأنه لا حذف فيه بالكلية، بل ينزل الفعل المتعدي فيه منزلة غير المتعدي سواء بسواء فلا يذكر المفعول ولا ينوي، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفًا؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما ليس له

---

(١) الخصائص، ٢ / ٣٦٢.

(٢) سورة: البقرة، آية: ٩.

(٣) الدر المصون، ١ / ١٢٨.

(٤) البرهان، ٣ / ١٠٢ وينظر المغني، ٢ / ١٦٠.

مفعول، وهو ما يفهم من قول الإمام عبدالقاهر: "اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلًا فإنك لا ترى له مفعولًا لا لفظًا ولا تقديرًا "[1].

• وقد ذكر ابن هشام عدة ضوابط تتعلق بكيفية تقدير المحذوف، من حيث[2]:

- المكان، فـ"القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين، الحذف ووضع الشيء في غير محله... إلا عن تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي".

- مقدار الجزء المقدر، فـ"ينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل".

- التدرج في التقدير، فـ"إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا تقدر أن ذلك حذف على درجة واحدة، بل على التدريج".

- جنس المقدر، فالمقدر إذا كان متصيدًا من اللفظ كان أولى فـ"ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن فيقدر في: "ضربي زيدًا قائمًا" ضربه

---

(١) دلائل الإعجاز، صـ ١٥٤.

(٢) المغني، ٢/ ١٦٠-١٦٢.

قائمًا، فإنه من لفظ المبتدأ... فإن منع من تقدير المذكور معنى، أو صناعة قدر ما لا مانع له".

• بقي - هنا - ضابط، وهو: **أن الحذف والتقدير وإن كان يتطلب المعنى؛ إذ مراعاة المناسبة أولى من إهمالها**[1]**، فإن ذلك لا ينبغي أن يخرج عن حدود الصناعة النحوية** - أيضًا - فإذا كان التقدير مخالفًا لقواعد الصناعة النحوية فإنه ولا شك تقدير مرفوض. ومن ثم كان من ضوابطهم: **"إنْ منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة، قُدِّر ما لا مانع له"**[2].

ولهذا ظهر ما عرف في الدرس النحوي - وخاصة عند المفسرين من النحاة - بـ مقولة **"الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"** يُرد بها على التقديرات التي لاحظت جانب المعنى، دون أحكام الصناعة فالنحوي ينبغي أن يأخذ بزمام المعنى في يده، ويقبض عليه ثم يبحث له عن تقدير يصلح "صناعة" ويتماشى مع "المعنى" فيسلم له اللفظ والمعنى معًا. فمثلًا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾[3] حتى - في الآية الكريمة - غاية لما يتضمنه "بدلنا" من استمرار، وذهب أبو البقاء إلى أن "حتى" في الآية الكريمة

(١) البرهان، ٣/ ٢٠٠.

(٢) المغني بحاشية الأمير: ٢ / ١٦٣.

(٣) سورة: الأعراف، آية: ٩٥.

على تقدير "إلى" قال: "(حتى عفوا) أي: إلى أن عفوا، أي كثروا" [1] قال السمين: "وتقدير من قدر بـ (إلى) فإنما يريد تفسير المعنى لا الإعراب؛ لأن (حتى) الجارة لا تباشر إلا المضارع المنصوب بإضمار (أن) لأنها في التقدير داخلة على المصدر المنسبك منها ومن الفعل، وأما الماضي فلا يطرد حذف (أن) معه، فلا يقدر معه أنها حرف جر داخلة على أن المصدرية أي: حتى عفوا وهذا هو الذي ينبغي أن يحمل عليه قول أبي البقاء" [2].

ومعنى كلامه: أنه لا يجوز أن تكون (حتى) في الآية الكريمة جارة (على تقديرها بـ إلى كما يوهم صنيع أبي البقاء) لأن الجارة لا يكون مجرورها إلا اسمًا صريحًا أو مصدرًا مؤولًا من أن والفعل المضارع، فلا تدخل الجارة على الفعل الماضي؛ ومن ثم جعل السمين ما ذهب إليه أبو البقاء تفسير معنى لا إعراب فلا مجال للماضي بعد حتى الجارة [3].

وبعد، فإني أعتقد أن ما قدمته يكفي في بيان منهج الفكر النحوي في تناول ظاهرة الحذف والتقدير، ومن تمام بيان ذلك، أقول: إن تقديرات النحويين

---

(١) التبيان، ١/ ٢٨٠.

(٢) الدر المصون ٥ / ٣٨٨.

(٣) وأما ما ذهب إليه ابن مالك من أن (حتى) قد تأتي جارة قبل الفعل الماضي بإضمار أن بعدها على تأويل المصدر، شرح التسهيل، ٣/ ١٦٦ فقال ابن هشام: "لا أعرف له في ذلك سلفًا، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة" المغني ١/ ١١٥.

الوعاة لم تكن خبط عشواء، وإنما كان هدفها المعنى أيًا كان هذا المعنى الذي يكشفون عنه، كما أنهم في سبيل هذه الغاية لا يفسدون صناعتهم، بل يحرصون على اطراد القواعد، حريصون على ألا يكون المعنى على حساب الإعراب والعكس صحيح"[1].

* * *

---

(١) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين، د. عبد العزيز عبده صـ ٥١١.

ثانيًا: الزيادة

الجانب المقابل للحذف

تعريف:

المتتبع لدراسات النحويين الأقدمين لا يجد عندهم تعريفًا واضحًا لمصطلح الزيادة إلا أن الناظر في كلامهم يستطيع أن يستخرج للزيادة تعريفًا هو: [1].

اعتبار كلمة ما خارجة عن أصل التركيب النحوي، لأنها لا تتأثر نحويًّابما قبلها، ولا تؤثر في المحل الإعرابي لما بعدها، أي: أن الكلمة تعد زائدة في الصناعة النحوية إذا لم يؤثر فيها ما قبلها، ولم تؤثر في محل ما بعدها[2] فلم تعمل فيه؛ ومن ثم يمكن إسقاط الزائد دون أن يحدث خللًا في أصل التركيب.

ويطلق عليه- أحيانًا- مصطلح "اللغو" فقد عد سيبويه (ما) في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ

---

(١) ينظر: ظاهرة الافتراض النحوي، رسالة دكتوراه، للباحث: حسن مغازي، صفحة ٣٣٥ بمكتبة كليه دار العلوم بالقاهرة.

(٢) وإنما قيل في (المحل) لأنها قد تؤثر في إعراب ما بعدها في الظاهر نحو من الزائدة في قولهم: (ما جاء ني من رجل) فـ(رجل) مجرور في الظاهر، وإن كان في المحل مرفوعًا لأنه فاعل.

فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾[1] لغوا "في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام"[2].

فائدة الزيادة:

هذا، وقد دارت كلمة النحاة في فائدة الزيادة حول أمرين [3]

أولهما: لفظي، وهو أن الزائد قد يكون لتزيين اللفظ وإقامة الوزن والسجع وزيادة الفصاحة؛ فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن أو في شيء من الأمور اللفظية فإذا دعم بشيء من هذه الزوائد صلح.

ثانيهما: معنوي فربما جاء الزائد تقوية وتأكيدًا لمعنى الكلام الذي ورد فيه قال الخوارزمي: "فإن سألت: فكان يجب أن تورد (إِنَّ) و(أَنَّ) مشددتين في هذا الباب؟ أجبت: زيادة حروف الصلة تبين زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى وبالإضافة إلي أصل الكلام، بخلاف (إن) و(أن) فإنه لم يتبين زيادتها بالإضافة إلي ما لها من معني"[4].

وجود الزائد في القرآن الكريم

---

(١) من الآية: ١٥٥ من سورة النساء "فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بَآيَاتِ اللهِ" والآية: ١٣ من سورة المائدة: "فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً".

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٢١.

(٣) ينظر: التخمير، ٤ / ١١١- ١١٢.

(٤) المصدر السابق.

اختلف النحويون والمفسرون في وقوع الزائد في التنـزيل بين منكر ومجيز [1] ولعل الذي أنكر وجود الزائد في القرآن الكريم نظر إلي ما يسبق إلي الذهن من كلمة "الزيادة" وهو أن ذلك الشيء المزيد في الكلام لغو وحشو، لا فائدة له، وأن وجوده في الكلام وعدم وجوده على سواء، وأنه من أجل ذلك يمكن الاستغناء عنه. وما هذا شأنه لا يليق بالكلام البليغ فضلا عن أبلغه وهو القرآن الكريم [2].

تحرير القول في هذه المسألة:

لعل من المفيد قبل أن أبين رأيي حول وجود "الزيادة" في القرآن الكريم أن أوضح ما يلي:

- الذين قالوا بالزيادة- من النحويين والمفسرين- لم يعنوا بها أن يكون وجود اللفظ كعدمه من ناحية المعنى، بل يعنون بها أحد أمرين:

أولهما: أنك لو حذفت الكلمة التي قيل بزيادتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي. "وإنما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي، لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة لغير معنى ألبتة، لأن التوكيد معنى صحيح، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى"[3]. وهذا ما يوضحه السكاكي، بقوله: "متى

---

(١) يراجع هذا الخلاف في: البرهان، ٣ / ٧٣، والأشباه والنظائر، ١ / ٢٤٨ والتأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، ١٢٧٧.

(٢) حاشية الشهاب، ٢ / ١٣٣.

(٣) الأشباه والنظائر، ١ / ٢٤٩.

حكمنا على حرف بالزيادة، لم نرد سوى أن أصل المعنى بدونه يختل، وإلا فلابد من أن تثبت له فائدة"[1].

وهذا ما يفهم من قول سيبويه: إن الباء، في نحو قولهم: "ليس زيد بجبان ولا بخيلا" زائدة؛ لأنها "دخلت على شيء لو لم تدخل عليه، لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليها، ولكان نصبًا، ألا تراهم يقولون: "حسبك هذا" فلا يتغير المعنى" [2].

ثانيهما: أنه زائد في الصناعة الإعرابية على ركني الجملة وإن أدى معنى فيها. وهذا ما يمكن أن يفهم من قول سيبويه السابق: "وأما (ما) فتكون توكيدًا لغوا، وذلك قولك: متى ما تأتيني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرم، وقال الله ﷻ ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ ﴾ وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام" أي: أن (ما) في الآية الكريمة زائدة، وزيادتها هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها فلم تحدث شيئًا، لا لأنها ليس لها معنى، بل تفيد معنى وهو التوكيد وهذا يؤكده قول سيبويه في موضع آخر، متعرضًا للكلمة التي تكون لغوًا، وهي: "التي لم تحدث إذا جاءت، شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[3] فكون الكلمة لغوًا، أي: زائدة، لا يعني أن تفقد وظيفتها في الكلام؛ إذ لو كانت- كذلك- لما قامت

---

(١) مفتاح العلوم، صـ١٠٠.

(٢) الكتاب، ١/ ٣٤.

(٣) السابق، ٤/ ٢٢١.

بتوكيد المعنى، لكنها لغو باعتبار أنها لو أسقطت، لاستقام المعنى، بخلاف العوامل التي يتغير المعنى بسقوطها، وربما أفضى ذلك لاختلاله.

• قول بعض النحويين في التعبير عن الزائد: **"أن يكون دخوله كخروجه"** [1] ليس معناه أن **"دخوله كخروجه"** من ناحية المعنى، بل من ناحية الصناعة؛ إذ **الزائد لا يتأثر- نحويًا- بما قبله ولا يؤثر في محل ما بعده؛ ومن هنا كان دخوله كخروجه صناعة.**

وهذا ما يشير إليه قول السيرافي- في شرح الكتاب- : **"وإنما جاز الفصل بين الباء وبين (نقضهم) بـ (ما) لأن (ما) لا يتغير بها الكلام، ولا تزيد فيه معنى، لم يكن من قبل دخولها إلا التوكيد، فلما كانت كذلك كان (دخولها كخروجها) ولو كان الفصل بين الجار والمجرور باسم أو ظرف أو فعل لم يجز"** [2] فقوله: **(فلما كانت كذلك)** أي: لا تفيد معنى سوى التوكيد **(كان دخولها كخروجها)** أي: من حيث الصناعة، ومن ثم جاز الفصل بها بين الباء ومجروره مع شدة اتصالهما.

وأما قول ابن يعيش: **"ويعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى"** [3]. **أي: من معانيه الأصلية بل يفيد معنى زائدًا عن معناه الأصلي**

---

(١) ينظر: رصف المباني، صـ ٢٧١، والجنى الداني صـ ٣١٦.

(٢) شرح الكتاب، للسيرافي، ٤/ ٧٦.

(٣) شرح المفصل، ٨ / ١٢٨ .

وهو التوكيد، ولا يريد بقوله (من غير إحداث معنى) مطلق معنى؛ لأن هذا الزائد يفيد عنده التوكيد وهو معنى صحيح.

ومن هنا أستطيع أن أقرر: إن القول بوقوع كلمات زائدة في القرآن الكريم أمر هين، وهو أهون وأبسط مما يظنه أولئك المستنكرون؛ إذ المقصود بقولهم: (هذا حرف زائد، أو كلمة زائدة): أنها زائدة على الأصل في تأدية العبارة لمثل المعنى الذي أريد لها أن تؤديه، أو أنها زائدة صناعة فلم يعمل فيها ما قبلها كما لم تؤثر في محل ما بعدها، وليس المراد أنها خلو من الفائدة، وإلا فإن إطلاق لفظ الزيادة على نظم القرآن بهذا المفهوم، يكون قد جافى إعجازه.

وبذلك يرتفع الخلاف؛ لأن المستنكرين للزيادة يرون أن كل لفظة في القرآن الكريم لابد أن تكون لمعنى، والمجيزون لها يرون أن اللفظ الزائد- كذلك- يفيد معنى وإن كان غير معناه الأصلي.

وهذا ما قرره السمين، بقوله: "وكأن من يدعى عدم الزيادة يفر من هذه العبارة في كلام الله- تعالى- فلا يجوز أن يقال في القرآن: هذا زائد أصلًا وهذا فيه نظر؛ لأن القائلين بكون هذا زائدًا لا يعنون أنه يجوز سقوطه، ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائد للتوكيد، فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة بالقرآن ". [1]

---

(١) الدر المصون، ٣/ ٤٦٢.

ويقول في موطن آخر: "ينبغي أن يحمل معنى الزيادة على معنى يفهمه أهل العلم، وإلا فكيف يدعى زيادة في القرآن بالعرف العام ؟! هذا ما لا يقوله أحد من المسلمين"[1].

والله أعلم

* * *

ضوابط "الزيادة":

ومع قول النحاة بـ"الزيادة" فإننا نراهم- غالبًا- يضيقون من دائرتها، فلا يقولون بها إلا في حدود ضيقة مع تحكيم قواعد الصناعة والمعنى في السياق الذي وردت فيه، فاللفظ- عندهم- يقبل القول بزيادته إذا كان في موضع من المواضع التي يطرد زيادته فيها صناعة، ولم تخل تلك الزيادة بالمعنى المراد من السياق الذي زيدت فيه، وعلى هذا دارت حواراتهم ومناقشاتهم[2].

كما أن القول بـ"الزيادة" يخضع- عندهم- لعدة من الضوابط، أبرزها قولهم:

- "متى حكمنا على حرف بالزيادة، لم نرد سوى أن أصل المعنى بدونه لا يختل"[3].
- "من شرط الحكيم ألا يزيد لغير فائدة"[4].

---

(١) المصدر السابق، ٥ / ٢٦٣.

(٢) ينظر: بين الصناعة النحوية والمعنى، صـ٣٧،٦وما بعدها. ففيه تفصيل ذلك.

(٣) مفتاح العلوم للسكاكي، صـ٤٨.

(٤) علل النحو، صـ١٤٣.

• "حكم الزيادة ألا تدعى إلا بدليل، لا يحتمل التأويل، فإن احتمل، فلا سبيل إليها"[1].

• الزيادة على خلاف الأصل[2] ومن ثم:

- لا تستباح في غير مواضعها المعتادة[3].

- لا سبيل إلى القول بها ما وجد عنها مندوحة[4].

• "ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة"[5].

* * *

---

(١) البسيط، صـ ٥١٦، و٥٧٤، و٧٦٤. وينظر: حاشية البغدادي على بانت سعاد، ٢/ ٧٤٢.

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك، ١/ ٣٦١.

(٦) الهمع، ١/ ٣٧٥، و٤٤٤.

(٤) البسيط، صـ ٥١٩، و٨٥٨.

(٥) الجنى الداني، صـ ٥٢.

ثالثا: التقديم والتأخير

فقد تحدث النحاة عن مواقع الألفاظ في الأبواب النحوية، وجردوا لذلك أصولًا وضوابط، تبين مراتب الأشياء؛ ليعلم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز، ورصدوا مواضع التقديم والتأخير، وشرعوا لها نحويًا، وتحدثوا في ذلك عن "**الرتبة المحفوظة**" التي لا يجوز التصرف فيها بتقديم ولا تأخير، وعن "**الرتبة غير المحفوظة**" التي تكتسب مرونة وتصرفا في التركيب اللغوي، وفقًا لسياقات معينة، تقتضي الخروج عن أصل التركيب؛ وما يترتب على ذلك **من وجوب أو منع أو جواز ومن عمل أو إهمال** ومن ذلك ما تناوله النحاة في تحليل التراكيب القرآنية التي أدرجتها مصنفات علوم القرآن في باب المشكل أو المتشابه من لفظ القرآن؛ بسبب ما في نظمها من "**مضمر لغير مذكور، أو محذوف من الكلام متروك، أو مزيد فيه يوضح معناه حذف الزيادة، أو مقدم يوضح معناه التأخير، أو مؤخر يوضح معناه التقديم، أو مستعار، أو مقلوب**"[1].

ومن ثم كان "**التأويل**"- بحمل التركيب على خلاف الظاهر- لبيان ذلك كله، مما يعكس عبقرية النحاة العرب في فقه اللغة، والتعمق في فهم أسرارها،

---

(١) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، صـ١٠٢ و ينظر: إعراب القرآن - المنسوب خطأ إلى الزجاج.
- الباب السابع والثلاثون: ما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير.

وقد تقدم تفصيل شيء من ذلك في مباحث: "**الرتبة**"[1] و"**موانع العمل**"[2] و"**أصل الوضع**"[3] بما لا مزيد عليه هنا.

* * *

بقي - هنا - ثلاثة أمور تجدر الإشارة إليها:

• **أولًا**: يرى بعض الباحثين أن التقديم والتأخير "**لا ينتميان إلى مفهوم التأويل؛ لأن الشرط الأساسي للتأويل هو حمل اللفظ على غير ظاهره، فعندما تعرب مفعولًا مقدمًا على فعله - مثلًا - لا تحمل العبارة على أصل متخيل بخلاف الظاهر**"[4].

وأرى أن هذا الكلام غير دقيق؛ لأن القول بـ"التقديم والتأخير" بيِّن فيه حمل التراكيب على غير ظاهرها، وهذا وجه من وجوه التأويل، وقصر التأويل على حمل ظاهر اللفظ - فقط - مخالف لما عليه ظاهر الفكر النحوي، وإلزام لا دليل عليه.

• ثانيًا: ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور/ علي أبو المكارم من أن من وسائل التأويل - في المنهج النحوي:

- الشذوذ، وهو ما أطلق عليه "دعوى القصور الكمي" دفع النحاة إليه "**عدم كفاية النصوص كميًّا لاستخلاص القاعدة منها، وبناء الأحكام عليها**"[1].

---

(١) ينظر: صـ٤٥٥.

(٢) ينظر. صـ٥٠٤.

(٣) ينظر: صـ٥٣٣.

(٤) مفهوم التأويل النحوي، صـ٦٨.

- **الضرورة**، وهو ما أطلق عليه **"الاختلاف في الجنس الأدبي"** جاعلًا إياها من أساليب التأويل في النحو العربي، فالنحاة **"إذا وجدوا في النصوص المنظومة ما يخرج بها- في بعض الأحيان- عن القواعد الملتزمة، ردوا أسباب الاختلاف بينها وبين القواعد إلى طبيعتها"**[1].

والحق أن هذا الكلام- في رأيي- غير دقيق؛ فإن **"الشذوذ والضرورة"** يقصد بهما في الفكر النحوي- كما تقدم-: ما فارق عليه بابه وانفرد عنه، بحيث لا يتفق والقاعدة التي أصلها النحاة في بابه؛ **ومن ثم يحفظ كما هو ولا يقاس** عليه، يقول أبو علي الفارسي- بعد أنْ تحدث عن القياس في اللغة-: **"فعلى هذا وضعُ هذه القياسات، ثم إن شذ بعد عما عليه الكثرة، وجار عليه الجمهرة والجملة، شيء أخبر به، ونبه عليه، واعلم أن حكمه يحفظ، ولا يحمل- يقاس- عليه"**[3].

وهذا لا يتفق وطبيعة التأويل، الذي يعني به- في الفكر النحوي- رد ما جاء **من الظواهر اللغوية مخالفا ظاهر ما عليه القواعد، بوسيلة من الوسائل- كما تقدم- ليتوائم- تقديرا- مع القاعدة**.أي: أن الشذوذ- ونظيره الضرورة في الشعر- يقبل، كما هو، صورة من صور الاستعمال اللغوي؛ إذ الشذوذ لا يمكن استبعاده من أي نظام لغوي، بيد أنه لا يقاس عليه أما التأويل، فلا تقبل فيه

=

(١) أصول التفكير النحوي، صـ٢٦٨

(٢) السابق، صـ٢٧٦

(٣) البغداديات، صـ٣٠٦

الصورة اللغوية، كما هي، بل يتلطف لها بشيء يخرجها عن ظاهرها؛ ومن ثم تدخل به في قاعدتها العامة. والفرق بينهما كبير كما هو واضح!! فإلحاق الشاذ- عن طريق التأويل- بقاعدته، وبيان انتسابه إليها في التقدير، إنما هو في الحقيقة إخراج له عن الشذوذ. أما خروجه عن القاعدة والاعتراف بشذوذه، فهو اعتراف بغرابته، وخروجه عن القاعدة المؤطرة له والضابطة لمقاصده، فالشذوذ والتأويل لا يجتمعان؛ ولهذا لا يحكم بالشذوذ أو الضرورة- في الدرس النحوي- إلا بعد فشل عملية التأويل، وقد تم تفصيل ذلك.

ومن الغريب أن صاحب كتاب[1] " **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، بحث في المنهج**" يذهب إلى مثل ما ذهب إليه الدكتور/ أبو المكارم، من أن "**الشذوذ**" و"**الضرورة**" من وسائل "**التأويل**" -في الدرس النحوي- ومع ذلك، يقول عند تناول "**الشذوذ**"- باعتباره من وسائل "**التأويل**": "**فإذا ورد شاهد مخالف للقياس...ولم يقبل تأويلًا(هكذا!!) وليس فيه ضرورة فهو من الشاذ**"[2]ويقول عند الحديث عن "**الضرورة**"- **باعتبارها أيضًا إحدى وسائل التأويل**- : "**يلجأ النحاة- وبخاصة البصريون- إلى الضرورة إذا وجدوا أن الشواهد لا تقبل تأويلًا،**

(١) الدكتور/ عبد الله بن حمد الخثران.

(٢) ظاهرة التأويل، صـ١٠١.

أو تقديرًا وأعيتهم الحيلة في توجيهها، فإذا لم تكف الضرورة بالغرض المطلوب في رد النصوص المخالفة لأقيستهم أردفوا ذلك بالتأويل (هكذا!!)"(١) وفي هذا ما فيه. والله أعلم.

ثالثًا: أن هذا التأويل- بصوره المختلفة- لم تكن الاحتمالات فيه مطلقة، بل كانت تخضع لعدة ضوابط، منها قولهم:

- "الأصل في الكلام أن يحمل على ظاهر لفظه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى دليل"(٢).
- "ما صح لغة لقوم من العرب، لا يصح تأويله"(٣).
- "الأخذ بالظاهر- عندهم- قوي ما لم يمنع مانع"(٤).
- "إذا أمكننا أن نحمل الكلام على ظاهره كان ذلك أولى من التأويل البعيد"(٥).
- لا فائدة في تأويل ما يقتضيه القياس، ولسان العرب، وله نظائر في اللسان"(٦).
- "إذا كان الكلام مستقرًا بنفسه، مستغنيًا عن التأويل، كان أولى مما يفتقر إليه"(١).

---

(١) السابق، صـ١١٦.

(٢) المثل السائر، لابن الأثير، ١/ ٧٤

(٣) فيض نشر الانشراح، صـ٦٣٧

(٤) الخصائص، ١/ ٢٥٥.

(٥) علل النحو، لابن الوراق، صـ٣٣٠و٣٦٠و٤٢٥، والإنصاف، صـ ٢٤٣.

(٦) البسيط، لابن أبي الربيع، صـ ٦٤٩

- "تأويل الشيء الكثير صعب؛ لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجوه الكثرة"[2].
- "لا يصح تأويل الكلام إلا بعد وجود ما يوجب تأويله"[3].
- "العدول عن الظاهر البعيد، لغير فائدة، مما تركه أحسن"[4].
- "لا يحتاج إلى التأويل إلا ما يكون فيه كراهة إذا لم يتأول"[5].
- "إنما يتأول للوجه حتى يخرج من القبيح إلى الحسن، فإذا كان التأويل إلى الأقبح سقط ولم يكن له وجه"[6].
- " ارتكاب التأويل في الآي والأحاديث إنما يسوغ إذا سلم من التكلف والركاكة"[7].

والله أعلم

* * *

=

(١) أسرار العربية، صـ ١١٣، وشرح التسهيل، لابن مالك، ٢/ ٣٨٢و التبصرة، للصيمري، ١/ ٤٥٨.

(٢) منهج السالك، لأبي حيان، صـ ٢١٤.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، ٨/ ٦٨.

(٤) المقتصد، صـ ١٩١، وشرح الكافية للرضي، ٢/ ٢٧٩و٤/ ٤٣٥.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير، صـ ٧٣٨.

(٦) الانتصار، لابن ولاد، صـ٢٠٣.

(٧) فيض نشر الانشراح، صـ٧١٠.

الفصل الثالث

البعد الخارجى

فى

التحليل النحوى

"الإعراب يعني العلاقة، ولحمة النسب بين الكلمات في الجملة الواحدة، وإذا صحت العلاقة الإعرابية واستقامت في ذوق النحو، فهي تلك المناسبة الصحيحة التي يرضاها ذوق البلاغة.. والذين يزعمون أن النحو لا يعنيه من هذا إلا أن تُضبط حركات الأواخر لا يفهمون النحو؛ لأن النحو الذي يعرفه علماء هذه الأمة هو النحو الذي يبحث منطق اللسان ويحلل ضروب العلاقات بين كلماته ويشرح سليقة الأمة المنعكسة في هذا البناء الإعرابي المعجب".

(دلالات التراكيب، صـ٢٦٨-٢٦٩)

يمثل "**البعد الخارجي**" في التحليل النحوي[1] ثالث المحاور– بعد "**العامل**" و"**الأصل والفرع**"– التي دارت عليها نظرية النحو العربي– في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها– في تراثنا الفكري فلم يكن البحث النحوي– في حقيقته– لدى نحويينا القدامى بحثًا في الأصول الشكلية التي كانت تضبط ملكة البيان

---

(١) يطلق مصطلح "**التحليل**" ويراد به، "**إرجاع الأمر إلى عناصره المكونة له**" ويدور في الفكر اللغوي الحديث حول معرفة العناصر التي تتكون منها العبارة بالكشف عن وجوه الصنعة فيها والمكونات اللغوية والأبعاد الخارجية التي قامت عليها وشكلت صورتها وحددت هيئتها ووضعت ملامحها، وما يستوجبه ذلك من ضبط خاص وترتيب معين في نسق العبارة وعلاقة بعضها ببعض. ينظر في التطور الدلالي لهذا المصطلح، العربية الفصحى المعاصرة، دراسة في تطورها الدلالي، د.أحمد قدور، صـ٩١– ٩٤، والتحليل النحوي، تعريفه وطبيعته، د. محمود الجاسم.، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، بدبي،ع، سنة ٢٠٠٢صـ٢٣٥ وما بعدها. ومصطلح "**التحليل النحوي**" بهذا المفهوم يمثله الإعراب في الدرس النحوي القديم فمواقع الإعراب في جوهرها وصف وتحليل للعلاقة القائمة بين مفردات الكلام وجمله في النص اللغوي، وذلك بتفكيك الكلام إلى عناصره ورصد العلاقات القائمة بين هذه العناصر من خلال مقولات من نحو: المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول والنعت والبدل وعطف البيان والحال و التمييز والجمل التي لها محل وما لا محل لها والجمل المؤكدة وغير المؤكدة وما يلابس ذلك كله– وفق معطيات خارجية، تراعي المعنى والسياق– من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والزيادة والإظهار والإضمار... إلخ، والنحوي حينما يقف على ذلك كله إنما يحلل ما ينطوي عليه هذا اللسان من أصول وضوابط عامة ينزع عنها في صلات كلماته ونسقها كما ينزع عنها في صلات جمله، ثم يصوغ ذلك كله في قواعد هي أمهات الأصول وكليات القوانين اللغوية، المتحكمة في "الخطاب" العربي.

عند أصحاب هذا اللسان فحسب، بل كان- أيضًا- تحليلًا للسليقة اللغوية بكل أبعادها، ومنازعها في الإبانة واستشفاف القواعد والقوانين التي انطوت عليها هذه السليقة، وكأنه ضرب من التحليل النفسي للغة أو ضرب من مدارسة الفكر والمنطق الكامن وراء هذه اللغة! ومن ثم كان لـ"البعد الخارجي" أهمية مركزية في التنظير النحوي.

ومن يمعن في قراءته لسيبويه وأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني والإمام عبدالقاهر الجرجاني. ومن في طبقتهم ممن شغلوا بأحوال هذا اللسان يجد أن هذا الأصل أمر وعاه النحاة واعتمدوه في وصف النظام النحوي للعربية والوقوف على أسرارها مما يجعله "أصلًا آخر، جديرًا بأن يضاف إلى أصول نظرية النحاة العرب؛ فإنه أصل مستأنس لديهم باطراد مستشعر في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجه أصلًا من أصولهم، صدروا عنه، وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة"[1].

وإذا كان "السماع" و"القياس" و"العامل" و"الأصل والفرع" و"الموضع من الإعراب" عناصر تمثل البعد الداخلي في التحليل النحوي، فإن البعد الخارجي فيه يسير ضمن أصول نحوية تعني بالأحوال والكيفيات التي جاءت عليها التراكيب اللغوية المختلفة وفهم العلاقات التي تحكمها وتوجه بناءها

---

(١) الصورة والصيرورة، د. نهاد الموسى، صـ١٢٥، وينظر- له أيضًا- ، نظرية النحو العربي، صـ٩٧ وما بعدها.

حيث تحتك الكلمة بالكلمة، وما وراء هذا الاحتكاك من فيوضات معنوية وملابسات سياقية وعلائق منطقية يمكن تجريدها من خلال حديث النحاة عن ثنائية "المعاني" و "الأغراض" وما يقتضه "السياق، ومواقف الخطاب" وما تتطلبه "مقاصد الاستعمال" إذ تمثل ثلاثتها بعض خيوط النسيج الفكري في الدرس النحوي وفق منهج في التحليل يقوم على الإدراك الواعي لأسرار هذا اللسان و"أن الاقتصار على البعد النحوي المجرد والشكل الخارجي للتراكيب لا يقدم وصفًا شاملًا دقيقًا للنظام النحوي للغة وأنه لابد لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب والتجاوز عن ظاهر العلاقات والنظر فيما يثوي وراءها من معان خفية وعلائق دلالية لا يمكن الوصول إليها في أحيان كثيرة إذا توقف التحليل عند ظاهر العبارة"[1]، وهذا تفصيله ما يلي:

* * *

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٤٩.

منزلة المعنى

في الدرس النحوي

على الرغم من أن اهتمام النحاة الأوائل كان منصرفًا- أساسًا- إلى وضع قواعد تمكن من يراعيها من "**انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من الإعراب وغيره..؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة وينطق بها وإن لم يكن منهم** "(١) فإن تقعيد كلام العرب على مستوى المبنى (**صيغ الكلمات والتراكيب**) لم يكن من الممكن القيام به دون مراعاة (**المعنى**) وليس هذا راجعًا إلى العلاقة التي تربط الشكل بالمضمون أو المبنى بالمعنى في كل لغة فحسب(٢)، بل يرجع- كذلك بالدرجة الأولى- إلى بنية هذا النحو العربي لا بوصفه قواعد جامدة، بل بوصفه تحليلًا للعلاقات بين الكلمات وروابطها ومعرفة مواقعها وغير ذلك مما يساعد على تحديد المعنى المقصود من الكلام(٣) ومن ثم عني الخطاب النحوي في حديثه عن "**نحوية الكلام**" باستقامته (**لفظًا**) واستقامته

---

(١) الخصائص، ١/ ٣٤.

(٢) **إذ لا يمكن الإمساك بالمعاني إلا بعد انخراطها في أطر لسانية معبرة عنها فلا يمكن للمعنى أن يكتسب وجوده خارج العلامة اللفظية**. ينظر، قضية اللفظ والمعنى، صـ٦١٥-٦١٦، ومن ثم لم يكن اللفظ في الدرس النحوي معزولًا عن المعاني والمقاصد والفوائد كما سيأتي بيانه.

(٣) ينظر في ذلك، تلك الدراسة القيمة التي كتبها الدكتور. محمد عابد الجابري حول "اللفظ والمعنى في البيان العربي" مجلة فصول، ع١، مجلد٦، سنة١٩٨٥، صـ٢٢ وما بعدها.

(معنًى) وجعلهما شرطين متلازمين، فكان حريصًا كل الحرص– في أثناء تجريد القواعد وتحليلها والقياس عليها– على أن يربط بين الوجوه الإعرابية– التي يصح بها الكلام– وبين المعنى ربطًا محكمًا، ويجعل اختيار الوجه الإعرابي خاضعًا لسلامة المعنى واستقامته من جهة فيصح الإعراب بصحة المعنى ويفسد بفساده، وخاضعًا لصحة الصناعة النحوية من جهة أخرى حتى ينجح المتكلم في إيضاح المعنى والإبانة عنه ويُوفَّق السامع أو المتقبل في فهم ذلك المعنى؛ إذ اللفظ هو وسيلته في الفهم والإفهام الصحيحين؛ لأن"**الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ**"[1].

بل لا أبعد إذا قلت: إن وظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي ضبط المبنى و تنظيمه، ولم يكن النحاة– خاصة الأوائل منهم– لتفوتهم هذه الحقيقة– حقيقة ارتباط وظيفة النحو العربي بتحديد المعنى وتخصيصه أكثر من ارتباطها بضبط المبنى وتنظيمه– بل إنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك فيجعلون الخطوة الأولى في وضع النحو العربي– في بعض الروايات– مرتبطة بخطأ في نطق المبنى ترتب عليه خطأ في فهم المعنى؛ إذ يحكى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي: "**قالت له ذات يوم: يا أبه، ما أَشَدُّ الحرِّ؟ فقال لها: الرمضاء في**

(١) لسان العرب، مادة (ع ر ب)، وينظر، قضية اللفظ والمعنى، د. أحمد الودرني، صـ٢٠٠، و المعنى والقاعدة النحوية، د. محمود الجاسم، بحث بمجلة جامعة أم القرى، ج١٧، ع٣٢، ذو الحجة، سنة ١٤٢٥هـ، صـ٥١٠ وما بعدها.

الهاجرة يا بنية فقالت له: لم أسألك عن هذا، وإنما تعجبت من شدة الحر. فقال لها: فقولي- إذن- ما أشدَّ الحرَّ!! ثم قال: إنا لله، فسدت ألسنة أولادنا، وهم أن يضع كتابًا: يجمع فيه أصول العربية"(١).

وهكذا فعبارة "**ما أشد الحر**" يمكن أن ينطق بها على صورة معينة فتفيد الاستفهام ويمكن أن ينطق بها على صورة أخرى فتفيد التعجب والاختلاف بين الحالتين يرجع لا إلى عدد الحروف ولا إلى طريقة نظمها ولا إلى تركيب العبارة، بل يرجع- فقط- إلى طريقة نطقها، هذا النطق الذي يتولى تنظيمه ووضع قواعده علم النحو.

ومن ثم كان المعنى عنصرًا أساسيًا في الدرس النحوي، بل هو الغاية والعلة التي من أجلها نشأ وحولها يدورالمرمى الذي ينشد الفكر النحوي- بل الفكر البياني كله- الإمساك بناصيته، وقد أشار ابن جني إلى شيء من ذلك، بقوله: "**فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها وحموا حواشيها وهذبوها وصقلوا غروبها وأرهفوها فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف"**(٢).

فهذا نص جيد يرينا أن شيوخ النحو الأولين كانوا يدركون أن البنية ليست إلا مرقاة إلى المعنى وأنهم حين كانوا يستخرجون قواعد النحو، إنما كانوا

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، صـ٨٩.

(٢) الخصائص، ١/ ٢٢٥.

يستخرجون أصول هذه السليقة نفسها ويحللونها ويصيرونها هي نفسها قواعد علمية اقتنصها النحاة من بين اللفظ ومعناه– بمهارة مدهشة– ونسقوها في منظوماتهم؛ حتى غدا المعنى أصلًا من الأصول المهمة التي نلحظها– بدقة متناهية– في الدرس النحوي القديم، تأليفًا وتنظيرًا.

* * *

أما من ناحية التأليف:

فإن من الضروري لمن يريد رصد أبعاد هذه المسألة– وهو كون المعنى عنصرًا أساسيًا في منهج التأليف النحوي– العودة إلى (الكتاب) كتاب سيبويه، لقد جرت العادة على عد هذا الكتاب كتابا في "النحو" هذا صحيح، ولكن ليس "النحو" كما نفهمه نحن اليوم بوصفة **"مجموع القواعد التي تمكن من اتبعها من النطق على نحو صحيح"** كلا، فإن النحو العربي كما نقرؤه في مرجعه الأول (الكتاب) ليس مجرد قواعد لتعليم النطق السليم فحسب، بل هو أكثر من ذلك **"قوانين"** للفكر داخل هذه اللغة، وبعبارة أبي سعيد السيرافي: **"النحو منطق العربية"**[1].

وهو ما كان يعيه تمام الوعي علماؤنا– رحمهم الله– حينما كانوا يعدون كتاب سيبويه**"ليس أعظم مراجع النحو والصرف عامة وكفى، ولكنه– مع ذلك– أصل من أصول الثقافة الإسلامية في غير ناحية من نواحيها المتعددة انشق عنها**

---

(١) قالها أبو سعيد السيرافي في أثناء مناظرته لأبي بشر متي المنطقي، ينظر الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، ٨٤.

أو هدى إليها وأوحى بها"[1] كتابًا يمكِّن من استوعبه من الإمساك بمقاصد العلوم البيانية كلها بما في ذلك الفقه!!.

يذكر أبو إسحاق الشاطبي أن الجرمي قال[2]: "أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه" ثم يشرح الشاطبي السر في ذلك فيقول: "وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، بل هو بيَّنَ في كل باب ما يليق به؛ حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني"[3] ووجوه "تصرفات الألفاظ في المعاني" مسألة مطروحة في الكتاب طرحًا كأنه قائم على بيانها من ذلك مثلًا: باب بعنوان "باب اللفظ[4] للمعاني" يقول فيه "واعلم أن من اختلافهم: اختلاف اللفظين لاختلاف

---

(١) سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي، صـ١٩٥.

(٢) ينظر قوله هذا في، معجم الأدباء، لياقوت الحموي،صـ١٤٤٣.

(٣)الموافقات للشاطبي، ٤/ ١١٦.

(٤) مصطلح"اللفظ" كما يراد به اللفظة المفردة على نحو ما جاء في كلام سيبويه، يراد به– أيضًا– الصورة النحوية المجردة التي تأتي عليها الجملة، من دون الالتفات إلى معناها، والمراد بـ"المعاني" البعد الدلالي للتركيب والشروط الدلالية التي يجب مراعاتها للربط بين العناصر المختلفة في الجملة. ينظر، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٣٣.

المعنيين[1]، واختلاف اللفظين والمعنى واحد[2]، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين[3]"[4] يليه باب آخر بعنوان: "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" يقول فيه: "واعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء"[5].

---

(١) من ذلك- مثلًا- قولهم هذا الرجل منطلق، ومنطلقًا، فالمتكلم في حال النصب- منطلقًا- يريد "أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه من قبل وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار، فقال: هذا منطلق" الكتاب، ٢/ ٨٦-٨٧.

(٢) من ذلك "الإضافة اللفظية، فالمعنى فيها واحد مع التنوين وعدمه، يقول سيبويه، "وليس يغير كفُّ التنوين، إذا حذفته مستخفًّا، شيئًا من المعنى ولا يجعله معرفة... ويزيد هذا عندك بيانًا قوله- تعالى جده- "هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ" (سورة: المائدة، آية: ٩٥) و"هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا" (سورة: الأحقاف، آية: ٢٤) فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين، لم توصف به النكرة" الكتاب، ١/ ٦٦.

(٣) من ذلك نصب الفعل المضارع بعد الفاء، فإن "ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد وكل ذلك على إضمار (أنْ) إلا أن المعاني مختلفة" وقد مثل سيبويه لذلك بقولهم: "ما تأتيني فتحدثَني" فالتركيب يحتمل وجهين: "أحدهما، ما تأتيني فكيف تحدثني أي لو أتيتني لحدثتني. وأما الآخر فما تأتيني أبدًا إلا لم تحدثني أي منك إتيان كثير ولا حديث منك" الكتاب٣/ ٣٠،

(٤) السابق، ١/ ٢٤.

(٥) السابق، ١/ ٢٤، ٢٥.

وتتوالى الأبواب حول علاقة اللفظ بالمعنى في كتاب سيبويه، فهذا **"باب في وقوع الأسماء ظروفًا، وتصحيح اللفظ على المعنى"**[1] وهذا **"باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى؛ لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار"**[2].

على أن مسألة **"تصرف الألفاظ في المعاني"** ووجوه هذا التصرف ليست مطروحة في كتاب سيبويه في الأبواب التي تحمل مثل هذه العناوين وحدها، بل هي حاضرة في كل باب من أبواب الكتاب تقريبًا، وكأنه يقوم بعمل معجمي دلالي، إذ **"نرى سيبويه متتبعًا لكل كلمة من جهتي شكلها الصناعي ومعناها في الكلام العربي ومتمثلًا في نظره ضرورة توفر انعقاد الشكل بالمعنى أو تحسين بناء الشكل الذي يحتوي على بناء المعنى"**[3]، فما من مسألة نحوية يتناولها بالتحليل إلا وكان يربط فيها بين التغيرات التي تحدث على مستوى اللفظ وما ينتج عنها من تعديل أو تحوير على مستوى المعنى.

من ذلك- مثلًا- قوله: **"هذا باب يختار فيه الرفع، وذلك قولك: "له علمٌ علمُ الفقهاء" و"له رأيٌ رأيُ الأصلاء" وإنما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأن هذه الخصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل ولم ترد أن تخبر أنك مررت برجل في حال تعلم وتفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل**

---

(١) السابق، ١/ ٢١٦.

(٢) السابق، ١/ ٢١١.

(٣) ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، المنصف عاشور، ص١٧٩.

ذاك خصلة قد استكملها، كقولك: "له حسبٌ حسبُ الصالحين" لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت وإن شئت نصبت فقلت: "علمٌ علمَ الفقهاء" كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه وكأنه لم يستكمل أن يقال له: عالم"[1].

وواضح أننا هنا لا بإزاء تقرير قواعد نحوية تضبط كيفية النطق، بل بإزاء تقرير جهات الكلام ومعايير التفكير بتحديد المعنى الذي يقصده المتكلم، وهـذا يعـني أن المتكلم عندما يحرك شفتيه ينطق بالعبارة صحيحة من جهة الصناعة يمارس عملية اختيار من ناحية المعنى، أي: أنه يفكر وهو يتكلم أو يتكلم وهو يفكر **"فكأن الشكل هو الذي يولد المعنى أو قل إن أحكام النحو والعلاقات التركيبية تولد المعنى الذي لا ينفصل عنها"**[2].

* * *

لم يكن سيبويه هو الوحيد الذي اتجه بالدرس النحوي هذا الاتجاه الذي تسير فيه الصناعة مع المعنى، بل إن عمله إنما كان جمعًا وتنظيمًا وتحليلًا للمناقشات النحوية التي انشغل بها جيله والجيل السابق عليه كما نرى ذلك من خلال مطالعتنا للكتاب، وقد أغنتها بل وشعبتها الأجيال التالية فجدَّ لهم طرائق في الدرس النحوي امتزجت فيها الصناعة النحوية مع المعنى أيما امتزاج، منها:

---

(١) الكتاب، ١/ ٣٦١، ٣٦٢.

(٢) ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، صـ١٧٩.

أ-ما ظهر من اتجاه النحويين- مبكرًا- إلى اختصاص القرآن الكريم بكتب تتحدث عن لغته وإعرابه وتحليل معانيه وتوضيح مشكله، وحسبنا التمثيل في هذا بمعاني القرآن للفراء والكسائي و الأخفش الأوسط وإعراب القرآن للزجاج، والنحاس، ومكي بن أبى طالب والحجة في القراءات لأبى علي الفارسي، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبى طالب، ثم من جاء بعد هؤلاء كأبي البركات الأنباري في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) وأبي البقاء العكبري في كتابه (التبيان في إعراب القرآن)[1].

وقد كانت هذه الكتب هي النواة الأولى للتفسير النحوي للقرآن الكريم، وهي قمة امتزاج الصناعة النحوية بالمعاني القرآنية على نحو دقيق كما نجد عند الزمخشري وأبى حيان وتلميذه السمين- رحمهم الله- وهذا إن دل فإنما يدل على **"المجهود الضخم الذي قام به النحاة لخدمة "الكتاب العزيز" والذي دفعهم إليه إخلاصهم لهذا الكتاب تقربًا إلى الله- سبحانه وتعالى- بهذه الخدمة وبناء للعربية على أصلها الأول وركنها الركين وتيسيرًا لفهمه على المسلمين فما الإعراب إلا طريق لفهم المعنى وتحليل التركيب فاندفعوا يخدمون كتاب الله تعالى به"**[2].

---

(١) ينظر في بيان هذه الكتب الإحصاء الذي.ذكره الدكتور/ إبراهيم رفيده في كتابه: النحو وكتب التفسير، ١/ ١١٢.

(٢) النحو وكتب التفسير، ١/ ١٤٠.

وإذا كان النحو تحليلًا للعلاقات بين الكلمات المكونة للنص ومعبرًا لفهم المعاني والغوص عليها وأداة لتحليل الكلام وبيان أركانه ومعطياته فإننا نرى امتزاج الصناعة النحوية بالمعنى عند المفسرين من النحاة أوسع وأضبط؛ لأنهم يحاولون تنزيل القواعد النحوية على المعاني القرآنية، فيستنبطون من خلال ذلك مراد الحق من كلام الحق– سبحانه– ومن ثم بلغ منهجهم في التفسير والتحليل والتحديد والاستنباط الغاية في الحذر والدقة[1].

* * *

ب– وكما أفرد النحاة إعراب القرآن ومعانيه بكثير من التآليف، خصوا– ذلك– الشعر الذي هو ديوان العرب بكثير من الشروح شرحًا يقوم في جانب كبير منه على فهم العلاقات النحوية؛ إذ يعد النحو وسيلة مهمة في تحديد العلاقة بين الشعر ومعناه، وهنا يكون ميدان امتزاج الصناعة النحوية بالمعنى خصبًا وغزيرًا؛ نظرًا لمرونة الشعر وكثرة معانيه فترى النحاة يحاولون تقليب الإعراب على أكثر من وجه ما دام المعنى يحتمله.

ومن هنا كانت دواوين الشعراء– منذ القديم– محورًا لكثير من البحوث والدراسات النحوية التي يحاول فيها النحاة تنـزيل المعاني الشعرية على القواعد النحوية، فرأينا أبا علي الفارسي يضع كتابًا يسميه (كتاب الشعر) أو (شرح

---

(١) وقد قلت في ذلك "إن النحو في كتب التفسير دين يتعبد به".

الأبيات المشكلة الإعراب) يقول أستاذنا الدكتور/ الطناحي- رحمه الله- في مقدمة هذا الكتاب:

"وقد عرض أبو على فيما عرض لبعض الشواهد التي تظهر فيها الحركة الإعرابية حاسمة في تحديد المعاني واختلافها دون معين من قرائن أخرى، وهو مبحث طريف يلذ لبعض أساتذتنا وزملائنا الكلام فيه، والغريب أني أجد له شواهد كثيرة من الحديث الصحيح والشعر المنسوب الموثق والذين يقولون باختلاف المعنى لاختلاف الحركة الإعرابية في تلك الشواهد فقهاء ولغويون وشراح شعر وليسوا في عداد النحويين أصحاب الصنعة حتى يشكك في كلامهم"[1].

وها هو تلميذ أبي علي ابنُ جني الذي شرح ديوان المتنبي وبين مشكلاته النحوية التي قد تتعارض عند النظرة العجلى- مع المعنى حتى اعتبر الشارح الرسمي لشعره، وكان المتنبي نفسه إذا سئل عن معنى بيت يقول: "اسألوا الشارح، يعني: ابن جني، أو: لو كان أبو الفتح حاضرا لأجاب"[2].

ودوران النحاة حول الشعر يشرحونه ويبينون مشكله ووجوه إعرابه وأثر الصنعة النحوية فيه يدل على أنه: "لا يجوز في دراسة الشعر إهمال علاقات الجمل وتكوينها وتداخل المعاني ونسيج بنائها وروابط اتصالاتها؛ لأن كل ذلك من

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب الشعر للدكتور/ محمود الطناحي، صـ٣٤.

(٢) الصبح المنبي عن حيثية المتنبي، ليوسف البديع، صـ٣.

جوهر الشعر وجوهر بنائه وطرائق تشابك معانيه وتخلق مكوناته ومذاهب إبداعه ويجب أن نطرح من أنفسنا الأفكار الضارة التي تبعد العلاقات النحوية عن درس الشعر، بشرط أن تكون دراستنا لها نابعة من نبع المعاني والأطوار التي تخلقت فيها، ومنها هذه العلاقات يعني لا نغفل دلالة الحال مثلًا ونحن نقول هذه الجملة حالية ولا نغفل فهم المعنى وتضامه ونحن نقول هذه الجملة معطوفة على تلك"[1].

* * *

ج- ومما يدل على عناية الدرس النحوي بالمعنى واهتمامه به اتجاه النحويين نحو "أدوات المعاني" يبسطون أصولها وأبوابها وشواهدها والمذاهب المختلفة في مبانيها ومعانيها.

وهذه الأدوات وإن تناولتها المصنفات النحوية خلال أبواب النحو المختلفة إلا أن بعض النحاة قد أفردوها بتصانيف خاصة، ومن أشهر هذه التصانيف: (معاني الحروف) للرماني وكتاب (اللامات) للزجاجي، و(الأزهية) للهروي

---

(١) قراءة في الأدب القديم، لشيخنا الدكتور/ محمد أبو موسي، صـ ٧٤. وليس أدل على ذلك من اعتماد شراح المعلقات- وبخاصة ، أبو بكر بن الأنباري، والنحاس- على النحو؛ إذ عد التحليل النحوي أهم وسائل الكشف عن المعنى فيها. ينظر، شروح المعلقات، دراسة العلاقة بين التركيب والدلالة، د. يحيى فرغل، مبحث دور المكونات النحوية في المعنى، صـ٢٠٥-٢٣٥.

و(رصف المباني في حروف المعاني) للمالقي و(الجني الداني) للمرادي والقسم الأول من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام، والذي يعد قمة التأليف في حروف المعاني[1].

ولعل اهتمام النحاة ببيان معاني الأدوات راجع إلى ما لها من أهمية كبيرة في العربية فبها يفهم كثير من الأساليب ويدرك ما في اللغة من روعة وجمال بما تفيده هذه الأدوات من معان متعددة عند وضعها في تراكيب لغوية مختلفة أحكم النحاة بيانها. ومما يكشف عن أهمية بيان هذه الأدوات ودورها في إبراز المقاصد والأغراض ما صدر المرادي- رحمه الله- كتابه به، إذ قال: **"فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب- على اختلاف صنوفه- مبنيًّا أكثرها على معاني حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي- مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها- قد كثر دورها وبعد غورها فعزت على الأذهان معانيها وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها"**[2].

فحروف المعاني أساس من أهم الأسس في تركيب الكلام وجري الخطاب ودرسها مدخل لدراسة الجملة من حيث تركيبها وترتيب أجزائها والمعاني التي تختلف وتتغير بتغيير مواقع ألفاظها المفردة.

---

(١) يراجع في تعداد الكتب التي ألفت في هذا الباب من العلم، دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عبدالخالق عضيمة،١/ ٩٢، ونشأة دراسة حروف المعاني دكتور/ هادي مطر، ٧٦.

(٢) الجني الداني، صـ ١٩.

ومعاني هذه الأدوات وإن كانت قد انتشرت بين طيات كتب التفسير وشروح الدواوين والمصنفات اللغوية والبلاغية يعد إفراد النحاة لها بالتصنيف وجمع معانيها في كتب خاصة بها يدًا من أيادي النحو على اللغة بأسرها.

* * *

د- ثم كانت تلك القفزة الرائعة التي قفزها الدرس النحوي على يد الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في كتابه العظيم: "دلائل الإعجاز" وكانت نظريته المعروفة في النظم قائمة على "معاني النحو" فهي السبيل إليه "فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من "معاني النحو" قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى "معاني النحو" وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه"[1].

وبتأمل هذه النظرية نستطيع أن ندرك أن المنهج العقلي المحكم الذي سار عليه الإمام عبدالقاهر "هو الذي قاده إلى اعتماد النحو التقعيدي أساسًا لإدراك القيمة الحقيقية للصياغة، وما يمكن أن يتيحه هذا النحو من إمكانات تركيبية

---

(١) دلائل الإعجاز، صـ٨٢-٨٣.

تقترب من الإنسان ومقاصده الواعية"[1]، ومما ينبغي التنبه له أن عبدالقاهر الجرجاني هذا، مع شهرته الواسعة في البلاغة بكتابيه **(دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة)** يعرف عند الأقدمين بـ**"عبدالقاهر النحوي"**[2] وكأنهم يرون عمله- وإن لم يصرحوا بذلك- نظرية نحوية في تحليل الكلام ووصف اللسان العربي في حين يرى المحدثون أن عمله نظرية بلاغية في تحليل الكلام البليغ وبيان أسباب جودته **"وأن عبدالقاهر لم يأت بجديد في النحو على الرغم من أن بعض مؤرخيه يطلق عليه لقب "إمام النحاة" ولكن الشيء الخالد في آثار عبدالقاهر، هي آراؤه البلاغية"**[3].

وبعد، فيفهم من هذه الطرائق وغيرها في التأليف النحوي اهتمام الدرس النحوي بالمعنى وأن النحاة لم يوقفوا دراستهم النظام اللغوي والوقوف على أسراره ودقائقه على الجانب النظري فحسب بل تخطوا ذلك إلى الجانب التطبيقي، وقد اتخذوا من القرآن الكريم والشعر مادة خصبة للتأليف النحوي الذي تمتزج فيه الصناعة مع المعنى.

* * *

---

(١) قضايا الحداثة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، د. محمد عبد المطلب، صـ ٢٨٦ .

(٢) ينظر، بغية الوعاة، ٢/ ١٠٦، فقد كان عبدالقاهر علمًا في النحو، بسطه في نحو ثلاثين مجلدة في كتابه، "المغني" ولخصه في مجلدات ثلاثة، بعنوان، "المقتصد" وهو من أروع ما كتب في النحو العربي.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، د. أحمد بدوي، صـ٥٥ن وينظر، التفكير البلاغي عند العرب، صـ٥١٨

وأما من ناحية التنظير :

فإن المعنى كان جزءًا من المقولات النظرية في الفكر النحوي و ملحظًا ثابتًا في وضع المعايير وتقرير القواعد ورسم الحدود بين الصواب والخطأ، فـ"**قد أدرك النحاة أن صناعة البحث عن المعنى وتعمق اللغة أمران يشرف أحدهما على الآخر**"[1]، ومن ثم كانت قضاياه المتنوعة حاضرة بقوة في أذهان النحاة من خلال فهم النصوص وتحليل العناصر التركيبية فيها والتنظير لها ويظهر هذا بوضوح من تتبع موقع المعنى في بنية نظرية النحو العربي على النحو التالي:

- **المعنى والإعراب**

(أ) يرى النحاة أن علامات الإعراب– حركات وحروفًا– تدل على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية ومفعولية وإضافة، وغيرها من المعاني التي تعتور التركيب، الذي يعبر به المتكلم عن مقاصده وأغراضه.

فرصد تحول اللفظ من هيئة إعرابية إلى أخرى هو السبيل إلى معرفة التحول من معنى إلى آخر؛ لأن الإعراب "**يحقق التمييز بين المعاني ويرفع الاحتمال والإشكال لاختيار إمكان واحد مقيد فدوره تفريق بعلامات لفظية تدل على فوارق دلالية**"[2] وهذا المعنى واضح من لفظ "**الإعراب**" نفسه الذي هو "**في**

---

(١) النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، د. مصطفى ناصف، النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، مج ١،ع ٣، سنة١٩٨١، صـ٣٤.

(٢) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ٢٥٧-٢٥٨.

أصل الوضع، مصدر أعرب الرجل إعرابًا إذا أبان عما في نفسه"[1]، ومن ثم استقر في أصول الفكر النحوي أن الإعراب "فائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست"[2] ومن لم يفهم "هذا الأصل لم يقدر أن يفهم علم النحو ولا آراء المفسرين في تفسيرهم ولا آراء علماء العربية في تفسير الشواهد والقصائد من الشعر"[3] ومن ثم كان من ضوابطهم في ذلك الباب:

- "أن فائدة الإِعراب- في الأصل- "الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل"[4].
- و"الإعراب يؤتى به؛ للدلالة على المعاني المتعارضة في الأشياء"[5].
- و"الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى"[6].

---

(1) المرتجل، صـ٣٤.

(2) السابق، الصفحة نفسها.

(3) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، الشيخ محمد عرفة، صـ ١١٨، ولهذا لم يكن لما نسب إلى قطرب- من أن الإعراب لم يدخل على الأسماء للفرق والاختلاف المعنوي، وإنما يؤتى به للوصل الصوتي بين مقاطع الكلام- ومن لف لفه، أي أثر في التراث النحوي أو بناء النظرية النحوية العربية.

(4) التوطئة، لأبي علي الشلوبين، صـ١١٦.

(5) المقتصد، صـ١٢٨.

(6) الإنصاف، صـ٢٠.

وقد تواترت عباراتهم في ذلك، من مثل قولهم:

النص	صاحبه	مصدره
الإعراب إنما دخل الكلام؛ ليفرق بين الفاعل والمفعول به، والمالك والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يعتور الأسماء من المعاني.	الزجاجي (ت: ٣٤٢هـ)	الجمل: ٢٦٠
الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه.	ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)	الخصائص: ١ / ٣٥
الإعراب هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد.	ابن فارس (٣٩٥ هـ)	الصاحبي: ٧٦

النص	صاحبه	مصدره
قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه.	عبدالقاهر الجرجاني (ت:٤٧١ هـ)	دلائل الإعجاز: ٨٧ والمقتصد: ٩٧
إن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم، نحو كونه فاعلًا، أو مفعولًا أو غير ذلك.	السهيلي (ت: ٥٨١ هـ)	نتائج الفكر: ٨٢
إن كل واحد من وجوه الإعراب دال على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو.	السكاكي (ت:٦٢٦ هـ)	مفتاح العلوم: ٢٥١
الإعراب أصل في الأسماء؛ لأنه يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني.	ابن عصفور (ت:٦٦٩ هـ)	شرح الجمل ١/ ١٠٤
الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن: المجعول آخر الكلمة، مبينًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب.	ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)	شرح التسهيل:١/ ٣٣
وهذا التغيير في الحركات،إنما قصد به في	ابن أبي الربيع	البسيط:

النص	صاحبه	مصدره
الأصل الدلالة على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة.	(٦٦٨ هـ)	١٧٢ و ٥٨١
اختص الإعراب بالأواخر؛ لأنه دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بتحقيقه.	ابن القيم (٧٥١ هـ)	بدائع الفوائد: ١ / ٣٤
أما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلًا لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيدًا، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني.	الزركشي (٧٩٤هـ)	البرهان: ١/ ٣٠١

* * *

(ب) ومن ثم استقر في الفكر النحوي: أن الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى؛ حتّى يجري على حقه والوجه الذي هو له، ومن مقولاتهم في ذلك "الإعراب فرع المعنى"[1] و"الإعراب خادم للمعاني، وتابع لها"[1] وتلك المقولة تشير إلى حقيقتين في غاية الأهمية:

---

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ١/ ٣٠٢، والإتقان، للسيوطي، ١/ ١٧٩- ١٨٠.

أولهما: أن المعنى حاكم على الإعراب ومسيطر عليه فلم يكن الإعراب شاغلًا للنحاة الأوائل بقدر ما كان يشغلهم بيان التركيب وما يحمله في طياته من معنى، وقد كان يتردد بينهم أن استقامة المعنى أهم من استيفاء الإعراب، يقول ابن جني: "**فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى**"[2] وإذا كان هناك خروج على السمت المألوف فإن ذلك لإرادة معنى معين "**وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا**" كما يقول سيبويه[3]؛ ولذلك لا يكتفي أن نعرب النص، بل لابد أن ننظر إلى المعنى الذي يكشف عنه هذا الإعراب، فإن كان صحيحًا فالإعراب مقبول، وإلا فمردود على قائله، ويؤكد هذا الفهم ابن هشام فبعد أن أوجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه قال: "**وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيها وهم لهذا السبب**"[4].

---

(١) الدر المصون، ٤/ ٤٧٣.

(٢) المحتسب، ٢/ ٢١١.

(٣) الكتاب، ٢/ ٣٢، فهذا المبدأ لا يحكم باب " الضرورة الشعرية" فحسب، بل هو أصل من الأصول الكلية التي بني عليها الفكر النحوي كله.

(٤) المغني، ٢/ ١٢٠.

ثانيهما: أننا لا نستطيع أن نغفل- غالبًا- دور المعنى الدلالي (المعجمي للمفردات، أو التركيبي للكلام) في الحكم الإعرابي، يقول ابن هشام: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله- تعالى- بعلمه "[1].

وإذا كانت هناك أمثلة صح الإعراب فيها بالنظر إلى صيغة الكلمة وبنيتها، فإن هناك أمثلة أخرى- ذكر ابن هشام طرفًا منها- لا يصح الإعراب فيها إلا بعد الوقوف على معناها.

وهذا لأصل نجده واضحًا عند النحاة، حينما يتناولون النصوص بالتحليل، وخاصة القرآن الكريم، فنراهم يبتدئون إعراب بعض الآيات، وخاصة المشكلة منها، بعبارات من نحو:.

- -"اختلف الناس في هذه الآية اختلافًا كثيرًا، واضطربوا اضطرابًا شديدًا، ولا سبيل إلي معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعني المذكور في الآية"[2].
- -و"هذا الموضع من أصعب ما في القرآن إعرابًا، ولابد من ذكر شيء من معاني الآية؛ لنستضيء به على الإعراب فإنه خادم لها"[3].
- -"هذا أمر الإعراب فيه تابع لمعناه،ومحدد على الغرض المراد فيه"[1].

---

(١)السابق، ٢/ ١١٩.

(٢) الدر المصون، ٢/ ٢٢٩.

(٣) السابق، ٤/ ٤٧٣.

فالمعنى الدلالي له دور جوهري[1]**– في الدرس النحوي– ويمثل التفاتهم إليه ملحظًا ثابتًا يفزعون إليه ويصدرون عنه وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص**[2]. ومن مظاهر ذلك في الفكر النحوي إدراك النحاة:

١. ما تقوم به الدلالة من ضبط في صياغة كثير من الأبنية الصرفية في بنيتها الأصلية و الطارئة، فهي **"لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا– أي: المعنى الدلالي– وهكذا مأخذ الخليل"**[3]؛ ولذلك وجدنا سيبويه– وهو ما اطرد في الفكر النحوي بعده– يتعرض لمعاني الصيغ **"فيفسرها لغويًا وكأنه يقوم بعمل**

=

(١) المحتسب، لابن جني، ١/ ٢١٦.

(٢) خلافًا لما ذهب إليه الأستاذ الدكتور/ تمام حسان أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا الدلالي، فإذا اتضحت قرائن التعليق أمكن الإعراب ولو لم يكن للمفردات معنى كما يرى "أن النحويين حينما قالوا" إن الإعراب فرع المعنى "كانوا في منتهى الصواب في القاعدة ومنتهى الخطأ في التطبيق لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقًا معيبًا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينًا، والدلالي حينًا، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي، والحق أن الصلة وثيقة جدًا بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق؛ لتدعي أنك أعربتها إعرابًا صحيحًا، ويأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها لا من دلالتها على مفهومها اللغوي؛ الإعراب– إذًا– فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي، ومن هنا كان قول النحاة صوابًا، وكان تطبيقهم خطأ "اللغة العربية، معناها ومبناها، صـ١٨٢.

(٣) ينظر، نظرية النحو العربي، د. نهاد الموسى، صـ٧٣.

(٤) الكتاب، ٤/ ١٥، وينظر، دور البنية الصرفية، صـ٦٢ وما بعدها.

معجمي دلالي وذلك في تناوله الأفعال والأسماء. فنحن نرى سيبويه متتبعًا لكل كلمة من جهتي شكلها الصياغي ومعناها في الكلام العربي"[1].

٢. ما تقوم به الدلالة من أثر في اختيار اللفظ داخل التركيب اللغوي فيتم من خلالها ضبط حركة العناصر اللغوية وكذلك حركة الإعراب فيه؛ ومن ثم اهتم النحاة بـ:

- بيان الفوارق الدلالية بين العلائق النحوية، وما يترتب عليها من حسن وقبح.

وهذا مثل ينبئ عن ذلك: ما ذكره سيبويه وهو يتحدث عن الإخبار عن النكرة بنكرة مثلها في باب يقول فيه: "هذا باب نخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: "ما كان أحد مثلك" و"ليس أحد خيرًا منك" و"ما كان أحد مجترأ عليك" وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا وإذا قلت: "كان رجل ذاهبًا" فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: "كان رجل من آل فلان فارسًا" حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: "كان رجل في قوم فارسًا" لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"[2].

---

(١) ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، صـ١٧٩.

(٢) الكتاب، ١/ ٥٤.

▪ تغير العلامة الإعرابية ودورها في تشكل المعنى وتغير وجهة التركيب فأي تغير في العلامة يتطلبه تغير في المعنى، وقد حدد النحو- في بعض تعريفات بأنه: "تغير الدلالة بتغير حركات الإعراب"[1] وقد دفعهم ذلك إلى إدراك الفروق المعنوية بين التراكيب المختلفة، والتفطن للفروق الدقيقة بين ظاهر التركيب وباطنه في كثير من استعمالات العربية.

ومن أمثلة ذلك:

• حديث سيبويه عن الفرق بين قولهم: "من ذا خيرٌ منك" وقولهم: "من ذا خيرًا منك" فقد تعدى الفرق النحو بينهما في أن "خير" في الرفع خبر لمبتدأ محذوف في جملة الصلة على تقدير: "من ذا الذي هو خير منك" وأن "خيرًا" في النصب حال من الاسم الموصول لقد تعدى سيبويه ذلك إلى الحديث عن الفرق الدلالي بين التركيبين، فقال: "وأما قولهم: "من ذا خير منك" فهو على قوله: "من الذي هو خير منك" لأنك لم ترد أن تشير أو تومِئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فيُعلِمَكه ولكنك أردت مَن ذا الذي هو أفضل منك. فإن أومأتَ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه عليه فأردتَ أن يُعلِمَكَه نصبتَ خيرًا منك كما قلت: "مَن ذا قائمًا" كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فَضَلَك بها ونصبُه كنصب "ما شأنُك قائمًا"[2] أي: أن في صوت

---

(١) المقدمة، لابن خلدون، صـ٥٤٦.

(٢) الكتاب، ٢/ ٦١.

الرفع معنى ليس في صوت النصب ولا يجوز أن تجعل المنصوب- في المعنى- بمنزلة المرفوع، ومن ذلك قوله:" وتقول: "حسبتُه شتمني فأثبَ عليه" إذا كان "الوثوب" واقعًا، ومعناه: "أن لو شتمني لوثبت عليه". وإن كان " الوثوب" قد وقع فليس إلا الرفع"[1].

• ونظيره: ما أورده الرضي في تحليل قولهم: "ما كان زيد قائمًا، ولا عمرو قاعدًا، أو قاعدٌ" قال: "فإذا نصبت- أي: قاعدًا- فالقيام والقعود منفيان في الماضي، وإذا رفعت- أي : قاعدٌ- فالقيام منتف في الماضي، والقعود في الحال"[2].

• ومنه: ما ذكره معربو القرآن الكريم في الفرق بين الرفع والنصب في جواب (ماذا) من قوله- تعالى- : "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ"[3] وقوله- تعالى-: "وَقِيلَ لِلذِينَ اتَّقَوا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا"[4].

وواضح هنا أن سياق الآيتين واحد في (قيل) المبنى للمجهول، ثم في سورة السؤال (ماذا أنزل ربكم) ومع ذلك فقد جاء الجواب في الآية الأولى برفع (أساطير) وفى الثانية بنصب (خيرًا).

---

(١) السابق،٣/ ٣٦.

(٢) شرح الكافية، ٢/ ١٩٣.

(٣) سورة: النحل، آية: ٢٤ .

(٤)سورة: النحل، آية: ٣٠.

وتوجيه الرفع في (أساطير) أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو) أما توجيه النصب في (خيرًا) فهو أنه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: **(أنزل)** قال المعربون: إنما قدر في الأول (هو) ولم يقدر **(أنزل)** لأن الآية إخبار عن الكافرين، والكافر جاحد لإنزال القرآن، وإنما هو عنده كذب وأساطير، وقدر في الثاني **(أنزل)** لأنه من جواب المؤمنين بأن القرآن منزل من عند الله، **قال الزمخشري**: **"فإن قلت: لما نصب هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلًا بين جواب المقرر وجواب الجاحد، يعني: أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال بينًا مكشوفًا مفعولًا للإنزال، فقالوا خيرًا، أي: أنزل خيرًا، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال، فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء"**[1].

فالمسألة- إذن- ليست مجرد حركات إعرابية تختلف، وإنما لكل حركة- في الفكر النحوي- مقابلاتها المعنوية وسياقاتها التي تقتضيها.

* * *

هذا وقد كان لإدراكهم الفروق بين التراكيب الأثر الكبير في فهم الأحكام الفقهية، ويشير ابن قتيبة إلى شيء من هذا فيقول: **"لو أن قائلًا قال: "هذا قاتلٌ أخي" بالتنوين، وقال آخر: "هذا قاتلُ أخي" بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ودل حذف التنوين على أنه قتله، وقال رسول الله ﷺ: "لا يقتل قرشي صبرًا**

---

(١) الكشاف، ٢/ ٦٠٣.

بعد اليوم"[1] فمن رواه جزمًا أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل وإن ارتد ولا يقتص منه إن قَتل. ومن رواه رفعًا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد عن الإسلام فيستحق القتل، أفما ترى "الإعراب" كيف فرق بين هذين المعنيين"[2].

وقد رددت كتب النحو ومجالس العلماء تلك الفتوى التي أملاها الكسائي على أبي يوسف القاضي عندما سأله هارون الرشيد عن حكم الطلاق في هذه الأبيات:

(إِنْ تَرفُقي يا هندُ فالرفقُ أيمنُ	وإِنْ تَخرِقي يا هندُ فالخَرقُ أَشْأَمُ
فأنتِ طلاقٌ، والطلاقُ عَزيمةٌ	ثَلاثًا، ومَنْ يَخرِقْ أَعقُّ وأظلَمُ
فَبِيني بها إِنْ كُنتِ غيرَ رَفيقةٍ	فما لامرئٍ بعدَ الثَّلاث مُقَدَّمُ)[3]

فأجاب بأنه: إذا رفع (ثلاثٌ) تطلق واحدة، وإذا نصب (ثلاثًا) تطلق ثلاثًا، وللعلماء في استخراج الحكم الشرعي من هذه الأبيات نقاش طويل وآراء متعددة[4].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، رقم(١٧٨٢) باب: "لا يقتل قرشي صبرًا بعد الفتح" ينظر: موسوعة السنن، الكتب الستة وشروحها، ٥/ ١٤٠٩، ورواه الدارمي في سننه، باب الديات، ٢/ ١٩٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن، صـ ١٥. وينظر، الكتاب، ١/ ٧١.

(٣) هذه الأبيات من الطويل، وقد وردت في كثير من كتب النحو دون نسبة، ينظر: مجالس ثعلب، صـ ٣٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش، ١/ ١٢، والمغني، ١/ ٥١، والأشباه والنظائر، ٣/ ٤٢،٤/ ٢٢٠، والخزانة، ٣/ ٤٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي، ١/ ٣٢٤.

(٤) تراجع فيما سبق ذكره من مصادر.

على أن هذا باب واسع تناولته كتب أصول الفقه، وخصه أحد الباحثين بدراسة مستقلة هي: (**أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**)[1] وبهذا المنهج، غدا التحليل النحوي "**صنوَ الحس اللغوي المرهف وإدراكَ الفروق بين طرائق التركيب ووجوه ترتيب المباني على المعاني وصنعةً تدرك بثاقب الفهم والفكر اللطيف لا جملة من المصطلحات والأبواب تحفظ من غير رؤية**"[2].

* * *

٣. كذلك أدرك النحاة ما تقوم به الدلالة من دور مهم في توضيح الوظيفة النحوية نفسها والتفريق بينها وبين الوظائف الأخرى[3] **كالتمييز إذ يشترط فيه** أن يكون بمعنى (مِن) "**والمراد من كونه بمعنى (مِن) أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها**"[4].

---

(١) لعبدالقادر السعدي، ويراجع – أيضًا – ما كتبه الدكتور/ عبدالكريم الرعيض في كتابه، (ظاهرة الإعراب في العربية) ففيه بحث شيق عن علامات الإعراب وارتباطها بالمعنى.

(٢) التفكير البلاغي عند العرب، صـ٥١٢.

(٣) ينظر ما كتبه الدكتور حماسة، في كتابه: "النحو والدلالة" صـ ١٢٦ وما بعدها، وأصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، د. محمد الشاوش، صـ٤٠٩.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني، ٢/ ١٩٤.

والحال يشترط فيه أن يكون "مذكورا لبيان الهيئة، وبعبارة أخرى أن يكون مفهمًا في حال كذا"(١) وهذا الشرط الدلالي يميزه عن النعت المنصوب المنكر مثل "رأيت رجلًا راكبًا" فإن النعت هنا مسوق لتقييد المنعوت.

والإضافة وهي تتنوع بتنوع دلالتها فقد تكون معنوية إذا أفادت التعريف أو التخصيص، وقد تكون لفظية إذا لم تفد تعريفًا ولا تخصيصًا(٢).

والتوابع، فهي وإن تشابهت من حيث ارتباطها بمتبوعها في الإعراب– ومن ثم قيل في تعريفها: "التوابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة"(٣)– فإنها تتمايز من حيث الدلالة على ما هو مقرر في كتبهم. وقد أعانهم ذلك على المقارنة بين "المقولات النحوية" و"مفاهيمها" المتقاربة قصد الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف من حيث المعنى.

وغير ذلك مما يتبين للباحث من استقراء حدود الأبواب النحوية "إذ يجد الملحظ الدلالي بارزًا بشكل واضح عند النحاة فكانوا يبدءون الباب ببيان البعد الدلالي فيه والإفاضة في شرح ما يتميز به الباب من حيث المعنى من غيره من الأبواب الأخرى. أما عناصر الحد الأخرى، كالشروط الصرفية والحالة الإعرابية والمميزات الموقعية فقد كانت ترد في ثنايا الحديث هنا وهناك ثم بدأت عناصر

---

(١) المرجع السابق، ٢/ ١٦٩.

(٢) شرح الكافية، ٢/ ٢٠٦ وما بعدها.

(٣) السابق، ٢/ ٢٧٧.

الحد عند المتأخرين من النحاة تتضح وتأخذ مواقع مخصوصة فيه، فكانوا- في الغالب- يبدءون حد الباب ببيان الشرط الصرفي والحالة الإعرابية ثم يوضحون البعد الدلالي فيه"[1].

* * *

٤. ما تقوم به الدلالة من دور بارز في توجيه الإعراب وصرفه إلى وجهة واحدة لا يجوز غيرها، وإن جاز في الصناعة النحوية فقد تتخلف القاعدة النحوية وتؤدي بعض وجوه الإعراب الجائزة إلى فساد المعنى، ومن ثم يكون المعنى هاديًا يقود النحوي ويرشده ويحدد له وجهًا من الإعراب دون آخر.

ففي قولهم: "مات زيد وطلوع الشمس" يمتنع أن تكون الواو للعطف "من جهة المعنى؛ لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ولذلك يلزم أن تكون الواو للمصاحبة وتكون "طلوع الشمس" مفعولًا معه"[2] ونظيره في وجوب النصب على المفعول معهن قولهم:

- "سرت والطريق".
- و"استوى الماء والخشبة".

---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ٦٣.

(٢) شرح التصريح، ١/ ٣٤٥.

"لأن الطريق لا يصح إسناد السير إليه، فلا يمكن أن يقال: سرت وسار الطريق بل المعنى: حدث السير حال كونه مصاحبًا للطريق ومثله (استوى الماء) أي: ارتفع حال كونه مصاحبًا للخشبة"[1].

وفي قوله تعالى: "ذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِيْنَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيْلًا"[2]- وكذلك في قوله- تعالى-: "ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا"[3]- يمتنع فيه أن تكون الواو في قوله "وَالْمُكَذِّبِيْنَ" للعطف؛ إذ ليس المعنى: اتركني واترك المكذبين، بل المعنى: "اتركني أنتقم منهم ولا تشفع لهم وهذا من مزيد التعظيم له ﷺ وإجلال لقدره"[4]. خلافًا لما ذهب إليه العكبري، من جواز أن يكون ما بعد الواو في الآيتين معطوفًا[5]، قال الزركشي: "وهو فاسد؛ لأنه يلزم فيه أن يكون الله-تعالى- أمر نبيه- عليه السلام- أن يتركه، وكأنه قال: اتركني واترك من خلقت وحيدًا، ولذلك اتركني واترك المكذبين فتعين أن يكون المراد: خل بيني وبينهم وهو واو مع كقولك: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"[6].

---

(١) حاشية الخضري علي ابن عقيل، ١/ ٢٠٠.

(٢) سورة: المزمل، آية: ١١.

(٣) سورة: المدثر، آية:١١.

(٤) حاشية الصاوي على الجلالين، ٤/ ٢٦٠.

(٥) التبيان، ٢/ ٤٧٢.

(٦) البرهان، ٤/ ٤٣٦.

وقد علق سيبويه على بيت امرئ القيس:

فَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[1]

بقوله: "إنما رفع (قليل)؛ لأنه لم يجعل (القليل) مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل (القليل) كافيًا، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى"[2].

كما وجه الرفع في (نقرُّ) من قوله تعالى: "لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ"[3] بأنه على معنى الاستئناف؛ لأنه- تعالى- ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار[4] وقد أضاف السيرافي إلى ذلك أنه لا يصح نصب (نقر) وحمله على (لنبين) لأنه ليس علة لبيان أطوار الخلق وغير مشترك في التبيين حتى يعطف عليه بل هو مستأنف.

ومنه: حمل (حتى) على الابتداء وعدم نصب ما وليها من الفعل في قول حسان بن ثابت:

يُغْشَوْنَ حتى لا تهرُّ كلابُهُمْ لا يَسألُونَ عن السَّوَادِ المقبلِ[5]

---

(١) البيت سبق تخريجه، صـ٩٥.

(٢) الكتاب، ١/ ٧٩.

(٣) سورة: الحج، آية: ٥.

(٤) الكتاب، ٣/ ٥٣.

(٥) من الكامل، من قصيدة لسيدنا حسان بن ثابت- رضي الله تعالى عنه- في ديوانه، صـ٣٠٩، وهو من شواهد الكتاب، ٣/ ١٩، وينظر: شرح شواهد المغني، صـ٣٧٨، و٩٦٤، والخزانة، ٢/ ٤١٢.

لأن المقام مقام مدح، وغرض الشاعر تقرير كرم آل ممدوحيه عند السامع فاتخذ من عدم نباح كلابهم كناية على كثرة ضيوفهم، ولو نصب"لا تهرّ" لجعله غاية للغشيان وهو مناف للمعنى المقصود[1].

* * *

وقد رأينا المفسرين يرفضون بعض أعاريب القرآن ؛ لأنها لا تراعي اتساق نظمه، بل تؤدي إلى معنى فاسد أو غير مقبول على نحو ما جاء في إعراب قوله- تعالى- "لَا يَسَّمَّعُونَ" من الآية الكريمة: "إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ* لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ"[2] يقول الزمخشري في تحليله هذه الآية الكريمة:

"فإن قلت: "لَا يَسَّمَّعُونَ" كيف اتصل بما قبله؟ قلت: لا يخلو من أن يتصل بما قبله على أن يكون صفة لـ"كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ" أواستئنافًا فلا تصح الصفة؛ لأن الحفظ من شياطين لا يسمعون أولا يتسمعون لا معنى له، وكذلك الاستئناف أي: البياني لأن سائلًا لو سأل: لم تحفظ من الشياطين؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون لم يستقم، فبقي أن يكون كلامًا منقطعًا مبتدأ اقتصاصًا لما عليه حال المسترقة للسمع فإن قلت: هل يصح قول من زعم أن أصله: لئلا يسمعوا، فحذفت اللام وحذفت أن وأهدر عملها؟ قلت: كل واحد من هذين الحذفين

---

(١) ينظر، الكتاب، ٣/ ١٩، والمغني، ١/ ١١٤.

(٢) سورة، الصافات، الآيات: ٦و٧و٨.

غير مردود على انفراده، فأما اجتماعهما منكر من المنكرات على أن صون القرآن من مثل هذا التعسف واجب"[1].

ونظيره قوله– تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا"[2] فقد ذهب النحاة والمفسرون إلى أن (إلا) في الآية الكريمة صفة[3] للنكرة[4] قبلها بمعنى غير[5]، والإعراب فيها متعذر فجعل على ما بعدها، لفظ الجلالة (الله).

---

(١) الكشاف،٤/ ٣٥، وقد جوز ابن المنير كون "**لا يسمعون**" صفة لـ "**شيطان** " دون أن يترتب عليه فساد في المعنى؛ إذ المراد حفظ السماوات ممن لا يسمع أو يسمع، بسبب هذا الحفظ، وكذلك جوز أن يكون الأصل لئلا يسمعوا دون تعسف، ينظر: "الانتصاف بحاشية الكشاف" (٤/ ٣٥) وما بعدها، وينظر، روح المعاني للألوسي، (٢٣/ ١٠٣).

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٢٢.

(٣) **قال السيوطي، (المفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي، وقال بعضهم قول النحويين إنه يوصف بإلا يعنون بذلك أنه عطف بيان) الهمع، ٢/ ٢٠١..**

(٤) فإن قيل كيف صح في الآية جعلها صفة مع مخالفتها لموصوفها؟ إذ (الآلهة) نكرة و(إلا الله) معرفة، أجيب بأن إلا وما بعدها في حكم النكرة؛ لأنها بمعنى غير، وغير نكرة لأن إضافتها لفظية والفرع لا يكون أقوى من أصله ... قاله البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد، ٢/ ٦٦٩.

(٥) الظاهر كون (إلا) التي بمعنى غير اسمًا وظهر إعرابها فيما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف، قاله الخفاجي في حاشيته على البيضاوي، ٦/ ٤٤٩، والبغدادي في حاشية على شرح بانت سعاد،٢/ ٦٦٨، وأنكر بعضهم اسميتها كما في حاشية الدسوقي على المغني، ٢/ ٧٥، ورده الألوسي، روح المعاني، ١٠/ ٣٥.

كقول الشاعر:

لَوْ كَانَ غَيري سُلَيمَى اليَوْمَ غَيَّرَهُ   وَقْعُ الحَوَادِثِ إلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ[1]

هذا، ولا يجوز أن تكون (إلا) في الآية الكريمة للاستثناء، وتنصب بها الجلالة المعظمة؛ لأن معنى الآية على الاستثناء: (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا) وذلك يقتضي بمفهومه: أنه لو كان فيهم الله لم يفسدا، وليس ذلك صحيحًا وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك؛ إذ المعنى عليه (لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا) وهذا هو مراد الآية؛ إذ المقصود نفي التعدد والدلالة على بطلانه. ولا يجوز- أيضًا- أن ترتفع الجلالة المعظمة على البدلية؛ لأن المعنى يصير إلى قولك: "لو كان فيهما الله لفسدتا" وهو ظاهر الفساد، ألا ترى أنك لو قلت: "ما جاء قومك إلا زيد" على البدل لكان المعنى جاءني زيد وحده، فتعين جعل (إلا)

---

(١) من البسيط وهو للبيد في ديوانه، ٦٢، ويروى، "لو كان غيري سليمى الدهر غيره" وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٣٣، والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، ٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ٣٠٠، والمغني بحاشية الأمير، ١/ ٦٨، والأشموني بحاشية الصبان، ٢/ ١٥٦، وحاشية البغدادي، ٢/ ٦٦٧، و(غيري) اسم كان، و(سليمى) مناداة، وغيره وقع الحوادث في موضع خبر كان وقوله (إلا الصارم) وصف لغيري، قال ابن السيرافي "والمعنى أنه لو كان غيره من الأشياء في موضعه لغيرته الحوادث إلا السيف، فإنه لا يتغير فأنا مثل السيف في أني لا أتغير على هذا فسر وقد يجوز أنه لو كان غيري من الأشياء لتغير تغيري إلا السيف يريد أن كل شيء يتغير بمرور الأوقات عليه إلا السيف الصارم. وهذا الوجه الثاني رأيت معنى الشعر يتحمله، وليس ببعيد عندي" شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٢/ ٤٧.

صفة لما قبلها، بمعنى غير، والله(الجلالة المعظمة) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارية(الضمة)[1].

* * *

٥. أثر الدلالة في ترجيح وجه إعرابي على آخر، وكان ضابط النحاة في ذلك: **"إذا اقتضى المعنى وجهًا دون ما هو أقوى منه في الإعراب، فالأولى ما يناسب المعنى"**[2]؛ **لأن"مراعاة المعاني أولى"**[3] ومن هنا وجدنا المفسرين حينما يتناولون إعراب الآيات القرآنية، يذيلونه بعبارات من نحو قولهم:

- **"وهذا قوي من جهة المعنى".**
- **و"هذا الإعراب أحسن في تناسق المعنى".**
- **و" هذا التخريج أبلغ في المعنى".**

---

(١) ينظر، الكتاب، ٢/ ٣٣١- ٣٣٢، قال، "باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفًا بمنزلة مثلٍ وغير، وذلك قولك، لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت (لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا) وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ. ونظر ذلك قوله عزّ وجلّ "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدَتا" ويراجع، البحر المحيط، ٧/ ٤٢٠، وروح المعاني، ١٠/ ٣٥، ومعاني القرآن للزجاج، ٣/٣٨٨، ومعاني القرآن للكسائي، ١٩٥، ومعاني القرآن للفراء، ٢/ ٢٠٠، والتبيان،٢/ ١٣١، والتفسير الكبير، ١/ ٩٥، والقرطبي، ٥/ ٤٣١٩، وحاشية الشهاب على البيضاوي، ٦/ ٤٢٩، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، ٢/ ٤٧٨.

(٢) ارتشاف الضرب، لأبي حيان، ٢/ ٣٧٩/ ٣٨٠.

(٣) إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، ١/ ٨٨.

وتارة يُذيَّل بقولهم:

-"وفي ذلك الإعراب نظر من حيث المعنى لا يخفى على متأمله".

-"وهذا الذي ذكر من الإعراب يفوت المعنى الجزل الذي يقتنص من الآية الكريمة".

- "وهذا إعراب قلق المعنى"[1].

- "وهذا الإعراب فيه ضرب من التعسف بالمعنى"[2].

* * *

٦. تعدد الأوجه النحوية بتعدد المعاني فعلامات الإعراب علامات على معان وكلما تعددت تلك العلامات تعددت سبل الفهم ومن ثم طرق الفكر[3].

ومن هنا ظهر ما يعرف في الدرس النحوي بـ"الجواز الإعرابي" فكثيرًا ما نرى النحاة يجرون وراء المعاني التي يبيحها التركيب ويجيزها الإعراب في العبارة الواحدة فيقلِّبون القول على كل وجه يحتمله التركيب وتجوزه علامة الإعراب ويؤدي إليها حسن بصر بسياق الكلام وتوجيه المعاني، فما من رأى أي إعراب إلا وكان وراءه معنى يؤدي إليه ويستقيم به على أن "تعدد الأوجه في حقيقته ليس غموضًا، ولا تلبيسًا ولا قصورًا في التفسير النحوي بل قد يكون ثراء وخصوبة في البناء اللغوي وقدرة على تعدد العطاء الذي يتنوع بتنوع التفسير؛ لأن المعول

---

(١) ينظر، الدر المصون، ١/ ٥٠٢، و٣/ ٤٩٢، و٦/ ٧٥٢٣، ٦٣٩ و٨/ ٣٨٨.

(٢) المحتسب، ١/ ٢٨٥.

(٣) ينظر، قضية اللفظ والمعنى، صـ١٧٧.

في اختيار أحد التفسيرين على الآخر يكون على فهم السياق والمعنى الذي يحدده. إن نظرية الاحتمالات الإعرابية هي في الحقيقة نظرية في تعدد أنواع التراكيب الممكنة، ومن الواضح أن كل تركيب يتميز بخصائصه الدلالية وتعدد المعاني الإعرابية- وهذا ينسجم مع المنهج الإسلامي القائم على النص القرآني ذي المعاني المطلقة الذي لا تنقضي عجائبه- وبهذا التعدد نفسر الخصوبة والثراء في تفسير النصوص"[1] يحكمهم في ذلك ما قرروه من أن "اختلاف الإعراب يكون حسب اختلاف المعاني"[2].

ولكن يرى الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) أن هذا الأصل لا يتسق والمسائل التي أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب. "فمتى ثبت أن للحركة أثرًا في تصوير المعنى يجتلب لتحقيقه لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى، حتى يختلف المعنى الذي يقصد إلى تصويره فيختلف الإعراب تبعًا له فليس هناك شيء يجوز فيه وجهان من الإعراب "[3].

قلت: والحق أن ما ذكره النحاة من أمور يجوز فيها وجهان، أو وجوهًا من الإعراب لا يتناقض وقولهم "إن الإعراب يختلف حسب اختلاف المعاني" فهم حينما يقولون في: (كيف أنت وأخوك؟) يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع

---

(١) مقومات الدلالة النحوية، قراءة في بعض الخصائص، د. رشيد بلحبيب، صـ٥.

(٢) ينظر، الإيضاح في علل النحو، صـ ١٣٧- ١٣٨.

(٣) إحياء النحو، صـ ١٢٩- ١٣٠.

على العطف، لا يقصدون أن المعنى على الوجهين واحد؛ إذ لاشك أن لكل من الوجهين معنى لا يغني عنه الآخر، فمعنى: "**كيف أنت وأخوك؟**" : كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت: "**كيف أنت وأخاك؟**" فإنما تسأل عن علاقة ما بينهما، ولكن مراد النحاة من قولهم في هذا وأمثاله "**يجوز الأمران**" : **أنه لا مانع لفظيًّا من الرفع والنصب فأنت في سعة من أن تنص على المعية فتنصب إذ لا مانع منه لفظًا وأنت ومعناك**"[1].

وهذا ما قرره الخضري عند الكلام على جواز الأمرين: الرفع والنصب في قولهم: "**جاء زيد وعمرو**"، قال: "**واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب؛ لأن النصب نص في المعية، والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى؟! فالوجه أن يقال: إن قصدت المعية (نصًّا) فالنصب، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران، ولعل هذا الأخير محمل كلامهم**"[2].

ويدل على أنهم لا يقصدون بجواز الإعرابيين في اللفظ وحدة المعنى، أمران:

---

(1) ينظر، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، للشيخ، محمد عرفة، ١٠٠، ٢٠١، ففيه مزيد بيان لذلك.

(2) حاشية الخضري على ابن عقيل، ١/ ٢٠١.

١- أنهم عند تفسير القرآن أو الشعر يعربونه أولًا، ثم ينزلون المعنى على حسب هذا الإعراب ويعربونه إعرابًا آخر فينتظم نظامًا آخر، ثم ينزلون المعنى على حسب هذا النظم وهكذا.

٢- أن التعبير الواحد في المقام الواحد لا يمكن بحال أن يقبل فيه غير وجه واحد من الإعراب ذلك الوجه هو الذي يقتضيه ذلك الموقف وما تتطلبه ملابسات الحال، فإذا ما تعددت وجوه الإعراب كما يفعل النحاة- أحيانًا- اقتضى ذلك في الحال تعدد المواقف وتعدد المعنى كذلك، ومن ثم فلا تناقض بين صنيعهم هذا وبين قولهم "يختلف الإعراب حسب اختلاف المعنى" لأنهم يخصصون- بالفعل- كل إعراب لمعنى.

* * *

فهذه الظواهر- وغيرها- في الدرس النحوي، تشير "**إشارة واضحة للتداخل العميق بين المستوى النحوي والمعنى بقسميه المعجمي والدلالي كما تبين أن عملية الإعراب لعنصر من العناصر، أي: عملية تحديد الوظيفة النحوية التي يمثلها لا يمكن أن تتم بصورة صحيحة دون النظر في معنى ذلك العنصر ومعنى العناصر التي يرتبط بها والنظر- كذلك- في الدلالة العامة للتركيب الذي**

يتضمنها"[1]. قال الرماني: **"وهذا يبصرك أن الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقه والوجه الذي هو له"**[2].

* * *

(ج) هذا، وقد جرد ابن جني من هذه العلاقة بين الإعراب والمعنى قضيتين تعدان من أهم قضايا الفكر النحوي، هما:

- **تجاذب[3] المعنى والإعراب.**

فقد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يقتضي معنى الكلام أن يكون الإعراب كذا، ولكن الصناعة النحوية تأبى هذا الإعراب؛ لكونه غير سار على مقتضاها، ومن هنا يكون التجاذب بين الإعراب والمعنى. **وحينئذ يقرر النحاة أن المتمسَّك به صحة المعنى ويؤول لصحة المعنى الإعراب.** وهذا ما يقرره ابن جني في باب عقده في (الخصائص) سماه: **(باب في تجاذب المعاني والإعراب)** قال فيه: **"هذا موضع كان أبو علي- رحمه الله- يعتاده ويلم كثيرًا به ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه.**

---

(1) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٣٠.

(2) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، صـ٢٥٠.

(3) التجاذب، التنازع، ومنه تجاذبت المرأة الرجل، أي: خطبها فردته. اللسان، مادة (ج ذ ب) فكأن كلًّا من الإعراب والمعنى يطلب شيئًا يرده الآخر عنه.

فمتى اعتوروا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب فمن ذلك قوله تعالى: "إنه عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ"[1]. فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز[2] فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعراب مانعًا منه احتلت له بأن تضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالًا على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيها بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل (رَجْعِهِ) على (يرجعه) دلالة المصدر على الفعل"[3].

---

(١) سورة الطارق، الآيتان: ٨، ٩.

(٢) خولف ابن جني في ذلك؛ إذ أجيز الفصل بينهما إذا كان المعمول ظرفًا أو شبهه كما في الآية الكريمة؛ لأنهما- أي، الظرف وشبيهه- مما يتسع الأمر فيهما ولا تضيق مساحة التعذر لهما، وهو مذهب المحققين من النحاة ينظر شرح الرضي على الكافية، ٣/ ٤٠٦ وما بعدها، وعلى هذا_ أيضًا_ العلامة البغدادي في حاشيته على شرح ابن هشام لبانت سعاد، ١/ ٢٣١، و٣/ ٩، ١١، والشيخ الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، ٢/ ١٥٨، وهو مختار شيخنا عبدالخالق عضيمة، قال (وهو الراجح في نظري وإن كان الجمهور على منع ذلك) دراسات لأسلوب القرآن، ٣/ ٤٣٤، وفي إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، صـ ٦٣٤، فصل كامل لما وقع في القرآن من الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي، وأغلبها ما كان المتعلق فيه ظرفًا.

(٣) الخصائص، ٣/ ٢٥٨- ٢٥٩.

والذي يفهم من كلام ابن جني في هذا الباب: أنه قد يرد كلام يوهم معناه أن الإعراب (كذا) ولكن الصناعة النحوية تأبى هذا الإعراب؛ لكونه غير موافق لقواعدها، ومن ثم يجب على المعرب أن يلتمس طريقًا يصح به الإعراب مع عدم تضييع المعنى المراد. وهذا إن دل فإنما يدل على حرص النحاة على المعنى. وتأمل قول ابن جني "متى اعتورا كلامًا أمسكت بعروة المعنى "لأنه مقصود الكلام ومراد المتكلم ولكن لا يكن ذلك على حساب الصناعة التي هي قوانين بها يتحدد المعنى ويتخصص وبدونها يفسد ومن ثم يقرر: (وارتحت لتصحيح الإعراب)".

* * *

- **الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى:**

وهي قضية في غاية الأهمية تتصل بما قبلها اتصالًا كبيرًا، وقد عالجها ابن جني في بابين من كتابه الخصائص، أحدهما: عنون له بقوله: (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) قال فيه: "هذا الموضع -كثيرًا- ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل)، معناه: الحق أهلك قبل الليل فربما دعا ذاك من لا دربة له أن يقول (أهلك والليل)، فيجره، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل، وكذلك قولنا: (زيد قائم) ربما ظن بعضهم أن (زيدًا) هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى، وكذلك تفسير معنى قولنا: (سرني قيام هذا وقعود ذاك) بأنه: سرني أن

قام هذا وأن قعد ذاك، وربما اعتقد في (هذا و ذاك) أنهما في موضع رفع؛ لأنهما فاعلان في المعنى، ولا تستصغر هذا الموضع فإن العرب- أيضًا- قد مرت به وشمت روائحه وراعته ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؟! فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه. وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تركت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[1].

والباب الثاني وضعه بعنوان: (باب في التفسير على المعنى دون اللفظ) وهو يعني باللفظ هنا: صناعة الإعراب فإنها تبحث عن أحكام الكلمات الملفوظة، وقد كان في هذا الباب ثائرًا؛ حيث رمى كثيرًا من الناس بالسطحية، لتعلقهم بالظواهر دون بحثهم عن سر معانيها، قال: "اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيرًا من الناس واستهواهم ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما ذلوا به وتتابعوا فيه حتى إن أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة والأقوال المستشنعة إنما دعا إليها القائلين بها تعلقهم بظواهر هذه الأماكن دون أن يبحثوا عن سر معانيها ومعاقد أغراضها"[2] ثم نقل فيه كثيرًا مما ذكر في الباب السابق، وهو في

---

(١) الخصائص، ١/ ٧٩ وما بعدها.

(٢) السابق، ٣/ ٢٦٣.

هذا يفرع ويشقق من كلام سيبويه عندما فرق بين "ما هو تمثيل" و"وما لم يُتكلم به" في تعليقه على ذهاب الخليل إلى أن عبارة "ما أحسن عبدالله" أصلها "شيء أحسن عبد الله" فقد يكون "شيء" محل "ما" ولكن هذا تفسير معنى- فكأن الذي تعجب قدر أن هناك قوة أو شيئًا ما زاد في صفة المتعجب منه بحيث خرج عن نظيره- لا تقدير إعراب[1]، والخط الفاصل بينهما دقيق.

* * *

هذا ما ذكره ابن جني من وجوب التفرقة بين "تفسير المعنى" و"تقدير الإعراب" حتى لا يدخل في الصناعة ما ليس فيها، إلا أن بعض نحويينا المعاصرين لم يتعمق- كما أظن- في فهم كلام ابن جني، فاتخذه تكأة لبيان أنه قد يقع تناقض بين المعنى والإعراب غير أن سلطان الصناعة قد سيطر على النحاة فجعلهم يؤثرون صناعتهم ضد المعنى حتى أفسدوه.

ومن هؤلاء شيخنا د. حامد بل نيل، الذي وضع كتابه: (**من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية**) وقد أدار كله على فكرة أن النحاة قد أفسدوا بتقديراتهم وتأويلاتهم المعنى وأضاعوه من أجل صناعتهم النحوية، فيقول في مقدمة هذا الكتاب: "**وقد لمست أثناء قراءتي في كتب النحو شيئًا من التعارض بين المعنى والصناعة النحوية، فقد تفرض الصناعة أمرًا يرفضه المعنى، وقد يفرض المعنى شيئًا ترفضه الصناعة فيلجأ النحاة إلى التأويل والتقدير، وقد تكون**

---

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ٧٢-٧٣.

تأويلاتهم وتقديراتهم بعيدة كل البعد عن روح العربية، وربما لاحظ هذا ابن جني فعقد بابًا سماه (باب الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب) لقد فرق- رحمه الله- بين تفسير المعنى والإعراب ووقف بجانب الصناعة النحوية كما وقف جمهور النحاة!! والواقع الذي لا شك فيه أنه لا فرق بينهما، وإنما فعل ذلك خضوعًا لسلطان الصناعة ومحافظة على قواعد وضعها النحاة"[1].

وما ذهب إليه شيخنا في النفس منه شيء إن لم تكن أشياء، منها:

١- أن قوله (قد لمست شيئًا من التعارض بين المعنى والصناعة النحوية) ثم استدلاله بكلام ابن جني على هذا التعارض ليس بدقيق؛ لأن ابن جني لم يقصد بيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: أنه قد يقع التناقض والتعارض بين المعنى والإعراب كلَّا بل مراده- والله أعلم- أن هناك فرقًا بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فالأول لابد فيه من ملاحظة أحكام الصناعة النحوية، والثاني لا تضره مخالفة ذلك، ومن هنا قد تأتي بعض التفسيرات موافقة للمعنى غير ناظرة إلى أحكام الصناعة فيعلق عليها بأن المراد بها بيان معنى لا بيان صناعة وإعراب.

٢- ولأن تفسير المعنى لا يلتزم بأحكام الصناعة النحوية فربما وقعت مخالفة بينه وبين قواعد الصناعة، ولا يخفى هنا أن المخالفة لا تقضي إلى التعارض (الذي هو وليد التناقض) ومن ثم كان الأولى بشيخنا أن يستخدم تعبير

---

(١) من أساليب القرآن، صـ ٤.

(المخالفة) بدلًا من (التعارض) وهو التعبير الدقيق الذي استخدمه ابن جني حينما تعرض لقول الشاعر:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا[1]

قال: "إن كان على تقدير: "أن أجلد بالعصا" فخطأ؛ لأن الباء في صلة (أن) ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول، ولكنه جعل (الباء) تبيينًا، ومثله قوله تعالى "وَكَانُوا فِيهِ من الزَّاهِدِين"[2]، فلما قدم جعل تبيينًا فأخرج عن الصلة، ومعنى التبيين أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدره في الصلة؛ لأن معنى البيت: جلدي بالعصا؛ فإذا فعلت هذا سلم لك اللفظ والمعنى، وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب، ألا ترى أن معنى قولهم: "أَهْلَكَ والليل" معناه: الحق بأهلك قبل الليل وإنما تقديره في الإعراب: الحق بأهلك وسابق الليل، فكذلك– أيضًا– معنى الكلام كان جزائي أن أجلد بالعصا، وتقديره في الإعراب غير ذلك. وسيبويه كثيرًا ما يميل في كلامه على

---

(١) من الرجز وهو للعجاج في ملحقات ديوانه، صـ ٧٦، وفي إيضاح الشعر لأبي علي، صـ١٠٢، و٣٦٠، والمحتسب، صـ ٢/ ٣١٠، والمنصف، ١/ ٢٩، و٣/ ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش، ٩/ ١٥١، وشرح الأشموني، ٣/ ٢٨٤، والخزانة، ٨/ ٤٢٩.

(٢) سورة: يوسف، آية: ٢٠.

المعنى فيتخيل من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب ليه وهو لا يدري فيكون مخطئًا وعنده أنه مصيب"[1].

٣ - قوله عن ابن جني بعد أن أورد كلامه السابق: "**ووقف بجانب الصناعة النحوية كما وقف جمهور النحاة**" مما يفهم منه أن ابن جني وقف مع الصناعة ضد المعني. وليس هذا بصحيح، بل مراد ابن جني في هذا الباب: أنه لا يستنكر أن يكون وضع الإعراب مخالفًا لمحصول المعنى، وإن لم يكن متناقضًا، فإن محصول المعنى قد يوهم أنه الصناعة ولكن الأمر ليس كذلك، ومن هنا نلتمس طريقًا يؤدي إلى المعنى الصحيح (لابد) ولكن يعبر ناحية الصناعة فلا يتعدى حدودها. وأين كلام شيخنا من كلام ابن جني الذي ختم حديثه في هذا الباب: "**فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت تقدير الإعراب؛ حتى لا يشذ شيء، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"**[2] فكلامه صريح في أنك يجب أن تمسك بزمام المعنى ثم تبحث له عن تقدير يصح معه فيسلم لك اللفظ والمعنى معًا.

---

(١) المنصف، لابن جني، ١/ ١٣١.

(٢) الخصائص، ١/ ٢٨٢.

وابن جني بهذا النص يقرر أن النحاة لا يعدون وراء الإعراب إلا بمقدار ما يهدفون من فقه المعنى[1]. وهذا يدل على أن النحو العربي ليس إعراب مفردات فقط، أو فلسفة عوامل نحوية بعيدة عن المعنى، بل هو نظرية لغوية متكاملة وُفِّق الفكر النحوي من خلالها أن يسيطر على شتات المادة اللغوية من خلال ثنائية قائمة على: **"صحة الإعراب" و"حصانة المعنى"**. وإن غاب هذا عن بعض المحدثين فكان منهم هذا النقد[2].

والخلاصة: أننا مطالبون بأن نأتي الإعراب من جهة المعنى؛ لأن المعنى هو الذي يقودنا إلى الإعراب الصحيح مع أننا لا نستطيع أن ندخل المعنى إلا من باب الإعراب؛ إذ لولاه– غالبًا– ما عرفنا شيئًا؛ إذ نقف على المعنى من خلال

---

(١) وقد كان لهم في ذلك ضوابط وأصول يتعاملون بها مع– ما فسد صناعة ومعنى– وما فسد معنى وصح صناعة، وما فسد صناعة وصح معنى، وهو ما دارت حوله رسالتي للتخصص (الماجستير) بـ عنوان "بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون".

(٢) ينظر ما كتبه في ذلك، كلٌّ من:

- د. محمد عيد في كتابه، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، صـ ٢٣٣– ٣٤٨.
- د. مهدي المخزومي فى كتابيه، النحو العربي قواعد وتطبيق، صـ ٢٢٩– ٢٣٤، والنحو العربي نقد وتوجيه، صـ ١٩.
- د. تمام حسان في كتابه، اللغة بين المعيارية والو صفية، صـ٣.
- د. علي أبو المكارم في كتابه، تقويم الفكر النحوي، صـ٢٩٣– ١٩٧.

علامات الإعراب التي جعلها المتكلم أضواء على الطريق تهدي سامعه، وهذا ما يقصده الإمام عبدالقاهر حينما يجعل الإعراب بالنسبة للمعاني **"كالناسب الذي ينميها إلى أصولها، ويبين فاضلها من مفضولها"**(1) ويشرح ذلك بقوله: **"إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"**(2) فتحول اللفظ من هيئة إعرابية إلى أخرى هو السبيل إلى معرفة التحول من معنى إلى آخر؛ لأن الإعراب **"يحقق التمييز بين المعاني ويرفع الاحتمال والإشكال؛ لاختيار إمكان واحد مقيد فدوره: تفريق بعلامات لفظية تدل على فوارق دلالية"**(3) وهذا ما يجعلني أقول: **إن المعنى – أيضًا – يكون فرعًا للإعراب!!** وهذا من أسرار جلال هذا العلم.

* * *

شبهات حول العلاقة بين الإعراب والمعنى

تبين فيما سبق العلاقة بين الإعراب والمعنى وأنهما متلازمان إلا أنه قد يعرض لهذه العلاقة بعض شبه يحاول المنكرون لأهمية الإعراب الاستفادة منها في دعم رأيهم القائل بعدم دلالة العلامة الإعرابية على معنى وهي عند التحقيق بخلاف ذلك، منها:

---

(1) دلائل الإعجاز، صـ ٨٧.

(2) المرجع السابق.

(3) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، صـ٢٥٧-٢٥٨.

أولًا: قلب الإعراب، وقد تقدم الحديث عن هذه الشبهة، وبيان وجه التحقيق فيها[1].

ثانيًا: طرح الحركة الإعرابية

وقد نقل سيبويه[2] ذلك عن العرب "أنهم قد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة (فخِذ) حيث حذفوا فقالوا: "(فَخْذ)، وبضمه (عَضُد) حيث حذفوا فقالوا: (عضْد)؛ لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة. قال الشاعر:

رُحــتِ وَفِي رجلَيــكِ مَــا فِيهِـــما ... وَقَــدْ بَــدَا هَنْــكِ مِــنَ المِئْــزَر[3]

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة، قول الراجز:

إِذَا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّم ... بالــدَّوِّ أَمثــالَ الــسَّفينِ العُــوَّمِ[4]

---

(١) ينظر، صـ ٥٢٠.

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٠٣.

(٣) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي وهو في، معاني القرآن، للأخفش صـ ٩٣، والخصائص، ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣/ ٩٥، والمحتسب، ١/ ١١٠، وشرح المفصل لابن يعيش، ١/ ٤٨، وقد أنشده ابن عصفور في شرح الجمل، ٢/ ٥٨٣، ولم ينسبه، على حين نسبه في الضرائر، صـ٩٥، لابن قيس الرقيات، وأنشده ابن الشجري في الأمالي، ٢/ ٢٣٥، ونسبه للفرزدق. والصواب ما ذكرته أولًا، وينظر في شرحه، الخزانة، ٤/ ٤٨٥، وحاشية البغدادي على بانت سعاد، ٢/ ٥٦٤.

(٤) البيت من الرجز قاله أبو نخيلة كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٢/ ٢٦١، قال، "وبعض أصحابنا يرويه، (إذا اعوججن قلت صاح قوم) فرارًا من إسكانه بالضرورة، والدو، =

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد " صاحبي "وقد يسكن بعضهم في الشعر ويُشَّم[1]، وذلك قول امرئ القيس:

فَالْيومَ أشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ"[2]

هذا، وقد وردت لهذه الظاهرة (طرح العلامة الإعرابية) أمثلة في قراءة "أبي عمرو بن العلاء" اختلفت حولها روايات القراء، بل وتخريجات النحاة، قال الإمام الشاطبي في قصيدته[3]:

وَإِسكانُ بارِئْكم ويأمرْكم لَهُ ... ويأمُرْهم أيضًا وتأمُرْهم تَلَا

يَنصرْكم أيضًا ويُشعِرْكم وَكم ... جليلٍ عَنْ الدُّورِي مُختلِسا جلَا

قال تلميذه أبو شامة في شرحه: "أي: أسكن أبو عمرو في هذه المواضع كلها حيث وقعت حركة الإعراب تخفيفًا، وقد جاء ذلك عنه من طريق الرّقيّيْن ورواية العراقيين[4] عن أبي عمرو الاختلاس[5]، وهي الرواية الجيدة المختارة؛ فإن الإسكان

=

الفلاة الواسعة، والعوم جمع عائمة وهى السفينة وهو في: الخصائص، ١/ ٧٥، ٢/ ٣١٧، واللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ١١٠، واللسان، مادة (عوم).

(١) الإشمام تصوير الحركتين بالشفتين دون النطق بها، ومن ثم قال سيبويه في الكتاب، ٤/ ١٧١ "وإشمامك في الرفع للرؤية وليس للأذن".

(٢) سبق تخريجه، صـ٢٦٥.

(٣) حرز الأماني، صـ٥٥.

(٤) الراقيون هم أبو شعيب السوسي وأصحابه نسبة إلى الرقة وهي مدينة بالعراق، والعراقيون هم، أبو عمر الدوري وأصحابه، ينظر على ما ذكر مكي في التبصرة، صـ٧.

في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا إعلال منكر؛ فإنه على مضادة حكمة مجيء الإعراب ووجه الإسكان أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى، وقد عزا ذلك الفراء إلى بني تميم وأسد وبعض النجديين، وكان الناظم مائلًا إلى رواية الاختلاس وهو الذي لا يليق بمحقق سواه:"[2].

قلت: ومهما اختلفت كلمة القراء والنحاة فالذي يهم البحث هنا سؤال: هل تلك الظاهرة (طرح العلامة الإعرابية) تدفع تلك العلاقة التي بين الإعراب والمعنى؟

يجيب د/ عبدالصبور شاهين عن هذا السؤال– بعد أن عرض لهذه الظاهرة فيقول: "أما الآن فنتساءل: ما الذي يترتب على القول بجواز حذف الحركة الإعرابية في الفصيح؟ وهل يترتب عليه إخلال بالمعنى؟ إن معنى ذلك أننا نقول بأن للحركة الإعرابية مدلولًا في الكلام ينتفي بانتفائها. لقد تولى أبو علي الفارسي بنفسه الرد على هذه الدعوى فنقضها، وأبان عن فساد القول بها، وضرب أمثلة لحركات حذفت وبقي معناها"[3].

والذي يفهم من كلامه أن ليس هناك أدنى علاقة بين علامات الإعراب والمعنى أو على حد تعبيره: "ليس لها مدلول في الكلام ينتفي بانتفائها بدليل

=

(١) يراد بالاختلاس، الإسراع بالحركة، فالناطق يسرع في نطقها ويخطفها، ينظر، الكتاب، ٤/ ٢٠٢.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني، صـ٣٢٤– ٣٢٦

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، صـ ٣٨٧.

حذفها"، وأن دعوى دلالة علامات الإعراب على المعنى دعوى باطلة، تولى أبو علي الفارسي الرد عليها فنقضها على حد قوله. وهو قول يُرد عليه من وجهين:

أولهما: أن حذف علامة الإعراب ليس فيه دليل على عدم دلالتها على المعاني ألبتة؛ لأن النحاة يرون- كما تقدم- أن هناك دلائل أخرى على المعنى غير العلامة الإعرابية- وإن كانت العلامة الإعرابية هي أظهرها- فإذا ما تضافرت هذه الدلائل لإيضاح المعنى وأُمن اللبس فطرحت العلامة فليس في ذلك نفي لما لها من دلالة على المعنى؛ إذ إن غيرها قد قام بدورها على أن الناظر في أمثلة هذه الظاهرة يجد العلامة حذفت في الكثير منها من الفعل المضارع، والراجح عند العلماء أن العلامة دخلته استحسانًا، وليس للتفرقة بين المعاني بحيث يفهم معناه وإن سكنته وكأن هذا هو الذي سهل حذفها.

ثانيهما: أن ما نسبه إلى أبي علي الفارسي غير دقيق؛ لأن نظرة واحدة إلى كتب أبي علي تدل على أنه **"كان يحرص على أن يربط بين الوجوه الإعرابية والمعنى ربطًا محكمًا ويجعل اختياره للوجه الإعرابي خاضعًا لسلامة المعنى واستقامته"**[1].

أما كلامه في الحجة فليس فيه دليل على ما ذكره الأستاذ الفاضل فإن أبا علي-رحمه الله- حينما عرض لهذه القضية لم يكن يتكلم عن علامات الإعراب التي تحذف فلا تدل على معنى، بل كان يتكلم عن علامات الإعراب التي تدل

---

(١) تقدمة د/ محمود الطناحي لكتاب الشعر لأبي علي، صـ ٤١ .

على معنى ومع ذلك قد تحذف، وهناك فرق!! ولعل من المفيد أن أورد هنا نص مناقشة أبي علي، قال:

"فأما من زعم أن هذه الحركة لا يجوز حذفها من حيث كانت علمًا للإعراب فليس بمستقيم وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنها تحذف في الوقف وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها حيث كانت دالة على الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض جاز حذفها- أيضًا- فيما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه، قيل: وحركات البناء- أيضًا- قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو (ضُرب) يدل على معنى، وقد جاز إسكانها فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب"[1]. فالمتأمل في عبارته الأخيرة (وحركات البناء- أيضًا- قد تدل على المعنى وقد حذفت) يدرك أنه لم ينكر- أبدًا- دلالة علامات الإعراب على المعنى فهذا مسلَّم عنده، وإنما أنكر عدم حذفها مع دلالتها على المعاني، لورود ذلك عن العرب.

* * *

---

(١) الحجة، ٢/ ٨٢- ٨٣.

ثالثًا: اختلاف حركة الروي في القصيدة العربية

وتسمى تلك الظاهرة "الإقواء" ويسميها بعضهم: "الإكفاء" يقول ابن سلام الجمحي: "والإقواء هو الإكفاء مهموز، وهو أن يختلف إعراب القوافي فتكون قافية مرفوعة، وأخرى مخفوضة أو منصوبة، وهو في شعر الأعراب كثير، ودون الفحول من الشعراء، ولا يجوز لمولَّد؛ لأنهم قد عرفوا عيبه والبدوي لا يأبه له فهو أعذر"[1].

ويعنينا من تعريف ابن سلام للإقواء أنه يطلقه على ما يسميه العروضيون: "إسرافًا" أو "إصرافًا" ويعرفونه "بأنه اختلاف المجري بفتح وغيره"[2].

فمثال اختلاف المجرى بكسر وضم ما جاء في قصيدة النابغة التي مطلعها[3]:

مِـــنْ آلِ مَيَّـــةَ رائِـــحٌ أو مُغتـــدِ ... عَجْـــلانَ ذا زادٍ وغـــيرَ مُـــزَوَّدِ

ويقول فيها:

زَعَـــم البَـــوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَـــا غَـــدًا ... وَبِـــذاك خَبَّرَنَـــا الغُـــرَابُ الأَسْـــوَدُ

ومثال اختلاف المجرى بفتح وضم قول الشاعر:

فَفـــي طَـــرْفِي عَـــلَى يَحْيـــى سُـــهَادٌ ... وَفِي قَلْبِـــي عَـــلَى يَحْيـــى الـــبَلاءُ[1]

---

(١) السفر الأول من طبقات فحول الشعراء، صـ ٧١.

(٢) ينظر، الدر النضيد في شرح القصيد لمحمد بن سالم الحموي، ٤٢٢، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر، ١٨٢، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي، ١٧٠، واللسان مادة (قوا).

(٣) البيتان من بحر الكامل، في ديوانه، ٢٣، والسفر الأول من طبقات فحول الشعراء، ٦٧، وينظر تعليق الشيخ محمود شاكر على هذا البيت في حاشيته الكتاب المذكور.

ومن اختلاف المجرى بفتح وكسر قوله:

أَلَمْ تَـــرَنِي رَدَدتُ عَـــلَى ابْـــنِ لَـــيْلَى مَنِيحَتَـــــــهُ فَعَجَّلْـــــــتُ الأَدَاءَ
وَقُلْـــــتُ لِـــشَاتِهِ لمـــا أَتَتْنَـــا رَمَـــاكِ اللهُ مِـــنْ شَـــاةٍ بِـــدَاءِ[2]

وسواء اتفق مصطلح "الإقواء" مع "الإصراف" أم اختلف معه، فإن الظاهرة التي تعنينا هنا هي اختلاف المجرى في القصيدة الواحدة، وما يثيره هذا من تساؤل: هل كان الشعراء ينطقون وفقًا للإعراب فتختلف القوافي؟ أو كانوا ينطقون وفقًا للقوافي فيختلف الإعراب ويتغير عن وجهه؟.

يرى علماؤنا القدامى أن "الإقواء" اختلاف حركة الروي في القصيدة الواحدة، نظرًا لأن الشعر كان ينطق حسب ما تقضيه قواعد الإعراب لا القافية ومن ثم عده العروضيون خطأ في موسيقى الشعر وعيبًا من عيوب القافية فقد " قال أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ويونس: **الإقواء اختلاف إعراب القوافي**"[3].

=

(١) من الوافر، والبيتان في حاشية الدمنهوري على متن الكافي، ١٧٢، بلا نسبة وكذلك أوردهما صاحب اللسان في مادة (قوا) ولم ينسبهما، وفي مادة (رأى) أورد البيت الثاني هكذا،

أريتـــك إن منعـــت كـــلام حبِّـــي أتمنعنـــي عـــلى لـــيلى البكـــاء

ونسبه لركَّاض بن أباق الدبيري.

(٢) البيتان من الوافر، في حاشية الدمنهوري، ١٧٢، بلا نسبة و نسبهما في اللسان مادة (قوا) لرجل من ربيعة دون أن يسميه.

(٣) الدر النضيد في شرح القصيد، صـ ٤٢٥.

ويقول البغدادي: "**المشهور أن الإقواء- كما قال أبو عمرو بن العلاء- هو اختلاف الإعراب في القوافي وذلك أن تكون قافية مرفوعة وأخرى مجرورة وبعض الناس يسمى هذا الاختلاف الإكفاء**"(١).

و ذهب بعض المحدثين إلى أن "الإقواء" لا وجود له في الشعر، قديمه أو حديثه، والواجب أن تُبحث أمثلته في شعر القدماء بين شواهد النحو، وألا يعرض لها المتحدثون عن موسيقى الشعر، فالشاعر كان ينشد شعره بإيقاع حركة واحدة في القافية دون أن يحفل بما قد يترتب عن ذلك من خطأ في الإعراب.

ومن هؤلاء الأستاذ الدكتور/ إبراهيم أنيس الذي يرى أن هذه الروايات التي وردت فيها ظاهرة الإقواء لو صحت يجب أن تعد خطأ نحويًا، لا خطأ شعريًا "**فالشاعر صاحب الأذن الموسيقية والحريص على موسيقى القافية لا يعقل أن يزل في مثل هذا الخطأ الواضح الذي يدركه حتى المبتدئون في قول الشعر، بله النابغة وأمثاله من شعراء الفحول**"(٢).

وقد تابعه في ذلك د. رمضان عبدالتواب، ود. محمد حماسة، فذهبا إلى أن "الإقواء" خطأ في النحو، لا في الشعر.

إلا أنه قد اختلفت وجهة كل منهما، فالدكتور/ رمضان عبدالتواب، يرى في "الإقواء" خطأ نحويًا من الشاعر لا يطعن في أهمية علامة الإعراب وانعقاد

---

(١) الخزانة، ٤/ ٢٠.

(٢) موسيقى الشعر، صـ ٢٦٢- ٢٦٣.

المعاني بها، قال: "والإقواء في رأي اللغويين المحدثين ليس في الحقيقة من الخطأ في الموسيقى كما يريد أصحاب العروض أن يحملونا على هذا الفهم، بل هو في الواقع خطأ نحوي. ولتوضيح ذلك نقول: إن الشاعر يلتزم حركة معينة في روي القصيدة، فهو يجعل حركة الروي متحدة دائمًا في جميع أبيات القصيدة، وهذا أمر لا يمكن أن يتجاهله شاعر وهب أذنًا موسيقية- ولكنه يمكن أن يعدل عن الإعراب؛ لأنه ليس سليقة له وعلى هذا فالإقواء لم يوجد كما يعرفه العروضيون وإنما وجد اللحن في الكلام"[1].

أما الدكتور/ حماسة فيرى أن الشاعر قد يضحي بالقاعدة النحوية في سبيل انسجام الإيقاع الشعري وأن في هذه الظاهرة دليلًا على أن كسر الإعراب لا يخل بالمعنى "وأن رعاية النسق الموسيقي كانت أهم من رعاية قوانين الإعراب، ولابد أن هذا كان عرفًا سائغًا بينهم ولو كانت للإعراب تلك الأهمية القصوى التي أسبغها عليه النحاة لما ضحى به الشعراء في سبيل شيء جائز غير محظور"[2].

وقد ذهب أصحاب هذا الرأي- القائل بأن الشاعر كان ينطق شعره حسب ما تقتضيه موسيقى الشعر وحركة الروي لا قواعد الإعراب- إلى أن هذا هو مذهب النحويين !! واستدلوا على ذلك بنص ذكره العلامة الدمنهوري في حاشيته على متن الكافي، قال فيه: "فمقتضى كلام العروضيين في هذا المقام: أن

---

(١) فصول في فقه العربية، ٩١- ٩٢

(٢) لغة الشعر، ٢٧٨.

كلمة الروي تقرأ على حسب ما يقتضيه العامل من أوجه الإعراب مع قطع النظر عن حركة روي القصيدة، ومقتضى كلام النحاة خلاف ذلك فقد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب: ما اشتغل آخره بحركة القافية ومقتضاه: أن كلمة الروي تحرك بحركة القافية ويقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل"(١).

والذي أراه أن "الإقواء" خطأ في موسيقى الشعر- كما يرى جل النحويين والعروضيين- لا في قواعد النحو- كما يرى بعض المحدثين- وقد دفع إلى ذلك الخطأ: أن من الشعراء من كان ينطق بالقوافي ساكنة دون أن يحركها، ومن ثم لا يتنبه إلى اختلافها. يقول أبو العلاء المعري: "ومن الحركات: المجرى، وهي حركة حرف الروي فإذا اختلفت فهو الإقواء. وأكثر ما يجيء في المرفوع والمخفوض، ويقال: إنهم اجترءوا على ذلك؛ لأنهم يقفون على الروي بالسكون وإذا حكم بالوقف على القافية فلا فرق بين الحركات الثلاث"(٢) ولا يعترض على ذلك بأن "التسكين يمثل وقفة لا يمكن معها تمام الوزن"(٣)؛ لأن الوقوف على القوافي بالإسكان كان وجهًا من وجوه الإنشاد الشعري عند العرب، وهو الوجه الثالث الذي ذكره سيبويه في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) قال: "وأما

(١) حاشية الدمنهوري على متن الكافي، ١٧٢- ١٧٣.

(٢) مقدمة اللزوميات، صـ٢٨- ٢٩.

(٣) القافية تاج الإيقاع الشعري، د.أحمد كشك، صـ١٠٣.

الثالث: فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن في قوافي شعر جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا وتركوا المدَّة لعلمهم أنها في أصل البناء سمعناهم يقولون لجرير:

أَقِلِّي اللومَ عاذِلَ وَالعِتَابْ[1]

وللأخطل:

واسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البكرِيِّ مَا فَعَلْ[2]

وكان هذا أخف عليهم"[3].

---

(١) صدر ببيت، عجزه،

وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو من الوافر في ديوان جرير، ٨١٣، والنقائض، ٤٣٢، والمنصف، ١/ ٢٤٠، والخصائص، ١/ ١٧١، وأمالي ابن الشجري، ٢/ ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٩/ ٣٣، ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٥٥٣، والخزانة، ٣/ ١٥١.

(٢) عجز بيت، صدره،

دع المغمَّر لا تسأل بمصرعه

وهو من البسيط في ديوان الأخطل، ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٢/ ٢٣٥، وفيه، "يمدح الأخطل مصقلة بن هبيرة الشيباني، والمغمَّر، الضعيف الرأي الذي لم يجرب الأمور" واللسان، مادة، (صقل).

(٣) الكتاب، ٤/ ٢٠٨.

وقول سيبويه: (**لعلمهم أنها في أصل البناء**) يريد: في أصل بناء البيت وأن وزنه لا يتم إلا بحرف المد[1] ومن ثم فلا بأس بالوقوف على القوافي ساكنة؛ لأن هذا لا يؤثر على وزن البيت كما قال سيبويه. وهذا واضح الدلالة في حسم القضية وهي وسيلة تحتوي هذه الظاهرة ولا تتعارض مع منهج العرب أنفسهم في إنشاد الشعر.

أما ما ذكره الأساتذة الأفاضل فيناقش من وجوه:

أولها: أن ما ذكره د. إبراهيم أنيس، ود. رمضان عبدالتواب من أن هذه الظاهرة تدل على أن الشاعر القديم قد تخطئ في قواعد النحو؛ لأن اللغة ليست سليقة له غير مقبول؛ لأن تخطئة العرب مظهر من مظاهر المعيارية المرفوضة- حتى في الفكر اللغوي الحديث- وقد استقر لدى النحاة أن لغة الشعر قد تحتمل كثيرًا مما لا تحتمله لغة النثر ومن ثم "**أجازت العرب في الشعر ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر، وقد سمى سيبويه باب الضرورة- على خلاف ما عليه النحويون- جميعًا- بباب (ما يحتمل الشعر) وقد دل سيبويه بذلك على أن الشعر له نحو مختلف عما للكلام لا يرتبط به اضطرار الوزن الشعري بل يتصل ذلك عنده بطبيعة الشعر نفسه**"[2].

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٢/ ٢٥٣.

(٢) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية للسيد أحمد إبراهيم صـ ٥٤- ٦٥، وينظر، صـ من هذا البحث.

ثانيها: أن ما ذكره د. حماسة من أن العرب كانت (لا تستنكر الإقواء، بل كان عرفًا سائغًا بينهم، وليس ذلك إلا لأن كسر الإعراب لا يخل بالمعنى) فهو كلام غير مسلم به، ويكفي في الرد عليه تلك الرواية المشهورة عن النابغة. قال ابن السكيت– شارح ديوانه– : "بلغنا أن النابغة كان أقوى في قوله: "من آل مية رائح أو مغتد"، فورد يثرب فأُنشِدُها، فقالوا له: أقويت، فلم يعرف ما عابوا، فألقوا على فم قينة لهم:

وبـــذاك خبرنـــا الغـــراب الأســـود

فقالوا لها: رتليه، ومديه، فقالت: "بمغتدي"، ثم قالت: "الأسودُ" ففطن، وقد غير النابغة البيت عقب ذلك فجعل عجزه: "وبذاك تنعاب الغراب الأسود"[1].

وهذه الرواية فيها دليل على:

أ- أن "الإقواء" كان بسبب رواية الشاعر شعره موقوفًا فلما رتلت الجارية الصوت ومدت ظهر الاختلاف في موسيقى القافية.

ب-أن "الإقواء" لم يكن مستساغًا عند العرب أو مقبولًا بدليل أنهم عابوا النابغة عليه فلما فطن إليه غير عجز بيته واعتذر عنه.

جـ-أن فيها دليلًا قويًا على أن "الإقواء" خطأ في موسيقى الشعر، فالجارية تنطق بالبيت على ما تقتضيه قواعد اللغة لا موسيقى الشعر ولو لم تكن

---

(١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني، صـ ٤٥، وما بعدها. والقصة في الخصائص، ١/ ٢٥٤، وطبقات فحول الشعراء، صـ ٦٧، ٦٨، والخزانة، ٢/ ١٣٣.

للعلامات الإعرابية تلك الأهمية– عندهم– لردها النابغة، بل ولأمرها أن ترويه بالكسر؛ لأنه هكذا– كما يُظن– يرويه!!

ويعجبني هنا تعليق القزاز القيرواني على بيت النابغة السابق بقوله: "**خفض ورفع، وهذا من أقبح العيوب ولا يجوز لمن كان "مولدًا" هذا؛ لأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط وقلة المعرفة به وإنه يجاوز طبعه ولا يشعر به، ألا ترى أن النابغة غني له به فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع، فطن له ورجع عنه**"[1].

ثالثها: أن استدلالهم بما نقله العلامة الدمنهوري عن ابن هشام– **أن كلمة الروي تحرك بحركة القافية ويقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العام**– وجعلهم إياه مذهب جميع النحويين فيه نظر؛ لأني قد بينت أن مذهب جمهور النحويين أن الشاعر كان ينطق وفق قواعد الإعراب لا حسب ما تقتضيه القافية فلا يجوز للشاعر أن يرفع المنصوب أو أن ينصب المخفوض دون وجه وإلا عد كلامه ساقطًا مطرحًا كما قال السيرافي[2]، فإذا ما خالف ابن هشام في ذلك فلا ينبغي أن يعد مذهبه مذهب جميع النحويين.

على أنني قد بحثت عن نص ابن هشام في مظانه– فيما وقع تحت يدي من كتبه– فلم أجده، بل وجدت عكس ما نسبوه إليه!! إذ صرح في المغني أن "**الإقواء**" خطأ في موسيقى الشعر لا في قواعد الإعراب، يقول: "**بناء باب**

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقيرواني، صـ ١٢٥.

(٢) شرح الكتاب، ٢/ ٩٦.

(حذام) في لغة الحجاز على الكسر تشبيها لها بدراك ونزال، وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها... ومنه عند أبي حاتم قوله:

جَاءَتْ لِتَصْرَعَني فَقُلْتُ لَهَا اقْصِرِي ... إني امرؤٌ صَرْعِي عليكِ حَرامِ[1]

وليس بذلك؛ إذ ليس لفعله– أي: حرم– فاعل أو فاعلة– حتى يعدل عنه إلى فعال– فالأولى قول الفارسي: إن أصله (حراميَّ) ثم خفف ولو أقوى لكان أولى"[2].

ومعنى كلام ابن هشام: أن الشاعر لو ارتكب "الإقواء" فضم ميم (حرام) لكان أولى[3] مما يعني أن الإقواء–عنده– خطأ في موسيقى الشعر لا الإعراب، يقول العلامة الأمير معلقًا على كلام ابن هشام السابق: "أقوى، أي: ارتكب

---

(١) البيت من الكامل، وهو من قصيدة مجرورة لامرئ القيس في ديوانه، ١/ ١٢٤، ورسالة الغفران، ٣٢٠، وروايته فيه،

جالت لتصرعني فقلت لها قرى

وأمالي ابن الشجري، ١/ ٣٨، والشاعر يصف ناقته إذ جمحت به لترميه على الأرض فأمرها أن ترفق بنفسها لقوته وثباته فلن تستطيع أن تنال منه، فتح القريب المجيب، ٤/ ٤٦٠.

(٢) المغني، ٢/ ١٩١.

(٣) هذا هو رأي امرئ القيس– صاحب البيت– فيما استنطقه أبو العلاء المعري في رسالة الغفران، صـ٣٢٠، قال: "أتقول:"حرامُ" فتقوى، أم تقول: "حرامِ" فتخرجه مخرج حذام وقطام؟ فقال امرؤ القيس لا نكرة عندنا في الإقواء".

الإقواء وهو اختلاف الروي بالضم والكسر وقد روى (حرامُ) بالرفع إقواء وهذا- كغير موضع- يقتضي أن الإعراب لا يغير للروي"[1].

والله تعالى أعلم

* * *

• المعنى و العامل

فكرة "**العامل**" في الدرس النحوي، وإن بدت في ظاهر الكثير منها- عند الوهلة الأولى- قائمة على الشكل الذي ينظم حركة العناصر اللغوية في الجملة انطلاقًا من مواقعها ووظائفها ومقتضياتها، فإن المتأمل- في ضوابطها وأركانها، يدرك أنها قامت- في أهم محاورها وأبعادها العامة- على مراعاة المعنى **فالعامل- في الفكر النحوي- تفسير لأهم مظهر من مظاهر العربية وهو الإعراب الذي دخل الكلام لـ"تحصين المعاني"، و"تحرير الألفاظ"، و"التشجيع على مزاولة الأغراض"**[2]. فالإعراب- في الفكر النحوي- "**مفهوم جوهري في التعرف على بنية الجملة العربية؛ لقيام تحليل النحاة على المركبات الظاهرة في الكلام، وغير الظاهرة فيه، على أساس مبدأ العامل في مفهومه الشامل الذي تتحقق من خلاله المقاصد الإبلاغية، وهو ما يرمي إليه الإعراب والبيان في الكلام**"[3].

---

(١) حاشية الأمير علي المغني، ٢/ ١٩١.

(٢) الخصائص،٣/ ٣٣١.

(٣) بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، المنصف عاشور، صـ٢٥-٢٦.

وقد يقال: إذا كان المعنى سببًا للإعراب– كما هو بارز في أقوال النحاة– فلم الالتجاء إلى العوامل؟ أليس في ذلك تفسيران مختلفان لظاهرة واحدة؟!!.

والحق أن النحاة لا يرون في ذلك ازدواجًا؛ إذ يعتبرون أن العلاقة متينة بين العوامل والمعاني التي يفيدها المعمول فالعامل في الاسم هو: **"ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب"**[1]. فالمعاني هذه بمثابة الأغراض، والعوامل بمثابة الآلة **"التي يقحمها بها المتكلم في الاسم فالفعل هو العامل في الفاعل؛ لأنه صار به أحد جزئي الكلام، والحرف هو عامل الجر في الاسم؛ لأنه بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافًا إليه"**[2]. فتفسير الإعراب بالعوامل لا يعده النحاة تخليًا عن دوره المعنوي، بل يرون فيه طريقة عملية للتعبير عن هذا الدور، وإن كانت الطريقة أفضت– أحيانًا– من الناحية التطبيقية إلى تفسيرات شكلية توهم الدارس بأن تغير الحركات في أواخر الأسماء والأفعال ناتج عن أسباب لفظية بحتة[3].

* * *

(١) شرح الكافية ١/ ٧٢.

(٢) السابق. الصفحة نفسها.

(٣) ينظر، نظرات في التراث اللغوي د. عبدالقادر المهيري، ص ٦٨.

كما أن العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة بل منضبطة في بنية النظرية النحوية بضوابط للمعنى فيها دور كبير بدءًا من تصنيف العوامل من حيث "اللفظ والمعنى، والأصالة والفرعية، والقوة والضعف" ومرورًا بشروط العمل من "عقد وتركيب واقتضاء واختصاص وارتباط وانقطاع" وانتهاء بـ "تسلط العامل على المعمول، وظهور أثره الإعرابي عليه أو وجود ما يمنع العمل" فكلها صور تخضع- في غالبيتها- إلى عنصر المعنى الذي يفرض وجوده بقوة في ضبط العلاقة بين العامل والمعمول يحكمهم في ذلك ضابطهم: "لا يتسلط العامل على المعمول صناعة إلا إذا لم يؤد إلى فساد في المعنى". وقد كان لذلك أثره الكبير في التحليل النحوي كما تقدم[1].

* * *

ومن ثم لا أبعد إذا قلت: إن فكرة العامل- في أساسها-إنما كانت سبيلًا إلى إجلاء المعاني والكشف عنها بل إنها- في كثير من الأحيان- تهدي إلى معنى بالغ الدقة في التركيب وتصل إلى نتائج في تحليله قد تشكل عند النظرة العجلى كما رأينا في حديث تسلط العامل على المعمول؛ إذ النظر في العلاقة بين العوامل والمعمولات إنما هو نظر في العلاقة بين الكلمات داخل النص و"النظر في علاقات الكلمات وروابطها ومعرفة مواقعها من الإعراب نظر في بنية النص، وتحليل هذه البنية، وقول النحاة هذا حال وهذا تمييز وهذا خبر وهذه واو حال

(١) ينظر، صـ٤٧٢ .

وتلك عاطفة أو مستأنفة...[1] إلخ، تدقيق بالغ في تفسير النص وكلامهم في الفرق بين الحال والتمييز والصفة والفرق بين الواوات والفاءات واللامات كل هذا من أدق ما يدرك في دلالة النص، وفيه من الدقة واللطف والخفاء ما يروق ويروع ويدهش"[2].

فشارح النص حينما يحدد إعراب كلمة ما- في جملة من الجمل، ببيان كونها عاملة أو معمولة- يكشف عن المعنى النحوي الذي يمثل جزءًا مهمًّا ببيان علاقتها ببقية أجزاء الجملة من ناحية، وتحديد المعنى المقصود منها من ناحية أخرى؛ لأن اختلاف الوظيفة النحوية يؤدي- ضرورة- إلى اختلاف الدلالة المرادة من الكلمة في الجملة، وكذلك حينما يقف على العلاقة بين الجمل المتصل منها والمنقطع وما له محل منها وما لا محل له فهو يقف على المعنى الذي يحتم أن الروابط الإعرابية التي تجري هنا لا يمكن أن تجري هناك، وأن العروة التي تصل الجملة- التي لها محل من الإعراب- بجارتها وتجعلها تتشابك معها في خيط واحد من المعنى بكونها وصفًا لها أو خبرًا عنها أو كاشفة لحالها أو مزيلة لضرب من الإبهام غشى نسبتها، أو مفردًا من مفرداتها هذه العروة غير موجودة في نظيرتها- من الجمل التي لا محل لها من الإعراب- فليس بينها تلك المشابك.

---

(١) مع إمكان التردد بين هذه المقولات في بعض المقامات، وما يترتب على ذلك من تعدد الوجوه النحوية في التحليل النحوي للتراكيب.

(٢) قراءة في الأدب القديم، لشيخنا الدكتور محمد محمد أبو موسى، صـ١٢.

وإدراك هذا الضرب من الصلة بين المفردات داخل الجمل، والجمل داخل النص يحتاج إلى مزيد من التأمل في المعنى ومعرفة جوهره **"وهكذا تجد في دراسة مواقع الإعراب- العامل والمعمول- بحثًا دقيقًا وممتعًا في ربط الكلام وعلائقه وكشفًا بارعًا لتلك الخيوط التي تدق حتى كأنها شعيرات خفية ولكنها متينة وثيقة في ربط الكلام ودمجه"**[1].

وهذا مثل ينبئ على ذلك، فالنحوي حينما يبحث عن العوامل وما يتعلق بها من معمولات في قوله تعالى: **"يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ"**[2] يدرك أن الجار والمجرور "**مِنَ التَّعَفُّفِ**" لا يمكن أن يتعلق بـ"**أَغْنِيَاءَ**" على الرغم من مجاورته له **"ويفسده أنهم متى ظن ظان قد استغنوا من التعفف علم أنهم فقراء من المال فلا يكون جاهلًا بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ"يحسب"، وهي- أي: مِنَ التَّعَفُّفِ- للتعليل"**[3].

ومن ذلك قوله- تعالى: **"إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ"**[4] فقد ذهب النحاة إلى أن "**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ**": مستأنف، وليس عطفًا

---

(١) دلالات التراكيب، لشيخنا الدكتور محمد محمد أبو موسى، صـ٣١٠، **وهو ممن عني كثيرًا بالوقوف عند هذه العلائق والصلات في تحليل هذا اللسان الشريف.**

(٢) سورة: البقرة، آية:٢٧٣.

(٣) المغني، ٢/ ١٢١.

(٤) سورة:النساء، آية: ٤٨.

على "لَا يَغْفِرُ" الأول؛ لفساد المعنى[1]؛ إذ الظاهر أنه لو عطف قوله: "وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ" على قوله "لَا يَغْفِرُ" الأول لصار داخلًا معه في قيد النفي؛ لأن الواو- كما هو مقرر- تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم فيصير المعنى- والله أعلم- إن الله لا يغفر الشرك ولا يغفر ما دون ذلك فتكون الآية للتسوية بين الشرك وما دونه لا للتفرقة ولا يخفى أن ذلك من تحريف كلام الله تعالى ووضعه في غير مواضعه[2].

ونظير ذلك، قول الشاعر:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَومًا إِذا قَضَى   قَضيَّته أن لا يَجُورَ وَيَقْصدُ[3]

فقد ذكر النحاة أن عطف (يقصد) على (يجور) غير مستقيم؛ لأن غرض الشاعر أن ينفي الجور، ويثبت القصد، وإذا عطف لانتفى القصد - أيضًا- إذ العطف يجعله شريكًا في النفي فيلزم التناقض؛ لأن نفي الجور يقتضي العدل، وقد

---

(١) الدر المصون، ٣/ ٧٠١.

(٢) ذهبت بعض الفرق الكلامية إلى هذا، وقد ذكر الألوسي مذهبهم والرد عليهم، ينظر: روح المعاني، ٥/ ٧٩.

(٣) تقدم تخريجه، صـ٤٦٨.

نفاه ثانيًا. فوجب أن يحمل على أنه مستأنف، ليكون مثبتًا فيكون "الجور" منفيًّا و"القصد" مثبتًا، فيحصل المقصود ويرتفع التناقض[1].

ومن تتبع ذلك وجده كثيرًا في النصوص التي تناولها النحاة بالدرس والتحليل مما يدل على عدم دقة ما ذهب إليه بعض المحدثين- في نقدهم نظرية النحو العربي في الفكر النحوي القديم- من أن اختلافات النحاة وتوجيهاتهم كان"منشؤها العامل النحوي ومحاولة تبرير الحركة الإعرابية استنادًا إلى العامل وإقامة المبني من غير اهتمام كبير بالمعنى"[2] فتحديد العوامل والمعمولات في الفكر النحوي يلتفت فيه التفاتًا عميقًا للمعنى وحديثهم عن الإعراب والمعنى والعلاقة بينهما- من خلال العوامل والمعمولات- حديث ينبئ عن فقه، وبصر بـ"معاني الكلام" و"معاقده".

وهذا يدل على أمرين:

---

(١) يراجع، الكتاب، ٣/ ٥٦، وشرح الرضي على الكافية، ٤/ ٧٤، والمغني، ٢/ ٣٣، ويمكن أن يقال، إن العطف يجوز- هنا- على أن يكون من عطف الجمل لا المفردات، قال الدسوقي- نقلًا عن الدماميني- "ولك أن تجعل جملة (ويقصد) عطفًا على جملة (الحكم المأتي) كما تقول على زيد الصلاة ويزكي"حاشية الدسوقي على المغنى، ٢/ ٢١ قلت وهذا هو ما ذهب إليه العلامة الآلوسي في تفسير الآية التي معنا، "إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاء". قال "ويغفر ما دونه ذلك" عطف على خبر إن لا مستأنف" روح المعاني، ٥/ ٧٧.

(٢) المسافة بين التنظير النحوي، والتطبيق اللغوي، د. خليل عمايرة، صـ١٩٣.

١ - أهمية "**العامل**" بالنسبة للنحو العربي وأهمية النحو العربي بالنسبة للنص وأن معرفة هذا أمر ضروري فمن لم يحسن فهم النحو فهو عن فهم الشعر والكلام بمعزل، إذ نستطيع أن نقول في يقين: إن النحو- من خلال نظام العوامل و المعمولات- دراسة فاعلة وكاشفة في النص يتوصل من خلالها إلى استخراج إرادة المتكلم عن طريق معرفة موقع كل معنى وعلاقته بالمعنى الآخر **"فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم" ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال "فعل" فيه وجعله فاعلًا له أو مفعولًا له أو يريد فيه حكمًا سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرًا أو صفة أو حالًا أو ما شاكل ذلك. وإن أردت أن ترى ذلك عيانًا فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في:**

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل[1]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة، ينظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري، ٣/ ٧٨٠، ففيه تخريج هذا البيت، ومواضع الاستشهاد به في كتب النحو.

"من نبك قفا حبيب ذكرى منزل" ثم انظر، هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟[1] فضياع العلاقة في البيت بين العامل والمعمول يؤدي إلى تعطل حركة الفكر والفهم.

وهذا ما يقرره الدكتور/ محمد عابد الجابري– في معرض دفاعه عن فكرة **"العامل"** في نظرية النحو العربي– إذ يربط بين فكرة **"العامل"** وفكرة **"النظم"** لعبدالقاهر الجرجاني فيوضح أن **"النظم"** قائم على العلاقات بين الكلم وأن هذه العلاقة مبنية على السببية وهو أمر تضبطه كله فكرة **"العامل"** في النحو العربي التي يرى الجابري، أنها تؤدي في النص العربي، ما يؤديه مبدأ "الحتمية" في الفيزياء، منتهيًا– وهو محق– إلى أن حذف فكرة **"العامل"** من النحو العربي سيؤدي إلى انهيار النحو العربي بأكمله[2]، ومن هنا كان**"الإجلال القديم لصناعة النحو وفلسفته وطرق تقرير العلاقة بين الكلمات في داخل العبارة وطرق تقرير العلاقة بين العبارات"**[3].

٢– أن فكرة **"العامل"** في الدرس النحوي "لم تكن، **كما اتهمها بعضهم، قائمة على التمحك والافتراضات البعيدة عن واقع اللغة، مغرقة في التمسك بالتصورات المنطقية البحتة، مسرفة في تقديم القواعد المجردة على الأمثلة**

---

(١) دلائل الإعجاز، صـ٤١٠.

(٢) البحث اللساني والسيميائي، صـ١٨٤ - ١٨٥.

(٣) اللغة والتفسير والتواصل، د. مصطفى ناصف، صـ٨٩.

المستعملة، متناسية أهم عنصر من عناصر اللغة وهو المعنى؛ إذ اتهم النحاة أنهم وراء جريهم وراء نظرية العامل، أهملوا المعنى، وأقاموا نظريتهم على أصول نحوية مجردة، لا تنظر فيما يفرضه المعنى من قيود، أو فيما يفتحه المعنى من قنوات تتجاوز صرامة القواعد الجامدة"[1].

* * *

- المعنى والقياس

إذا كان"المشابهة" من أهم أسس القياس فإن الالتفات إلى المعنى كان واضحًا قويًا في تفسير كثير من صورها، يقول ابن هشام: "قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه أو فيهما معًا"[2] بل إن الشبه المعنوي في القياس يعد أقوى من الشبه اللفظي، يقول ابن جني: "باب في مقاييس العربية، وهي ضربان: أحدهما معنوي، والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو: القياس المعنوي. ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظًا، والثمانية الباقية كلها معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك، فهذا دليل. ومثله: اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا؛ لأنه فاعل، ونصبت

---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ٢٠٣

(٢) المغني بحاشية الأمير، ٢/ ١٨٨.

هذا؛ لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي"[1] ثم يقول: "واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه... فالمعنى إذًا أشيع وأسير حكمًا من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي. فاعرف ذلك"[2].

ويظهر هذا بوضوح في قياس عمل بعض العوامل حملًا على بعض؛ لضرب من الشبه المعنوي فإذا كان الأصل في العوامل الفعل؛ لأنه "ليس بسمة لشيء يستقل بنفسه وإنما يصح معناه بعد أن يسند إلى غيره"[3] فإن اسم الفاعل يعمل قياسًا عليه "إذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل فكان نكرة منونًا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا فمعناه وعمله، مثل: هذا يضرب زيدًا غدًا"[4] وصيغ المبالغة تعمل عمل الفعل "لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد"[5] وكذلك المصدر يجري "مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيدًا، فمعناه: أنه يضرب زيدًا"[6] وأما الصفة المشبهة، فإنها

---

(١) الخصائص،١/ ١٠٩.

(٢) السابق،١/ ١١٠.

(٣) المقتضب، ١/ ٢٥٩.

(٤) الكتاب،١/ ١٦٤.

(٥) السابق،١/ ١١٧.

(٦) السابق،١/ ١٨٩.

تشبه الفاعل "فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه"[1].

فالتشابه في المعنى بين العناصر اللغوية- العوامل، يؤدي- ضرورة- إلى التشابه في نوعية العلائق التركيبية- المعمولات- التي تطلبها تلك العناصر.

وهكذا فالقياس- في أهم صوره- وهي العوامل وما يلحق بها- كان قائمًا- في شق كبير منه- على المعنى، بل إن عملية القياس- في الفكر النحوي- محكومة بعدم فساد المعنى، فإن فسد لم تجز[2]؛ ومن ثم "لم تكن عملية القياس- التي تعد من أهم الوسائل المنهجية المتبعة عند النحاة-عملية صورية شكلية كما صورها بعض المحدثين فقد اعتمد فيها النحاة على مبدأ صحيح وهو مبدأ المشابهة بين العناصر اللغوية، وقد كانت المشابهة في المعنى في مقدمة صور المشابهة المعتبرة إن لم تكن أولها على الإطلاق"[3].

* * *

---

(١) السابق،١/ ١٩٤.

(٢) ينظر،قضية الشبه في النحو العربي، د. فؤاد الحطاب- رحمه الله-صـ٢١.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ٣٠٤.

• **المعنى والحكم النحوي**

المتأمل في الدرس النحوي وحكمه على التراكيب **تجويزًا ومنعًا وقبولًا ورفضًا وحُسنًا وقبحًا** يجده يخضع- في شق كبير منه- للمعنى "**فقد كان اعتمادهم المعنى ضابطًا، وأصلًا عامًّا ينطلقون منه في وصف التراكيب وتحليلها أمرًا ظاهرًا وواضحًا، وبخاصة في كتابات المتقدمين منهم، كسيبويه والمبرد، ثم امتد هذا الأصل في مصنفات من جاء بعدهم بل كان الاحتكام إلى المعنى يتقدم في كثير من الأحيان على الضوابط والأصول الأخرى**"[1] يحكم الفكر النحوي في ذلك كله، أصل عام يصدر عنه، وهو أن: "**كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود**".[2] و"**إذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب**".[3] فالتركيب الصحيح- في الفكر النحوي- لا يمكن أن يحتوي على عناصر لا يرتبط بعضها ببعض دلاليًا وذهنيًا فاستقامة الكلام (**لفظًا**) واستقامته (**معنًى**) شرطان متلازمان في الدرس النحوي.

ومن أبرز الأبواب في ذلك ما ورد في كتاب سيبويه من مقارنة بين هيئة الكلام وما تقتضيه قوانين العقل والمنطق في مراتب المعاني وبنائها تحت عنوان:

---

(١) السابق، صـ٨٣.

(٢) المقتضب، ٤/ ٣١١.

(٣) إنباه الرواة، ٤/ ٨.

"باب الاستقامة من الكلام والإحالة" قال فيه:" فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب:

- فأما المستقيم الحسن، فقولك: "أتيتك أمس وسآتيك غدًا"

- وأما المحال، فأن تنقضض أول كلامك بآخره، فتقول: "أتيتك غدًا وسآتيك أمس"

- وأما المستقيم الكذب، فقولك: "حملت الجبل وشربت ماء البحر"

- وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: "قد زيدًا رأيت وكي زيد يأتيك"

- وأما المحال الكذب، فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس""[1].

والضوابط المستخلصة في هذا الباب هي- في جوهرها- ضوابط فكر، والخلل في البنية اللفظية الذي أشار إليه سيبويه هو- في حقيقته- خلل في البنية الفكرية التي صدر عنها اللفظ. وسيبويه يؤسس- من خلال هذا الباب- لمنهج الفكر النحوي في الحكم على التراكيب، والتي تعد "قواعد للتخاطب" في العربية من خلال عناصر ثلاثة:

(أ) صحة العلائق المعنوية.

(ب) صحة العلائق النحوية.

---

(١) الكتاب، ١/ ٢٥-٢٦.

(ج) **صحة العلائق المنطقية.**

وفي إطار التفاعل بين هذه العناصر الثلاثة يتنزل كلام سيبويه وحكمه على التراكيب من حيث: **الاستقامة، والإحالة، والحسن، والقبح، والكذب.**

فما اكتملت فيه تلك العناصر فهو تركيب **"مستقيم حسن"** نحو قولهم: **"أتيتك أمس، وسآتيك غدًا"** فهذا كلام صح لفظه واستقام في العقل معناه.

وما تخلف فيه العنصر الأول "صحة العلائق المعنوية" بأن تناقضت فيه الدلالة فاستحال المعنى بين مفرداته أو ضلت فيه دلالة التركيب فهو تركيب **"محال"** نحو قولهم: **"أتيتك غدًا، وسآتيك أمس"** ومعنى المحال: **"أنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي يفهم به المعنى إذا تكلم به"**[1] أي: أن ما وقع الإخلال به– هنا– ليس قاعدة لغوية، وإنما– إن صح التعبير– قاعدة تخاطبية؛ إذ لا يمكن أن تفيد العبارة شيئا بالنسبة على المخاطب، إذ تخالف فيه النهاية البداية.

وما تخلف فيه العنصر الثاني "صحة العلائق النحوية" فخرج عن **"سنن العرب في كلامها"** بأن وضع اللفظ في غير موضعه أو خرج على القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة أو كثر فيه الحذف، فتاهت فيه العلائق النحوية بين مفرداته فهو تركيب **"مستقيم قبيح"** نحو قولهم: **"قد زيدًا رأيت، وكي زيد**

---

(١) شرح الكتاب، للسيرافي، ٢/ ٩٠.

يأتيك" فهو كلام مستقيم الدلالة؛ إذ يفهم المخاطب المعنى العام للكلام، وإنما قبح؛ **"لأنك أفسدت النظام فيه بالتقديم والتأخير"**[1].

وما تخلف فيه العنصر الثالث "صحة العلائق المنطقية" بأن أدى التركيب إلى معنى غير مقبول منطقيًا، ولا يصح في العقل فهو تركيب **"مستقيم كذب"** نحو قولهم: **"حملت الجبل، وشربت ماء البحر"**[2].

وما تخلف فيه العنصران: الأول "صحة العلائق المعنوية" والثالث: **"صحة العلائق المنطقية"** نحو قولهم: **"سوف أشرب ماء البحر أمس"** فهو تركيب **"محال كذب، "فأما استحالته؛ فلاجتماع "سوف" و"أمس" فيه وهما يتناقضان**

---

(١) الصناعتين، لأبي هلال العسكري، صـ٧٨.

(٢) وهذا خلاف المجاز الذي تخرج فيه المفردات عن حقائقها، لكن لعلاقة وقرينة فهذا مقبول في اللغة وضرب من ضروبها أن يخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر مما يعلمه المخاطب. وهو ما يطلق عليه في الدرس النحوي مصطلح "الاتساع" أو "السعة" ويراد به الخروج عن حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النحو، ينظر، اللغة والإبداع، لشكري عياد، صـ١١١، ومنه قول سيبويه "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار، قوله- تعالى جده "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا" (سورة، يوسف، آية،٨٢) إنما يريد، أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملًا في الأهل لو كان هاهنا ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز؛ لعلم المخاطب بالمعنى" الكتاب،١٢/ ٢.

ويتعاقبان وأما الكذب فيه؛ فإنا لو أزلنا عنه "أمس" الذي يوجب المناقضة والإحالة لبقي كذبًا"[1].

ويلاحظ في هذا التقسيم:

(أ) أن سيبويه يطلق مصطلح "الاستقامة" على ما صحت فيه الدلالة مطلقا[2]، أي: "صحة العلائق المعنوية" بين مفردات التركيب، فإذا تخلفت تلك

---

(١) شرح الكتاب، للسيرافي، ٢/ ٩٢-٩٣.

(٢) يرى الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح أن "الاستقامة" في كلام سيبويه هنا يراد بها السلامة التي يقتضيها القياس بمعنى السلامة النحوية، أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى. ينظر، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، صـ٣٧٨، وهو ما ذهب إليه جلة من الباحثين، وعلى رأسهم الدكتور/ حماسة الذي يرى أن مصطلح "الاستقامة" يراد به كل جملة صحيحة نحويًّا والحكم بالحسن أو القبح يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويًّا، النحو والدلالة،٦٢- ٦٣، ثم رجع ففسر "الاستقامة" باستقامة الدلالة "صحة العلائق المعنوية" وقد دفعه إلى ذلك أن مصطلح "مستقيم قبيح" يناقض ما ذهب إليه؛ إذ ما مثل به سيبويه، "قد زيدًا رأيت، وكي زيد يأتيك" ليس جملة صحيحة نحويًّا؛ لفساد نظامها بالتقديم والتأخير في مفرداتها، فكيف يوصف بـ"الاستقامة" وهي عنده- أي الدكتور حماسة- تعني الصحة النحوية؟! ومن ثم ذهب- في هذا الموضع- إلى أن "الاستقامة" تعني استقامة الدلالة و"القبح" هو الخلل اللفظي في التركيب، النحو والدلالة، صـ٦٥، ولعل فيما ذهبت إليه- من أن الاستقامة، استقامة الدلالة- ما يرفع هذا التناقض، ويؤكده، قول السيرافي في تعليقه على مصطلح "مستقيم قبيح "بأن" المستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالمًا من اللحن (وفسر اللحن بأنه العدول عن قصد الكلام إلى غيره) فإذا قال، "قد زيدًا رأيت" فهو سالم من اللحن (أي دل على القصد بأن صحت فيه الدلالة المعنوية) فكان مستقيمًا من هذه الجهة وهو مع =

الصحة في تركيب، كان **"محالا"** أي: **"أنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي يفهم به المعنى إذا تكلم به"** كما يقول السيرافي ثم توصف "الاستقامة" بحسن أو قبح أو كذب وفقًا لوجود العناصر الباقية أو تخلفها في التركيب؛ لأننا- أحيانًا- قد نوفق في تبليغ المعلومات ضمن شكل قبيح أو كذب[1].

فاستقامة الكلام واستحالته وحسنه وقبحه رهينة نظمه وصحته في مدارج الفكر، وما يقوم بين مفرداته من وشائج تجعل دلالتها متناسقة ومعانيها متلاقية، وهذا أصل من أهم الأصول في الفكر النحوي القديم- **بل من أهم أصول صنعة الكلام بوجه عام**[2]- وهو أصل ستقوم عليه نظرية "النظم" يوم تستقيم

=

ذلك موضوع في غير موضعه (أي الذي يتطلبه نظام العربية في بناء التراكيب) فكان قبيحًا من هذه الجهة" شرح الكتاب، للسيرافي، ٢/ ٩٢، ويفهم من كلامه أن "الاستقامة" هي صحة الدلالة المعنوية والمنطقية لا غير وهو ما ذهبت إليه، فـ"الاستقامة" و"الاستحالة" في فكر سيبويه قائمة على صعيد معنوي خالص، وإلا كان في كلامه تناقض!.

(١) ينظر، التراث النحوي العربي الإسلامي (نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات) بقلم ميخائيل ج كارتر، نقله إلى العربية، د. محمد رشاد الحمزاوي في كتابه، المعجم العربي إشكالات ومقاربات، صـ٣٤٤.

(٢) ينظر في تفصيل ذلك،

- الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية، ونظرية النحو العربي، ففيه ثبت بالتراكيب التي حكم بعدم صحتها نتيجة التحليل الخارجي للتركيب.

=

منهجًا ومفهومًا ومصطلحًا[1]؛ إذ **"ليس الغرض بـ"نظم الكلم" أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"**[2].

(ب) أن التركيب قد يكون صحيحًا على المستوى النحوي بأن جاء على **"سنن العرب في كلامها"** فيجري على أساليب أهل اللسان في تعليق الكلم بعضه ببعض، ومع ذلك يحكم عليه بعدم الصحة والقبول؛ لانتفاء العلائق

=

- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه، د. محمود سليمان ياقوت، وفيه إحصاء قيم لتلك التراكيب.
- النحو والدلالة، للدكتور/ محمد حماسة.
- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، د. سعيد بحيري، مبحث، العلاقة بين المصطلح النحوي والمصطلح الدلالي.
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، د. لطيفة النجار، مبحث، منزلة المعنى في المنع والتجويز.
- قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عن العرب، د. أحمد الودرني، الزوج لفظ/ معنى في إطار علم النحو(سيبويه نموذجًا).

(١) ينظر، التفكير البلاغي عند العرب، صـ١٢١.

(٢) دلائل الإعجاز، صـ٤٩-٥٠، ومن هنا يرى بعض المحدثين- وهو محق في هذا- أن "النحو قبل عبدالقاهر كان بسبيل العناية بنظام الكلمات إلى جانب عنايته بضبط أواخرها- وإن يكن هذا أوضح كثيرًا وأغلب- إذ يبدو أن سيبويه كان قد أدرك من قبل أثر تنظيم الكلمات في المعنى الذي هو قوام النحو" بلاغة العطف في القرآن الكريم، د. عفت الشرقاوي، صـ١٧-١٨.

الدلالية أو المنطقية كما في قولهم: "حملت الجبل، وشربت ماء البحر"[1]؛ إذ انتفى في هذا التركيب منطق الأشياء في التعلق والنظر؛ ولهذا لم يجز- في الفكر النحوي- الاستثناء المفرغ في الإيجاب، من نحو: "قام إلا زيد"، و"ضربت إلا زيدًا" فـ "الجمهور على منعه؛ لأنه يلزم منه الكذب؛ إذ تقديره: ثبوت القيام والضرب بجميع الناس إلا بزيد"[2] فالعقل والمنطق لا يقبلان- في نظر النحاة- تعميمًا من هذا النوع.

---

(١) وفي المقابل نرى النحاة يرفضون المعنى الذي لا يقف عند حدود الصناعة النحوية، وهو ما أطلق عليه سيبويه مصطلح "المستقيم القبيح" فهم يحرصون على استواء صنعتهم "سنن العرب في كلامها" حرصهم على "صحة المعنى"، فلا يجوز أن يخرج المعنى على ما لم يثبت في العربية من صور الاستعمال "فكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة النص" شرح المفصل، لابن يعيش،٢/ ٣١، فالتراكيب- في الدرس النحوي- يتنازعها نهجان:

- نهج لغوي نراه فيما اشترطه النحاة- في الأبواب النحوية- من شرائط مستمدة من استقراء كلام العرب، وهو ما يعرف بـ "قانون تأليف العبارة" في اللسان العربي وقد جرد ابن هشام من ذلك أصلًا مهمًّا من أصول التحليل النحوي، وهو يبين الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها؛ فالجهة الثانية "أن يراعي المعرب معنًى صحيحًا ولا ينظر في صحته في الصناعة" المغني، ٢/ ١٢٤-١٢٥.

- ونهج منطقي، إذ يحكم من خلاله على التراكيب حسب ما تمليه قواعد التفكير الصحيح في منطق الأشياء، وهي المعايير المنطقية التي تبدو مبثوثة في تضاعيف الفكر النحوي وأجمل ملامحها سيبويه في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة".

(٢) الهمع، ٣/ ٢٥١.

هذا، وما أجمله سيبويه- هنا- فصله وشققه وفرع منه النحاة بعده وعلى رأسهم ابن جني الذي يعقد في آخر "الخصائص "بابًا" في **المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول**"[1] ذكر فيه أنماطًا من التراكيب حُكم بمنعها وفق مبدأ "**استقامة المعنى واستحالته والاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعب به**" من نحو قولهم:

- "**قمت غدا**".
- و"**سأقوم أمس**".

يقول: "**المحال أن تنقض أول كلامك بآخره. وذلك كقولك: "قمت غدًا" و"سأقوم أمس" ونحو هذا**" وفي باب التفضيل يحكم بفساد بعض التراكيب من نحو:

- "**زيد أفضل الحمير**".
- و"**الياقوت أنفس الطعام**".
- و"**زيد أفضل إخوته**".
- و"**أحق الناس بمال أبيه ابنه**".
- و"**ناكح الجارية واطئها**".
- و"**رب الجارية مالكها**".

---

(١) الخصائص، ٣/ ٣٢٨-٣٤١.

يقول: "وذلك أن أفضل: أفعل، وأفعل هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه كقولك: "زيد أفضل الناس" فهذا جائز؛ لأنه منهم، و"الياقوت أنفس الأحجار" لأنه بعضها. ولا تقول: "زيد أفضل الحمير "ولا" الياقوت أنفس الطعام" لأنهما ليسا منهما. وهذا مفاد هذا.

فعلى ذلك لم يجيزوا: "زيد أفضل إخوته" لأنه ليس واحدًا من إخوته، وإنما هو واحد من بنى أبيه فإن الإخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهي الهاء في إخوته فلو كان واحدًا منهم وهم مضافون إلى ضميره كما ترى لوجب– أيضًا– أن يكون داخلًا معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء ألبتة، والشيء لا يضاف إلى نفسه وصواب المسألة أن تقول: "زيد أفضل بني أبيه" و"أكرم نجل أبيه وعترة أبيه" ونحو ذلك وأن تقول: "زيد أفضل من إخوته" لأن بدخول (مِن) ارتفعت الإضافة فجازت المسألة[1].

ومن المحال قولك: "أحق الناس بمال أبيه ابنه" وذلك أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة، فكأنك إذًا إنما قلت: "أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه" فجرى ذلك مجرى قولك: زيد زيد، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني منه إلا ما في الجزء الأول ألبتة، وليس على ذلك عقد الإخبار؛ لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفادًا من الجزء الأول؛ ولذلك لم

---

(١) هذا ما يراه ابن جني، رحمه الله، وهو قول مشهور وقد خالفه فيه كثير من محققي النحاة، وتفصيله ما في شرح العلامة الخفاجي لدرة الغواص، صـ ٧٤.

يجيزوا: "ناكح الجارية واطئها" ولا "رب الجارية مالكها" لأن الجزء الأول مستوف لما انطوى عليه الثاني... ولكن صحة المسألة أن تقول: "أحق الناس بماله أبيه أبرهم به وأقومهم بحقوقه" فتزيد في الثاني ما ليس موجودًا في الأول".

* * *

ونظير ما ذكره ابن جني هنا: منع النحاة التركيبين:

-"زيد أخوك قائما".

- و"عبد الله أبوك ضاحكا"

مع صحة التركيب على المستوى النحوي؛ لأنه "لا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال ولا يكون أباه أو أخاه في أخرى"[1].

ونحوه: ما جوزه جمهور النحاة من "أن يجيء لشيء واحد أحوال متخـالفة، متضادة كانت نحو: اشتريت الرمان حلوًا حامضًا أو غير متضادة، كقوله– تعالى: "اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا"[2] كما تجيئان في خبر المبتدأ" ومنعوا ذلك في الزمان والمكان" لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو: جلست خلفك أمامك، وضربت اليوم أمس وأما تقيد الحدث بقيدين مختلفين

---

(١) الأصول، لابن السراج،١/ ٢١٨.

(٢) سورة: الأعراف، آية:١٨.

كما في قوله- تعالى: "اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا" أو بمتضادين غير ممتزجين كما في اشتريته أبيض أسود أو ممتزجين كما في: اشتريته حلوًا حامضًا فلا بأس"[1].

وبناء على هذا- الوقوف عند المعايير المنطقية في الحكم على التراكيب- أجاز النحاة، نحو: "هذا عنبًا أطيب منه زبيبًا" لأن العنب يتحول إلى زبيب، ولو قلت: "هذا عنبًا أطيب منه تمرًا" لم يجز؛ لأن العنب لا يتحول تمرًا"[2].

بل تتدخل الأمور العقدية- أيضًا- في تجويز التراكيب ومنعها "فليس كل شيء من الكلام يكون تعظيمًا لله- عز وجل- يكون تعظيمًا لغيره من المخلوقين، لو قلت: "الحمد لزيد" تريد العظمة لم يجز"[3] وأصلهم في ذلك "وليس شيء يخبر به عن الله عز جل، إلا على خلاف ما تخبر به عن غيره في المعنى وجنس الفعل واحد في الإعمال"[4] وعليه "فقد يقدّر النحاة ما يقتضيه علم النحو، ولكن يمنع منه أدلة شرعية فيترك ذلك التقدير، ويقدر تقدير، آخر يليق بالشرع"[5].

كذلك "استفادة المخاطب ما ليس عنده" تمثل ضابطًا من ضوابطهم في تجويز التراكيب ومنعها ومعيارًا في الخطأ والصواب؛ فـ"العرب مجمعون على ترك

---

(١) شرح الكافية، للرضي،٢/ ١٢.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش،٣/ ٤٤.

(٣) الكتاب،٢/ ٦٩.

(٤) المقتضب، ٤/ ١٧٦.

(٥) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، للعز بن عبدالسلام، ٢٢٠ صـ.

التكلم بما لا فائدة فيه"[1] فـ"لو قلت: "كان رجلٌ من آل فلان فارسًا" حسن؛ لأنه- أي: المخاطب - قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان، وقد يجهله، ولو قلت: "كان رجل في قوم عاقلًا" لم يحسن؛ لأن لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم. فعلى هذا يحسن ويقبح"[2] ولهذا منع سيبويه أن تقول: "هذا أنت". "لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره"[3].

فالتركيب الذي تنعدم فيه الفائدة تنتفي عنه الصحة النحوية، يقول الرضي: "واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين ولا حالًا منه ولا صفة له؛ لعدم الفائدة إلا في موضعين، أحدهما: أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت، نحو: الليلة الهلال، الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا"[4].

ومن ثم منعوا نحو: "زيد اليوم" و"عمرو الساعة" لأن التقدير: "زيد حالٌ، أو مستقر في اليوم، وذلك معلوم؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم؛ إذ كان الزمان لا يتضمن واحدًا دون واحد"[5].

---

(١) شرح الكافية الشافية، للرضي، صـ٥٣٧، وصـ٦١١.

(٢) الكتاب،١/ ٥٤، وينظر:صـ٤٨.

(٣) السابق، ١/ ١٤١.

(٤) شرح الكافية، ١/ ٢٤٨.

(٥) شرح المفصل، لابن يعيش،١/ ٩٠، وينظر: منزلة المعنى، صـ٨٩.

وقد كان من أصولهم في هذا الباب أن ينظر في التركيب "**إلى ما فيه فائدة فمتى كانت فيه فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا**"(1).

ومن ضوابطهم -أيضًا- أن ما يعرف لا يجوز الإخبار به؛ "**لأن ما يعرف لا يستفاد**"(2) و"**المعلوم لا يفاد وإنما توجد الفائدة في غير المعلوم**"(3).

بل إن اعتبار "**الواقع الخارجي وما يصاحبه من أحوال كونية**" يعد معيارًا في الحكم على التراكيب!!" يقول الزمخشري- في باب استعمال "إنْ" في المعاني المشكوك فيها-: "**ولا يستعمل "إن" إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ولذلك قبح "إن احمر البسر كان كذا"، و"إن طلعت الشمس آتك" إلا في اليوم المغيم. وتقول: "إن مات فلان كان كذا"، وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير معلوم فهو الذي حسن فيه**"(4).

وبناء على هذا الأصل لا يصح أن تقول: "مات زيد والشمسُ" يقول ابن جني: "**واعلم أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال. والفعل على**

---

(1) الأصول، لابن السراج، 1/ 59.

(2) السابق، 2/ 351.

(3) المقتصد، صـ171

(4) المفصل، للزمخشري، صـ150.

الفعل إذا اتفقا في الزمان، تقول "قام زيد و عمرو" لأن القيام يصح من كل واحد منهما. ولا تقول: "مات زيد والشمس" لأن الشمس لا يصح موتها"[1].

وجملة: "أنا عبدالله منطلقا" يحكم بحسنها تارة، وبقبحها أخري وفقًا لمقتضياتها الخارجية: "وذلك أن رجلًا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: "أنا عبدالله منطلقًا"، و"هو زيد منطلقًا" كان مُحالًا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمَر وإنما يضمِر إذا علم أنك عرفت من يعني إلا أن رجلًا لو كان خلفَ حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت "من أنت؟" فقال: "أنا عبدالله منطلقًا في حاجتك" كان حسنًا"[2].

* * *

وهكذا، فإن انتظام الألفاظ وحده لا يكفي– في الفكر النحوي– للحكم بصحة التركيب؛ إذ لابد أن تنتظم المعاني في الذهن قبل أن تنتظم الألفاظ في سلك التركيب وتكامل الجهتين: "النحوية" و"المنطقية" هو شرط استقامة التركيب وحسنه في العربية.

* * *

---

(١) اللمع، صـ٩٥.

(٢) الكتاب، ٢/ ٨٠-٨١.

إن هذا التداخل في الدرس النحوي بين ما هو **"قواعد لغة"** وما هو **"قوانين فكر"** والمراوحة الظاهرة بين**"اللغة والمنطق"** أو **"التعبير والتفكير"**[1]، ليؤكد أهمية انعقاد الشكل بالمعنى في التحليل النحوي وأن النحو ليس نطقًا بالعبارة على نحو صحيح، بالوقوف عند مواطن الإعراب ومواضع الرفع والنصب والجر فحسب، وإنما هو مع ذلك وعى بما تحتويه العبارة من فكر وحس ومعنى دقيق يستفاد من بنية الجملة والمفردات التي تتكون منها؛ ومن ثم كانت قواعده في جوهرها دراسة لأسرار التفكير تجد هذا إذا أردته في كل ما تقرؤه في النحو فيما استخرج له النحاة عللًا، فالمفعول يجب تأخيره لو كان محصورًا فيه؛ لأن الفاعل حينئذ محصور ويستحيل عقلًا حصر الشيء قبل ذكره، تقول: "ما فعل زيد إلا هذا" فإذا أوقعت الحصر على الفاعل فالكلام هو: "ما فعل هذا إلا زيد" قدم المفعول وجوبًا؛ لأن التقديم لازم لحصره...إلخ.

فحين نقرأ في النحو ما يجوز من الأوضاع اللغوية وما لا يجوز فنحن نقرأ في عقل الأمة وقلبها ما يجوز في المواضعات الفكرية وما لا يجوز، والذي يوجب النحاة تقديمه هو ما جرت تقاليد التفكير في الأمة على تقديمه والذي يوجب النحاة تأخيره هو ما جرت تقاليد التفكير في الأمة على تأخيره وما أجازوا فيه الأمرين كذلك.

---

(١) ينظر، بنية العقل العربي، صـ٤٦ وما بعدها.

واطراد مباني النحو راجع إلى هذه الضوابط العقلية التي كانت حاضرة في وعي أصحاب اللغة والتي كانت أساس بنائهم لكلامهم. فالأعرابي الذي قال لابن العسّاف النحوي الذي كان يروضه على أن يقول: "ضربت أخوك" فقال له الأعرابي: "لا أقول: "أخوك" أبدًا، فقال له ابن العسّاف ما تقول في: "ضربني أخوك" فقال: "ضربني أخوك" فقال له ابن العسّاف: ألم تقل لا أقول أخوك أبدًا؟! فقال الأعرابي متعجبًا: أيش؟! اختلفت جهة الكلام"[1]، أراد بقوله"اختلفت جهة الكلام" أن الذي كان مفعولًا صار فاعلًا وأن الإسناد اختلف من المفعولية إلى الفاعلية فحق الرفع.

وهذا واضح في اعتبار الأصل الفكري وراء حركة الإعراب، وقد ألمح إلى ذلك ابن جني حينما عقب على كلام الأعرابي لابن العساف النحوي بقوله: "فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام؟ وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب على ميزة، وبصيرة، وأنه ليس استرسالًا، ولا ترجيمًا"[2].

(١) الخصائص، ١/ ٧٦.

(٢) المرجع السابق.

نعم ثمة علاقة بين النحو والتفكير وهذا ظاهر في دراسة نحويينا القدامى[1] فهما "أمران لا ينفكان في دراسة هذه الطبقة وكل ظاهرة من ظواهر اللغة مرتبطة عندهم بظاهرة من ظواهر التفكير وبمنهج من طريقة الإحساس بالأشياء والإبانة عنها. وقواعد النحو والتصريف والبلاغة والاشتقاق وغير ذلك

---

(١) كل ذلك- عناية الفكر النحوي باستقامة الكلام واستحالته- يفسر لنا ذلك الصدام الذي عرفته الثقافة العربية بين النحاة والمناطقة والذي عكسته بقوة ووضوح تلك المناظرة الشهيرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي (ت،٣٦٨هـ) وأبي بشر متى بن يونس المنطقي كانت مرافعة السيرافي مركزة حول نقطة واحدة هي التأكيد على المضمون التفكيري للنحو العربي، ومن ثم إبطال ادعاء المناطقة أن النحو شيء والمنطق شيء آخر على تقدير أن "المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقي باللفظ فبالغرض وإن عني النحوي بالمعنى فبالغرض وأن المعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضح من المعنى" إن السيرافي يرفض هذه الدعوى رفضًا كاملًا إنه يرى أن "النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم من اللغة" ولكي يثبت أبو سعيد ذلك يطرح على خصمه عدة مسائل "نحوية" لا تتعلق بالألفاظ وحدها بل بما وراءها من معان وأحكام منطقية حتى انتهى إلى تقرير أن "النحو منطق العربية " ينظر، الإمتاع والمؤانسة، صـ٨٦، وأن الفكر النحوي تنتظم فيه "البنية اللغوية بالبنية المنطقية بل لا فصل في النظرة النحوية بين التركيبي(النحوي) والدلالي المنطقي. ونلاحظ في أمثلة المحال والقبيح والكذب شعورًا خفيًا بضرورة اتساق المكون التركيبي الشكلي والمكون الدلالي المنطقي ليتحقق الإبلاغ" ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، صـ١٨١، وبهذا يتضح عدم دقة من قال إنه "لا يمكن أن تعالج العبارات باعتبارها قضايا منطقية وذلك خطأ سرعان ما تسرب إلى النظرية النحوية العربية" المعجم العربي، إشكالات ومقاربات، د. محمد رشاد الحمزاوي، صـ٣٤٢، هامش رقم (١٤).

استشفاف لضوابط السليقة، ولما انفصلت هذه القواعد عما التبست به وهو طريقة القوم في التفكير ومنـزعهم في الإبانة جمدت؛ لأنها صارت كلامًا فحسب، أعني: دراسة ألفاظ وكانت قبلًا، كلامًا مرتبطًا بأحوال الفكر والنفس"[1].

* * *

المعنى والعدول عن أصل القاعدة

تقدم أن القاعدة في الدرس النحوي لها مظهران:

- ثابت "الأصل" وهو البنية النظرية المجردة للتراكيب.
- ومتحول "العدول عن ذلك الأصل" ويمثله المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة وهو ما يطلق عليه في الدرس النحوي مصطلح (التوسع)- بمعنى: الخروج عن النمط المثالي للتركيب في أصل الوضع[2].

وقد وقف النحاة عند كل عدول عن الأصل بشيء من التأمل حول المعاني المترتبة على هذا العدول- وقد أشرت من قبل أن هذا كان يدًا من أيادي النحو على علم "المعاني" القائم على تخطي مقولات النحويين في هذا الباب- منتهين إلى ما بين النهج في القول والغايات المعنوية من ترابط وثيق، يقول الخليل بن أحمد: "يطول الكلام ويكثر ليفهم ويختصر ليحفظ وتستحب الإطالة عند الاعتذار

(١) ينظر، دلالات التراكيب، لشيخنا د. محمد أبو موسى، صـ٨.

(٢) ينظر، صـ١١٨، و٥٥٣.

والإنذار والترهيب والترغيب والإصلاح بين القبائل وإلا فالقطع أطير في بعض المواضع والطوال للمواقف المشهورات"[1] ويقول ابن أبي الربيع: "وتكثير الجمل في موضع التعظيم أولى"[2].

ومن ثَمّ كانت غاية النحويين فيما خرج عن (أصل القاعدة) أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع أمرًا معقولًا ذا فائدة يتطلبها المعنى غالبًا[3] لأنه "لا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة"[4]. وتلك الفائدة هي القيود التي تجعل الاستعمالات المخالفة لهذا الأصل دائرة في فلكه فلا يتيه الاستعمال بعيدًا عنه

---

(١) العمدة، لابن رشيق، ١/ ١٨٦.

(٢) البسيط، صـ٦٥٩.

(٣) فقد يعدل عن الأصل لإصلاح اللفظ- فمثلًا، الأصل للأمر البناء على السكون إذا كان صحيح الآخر؛ لأن "القياس في كل مبني أن يكون ساكنًا وما حرك من ذلك فلعلة". شرح المفصل ٣/ ٨٢، وقد يعدل عن ذلك الأصل، فلو "نظرنا إلى فعل الأمر في جملة مثل (اكتب الدرس) لوجدنا القاعدة الأصلية تحكم لفعل الأمر بالبناء على السكون ولكن في توالي الباء الساكنة على آخر الفعل واللام الساكنة التالية لها في النطق ثقلًا يدعو إلى طلب الخفة، ومن هنا يسعى الاستعمال إلى هذه الخفة المطلوبة فتكسر الباء بحسب قاعدة تسمى قاعدة (التقاء الساكنين)" اللغة والنقد الأدبي، د. تمام حسان- مج فصول مج ٤ ع١، ديسمبر سنة ١٩٨٣، صـ١١٨.

(٤) المثل السائر لابن الأثير، ١/ ١١١.

فيضطرب "**النظام**" النحوي[1]؛ ولهذا أحكموا تلك الأصول وما يتفرع عنها بسياج من "**التعليل**" و"**التأويل**" فمثـلًا:

- الأصل أن يكون المبتدأ معرفة؛ لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته فلا يبتدأ بالنكرة لعدم الفائدة، ولكن قد يتجاوز عن هذا الأصل فيبتدأ بالنكرة "**وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة. فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز... وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة. فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا**"[2]. يقول الرضي: "**وقال ابن الدهان وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة بها شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل- سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين- شيء واحد وهو عد علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلًا، فقلت: زيد قائم، عد لغوًا ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائمًا في الدار جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص بوجه**"[3].

---

(١) ينظر، نظرية الأصل والفرع، صـ ٩٢.

(٢) الأصول لابن السراج، ١/ ٥٩.

(٣) شرح الكافية، ١/ ٢٣١.

- ولا يخبر في العربية بالمصدر عن الذات، ولا بالذات عن المصدر هذا هو الأصل، لكن قد تنصرف العرب عنه في بعض الأحوال، فيقولون: "رجل عدل" و"ماء غور". "وإنما انصرفت العرب عنه (أي:عن أصل القاعدة) في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي.

أما الصناعي، فليزيدك أنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائمًا والناس قعود؟ (أي: تقوم قيامًا والناس قعود) ونحو ذلك.

وأما المعنوي، فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه"[1].

ودقة المعنى ولطافته هي التي جعلت الإمام عبد القاهر الجرجاني يعلق على بيت الخنساء– وهو نظير قولهم: رجل عدل– إذْ قالت:

ترتـع مـا رَتعـتْ حتّـى إذا ادّكـرتْ ... فـإنما هـي إقبـالٌ وإدبـارُ[2]

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٩.

(٢) البيت من البسيط، قالته الخنساء في رثاء أخيها صخر قبل إسلامها، ديوانها/ ٤٨، وهو من شواهد سيبويه قال، "جعلتها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام". (الكتاب ١/ ٣٣٧)، ويراجع، شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٤، والخصائص ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩، والمنصف ١/ ٩٧، والكشاف وشرح شواهده للشيخ عليان، ١/ ٢١٨، وشرح المفصل، ١/ ١١٤ وقد شرحه البغدادي في الخزانة، ١/ ٤٣١، وحاشيته على بانت سعاد، ٢/ ١٨٩، قال =

قال الشيخ: "لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة. وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار. وليس المعنى- أيضًا- على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كانوا يذكرونه فيه؛ إذْ لو قلنا: أريد إنما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نساب للمعنى"[1].

* * *

ولما كان لا يعدل عن الأصل لغير الأصل إلا لمعنى معتبر وجدنا الدرس النحوي يرفض ما خرج من الأساليب عن الأصل إذا لم يكن لمعنى "فالبعد عن الأصول لغير علة من معنى أو مقتضٍ شذوذٌ وندرة لا يقاس عليها ولا يلتفت

=

وقد استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى "ولكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى" (البقرة/ ١٨٩) على أن الإسناد مجازي بدعوى أن التقى هو عين البر، قلت الصواب أنه استشهد به عند قوله تعالى "ولكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ" (البقرة، ١٧٧، كما في الكشاف ١/ ٢١٨) والله أعلم.

(١) دلائل الإعجاز، صـ ٣٠١ وما بعدها.

إليها"[1]. و"من المحال ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة "[2] "ولا يعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى"[3].

وهكذا فإن هناك أصولًا مضبوطة تقابلها استثناءات مضبوطة أيضًا، بضوابط تبيح مخالفة الأصل، وكان لهذه المخالفة أغراض ومقاصد ذكرها النحاة في توجيه تلك الصور التي خرجت عن الأصل[4]، وقد دفعهم ذلك إلى الوقوف على كثير من أسرار اللغة وحكمة أصولها وتلمس خفايا بواطن الأساليب فيها.

وكان تفطن الدرس النحوي إلى مفهوم **"التوسع"** وما يتبعه من تصرف في الكلام **"يقع لفروق ومعان تحدث"**[5] عاملًا مهمًّا في الدرس البلاغي الذي يعد مدينًا للدرس النحوي في كثير من المسائل التي يقيم عليها أطروحاته والأصول التي شكلت الأسس العامة في بناء نظريته فقد **"قامت الدراسات البلاغية- في كثير من الحالات على دراسات نحوية بصيرة واعية؛ لذلك كان من الصعب على من يتصدى لدراسة الجملة دراسة بلاغية أن يفصل بحثه عن الدراسة النحوية أو يحدد بين اللونين تحديدًا كاملًا تامًّا ولا عبرة بقول من يقول: إن المباحث النحوية**

---

(١) فيض نشر الانشراح، صـ ٣٤٤.

(٢) المقتصد/ ٤٤٥.

(٣) البسيط/ ١٠٠٢، ١٠٠٣، وينظر، شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٣٥٠.

(٤) ينظر، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، / ١٠٦.

(٥) الأصول، لابن السراج، ١/ ٤٤.

قد داخلت الدراسة البلاغية وأفسدتها فهذا كلام فاسد"[1]. فاهتمام النحاة بما خرج من الكلام عن أصله وفق مصطلح: "التوسع" قادهم إلى الوقوف على بعض من أسرار هذا "التوسع" فقد نبههم إلى "ما يتميز به التركيب النحوي من خاصيات دقيقة"[2] و"أن إنشاء الكلام أو نظمه لا يخضع فقط لما هو "تقني معياري" وإنما محكوم أيضًا بما هو "فني ذاتي" يرجع فيما يرجع إلى ذوق المنشئ وقدرته على استغلال الطاقة التوليدية الخلاقة للغة حتى يصنع أسلوبًا ينفرد به عن سواه"[3]. على نحو ما نراه بارزًا في أمور، أهمها:

أولًا: التقديم والتأخير (نقض المراتب)

فقد تكلم النحاة – كما تقدم – عن "الرتبة" وتطرقوا إلى الحديث عن "نقض المراتب" وما يحدث في بنية التركيب من تقديم وتأخير وجعلوا ذلك مشروطًا بحدود، ترجع إلى ثلاثة أمور:

١ - أن يتفق ومعايير العرب في إنشاء كلامها فللعرب أعرافها اللغوية وأنحاؤها في استعمال اللغة ولابد أن يكون التركيب مما اعتادت العرب الكلام على سمته، فلا ينافر أساليبها؛ لذلك قبلوا "ضرب زيدًا عبدُالله" وردوا "إن أخوك عبدَالله" لمخالفته لاستعمال العرب الذي هو "سند قوي يراعى عند

(١) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، لشيخنا د. محمد أبو موسى، صـ٣٢٤.

(٢) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، تامر سلوم، صـ١١١٢.

(٣) قضية اللفظ والمعنى، صـ٢٩٧.

التصرف في اللغة فإن أحسن المتكلم التصرف كان كلامه محمودًا وإن أساء تكلم على غير أساليب العرب والخيط الفاصل بين الإحسان والإساءة دقيق شفيف"[1] فتقديم لفظ وتأخير آخر وإن كان عدولًا عن القاعدة فإن له اتصالًا بها أيضًا، وهذا تفصيله ما تقدم من حديث للنحاة عن "الرتبة" و"نقض المراتب" و"ضوابط ذلك"[2].

٢- أن يؤمَن معه اللبس إذ أمن اللبس له التحكم المطلق في حفظ المراتب، وصحة التقديم والتأخير في بنية التراكيب، يقول ابن يعيش: "واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه، نحو: عمرًا ضرب زيدٌ "كل ذلك عربي جيد وذلك إذا لم يلتبس"[3] ومن ثم كان من ضوابط النحاة في ظاهرة "التقديم والتأخير"- بل في كل الظواهر اللغوية- "إحكام التصرف في اللفظ مع الحفاظ على وظيفة "الإبانة" فيصل المعنى إلى المخاطب ويحصل عليه من غير اضطراب أو تشويش" يقول الرضي في تعليل منع تأخير ما له صدر الكلام: "وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمُغَيِّر على أصله فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المُغَيِّر: أهو راجع

---

(١) السابق، صـ ١٩٠.

(٢) صـ٤٥٤.

(٣) شرح المفصل، ٧/ ٦٣.

على ما قبله بالتغيير أو مغيِّر لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه"[1].

وفي موضع آخر، يقول: "كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفًا، فمرتبته الصدر، وإنما لزم تصدير المغيِّر ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم؛ إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر -والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر على كون مضمونه خاليًا عن جميع المغيرات- لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خال عن جميع المغيرات أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلامًا آخر يؤثر في ذلك المغير فيبقى في حيرة"[2].

وهذا المفهوم- وضوح المعنى في ذهن المخاطب من غير اضطراب أو تشوش أو حيرة- تجده بارزًا في كل ما قال النحاة بوجوب تقديمه أو تأخيره[3]؛ ولهذا عاب النقاد قول الفرزدق- في مدح إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبدالملك:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه[4]

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٥٧.

(٢) السابق، ٤/ ٣٣٦.

(٣) ينظر، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، صـ١٩٩-٢١٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه، صـ١٠٨، وهو من الأبيات السيارة في كتب اللغة دليلًا على المعاظلة في الكلام، وسوء الترتيب بين الكلم مما أفسد المعنى وألغزه.

فالمعنى: أن الممدوح لا يوجد أحد يشبهه في فضائله ما عدا مملكًا،أي: رجلًا أعطي الملك والمال هو هشام وأبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح **"يعني أن جد هشام لأمه هو أبو هذا الممدوح"**[1] فعاظل[2] الفرزدق بين الكلام وداخل بين أجزائه على نحو جاور فيه بينها مجاورة متعسفة ففصل بين المبتدأ "أبو أمه" والخبر"أبوه" بلفظ أجنبي"حي" كما فصل بين "حي" والفعل "يقاربه" باللفظ "أبوه" ونصب "مملكًا" على أنه استثناء مقدم فأساء التقديم والتأخير حتى عد أنصع شاهد على فساد النظم حتى كأن هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل واحد[3] **"فانظر أيتصور أن يكون ذمه للفظه من حيث إنك أنكرت شيئًا من حروفه أو صادفت وحشيًّا غريبًا أو سوقيًّا ضعيفًا؟ أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر فكد وكدر ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خالف بين أوضاعها"**[4].

---

(١) الموشح للمرزباني، صـ٣٤.

(٢) المعاظلة، تعقيد الكلام، وموالاة بعضه فوق بعض وكل شيء ركب شيئًا فقد عاظله. ينظر، اللسان، مادة(ع ظ ل) وطبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي،١/ ٦٣.

(٣) ينظر، الكامل للمبرد،١/ ١٨.

(٤) أسرار البلاغة، للإمام عبد القاهر، صـ٢٠.

٣- أن يتفق وقصد المتكلم ورغبته في العناية بالمقدم ولفت النظر إليه فما يقصده المتكلم في كلامه يكون هو الجزء الأهم في الجملة ومن ثم يقدم.

ومن ضوابطهم في ذلك ما ذكره صاحب الكتاب من ارتباط ظاهرة التقديم والتأخير بمقاصد المتكلمين، فيقول: "وذلك قولك: "ضرب عبدُالله زيدًا" فـ"عبدالله" ارتفع هاهنا..وشغلت "ضرب" به وانتصب "زيد" لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: "ضرب زيدًا عبدُالله" لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا وهو عربيٌ جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعًا يُهمانهم ويعنيانهم"[1].

أي: أن التقديم والتأخير هنا لا يؤثر في أصل معنى الجملة الذي يظل على حاله ما دامت العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل نفسها، فالقصد واحد وهو (ضربُ عبدِالله زيدًا) وإن اختلفت طريقة البيان عنه وهذا معنى كلامه: "لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا" إلا أنه "لا يمكن أن يكون تحويل اللفظ عن محله مجانيًّا فتقديم المفعول به في سلسلة الكلام إنما هو تقديم له في الزمان؛ إذ تلتقط أذن السامع المفعول به قبل الفاعل. بمعنى أن الذهن سينصرف إليه قبل غيره؛ لأن "بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى" على حد تعبير صاحب الكتاب هنا

---

(١) الكتاب،١/ ٣٤.

تغيب التسوية في البيان ويصبح الاهتمام منصرفًا إلى مكون في الجملة دون آخر، فكأن المتكلم يريد صرف السامع إلى وجهة بعينها"[1] يقول الإمام عبدالقاهر شارحًا نص سيبويه السابق: "اعلم أن الفاعل إذا كان له من الاتصال بالفعل ما وصفنا لم يكن شبهة في أن مرتبته أن يقع بعده، نحو: ضرب عبدُالله زيدًا ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: ضرب زيدًا عبدالله. وليس بالأصل.وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام وقال صاحب الكتاب فيما ذكرناه من التقديم والتأخير: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم. يريد: أنهم وإن كانوا يقصدون ذكر كل واحد من المفعول والفاعل في قولك: ضرب الأميرَ زيدٌ، فإنهم يقدمون الذي هو أجزل حظًّا من العناية والاهتمام مفعولًا كان أو فاعلًا"[2].

ونظير ما ذكره سيبويه هنا- ونظائره كثيرة في الكتاب؛ إذ طرد هذه القاعدة في كتابه في كل مسائل الرتبة في الأبواب النحوية: ما ذكره في باب "أم" إذا كان الكلام بها بمنزلة أيها و أيهم نحو قولهم: "أزيد عندك أم عمرو؟" و"أزيدًا لقيت أم بشرًا؟" قال: "واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأله عن اللّقي، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو فبدأت بالاسم؛ لأنّك تقصد قَصْدَ أن يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال وجعلت

---

(١) قضية اللفظ والمعنى، صـ١٨٦.

(٢) المقتصد ٣٣٠- ٣٣١.

الاسم الآخر عديلًا للأوّل فصار الذي لا تسأل عنه بينهما.ولو قلت: "ألقيت زيدًا أم عمرًا؟ "كان جائزًا حسنًا، أو قلت: "أعندك زيدٌ أم عمرو؟" كان كذلك[1]. وإنّما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ولم يجز للآخر إلاَّ أن يكون مؤخرًا؛ لأنه قصد قَصْدَ أحد الاسمين فبدأ بأحدهما لأنّ حاجته أحدهما، فبدأت به مع القصة التي لا يسأل عنها؛ لأنّه إنّما يسأل عن أحدهما من أجلها فإنما يفرغ مما يقصد قَصْدَه بقصّته ثم يعدله بالثاني"[2].

وإذا كان التقديم لـ (بيان عناية المتكلم) بالمقدم، فهو كذلك لـ (تنبيه المخاطب) "وهو بعد يتداخل مع قصد المتكلم فكلما أراد المتكلم أن ينبه المخاطب على شيء ما قدمه في حديثه على باقي عناصر الجملة فإذا انتبه المخاطب له وأقبل عليه أتم المتكلم الحديث عنه"[3]؛ لهذا يعلل سيبويه اختيار الرفع-

---

(١) خلافًا لما ذهب إليه الإمام عبدالقاهر من أن هذا الأسلوب "ألقيت زيدًا أم عمرًا؟" خطأ، وقد علق الإنبابيعلي ذلك بأنه لا يعترض على كلام عبدالقاهر بما ذهب إليه سيبويه "لأنه قد يكون الأحسن عند النحوي، واجبًا عند البلاغي" قال شيخنا الدكتور أبو موسى "والذي أراه أن الحق في هذا في هذه المسألة هو ما ذكره سيبويه؛ لأن المسالة مسألة جواز ومنع فهي متصلة بقواعد التركيب وقوانين الإعراب والجرجاني نفسه يقر لسيبويه بالإمامة والأستاذية في هذا الباب أعني قواعد اللغة وأصول التركيب ولأن سيبويه خاطب الأعراب الأقحاح وأخذ عنهم ولم يتهيأ مثل هذا لعبدالقاهر" البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، صـ١٤٢.

(٢) الكتاب، ٣/ ١٧٠، وينظر،١/ ٤٥، و٤٧،٤٢، و٥٦، و٨١.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٦٦.

بتقديم الاسم المشغول عنه في باب الاستفهام في نحو قولهم: "زيدٌ كم مرة رأيته؟" و"عبدُ الله هل لقيته؟" و"عمروٌ هل لقيته؟"- بقوله: "لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك"[1] ومن ذلك قوله: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: "زيدٌ ضربته" فلزمته الهاء وإنما تريد بقولك: "مبني عليه الفعل" أنه في موضع "منطلق" إذا قلت: "عبد الله منطلق" فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به فإنما قلت: "عبد الله" فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[2].

ولأجل تلك العناية بالمقدم وذلك التنبيه للمخاطب جعل النحاة حسن الإلغاء في العوامل وقبحه متوقفًا على مراعاة تلك الغاية يقول سيبويه وهو يتحدث عن الإعمال والإلغاء في باب "ظن وأخواتها" رابطًا بين العمل والموقع وقصد المتكلم مجردًا من ذلك أصلًا عامًّا، وهو أنه: "كلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرًّا تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملًا في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما؛ لأنهما ليسا يعملان شيئًا"[3]. وسيبويه في هذا يؤكد مبدأ "الأهم"

---

(١) الكتاب، ١/ ١٢٧.

(٢) السابق، ١/ ١٣٨، وفيه بدل من "فنبهته" "فنسبته" ولعل الصواب ما ذكرته، ينظر، طبعة بولاق، ١/ ٤١.

(٣) الكتاب، ١/ ٥٦ وينظر، ١/ ١١٩-١٢٠.

وهو ما يقدم في الكلام وتلك غاية بلاغية متصلة بغرض المتكلم في التعبير ومراعاة حال المخاطبين، وقد كان مبدؤه هذا قاعدة نقاش طويل شغل جل اللغويين والبلاغيين من بعده ودفعهم إلى تأمل الظاهرة ومدارستها[1]، حتى غدا من أصول صنعة الكلام، أنه: "**لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصفة**"[2].

* * *

ثانيا: الحذف

إذا كان القول بالحذف منهجًا في التأويل يحاول به النحاة إعادة صياغة التركيب اللغوي بحيث يصبح خاضعًا للقواعد النحوية متسقًا معها **فإنه– في الفكر النحوي– يخضع** لشروط تراعي: **عناصر التركيب الذي يقع فيه الحذف وقدرة المخاطب على إدراك المحذوف وقصد المتكلم من الحذف والموقف الكلامي الذي يجيز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته ودلالة الحذف في هذا التركيب وقيمته**. وهذه الشروط يمكن إجمالها في ثلاثة أمور[3]:

أحدها: أن يكون في الكلام ما يقتضي الحذف بأن يوجد أثر المحذوف، فيتحتم تقديره، سواء كان هذا الأثر حركة إعرابية ما زالت موجودة، أو كان أثرًا

---

(١) ينظر، قضية اللفظ والمعنى، صـ١٨٨، والتفكير البلاغي عند العرب، صـ١١٨.

(٢) دلائل الإعجاز، صـ٣٦٤.

(٣) ينظر، البسيط، لابن أبي الربيع، صـ٦١٧.

تحتمه صياغة التركيب والترابط بين المفردات، أو كان أثرًا يفرضه المعنى العام للسياق، أو العكس كأن يوجد العامل من دون أن يظهر أثره اعتمادًا على فهم المعنى وصحته في ذهن المخاطب ونظائر ذلك من كلام العرب أكثر من أن تحصى فـ "الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ لدليل جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحًا"(١) "إذ الاختصار مع العلم مطلوب عندهم"(٢)، ومن شأن العرب "الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه"(٣)؛ لأن "المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد.وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه. وفروع القاعدة كثيرة منها: حذف المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول، وكل عامل جاز حذفه، وكل أداة جاز حذفها"(٤) وقد تقدم الحديث عن ذلك(٥).

وقد يقتضي الحذفَ قواعدُ التفكير الصحيح في منطق الأشياء؛ إذ يكون "الإسناد" في العبارة بين الأشياء على سبيل "الاتساع"، أو "سعة الكلام" مما

---

(١) شرح المفصل،١/ ٩٤.

(٢) المرتجل، صـ٢٧٨.

(٣) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٢.

(٤) الأشباه والنظائر، ٢/ ٣٠١ وما بعدها.

(٥) ينظر، صـ ٦٢٢.

يعلم معه استحالة صحة الكلام عقلًا إلا بتقدير محذوف، وقد حشد سيبويه في "باب استعمال الفعل في اللفظ، لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز"(١) من الجمل ما يقتضي الفكر الصحيح فيها القول بالحذف، من نحو:

- قول العرب: "صيد عليه يومان" والتقدير: "صيد عليه الوحش في يومين".

- وقوله تعالى: "وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيْهَا والْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيْهَا"(٢) والتقدير: "واسأل أهل القرية التي كنا فيها وأهل العير التي أقبلنا فيها".

- وقوله تعالى: "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ"(٣) والتقدير: "بل مكركم في الليل والنهار".

فهذه الأمثلة- وغيرها مما ذكره سيبويه- "لا تفهم معانيها من ظواهر ألفاظها؛ لأن تلك المعاني تبدو على مستوى ظاهر اللفظ مستحيلة عقلًا ومنطقًا فلا مندوحة- إذن- من العودة إلى أصل الكلام لاكتشاف المحذوف لفظًا، ليتاح الوقوف على المقدر معنى"(٤) فإسناد الأفعال- فيما تقدم- من المجاز الذي سيصطلح عليه- فيما بعد- بالمجاز العقلي، أو المجاز بالحذف الذي اقتضاه

---

(١) الكتاب،١/ ٢١١-٢١٤.

(٢) سورة: يوسف، آية:٨٢.

(٣) سورة: سبأ، آية:٣٣.

(٤) قضية اللفظ والمعنى، صـ١٩٣.

التوسع في اللغة، فالعرب "إذا علقوا الكلمة بما يستحيل عقلًا تعلقها به علم أنها في أصل اللغة غير موضوعة لها فيعلم كونها مجازًا فيها"[1].

الثاني: أن يكون في الكلام ما يدل عليه، فالحذف لا يجوز إلا "إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك"[2] وهذا الاستغناء لا يكون إلا بدليل يهتدي به المتكلم إلى معرفة ما أضمر والتمكن من إظهاره، يقول الرضي: "وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء، لا وجوبًا ولا جوازًا، إلا مع قرينة دالة على تعينه"[3] ويذكر ابن جني"الحذف" في باب"شجاعة العربية" ثم يجمل أمر الحذف في اللغة، فيقول:" وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء في ذلك إلا عن دليل، و إلا كان نفيه ضربا من تكليف علم الغيب في معرفته"[4]

---

(١) الطراز، للعلوي،١/ ٩٣، وهذا اللون من الحذف يسمى، "المجاز بالحذف" بخلاف اللون الآخر من الحذف في نحو قولهم،مثلا، "زيدا" في جواب "مَن أضرب؟" فهذا يسمى "الإيجاز بالحذف" والفرق بين البابين أن الأول "المجاز بالحذف" تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، والثاني "الإيجاز بالحذف" تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب. ينظر، الأصول، لابن السراج، ١/ ٢٥٥.

(٢) الكتاب،١/ ٢٥٣

(٣) شرح الكافية، ١/ ٢٧٢

(٤) الخصائص، ٢/ ٣٦١.

فالحذف دون دليل فيه تكليف "علم ما لم تدلل عليه،وهذا لغو من الحديث، وجور من التكليف"[1] ومما أصله النحاة في هذا الباب:

● " العرب لا تحذف شيئًا، حتى يكون معها ما يدل عليه"[2] فـ"لا يجوز حذف ما ليس عليه دليل"[3].

● " العرب يرغبون في أن يبقى في الكلام المغيَّر ما يدل على الأصل"[4].

● " قد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه"[5].

● " الشيء إذا علم وشهر موضعه وصار مألوفًا ومأنوسًا به لم يبال بإسقاطه من اللفظ استغناء بمعرفة السامع"[6] فـ"الشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه"[7].

● " الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف ولا يحذف شيء إلا أنه مفهوم معلوم حتى كأنه ثبت"[8].

---

(١) السابق، ٢/ ٣٧١.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع،صـ٥٦٥.

(٣) التبصرة والتذكرة، للصيمري، ١/ ١٥١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات، لمكي ابن أبي طالب،٢/ ٣٧٩.

(٥) الكتاب،١/ ٢٢٤.

(٦) الكشاف،٤/ ٣٧١.

(٧) شرح الكافية،٣/ ١٥٥.

(٨) شرح الجمل، لابن عصفور، ٤٤٤، صـ و٤٦٦.

• "الباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ، ألا يحذف شيء منها إلا لتقدم الدليل عليه"[1].

• " الحذف لابد فيه من خلف ليستغني به عن المحذوف"[2].

• لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا"[3].

وهذا الدليل يكون من[4]:

– السياق اللغوي المتقدم "القـرائن المقالية"[5] وهي ما يعبر عنه سيبويه بقوله في معرضه تعليله المحذوفات– استغناء "بما جرى من الذكر"[6] ويراد بها: بنية النص الذي ورد فيه الحذف وهيئته وما يحيط به من العناصر اللغوية إذ تشكل "إطارًا دلاليًا عامًا يسمح– في بعض الأحيان– بحذف عنصر أو أكثر من

---

(١) السابق، صـ٥٢٩.

(٢) الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، صـ٢٨.

(٣) الأصول، لابن السراج، ١/ ٢٥٤.

(٤) ينظر في تفصيل ذلك، المغني، ٢/ ١٥٦-١٦٠، والصورة والصيرورة، د. نهاد الموسى، صـ١٢٩- ١٣١، ومنزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ ١٥٣-١٦٢، والتفكير البلاغي عند العرب، صـ ١٠٤- ١٠٧، وعناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، د. سعيد بحيري، صـ ٢٢٦-٢٤٢.

(٥) ويخصها البغدادي بمصطلح" السباق" ويريد به ما يسبق المحذوف من كلام يدل عليه. ينظر، الخزانة، ٤/ ٣٨٤.

(٦) الكتاب،١/ ٢٧٥.

العناصر؛ لأن في دلالات العناصر الباقية ما يوحي ضمنيًا بوجوده"[1]. ويسميه علماء الأصول: "عبارة النص" لأن المستدل يعبر من خلال النظم إلى المعنى[2] وهنا يستدل بنظم الكلام على المحذوف، ومن ذلك: تفسير سيبويه نصب "شتيمةَ" في قولهم: " كل شيء ولا شتيمةَ حر" بأنه على تقدير: "كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر" فحذف الفعل بعد لا؛ لأنه يستدل بقوله: "(كل شيء) أنه ينهاه"[3] وتفسيره نصب "خيرًا" من قوله- تعالى: "انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ"[4] وقول العرب: "حسبك خيرًا لك" وقولهم: "وراءك أوسعَ لك" بتقدير فعل دل عليه سياق الكلام، يقول: "وإنما نصبت "خيرًا لك" و"أوسع لك"؛ لأنك حين قلت: "انته" فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك فنصبته؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب"[5].

---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، صـ١٥٥.

(٢) التعريفات، للجرجاني، صـ٧٩.

(٣) الكتاب، ١/ ٢٨١.

(٤) سورة: النساء، آية: ١٧١.

(٥) الكتاب، ١/ ٢٨٢-٢٨٣، يقول الرضي، "وقرينة "ائت" في هذه المواضع أنك نهيت في الأول عن شيء، ثم جئت بعده بما لا تنهي عنه. بل هو مما يؤمر به. فيجب أن ينتصب بـ"ائت"أو" اقصد" أو ما يفيد هذا المعنى" شرح الكافية، ١/ ٣٤٠، ويوضح الزركشي معنى كلام سيبويه- في مبحث أسباب حذف الفعل، السبب الرابع، وهو أن يدل عليه معنى الفعل الظاهر- فيقول =

ومنه- أيضًا- ذكره حذف خبر الناسخ من التركيب؛ إذ في بنية الكلام وسياقه ما يدل عليه: **"ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألب عليكم؟ فيقول: إن زيدًا وإن عمرًا، أي: لنا"**(١).

وقد يكون في طريقة أداء النص، كـ **"التنغيم"** ما يدل على الحذف ويوحي بالمحذوف، يقول ابن جني- في تحليل قولهم: "سير عليه ليل" و"كان والله رجلًا" و"سألناه وجدناه إنسانًا": "حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: "سير عليه ليل" وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من: التطويح و التطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: "كان والله رجلًا "فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: "سألناه فوجدناه إنسانًا

=

"فعند سيبويه أن "خيرًا" انتصب بإضمار (ائت) لأنه لما نهاه علم أنه يأمره بما هو خير، فكأنه قال، "وائتوا خيرًا"؛ لأن النهي عن الشيء أمر بضده ولأن النهي تكليف وتكليف المحال معدوم؛ لأنه ليس مقدورًا، فثبت أن متعلق التكليف أمر وجودي ينافي المنهي عنه وهو الضد" البرهان، ٣/ ٢٠٣.

(١) السابق، ٢/ ١٤١.

"وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: "سألناه وكان إنسانًا" وتزوي وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ، أو من الحال فإن حذفها لا يجوز"[1]؛ ولذلك منع النحاة من حذف أداة النداء مع: "المندوب والمستغاث والمضمر؛ لأن "الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر"[2].

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٧٠-٣٧١.

(٢) الأشموني، ١/ ١٣٥، وفي هذا ما يرد على بعض الباحثين الذين ذهبوا- في نقدهم الفكر النحوي- أن الدرس النحوي أهمل دور التنغيم في تحقيق مقاصد العبارات، و"أنه غير منصوص عليه ولا أثر لإشارة مباشرة إليه" في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل عمايرة، صـ٣٥، و ينظر، دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن أيوب، صـ١٢٦، فإن في الدرس النحوي كثيرًا من الشواهد التي أغنى فيها التنغيم عن ذكر أجزاء الجملة، وخاصة بابي النداء والاستفهام، بل لا نبعد إذا قلنا لك إن "النحاة العرب فهموا التنغيم على نحو أجدى في بابه مما فهمه بعض المحدثين، وإن لم تكن لهم فيه أبحاث نظرية كافية فهم- كما يفهم من كلام ابن جني- قصدوا باستخدام التنغيم أن يقوم مقام أداة محذوفة أو حرف محذوف في أداء وظيفة معينة فاستخدامه في هذا المقام أبلغ من استخدامه في حال وجود الأداة أو الحرف الذي يمكن أن يقوم بمهمة الإبلاغ دونها حاجة إلى التنغيم" مناهج البحث في الدرس النحوي، صـ٢١٤، وينظر: التنغيم في التراث العربي، د، عليان الحازمي، مج جامعة أم القرى، ع٢٣، سنة١٤٢٢، صـ =

- **أو حال مشاهدة (القرائن المقامية)** وهي ما يعبر عنه سيبويه بقوله: **"استغناء بما يرون من الحال"**[1] فالحال التي تلاحظ مشاهدة أو سماعًا تدفع المتكلمين إلى حذف بعض عناصر الكلام **"استغناء بما يرون من الحال "و" استغناء بما جرى من الذكر"**[2] وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم؛ إذ يصبح للمقام أثر في توجيه المقال، وكأنه أثر يقصه السامع للوصول إلى اللفظ المحذوف!!

وقد تكلم صاحب الكتاب عن ذلك في: **"باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه"** وخاصة إضمار الفعل في باب الأمر والنهي اكتفاء بالحال المشاهدة، **"وذلك قولك: زيدًا، وعمرًا، ورأسَه؛ وذلك أنك رأيت رجلًا يضرب، أو يشتم، أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيدًا، أي: أوقع عملك- من ضرب، أو شتم، أو قتل- بزيد، أو رأيت رجلًا يقول: اضرب شر الناس، فقلت: زيدًا"**[3]، أو **"أن ترى رجلًا يسدد سهمًا، فتقول: القرطاسَ والله، أي: يصيب القرطاس، أو رأيته في حال رجل قد أوقع**

=

١٢٠١. والتنغيم في إطار النظام النحوي، د. أحمد أبو اليزيد الغريب، مج جامعة أم القرى، ع١٤، سنة١٤١٧، صـ ٢٨١، ودراسات في اللسانيات، د. عبدالحميد السيد، مبحث التنغيم، ص٤٧، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه، صـ٤٧-٤٨، وصـ٢٦٠.

(١) الكتاب، ١/ ٢٧٥.

(٢) الأشموني، ١/ ٢٧٥.

(٣) السابق، ١/ ٢٥٣.

فعلًا فقلت لك القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس"[1]. ومن ذلك: "ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادمًا: خيرَ مقدم أي قدمت خير مقدم. فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب"[2].

وفي قولهم: "أقائمًا وقد قعد الناس" يوضح سيبويه سبب نصب "قائمًا" وأنه على إضمار فعل حذف لدلالة الحال عليه، فيقول: "وذلك أنه– أي المتكلم– رأى رجلًا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله: "أتقوم قائمًا، وأتقعد قاعدًا" ولكنه حذف الفعل استغناء بما يُرى من الحال وصار الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[3].

وفي تفسير قولهم "أتميميًّا مرة، وقيسيًّا أخرى" يبين سيبويه أثر الحال المشاهدة في الحذف، فيقول: "وإنما هذا أنك رأيت رجلًا في حال تلون وتنقل، فقلت: "أتميميًّا مرة، وقيسيًّا أخرى" كأنك قلت: أتحول تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدًا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك. وحدثنا بعض العرب أن رجلًا من بني أسد، قال يوم جبلة

---

(١) أصول النحو، لابن السراج، ٢/٢٥٦-٢٥٧، وينظر، الكتاب، ١/٢٥٧، والمقتضب، ٤/١٢٩.

(٢) الخصائص،١/ ٢٦٥.

(٣) الكتاب، ١/ ٣٤٠- ٣٤١.

واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: "يابني أسد، أعور وذا ناب!" فلم يرد أن يسترشدهم، ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: "أتستقبلون أعور وذا ناب!" فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعًا- كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول- وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه"[1]

ومن الحال المشاهدة: ما يكون من إقبال المخاطب أو انصرافه عنك، فتقول: "يا فلان أنت تفعل" فتذكر حرف النداء إذا كان المخاطب منصرفًا عنك غير منتبه إليك، وتقول: "أنت تفعل" "إذا كان مقبلًا عليك بوجهه منصتًا لك. فتركت "يا فلان" حين قلت: "أنت تفعل" استغناء بإقباله عليك"[2].

بل تعدت تلك الحال- في الفكر النحوي- المشاهدة والسماع إلى اللمس والشم والذوق!! فقد أصبحت هذه الأشياء التي تدرك بالحواس "كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ"[3] يقول سيبويه- في حذف المبتدأ: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُالله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله. أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيدٌ

---

(١) الكتاب، ١/ ٣٤٣.

(٢) السابق،١/ ٢٤٤.

(٣) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، د. نهاد الموسى، مجلة حضارة الإسلام، دمشق، سنة١٩٧٤، صـ١١.

وربي. أو مسست جلدًا، أو شممت ريحًا، فقلت: زيدٌ، أو المسكُ. أو ذقت طعامًا، فقلت: العسلُ"[1].

وقد توجب الحال المشاهدة وجوب الحذف كما في باب "التحذير والإغراء" إذ يحذف عامل الاسم المنصوب- إذا كرر أو عطف عليه أو جاء مع إيا، كما في قولهم: "إياك والأسد" و"وماز رأسك والسيف" و"الأسد الأسد"- لأن القصد "أن يفرغ المتكلم سريعًا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق وهو المعطوف في إياك والأسد والمكرر"[2]. فالحال المشاهدة- هنا- تقتضي الحذف تنبيهًا "على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره، يفضي على تفويت المهم. وهذه فائدة باب التحذير والإغراء"[3]

فهذا- ونحوه كثير- يقدر فيه المحذوف وفق استحضار ملابسات المقام، أو كما يقول أبو البركات: "الفعل إنما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة الحال"[4] فكل موضع من مواضع الحذف له ما يلابسه من السياق، أو الموقف الكلامي المشاهد فإذا فُقدت تلك المشاهدة وعدم الدليل لم يجز الحذف، يقول صاحب

---

(١) السابق، ٢/ ١٣٠.

(٢) شرح الكافية، للرضي، ١/ ٤٨٢.

(٣) الإتقان، للسيوطي، ٢/ ٥٧.

(٤) أسرار العربية، صـ١٦٣

الكتاب: "فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيدًا، فلابد له من أن تقول له: اضرب زيدًا"[1] ومن ثم "لا يجوز أن تقول: "زيد" وأنت تريد أن تقول: "ليُضرب زيدٌ"، أو "ليَضربْ زيد" إذا كان فاعلًا، ولا "زيدًا" وأنت تريد "ليضرب عمرو زيدًا "ولا يجوز: "زيد عمرًا" إذا كنت لا تخاطب زيدًا، إذا أردت: "ليضرب زيدٌ عمرًا" وأنت تخاطبني فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرًا، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب. وكذلك لا يجوز "زيدًا" وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدًا؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيدًا أنك تأمره هو بزيد فكرهوا الالتباس هنا"[2]؛ إذ ليس فيه دليل يبين المراد منه، ومن فعل ذلك، "فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم"[3].

* * *

(١) الكتاب، ١/ ٢٩٦

(٢) السابق، ١/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٣) السابق، ١/ ٣٠٨.

- أو علم المخاطب فعلم المخاطب بالمعنى يعد "مسوغًا ثابتًا للحذف وهو يجري في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر وهم يصرحون به تصريحًا غير ملتبس"[1] ومن ضوابطهم في هذا الباب: "كل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب"[2] يقول صاحب الكتاب: "وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرًا استخفافًا؛ ولأن المخاطب يعلم ما يعني (أي: يعلم ما يعنيه المتكلم) فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: "لا عليك" وقد عرف المخاطب ما تعني أنه لا بأسَ عليك ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم"[3] ويقول ابن السراج: "والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون"[4].

فـ"علم المخاطب"- في الفكر النحوي- هو سبب "السعة" و"الإيجاز" و"الإضمار" و"الاستغناء" وهي مسالك في القول يخرج فيها الكلام- في كثير من الأبواب النحوية- على غير مقتضى الظاهر؛ "اعتمادًا على علم المخاطب

---

(١) الصورة والصيرورة، صـ١٢٨.

(٢) المقتضب،٣/ ٢٥٤، وينظر، البسيط،٦١٧، و٦٢٧.

(٣) الكتاب، ١/ ٢٢٤.

(٤) الأصول، ٢/ ٣١٤.

وكأن علم المخاطب يعكس اتفاقًا ضمنيًا بين أبناء اللغة يسمح بمثل هذا الاطراد في حذف بعض العناصر"[1].

من ذلك: تعليل سيبويه حذف جواب الشرط في قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"[2] وقوله: "وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ"[3]، وقوله: "وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ"[4] بقوله: "وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره: "حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا" أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: "وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ" "وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ" فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبر لأيِّ شيء وضع هذا الكلام. وزعم أنَّه قد وجد في أشعار العرب ربَّ لا جواب لها. من ذلك قول الشمّاخ:

ودويّـــةٍ قفـــرٍ تَمَـــشّى نعامُهَـــا ... كمـشي النَّـصارى في خِفَـافِ الأَرَنْـدَجِ[5]

---

(١) منزلة المعنى، صـ١٥٨-١٥٩.

(٢) سورة: الزمر، آية:٧٣

(٣) سورة: البقرة، آية: ١٦٥

(٤) سورة: الأنعام، آية:٢٧

(٥) البيت من الطويل، في ديوان الشماخ، صـ٨٣، وله روايات متعددة، و"الدوية" بتشديد الياء وتخفيفها: الفلاة الواسعة البعيدة الأطراف. و"النعاج" هنا: البقر من الوحش، و"تمشي" بفتح التاء والشين المشددة، أو بضم التاء وكسر الشين، أي: تكثر المشي، والواو في"ودوية" هي: واو =

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جوابٌ لربَّ لعلم المخاطب"[1].

ومنه قول المبرد: "هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفًا، واجتزئ بعلم المخاطب، وذلك قولك: "عندي درهم ليس غيرُ، أردت: ليس غير ذلك، فحذفت وضممت كما ضممت قبل وبعد لأنه غاية"[2] ونظائر ذلك كثيرة في الدرس النحوي.

ولكن من الجدير بالذكر-هنا- أن "علم المخاطب" كما كان مسوغًا للحذف فإن "قصد المتكلم" يكون مسوغًا له أيضًا "وهذا جانب آخر عرض له النحاة فكأنهم في دراستهم هذه الظاهرة ينتقلون بين قطبين متقابلين: علم المخاطب وقصد المتكلم؛ فعلم لمخاطب يسوغ الحذف. وقصد المتكلم يفرضه أحيانًا"[3] وقد أشار إلى ذلك ابن جني عند تعرضه للمحذوفات من الكلام، ومنها حذف مميز العدد "وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به. وذلك قولك:

=

رب، قال ابن قتيبة، (في تأويل مشكل القرآن، صـ٤٠٩):"يدلون بهذه الواو الخافضة على ترك الكلام الأول، وائتناف كلام آخر" قال الأعلم في تحصيل عين الذهب، ١/ ٤٥٤:

"شبه أسؤق النعام في سوادها بخفاف الأرندج، وهو: الجلد الأسود، وخص النصارى؛ لأنهم معروفون بلباسها".

(١) الكتاب، ٣/ ١٠٤.

(٢) المقتضب، ٤/ ٤٢٩، وينظر، الكتاب، ٢/ ٣٤٥، وعبارته، "ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني".

(٣) منزلة المعنى، صـ١٦١.

عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام فاعرفه"[1].

فالأمر يتعلق-أيضًا- بالمقاصد الممكنة للمتكلم وما لذلك من أثر في الذكر أو الحذف، يقول صاحب الكتاب: "وأما ذكرهم "لك" بعد "سقيا" فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني- أي: علم المخاطب مَن يقصده المتكلم بالدعاء- وربما جاء به على العلم تأكيدًا، فهو بمنزلة قولك: "بك" بعد قولك "مرحبًا" يجريان مجرًى واحدًا فيما وصفت لك"[2].

* * *

- الثالث: أن يكون إذا ظهر ألا يخل بالمعنى فإذا لجأت أحكام الصناعة إلى إظهار المحذوف فالواجب ألا يؤدي تقديره إلى الإخلال بالمعنى[3]، إذ الحفاظ

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٧٨.

(٢) الكتاب، ١/ ٣١٢.

(٤) ولهذا نظائره الكثيرة في التحليل النحوي، وخاصة عند تحليل آيات القرآن الكريم، فقد كان جل مناقشاتهم حول الحذف والتقدير إنما تنصب- قبولًا ورفضًا ومفاضلة- على مراعاة المعنى. ينظر، بين الصناعة النحوية والمعنى، صـ٣٣٣ وما بعدها.

على صحة المعنى أصل من الأصول العامة التي قام عليها الفكر النحوي، فـ"ليس الاتساع في كلام العرب بالذي يغير المعنى وينقضه"[1] فلا يقدر إلا ما كان موافقًا للمعنى، ملائمًا للسياق، يقول سيبويه، معلقًا على بعض التراكيب التي حذف فيها الفعل وكيفية تقدير المحذوف: "ولكنه أحسن أن توضحه بما يتكلم به إذا كان لا يغير معنى الحديث وكذلك هذا النحو، ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذي لا ينقض المعنى"[2]؛ ولهذا كان من ضوابطهم: "إنْ منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له "[3]. بل أقول: بلغ من تدقيق النحويين أنهم كانوا يراعون في تقدير العامل أن يكون مناسبًا للمعنى ولعصر الشاعر أيضًا!! ففي قول الشاعر[4]:

لَنْ تَرَاها– ولو تَأَمَّلتَ– إلا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

قالوا[5]: الناصب لـ (طيبًا) فعل محذوف تقديره: تعلم أو تتحقق أو ترى القلبية، ولا يجوز أن يكون المقدر (ترى) البصرية كالمذكورة في صدر البيت؛ إذ

---

(١) البسيط، صـ٦٠٣.

(٢) الكتاب، ١/ ٣٤٥.

(٣) المغني بحاشية الأمير، ٢/ ١٦٣.

(٢) البيت لعُبَيدالله بن قيس الرقيات في ملحقات ديوانه، ٦٧، وهو من شواهد سيبويه، ١/ ٢٨٥، والمقتضب، ٣/ ٢٨٤، والخصائص، ٢/ ٤٣١، والتخمير، ١/ ٣٢١، وشرح المفصل لابن يعيش، ١/ ١٢، والمغني، ٢/ ١٥٧، وفتح القريب المجيب، ٤/ ٣٣٤.

(٣) ينظر، الخصائص، ٢/ ٤٣١، والمغني، ٢/ ١٥٧، ودراسات لأسلوب القرآن، ٣/ ٤٢٦.

يقتضي ذلك أن الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون، لا بالتبذل والتهتك!.

* * *

وبعد، فهذه الشروط السابقة، جمعها ابن أبي الربيع، بقوله: "كل محذوف يدعى، فلابد فيه من ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون معنا ما يطليه وإن لم يكن معنا ما يطلبه من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فيكون قد تكلف الإضمار وادعاه بغير دليل.

الثاني: أن يكون معنا ما يفسره فإن حَذف الشيء وليس له مفسر إخلال بالكلام.

الثالث: أن يكون إذا ظهر لم يخل بالمعنى فإنه إذا أخل بالمعنى المقصود من الكلام كان تقديره فاسدًا"[1].

* * *

ثالثًا: أدوات المعاني

فقد تناول الدرس النحوي "أدوات المعاني" ووقف عند معانيها الأصلية وجملة من المعاني التي تخرج فيها عن الأصل وفقًا لمتطلبات الغرض ومقتضيات

(١) البسيط، صـ٦٢٨

السياق. ويعد درسهم لهذه الأدوات من الأصول التي قام عليها الفكر البياني كله خاصة أصول الفقه والبلاغة. ونرى هذا بارزًا في حديثهم عن:

- "الاستفهام" أدواتٍ ومعانيَ فذكروا إلى جانب المعنى الأصلي جملة من المعاني يخرج فيها "الاستفهام" عن وظيفة الاستخبار فيكون لـ :**النهي والتحذير والتعجب والإيجاب والتقرير والإنكار والتمني والتوبيخ**... وقد تقدم إشارة سيبويه إلى بعض من معاني الاستفهام، كالتوبيخ والتنبيه في باب **"ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل"** فيقول: **"وذلك قولك: أتميميًّا مرة، وقيسيًّا أخرى" كأنك قلت: أتحول تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدًا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك. وحدثنا بعض العرب أن رجلًا من بني أسد، قال يوم جبلة، واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: "يابني أسد، أعور وذا ناب!" فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: "أتستقبلون أعور وذا ناب!" فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعًا- كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول- وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه"**[1].

(١) الكتاب، ١/ ٣٤٣.

وقد أشار ابن جني إلى خروج الاستفهام عن معناه إلى معان تفهم من سياق الكلام، وله في ذلك إشارت قيمة، منها: أن الاستفهام الذي يخرج عن معناه يظل ملاحظًا لهذا المعنى ناظرًا إليه، يقول: "واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظًا له وعلى صدد من الهجوم عليه. وذلك: أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفًا به مع استفهامه في الظاهر عنه لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء. منها: أن يرى المسئول أنه خفي عليه ليسمع جوابه عنه. ومنها: أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بها السائل عارف به؟ ومنها: أن يرى الحاضر غيره أنه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض. ومنها: أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه حتى إن حلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقًا فأوضح بذلك عذرًا ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها. فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفًا من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال. وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى وكل حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلابد أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه ويلتفت إلى الشق الذي هو فيه. فاعرف ذلك، وقسه فإنك إذا فعلته لم تجد الأمر إلا كما ذكرته وعلى ما شرحته"(١) وما ذكره ابن

---

(١) الخصائص، ٢/ ٤٦٣-٤٦٤.

جني هنا أصل من الأصول التي اعتمد عليها علماء البلاغة في حديثهم عن خروج "**الاستفهام**" إلى المجاز، ثم جهدوا في بيان علاقاته.

* * *

- "**حروف العطف**" فقد تحدث النحاة عن المعاني التي تفيدها هذه الحروف ودلالتها بين المتعاطفين ووضعوا لذلك أصولًا- قد تلتزم، وقد يعدل عنها توسعًا- تقوم على بيان طرائق العرب في استخدامها، وهذه الأصول هي:

١- الإتباع الإعرابي (التشريك في اللفظ) فالعطف"مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته إليه. يقال: عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه، أي: ثناه وأماله. وسمي هذا القبيل عطفًا؛ لأن الثاني مثنى الأول ومحمول عليه في إعرابه"(١).

٢- التشريك في الحكم، وليس المراد "أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقًا بحيث يجب ثبوت مثله للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس بل المراد: أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف فالمقصود: أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه، جاز قيامه مقامه"(٢)؛ **ومن ثم كان ضابطهم: أن**

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ٨/ ٨٨.

(٢) شرح الكافية، للرضي، ٢/ ٣٣٩-٣٤٠.

"**المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيما يجب له، ويمتنع عليه**"[1] وقد دفعهم هذا المبدأ إلى البحث عن" **المناسبة**" أو "**الجامع**" من المعنى ومد التأمل في إدراك العلاقة الرابطة التي تسوغ العطف حتى يصح التشريك ويتسلط عامل المعطوف عليه على المعطوف أو يقطع عنه فاكتشفوا بذلك أهم الأصول المتحكمة في هذه الظاهرة كما تقدم بيانه[2].

٣- **معاني هذه الحروف** فقد ذكر النحاة لكل حرف معنى هو أصل فيه متلمسين تلك المعاني ومنازلها وآثارها ودلالاتها في التراكيب.

- "**حروف الجر**" فللدرس النحوي حديث مستفيض عن "**حروف الجر**" مواضعها ودلالاتها وتعاوضها لحلول معنى بعضها في بعض وأثرها في تغيير معنى الفعل الداخلة عليه واستعمالها أصلًا، واستعمالها توسعًا وما يقتضيه هذا من النظر ومد التأمل في إدراك العلاقة بين الحرف والفعل المتعلّق به، أو بين الحرف والاسم الداخل عليه، وفق المعاني المقررة لهذه الحروف. فكان هذا الباب من أكثر الأبواب التي يظهر فيها مدى عناية النحويين بالمعني الذي يصح به التركيب على ما هو مبسوط في كتبهم.

* * *

---

(١) السابق، ١/ ٤٦٦.

(٢) ينظر، صـ ٤٧٣.

ولعل في كل ما تقدم دليلًا على أن ما ذهب إليه بعض المحدثين- في إطار نقدهم الفكر النحوي القديم- من أن الدرس النحوي القديم أهمل البعد الخارجي في التحليل فلم يقف عند **"السياق"** ولم يلتفت إلى **"معاني الأساليب النحوية"** كما لم يعط **"المعاني التركيبية"** العناية الكافية[1] نقد غير دقيق فكما أدرك الفكر النحوي أن للجملة حدودها واستقلالها أدرك- أيضا- **"أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي، ثم نراه يعتد الموقف الكلامي كلًّا واحدًا"**[2].

فقد عني الفكر النحوي بـ **"حركة العناصر المكونة للكلام"**، أو ما أسميه: **"الفقه اللغوي للتركيب"**، وأهم أركانه: **النص والموقف**، أو: **السياق والمتكلم والمخاطب**، وقد اتضح ذلك بصورة جلية في تحليلهم التراكيب الجائزة وغير الجائزة والوقوف عند العدول عن الأصل ومجوزاته القائمة على: **الوظائف والمعنى والعمل والعلاقات التي تحكم التركيب وتوجه بناءه وقصد المتكلم وعلم المخاطب وحاله من الإقبال والانصراف.**

وكان النحاة على وعي بما لذلك كله من أثر في دراسة بنية التراكيب اللغوية المختلفة والوقوف على **"معاني النحو"** و**"أعاريبه"** وقد صار من ضوابطهم في ذلك ما ذكره صاحب الكتاب موضحًا أثر البعد الخارجي في صوغ العرب

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، صـ١٦-١٧.

(٢) نظرية النحو العربي، صـ٩٨.

لكلامهم: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[1].

* * *

على هذا النحو يحتل "المعنى" و"العلاقات التي يتنزل فيها الكلام، كـالسياق، والمخاطب، والمتكلم، ودلالة بعض الكلام على بعض"، و"العلاقة بين منطق الأشياء في التعلق والنظر وصحة التركيب" وما لذلك كله من أثر في "التحكم في عناصر الملفوظ- فيحذفون ويخففون ويقدمون ويؤخرون" منزلة مرموقة في "نظرية النحو العربي" و"سبر الظاهرة اللسانية العربية" من خلاله؛ ومن ثم اهتم كثير من القدماء بفاعلية المعنى النحوي في شرح النصوص وتفسيرها، بل وجدنا النحاة أنفسهم هم أكثر الناس اتجاهًا إلى تحليل النص، سواء كان منثورًا أم منظومًا حتى أصبح النحو من أكثر أبواب العلم- في تراث المسلمين- انتشارًا فقد داخل كل فروع المعرفة وفى أي باب نظرنا وجدنا النحو يلقانا بوجه طلق حتى غدًا "ملاك العربية وقوامها" ويلاحظ هذا في أهم علوم العربية، من نحو:

أ- التفسير، وفيه يكون النحو أدق ما يكون؛ إذ من خلاله يستخرج المفسرون مراد الحق من كلام الحق- سبحانه وتعالى- فالنحو يشكل حلقة من حلقات

---

(١) الكتاب، ١/ ٥١

تحصين التعامل مع النص القرآني في الفكر الإسلامي[1]؛ إذ يتيح إعراب القرآن الكريم إعرابًا صحيحًا، ومن ثم الاهتداء إلى معانيه، يقول أبو حيان في مقدمة تفسيره: "والكتاب– أي: كتاب سيبويه– هو المرقاة إلى فهم الكتاب– أي : القرآن الكريم– إذ هو المطلع على علم الإعراب جدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو المعول عليه والمستند في حل المشكلات إليه"[2].

وهذا مثل ينبئ عن ذلك: ففي قوله –تعالي– "فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا"[3] يقول سيبويه: "إنك لو قلت: أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى"[4]، ويشرح الفارسي عبارة سيبويه، فيقول: "وإنما كان ينقلب المعنى؛ لأنه إذا قال: لا تطع آثمًا أو كفورًا، فكأنه قال: لا تطع هذا الضرب، ولا تطع هؤلاء، وإنما لزمه ألا يطيع أحدًا منهما؛ لأن كل واحد منهما في معنى الآخر في وجوب ترك الطاعة له ولو قال: لا تطع آثمًا أو لا تطع كفورًا، كان بقوله: أو لا تطع، قد أضرب عن ترك طاعة الأول، فكان يجوز أن يطيعه، وفي جواز ذلك

---

(١) ينظر، مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، صـ١٢٠

(٢) البحر المحيط،١/ ٣

(٣) سورة: الإنسان، آية: ٢٤

(٤) الكتاب، ٣/ ١٨٨.

انقلاب المعنى"[1] وهذا ما جعل أبا عمرو بن العلاء، يقول: "لَعلمُ العربية -أي: النحو- هو الدين بعينه"[2].

ب- **الفقه وأصوله**، فقد أثر النحو فيهما تأثيرًا كبيرًا بالغًا فإن عالم الأصول مدين للنحوي الذي يضع بين يديه جملة من المسائل يقيم عليها أطروحاته "مثل: أقسام الكلام والأمر والنهي وألفاظ العموم والاستثناء وحروف المعاني"[3] وقد رأينا كثيرًا من المسائل الفقهية يحلها الفقيه وفقًا لمقتضيات النحو، ويعد الإمام محمد بن الحسن الشيباني- تلميذ أبي حنيفة- من أوائل من ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو منهجًا في تحليل الكلام والوقوف على مراميه، فقد ضمن كتابه (الجامع الكبير) مباحث فقهيه كثيرة أدارها على أسس نحوية، وقد أشار الزمخشري في "المفصل" إلى صنيع الشيباني هذا، فقال "**وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني- رحمه الله- فيما أودع كتاب (الإيمان)**" يقول ابن يعيش: "**وذلك ضمن كتابه المعروف بـ (الجامع الكبير) في كتاب "الإيمان" منه مسائل فقهيه تنبني على أصول العربية لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا فمن مسائله الغامضة أنه قال: لو قال أي عبيدي ضربك فهو حر، فضربه الجميع عتقوا، ولو**

---

(١) الحجة، ٤/ ٥٤.

(٢) معجم الأدباء، ١/ ٥٣-٥٤.

(٣) سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي، صـ١٩٦-١٩٧.

قال: أي عبدي ضربته فهو حر، فضرب الجميع لم يعتق إلا الأول، فكلام هذا الحبر مسوق على كلام النحو في هذه المسألة"[1].

وهذا الجانب العملي للنحو مثبت في كتب الفروع الفقهية كالوجيز للغزالي، وشرحه الكبير للرافعي، والروضة للنووي، وغيرها.

ثم يأتي العلامة الإمام جمال الدين الأسنوي (المتوفى سنة:٧٧٢هـ) فيتوج هذه الجهود في كتابه (الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) فقد تناول- رحمه الله- المسائل النحوية التي هي القواعد النظرية ثم نزل عليها الفروع الفقهية، ومن ذلك: شرحه للمسألة التي نقلها ابن يعيش عن الشيباني (**إذا قال: أي عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا، وإذا قال: أي عبيدي ضربته فهو حر فضربه الجميع عتق الأول فقط**) قال الأسنوي: "**لأن فاعل الفعل في الكلام الأول- وهو الضمير المستتر في ضربك عام؛ لأنه ضمير أي وحينئذ يكون الفعل الصادر عنه عامًّا؛ لأنه يستحيل تعدد الفاعل وانفراد الفعل، إذ فعل أحدهما غير فعل الآخر؛ ولهذا قلنا يعتق الجميع، وأما الكلام الثاني وهو قوله: "أي عبيدي ضربته" فالفاعل فيه- وهو تاء المخاطب- خاص، والعامل فيه إنما هو ضمير المفعول أعني الهاء، واتحاد الفعل**

---

(١) المفصل وشرحه لابن يعيش، ١/ ١٤.

مع تعدد المفعول ليس محالًا؛ فإن الفاعل الواحد قد يوقع في وقت واحد فعلًا واحدًا بمفعولين أو أكثر"(1).

فهل ترى في ذلك إلا تأكيدًا على أن النحو منهج في تحليل الكلام وليس أي كلام، بل كلام يتعلق به الحل والحرمة والجواز وعدمه؟!!

جـ- وكذلك دخل النحو في أهم كلام العرب وهو تحليل النص الشعري، وهذا ميدان رحب كان للنحو اليد العليا في بيانه وتفسيره، يقول د/ محمد حماسة: "إن رسالة الشعر ذات طابع نحوي إن الخاصية المميزة للقول أو صورته الباطنية هي النحو ومعنى هذا أن كل ما يراد استخراجه من معان كامن في المفردات ونظامها النحوي الذي يحكمها وأي معنى خارج عن هذا المستوى معنى مفروض على النص من خارجه"(2).

وهذا العزل المرذول بين شرح النص والتحليل النحوي الذي ذاب في حياتنا الأدبية وانداح فيها وما ترتب عليه قد أدى إلى ضعف شديد في فهم النصوص وتحليلها؛ لأن العلاقات النحوية إذا تاهت والتبست وغابت دخل النص كله في سراديب الجهالة والغموض وافتقد صفة الكلام الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، يقول د. مصطفى ناصف: "إذا أريد بحث المعنى الكلي أو

---

(1) الكوكب الدري، صـ ٤١٨.

(2) النحو والدلالة، ١٧٢.

الجزئي دون نظر إلى النحو أو التراكيب من حيث هي فعالة في تشكيل ذلك المعنى فقد ضللنا السبيل"[1].

* * *

و بعد، فهذا هو جلال هذا النحو وهذا سر امتلائه وخصوبته مد سيبويه يده فأخرج من ضميره علمًا "لا نظير له في جميع ألسنة البشر، منذ كانوا إلى يوم الناس هذا وإن شارك كلٌّ لسان في بعض معناه؛ لأن لكل لسان من الألسنة "نحوًا" من جنسه، ولكن أين الثرى من الثريا؟"[2] كما مد عبدالقاهر يده فأخرج منه علمًا والآن يقدح فيه من يقدح، وكل بزمانه أشبه. والله تعالى أعلى وأعلم.

* * *

---

(١) النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز،،صـ٣٦.

(٢) من كلام شيخنا، محمود محمد شاكر - رحمه الله- في مداخل إعجاز القرآن، صـ١٠٦.

الخاتمة

"كل صناعة بنيت على فطرة أو تجربة، من غير أن يكون
عند الصانع قوانين كلية، هي معايير له، كانت ناقصة"
(كتاب الشفاء، لابن سينا، صـ٩)

الْحَمْدُ للهِ، يَمْنَحُ الحَوْلَ كُلَّ يَدٍ تَمْتَدُ ضَارِعَةً فِي صِدْقٍ تَرْجُو حَوْلَهُ وَالصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى سيدِنَا مُحَمدٍ خَاتِمِ النَّبيّينَ مَنْ لَا نَبِي بَعْدَه، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ حَفِظوا للإِسْلَامِ عِزَّهُ وَمَجْدَه، وعَلَى حَمَلةِ العِلْمِ الَّذِينَ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وانْتِحالَ المُبطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ، فَبَلغَ فِيه كُلٌّ جَهْدَه.

أَمَّا بَعْدُ

فإنه بعد هذا التطواف حول **"ضوابط الفكر النحوي"** من خلال **"دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم"** يتبين لنا أن هذا اللون من الدرس يفتح نافذة جديدة على هذا التراث، ويوسع من آفاق رؤيتنا له، وإدراكنا لخصائصه الأصولية **"الإبستيمولوجية"** والمنهجية، وعلى هذا قام منهج البحث وموضوعه.

وقد توصلت من خلال هذا العمل إلى بعض من النتائج التي يمكن إيجازأبرزها فيما يلي:

أولًا: إن أُولى النتائج التي تأتي في الصدارة هي أن النحاة في وصفهم للنظام اللغوي في العربية، وبيان القوانين التي تحكم الاستعمال الصحيح والتعليل لها كانوا يتلمسون **"طريقة العرب"** و**"معهود خطابها"** انطلاقًا من طبيعة الظواهر اللغوية والأصول المستحكمة فيها، **وذلك من خلال أسس منهجية كانت قائمة في أذهانهم استظهروها وصدروا عنها، وإن لم يُعنوا بإيضاحها عنايتهم بإجراءات التحليل اللغوي.** وهذا مما راهنت عليه تلك الدراسة وحاولت بيانه بعد أن وجدت "أصوله" ضاربة في مؤلفات نحاتنا القدامى.

ثانيًا: والنتيجة الثانية لهذا البحث أن المتأمل في **"الفكر النحوي"** يجد توافقًا بين **"المنهج"** و**"الغاية"** التي رام النحاة من خلالها وصف هذا اللسان والتنظير له والتعليل لأحكامه، وهذا يظهر لنا بوضوح من خلال وقوفنا على:

- **منطلقاته الفكرية**، وهي منطلقات تتجاوز ما اشتهر من أن الدرس النحوي نشأ لمحاربة **"اللحن"** إلى منطلقات أخرى، تتمثل في: **"الفهم والإفهام"** و**"نظام اللغة"** و**"ثنائية: القاعدة والاستعمال"**.
- **ومنطلقاته المنهجية**، وهي طريقة النحاة في درس هذا اللسان من خلال منهج يحكمه ثلاثية- تعد مفاتيح العلم في الفكر الإسلامي- هي: **"الاستقراء"** و**"القياس"** و**"التعليل"**.
- **ومنطلقاته النظرية**، وهي تمثل **"مرتكزات الفكر النحوي"** التي من خلالها استطاع أن يلملم شتات اللغة ويضبط كثيرًا من ظواهرها وأركان تلك **"النظرية"** كما ظهرت لي من خلال مسألة البناء النظري للنحاة العرب هي: **"العامل"** و**"ثنائية: الأصل والفرع"** و**"البعد الخارجي في التحليل النحوي"**.

فتحرير هذه المسائل يظهر معه أن كثيرًا مما عرف عن **"التفكير النحوي"** في العربية -اعتمادًا على مصادر المتأخرين، أو إسقاطًا لمفاهيم لسانية حديثة عليه- يحتاج إلى إعادة نظر من خلال قراءة متواصلة في: **"تراث أهل هذا العلم"** وخاصة في **"نصوصه المؤسسة"** و**"ضوابطه الثابتة"** التي تجعل منه **"منظومة فكرية"** متماسكة لكل عنصر منها مكانه اللائق به، ودوره المضبوط فيها **وهو ما ينفي الزعم بأن**

"الفكر النحوي "في العربية ليس سوى ركام من شتات المعطيات ومتباين الأقوال والآراء أو مسائل منفصلة عن بعضها!!

فـ"الفكر النحوي"- من خلال التأمل في هذه" المنطلقات" وتحرير "ضوابطها"- يشكل "نظرية" من أهم ثوابتها:

١. أنها نمت وتشكلت ملامحها، وتبلورت أسسها العامة التي قام النحاة على إيضاحها درسًا وتنظيرًا في ضوء النظر في اللسان العربي وخصائصه ومراتب كلامه وكان ذلك من خلال "مدونة" مؤطرة بزمان ومكان أبرز نصوصها: القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ففي ضوء خصائص الخطاب في هذه "المدونة" ومقتضى "طريقة العرب" و"معهود خطابها" تشكلت خيوط "النظرية النحوية" مما يؤكد "عروبة ذلك الفكر" وبعده في نشأته ونصوصه المؤسسة عن أية مؤثرات خارجية وخاصة المؤثر "اليوناني".

٢. وحدة "النظرية النحوية" وأن الاختلاف بين النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم ليس-في كثير منه- اختلافًا في "الأصول" أو "الضوابط" المتحكمة في بنائها، بل هو اختلاف في تنزيل بعض المسائل على تلك "الأصول" أو "الضوابط" والتعليل لها مما ينتفي معه- إلى حد كبير- مشروعية ما عرف في العصر الحديث بـ"المدارس النحوية" وما قيل من "خصائص" تلك "المدارس" لم يثبت عند التحقيق.

٣. أن هذه "النظرية" مركزها "النص" وكان استقراء هذا "النص" هو منطلق الفكر النحوي فلا تجد فيها قاعدة لم تستخرج من بين هذه اللغة أو لم تُستقرأ في كلام العرب وطرائقهم في الإبانة عن معانيهم ومقاصدهم أو على حد علمائنا: "ضبط مجاري ائتلاف الكلم، وَفق سنن الكلام ونصبته وهيئته المعهودة عند العرب" ومن ثم فإنك" إذا حاسبت الجهاز النظري الذي وضعه النحاة العرب لاحظت أنهم لم يقعوا فيما وقع فيه "كبار اللغويين" فقد كان الاستقراء أصل جهازهم وأساسه على نفس القدر الذي كان جهازهم صورة للاستقراء فلا الجهاز ضائق بمجردات الاستعمال ولا وجوه الاستعمال متجاوزة للجهاز!"[1].

ثم كان "القياس" على هذا "النص" المستقرأ وهو الرابط الذي يربط أوائل هذا اللسان بأواخره بناء على الأكثر والمطرد في "بابه" وفق سياج منيع من "العلل" يرد ما خرج عن هذا الأصل "القياس" إليه، ويبين أنه منه ومحمول عليه. فكانت "النظرية" قائمة - إن صح التعبير- على "التنظير" المنغرس في "الاستعمال".

٤. أن فكرة "العامل" التي هي عمود هذه "النظرية" ليست فكرة فلسفية عقيمة كما هو شائع بل هي تقوم -عندهم- على مجموعة من "الضوابط" و"الأصول" المتحكمة في الجملة بناء واستعمالًا كما تخضع لجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل، هي: (العقد والتركيب/ والاقتضاء/ والاختصاص/ والرتبة/ والتسلط/

---

(١) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، د. محمد الشاوش، صـ١٢٨٩.

والانقطاع العاملي/ والمباشرة والوساطة/ والأثر الإعرابي/ وموانع العمل) وكلها "عُمُدٌ" و"أصول" أساسها الأثر الإعرابي والمعنى في آن؛ لتنظيم العلاقات بين الكلم داخل الجملة من ناحية وبين الجمل المكونة للخطاب وطرق الربط بينها من ناحية أخرى.

وقد ترتب على ذلك أن توفر في "نظرية النحو العربي" جهاز إجرائي لتحليل الخطاب بما فيه من: ضبط حركة الكلم ومراتبها ومدارجها يجمع بين الصرامة و الدقة والشمول يَعَزُّ إيجاد نظير له أو بديل عنه وما أكثر ما وفره الفكر النحوي بنظرية العامل!! إذ نستطيع أن نقول في يقين: إن النحو – من خلال نظام العوامل والمعمولات – دراسة فاعلة وكاشفة في النص يتوصل من خلالها إلى استخراج إرادة المتكلم عن طريق معرفة موقع كل معنى وعلاقته بالمعنى الآخر.

٥. أن اهتمام الدرس النحوي بـ "التركيب" وبناءه فكرة "العامل" عليه وضبطهم له من خلال ثنائية: "الأصل" و"العدول عنه" أو ما عرف بـ "التوسع" وعنايته بـ "وصف العلاقات التركيبية في نظام الجملة" و"حركة الكلمات في التركيب من حيث: الاستقامة والذكر والحذف والرتبة والارتباط والانقطاع العاملي بين الكلم...إلخ، قد بلغ مبلغًا يجعله من ركائز "النظرية" الذي تقوم عليه أهم القضايا اللغوية على عكس ما كان شائعًا عن "النحو العربي" من أنه نحو مفردات وأنه نحو يهتم بالإعراب ويتهاون بالمعنى غُيِّب فيه مختلف الأبعاد التي تكون للتركيب في اللغة!!

٦. أن ثنائية:"**الأصل**" و"**الفرع**" كانت الأكثر تجريدًا في "**النظرية النحوية العربية**" فقد اعتبر النحاة "**حد الكلام وحقه**" ما جاء على "**الأصل**" أما ما خرج عن ذلك فهو من "**الفرع**" الذي يرد إلى "**أصله**" بضرب من "**القياس**" أو "**الحمل**" أو "**التأول**" وقد استطاع "**الفكر النحوي**" من خلال هذه "**الثنائية**" أن يحقق قدرًا كبيرًا من الملاءمة بين "**الجهاز النظري**" الذي وضعه و"**استعمال المتكلمين**" للغة على نحو يثير العجب والإعجاب.

٧. أن "**البعد الخارجي**" يمثل إحدى ركائز "**النظرية النحوية**" في العربية فعنايتهم به متجذرة متأصلة في "**الجهاز النظري**" الذي استنبطوه ضمن الحرص على توفير أداة منهجية لفهم البلاغ اللغوي وتوطئة لعلم إعراب القرآن، الذي يتحصن به القارئ من زلات الفهم. وهذا يظهر بوضوح من خلال حديث النحاة عن:

- ثنائية "**المعاني**" و "**الأغراض**" وما يقتضه "**السياق، ومواقف الخطاب**" وما تتطلبه "**مقاصد الاستعمال**".

- وكذلك حديثهم عن: "**نحوية الكلام**" ومعناه عندهم: ما كان قوامه المعنى ووافق الغرض والوجه من استعماله "**فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد**"[1]؛ ومن ثم جعل النحاة "**الاستقامة لفظًا**" و"**الاستقامة معنى**" شرطين متلازمين لضمان صحة العبارة.

---

(١) المقتضب، ٢/٢٧٤.

○ كما يظهر اهتمامهم بـ "**البعد الخارجي**" في التحليل النحوي من خلال حديثهم عن "**العدول**" عن "**أصل الكلام**" توسعًا وهو عدول ليس جائزًا للمتكلم كيفما اتفق، بل يخضع لأصول وضوابط يحكمها "**السياق ومواقف الخطاب**" وما تتطلبه "**مقاصد الاستعمال**" فلا يجوز للمتكلم "**العدول**" عن "**الأصل**" إلا إذا توافرت الشروط الداعية إلى ذلك.

وهذا الاهتمام بـ "**البعد الخارجي**" في التحليل النحوي يؤكد لنا أن للمعنى في الفكر النحوي العربي سلطانًا، يفوق سلطان العمل على عكس ما شاع كما يجعلنا **"نعتقد أن النحو العربي من أعرق الدراسات والأبحاث اللغوية في التنظير وأن النظريات اللسانية المعاصرة ليست بأحق منه. ولا تلتفتن إلى ما يقال بشأن خصوصية المادة المدروسة؛ فالنحاة العرب وإن تناولوا اللغة العربية بالدراسة فإنهم كانوا على وعي بالقواعد والأصول الخاصة بالعربية والتي لا تتجاوزها لكنهم كانوا -أيضًا- على وعي بالقواعد والأصول العامة التي تتجاوز العربية لكونها "أصول الخطاب" و"أصول الكلام" وذلك بصرف النظر عن خصوصية اللغة"**[1].

* * *

ثالثًا: وثالث النتائج التي أحب أن أختتم بها قناعة توصل إليها البحث مفادها: أنه لا يجوز أن ندرس "**تراثنا النحوي**" منقطعًا عن تلك الرؤية التي أنتجته كما لا يمكن أن يقدم اليوم "**تنظير**" للظاهرة اللغوية في العربية بمعزل عن "**تنظير**" القدماء لها في

---

(١) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، صـ١٢٨٤.

تواصل حميمي واع بين القديم والجديد، وذلك هو الطريق القويم إلى كل تحديث فكري إن رمنا التحديث والتجديد. وبذلك "تكون العلاقة بين الباحث وما يدرسه من تراث العلماء علاقة حية منتفضة تبعث في الدارس الأصالة والتمكن. ودعنا من تلك المقالة المكتهلة من وجوب أن نأخذ من التراث ونرفض فإن هذا مما لا تجوز الإشارة إليه؛ لأنه من المعلوم علم ضرورة هكذا الناس في كل زمان ومكان يأخذون ويتركون ولم تكن الحواشي والتقارير إلا لتقبل وترفض"[1]. وبدون هذا يبدو "الفكر النحوي" القديم أحكامًا لا رابط بينها كما يبدو الحديث منه منعدم الأصول منبتًا هجينًا، بل لا يمكن في غياب "النظرية النحوية" لدى القدامى الحديث عن "نظرية نحوية عربية" أصلًا فيضيع القديم والجديد معًا!!

بل أقول: إننا حينما نقدم "الفكر النحوي" القديم في العربية بشيء من التدبر والتأمل في نصوص علمائه المؤسسة له وجمع الأشباه والنظائر تنعقد عيون الغربيين وأصحاب الدراسات اللغوية الحديثة بالدهشة أن يكون ذلك قد كان!! يقول المستشرق ميخائيل.ج. كارتر، بعد أن وقف على شيء من حديث سيبويه في كتابه: "إن أول عمل متكامل في النحو العربي وهو كتاب سيبويه (توفي في آخر القرن الثامن

---

(١) دلالات التراكيب، لشيخنا د. محمد محمد أبو موسى، صـ٢٨-٢٩

الهجري) قد اختص بنوع من التحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين الميلادي"[1].

ويؤكد هذا الدكتور محمد الشاوش – في دراسته الممتعة عن: "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية" التي قارن فيها بين الجهاز النظري لـ "تحليل الخطاب" في "الفكر النحوي القديم" وغيره من الأجهزة المعاصرة- بقوله[2]: "مما ضقنا به بعد الاطلاع على بعض الجوانب من القديم والجديد أننا وجدنا الأمور على غير ما كنا نتصور ونتوقع أو قل على غير ما صور لنا عن القديم والجديد فقد وجدنا القديم محتويًا على الجديد، بل ومحتويًا على ما لا يوجد في الحديث. ووجدنا الجديد محتويًا على القديم، بل ويكاد لا يحتوي غير المسائل والنتائج التي توصل إليها القدامى!!".

ومثل هذا، وغيره كثير يهيئ- كما يقول الدكتور نهاد الموسى-: "للبيان عن أنظار النحويين العرب مكانًا طبيعيًا في سياق البحث اللغوي في العالم. ويصبح لذؤابتي سيبويه وعمامتي ابن الأنباري وابن هشام وأضرابهم، موقع مقرر ومنزلة جليلة

---

(١) التراث النحوي العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات، بقلم ميخائيل. ج. كارتر، تعريب د. محمد رشاد الحمزاوي، ضمن كتابه: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، صـ٣٣٨.

(٢) صـ١٢٨٩.

وترتيب متسق بين القبعات الغربية على وجه التقدم والسبق والتأثير أو على وجه الموازاة والتقابل"[1].

* * *

وبعد، فإنني لا أزعم الإلمام بكل ما جاء في النحو ولا أن قراءتي له لا تقبل النقاش أو الإثراء، بل الذي حاولت هذه الدراسة إنجازه لا يعدو أن يكون بداية عمل وكل ما أرجوه أن أكون قد وُفقت – على الأقل- في الإقناع أن في تراثنا النحوي "نظامًا" تضبطه "أصول كبرى" إذا وقع سبرها وتحليلها ومدارستها لغيَّر ذلك كثيرًا من المفاهيم الشائعة عنه، ولأثر ذلك جوهريًّا في حركة الدراسات اللغوية المعاصرة منهجًا ومضمونًا.

وأخيرًا فإنني أردد ما قاله شيخ العربية، محمود شاكر- رحمه الله- في حديثه عن النحو وأهميته في بناء "نظرية النظم" إذ يقول:

"ونفثة مصدور أختم بها هذا التاريخ: أن طائفة من متهوري أهل زماننا وهو زمن التهور والثرثرة قد أوغلوا إيغالًا شنيعًا يلحق بالعبث في التهوين من شأن (النحو) الذي بنى عليه عبدالقاهر نظره في الكشف عن إبهام (البلاغة) فوضع أساس (علم تحليل التركيب اللغوي) تحليلًا يبين عن درجات (البيان) الإنساني في جميع لغات البشر. وعن سر تأثير الكلام المركب من الألفاظ في نفس الإنسان المتذوق لهذا الكلام فيهتز لبعضه اهتزاز الأريحية ويجد له من العذوبة والبشاشة ما يحمله على

---

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، صـــ١٧-١٨.

حفظه وترديده وتأمل جماله وروعته. وجهلة الدعاة إلى (تبسيط النحو) المهونين من شأنه إنما يردونه علمًا فارغًا لا يزيد على أن يكون مجرد عاصم من الخطأ في ضبط أواخر الكلمات رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا لا غير"[1].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله المبعوث إلى كل وارث وموروث.

تمت

* * *

(١) مداخل إعجاز القرآن، صـ١١٨.

الفهارس الفنية

١ - فهرس الآيات القرآنية[1]

(سورة الفاتحة)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٢	٥٣٤	١
﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾	٢	٥٣٤	١

(سورة البقرة)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم وَما يَشعُرُونَ﴾	٩	٣٥٣	٢
﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ * اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾	١٤ - ١٥	١١٧	٢
﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَها﴾	٢٦	٣٠٥	١
﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا﴾	١٠٠	٢٧١	١
﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾	١١٦	٢٨٧	١

[1] كتبت الآيات القرآنية وفقًا للقراءات الواردة بها في صلب البحث.

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾	١٦٥	٥٠٢	٢
﴿ولكِنَّ الْبِرَّ مَن آمَنَ بِالله﴾	١٧٧	٤٧٧	٢
﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ﴾	١٧٧	١٤٣	٢
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾	١٨٧	٢٨٩	٢
﴿ولكِنَّ الْبِرَّ مَن اتَّقَى﴾	١٨٩	٤٧٧	٢
﴿يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾	٢٧٣	٤٤٧	٢
﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾	٢٨٢	٩٩	٢
﴿وَاتَّقُواْ الله وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾	٢٨٢	١٣٤	٢

(سورة آل عمران)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ	٧٩	١٣٩	٢

(سورة النساء)

(سورة المائدة)

(سورة الأنعام)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	١٣٧	١٢٥	١
		٢٩٣	١
		٤٠٥	١

(سورة الأعراف)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾	١٠	٣٣٢	١
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ﴾	٥٣	٣٣٣	٢
﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوا﴾	٩٥	٣٥٥	٢
﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾	٩٧	٢٧١	١
﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾	٩٨	٢٧١	١
﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللهِ﴾	٩٩	٢٧١	١
﴿مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾	١٨٦	١٣٤	٢
﴿عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾	١٩٤	٣١٨	١

(سورة الأنفال)

(سورة التوبة)

(سورة يونس)

(سورة هود)

(سورة يوسف)

(سورة إبراهيم)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾	٤	١٥٩	١
﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾	٢٢	٣١٦	١
﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ﴾	٤٧	١٢٦	١

(سورة النحل)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾	٢٤	٤٠٢	٢
﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	٣٠	٤٠٢	٢
﴿وَيَجْعَلُونَ لله الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾	٥٧	١٣٩	٢

(سورة الإسراء)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ وَكَانَ الإِنسَانُ قَتُورًا﴾	١٠٠	٢٣٧	٢

(سورة الكهف)

(سورة طه)

(سورة الأنبياء)

(سورة الحج)

﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ﴾	٤٠	٢٧٠	١

(سورة الشعراء)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾	١٣٠	١٤٠	١
﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾	١٧٦	٣١٨	١
﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٩٢	١٥٩	١
﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾	١٩٣	١٥٩	١
﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾	١٩٤	١٥٩	١
﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾	١٩٥	١٥٩	١
		٣٨٣	١
﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾	٢٢٦	٩٤	٢

(سورة النمل)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	٧٤	٣٦٨	١

(سورة القصص)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	٢٨	٩٤	٢
﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ أُوْلِي القُوَّةِ﴾	٧٦	١٨٨	٢
		١٩٢	٢

(سورة سبأ)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٢٧٢	١
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾	٣٣	٤٨٩	٢

(سورة فاطر)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾	٢٨	٩٣	٢

(سورة الصافات)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ *وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ* لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ	٦ - ٧ - ٨	٤١٠	٢

(سورة الزمر)

(سورة الشورى)

(سورة الزخرف)

(سورة الجاثية)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿قَوْمًا﴾	١٤	٣١١	١

(سورة الأحقاف)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿هَذَا عَارِض مُمْطِرُنَا﴾	٢٤	٣٨٢	٢

(سورة الفتح)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾	٢٨	١٥٤	٢

(سورة الحديد)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿ لئلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾	٢٧	١٦١	٢

(سورة المجادلة)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾	١٩	٤٦٥	١

(سورة الحشر)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾	٩	١١٦	٢

(سورة الصف)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ﴾	١٤	٢٨٨	١

(سورة المنافقون)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾	١٠	٩٨	١

(سورة الحاقة)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ* لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ* ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾	٤٤ - ٤٥ - ٤٦	٤٠٠	١
﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾	٤٧	٢٩١	٢

(سورة المزمل)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿ذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾	١١	٤٠٨	٢

(سورة المدثر)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء

﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾	١١	٤٠٨	٢

(سورة القيامة)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ* بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾	٣ - ٤	١٤١	٢

(سورة الإنسان)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	٣١	٣٤٨	٢
﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	٤٣	٥١٣	٢

(سورة المطففين)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٥٥٨	١

(سورة الانشقاق)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾	١	٣٤٨	٢

(سورة الطارق)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾	٨ – ٩	٤١٩	٢

(سورة الضحى)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾	٩ – ١٠	٨٩	٢

(سورة المسد)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	٤	١٤٤	٢

(سورة الإخلاص)

الآية	الرقم	الصفحة	رقم الجزء
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	١ – ٢	٥٠١	١

***

٢- فهرس الأحاديث النبوية

* * *

٣- فهرس الأمثال

* * *

٤ - فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز[1]

باب الهمزة

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
أريتك إن	البكاءَ	الوافر	-	٢/٤٣٤
أم ترني	الأداءَ	"	-	٢/٤٣٤
فَلا واللهِ	دَواءُ	"	مسلم الوالبي	١/١٢٣
ففي طرفي	البلاءُ	"	-	٢/٤٣٣
وقلت لشاته	بداءِ	"	-	٢/٤٣٤

باب الباء

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
على أنها	فأصحبا	الطويل	الأعشى	٢/٣٣٣
أقلي اللوم	أصابا[2]	الوافر	جرير	٢/٤٣٨

(١) رمز(م) أي: مختلف في نسبته.

(٢) قافية هذا البيت تأتي على ثلاث صور : لقد أصاباَ ، لقد أصابُ ، لقد أصابَنْ.

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
لن تراها	طيبا	الخفيف	عبد الله بن قيس	٢/٥٠٥
فبيناه يشري	نجيبُ	الطويل	للعجير السلولي م	١/٤٨٩
أتهجر ليلى	تطيبُ	"	المخبل السعدي م	١/٣٩٤
إذا قصُرت	فنضاربُ	"	الأخنس اليشكري	١/٤٠٣
ومن يك أمسى	لغريبُ	"	ضابئ البُرْجُمي	٢/ ١٦٠
وما مثله في الناس	يقاربُه	الطويل	الفرزدق	٢/٤٨١
فما كل ذي	بلبيبِ	الطويل	بشار م	١/٢٣٦
كليني لِهمٍّ	الكواكبِ	الطويل	النابغة	٢/٣٢٩

باب التاء

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
بأيدي رجال	سلَّتِ	الطويل	الفرزدق	٢/ ١٢٠

= على ما هو معروف في كتب القوافي ، ويراجع : القوافي للأخفش : ٨٦ وهامش أمالي ابن الشجري ٢/٢٤١.

باب الجيم

باب الحاء

باب الدال

باب الراء

باب السين

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
تقاعس	فاقعنسَسَا	الرجز	العجاج	١/٤٣٦

باب العين

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
فلو أن حق	فتسرعا	الطويل	الراعي النميري	٢/٨٠
أجرتَ فلم تمنع	الأصابعِ	الطويل	معاذ العقيلي	١/٢٥

باب الفاء

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
وعض زمان	مجلفْ	الطويل	الفرزدق	٢/٣٣٥

باب القاف

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
ألم تسأل الرَّبْعَ	سملق	الطويل	جميل بثينة	١/٣٨٧
ولم يرتفق	رواهقُه	الطويل	-	١/٤٠٧
ومنهلٍ	نقانقُ	الرجز	-	١/٤١٣
أسعد بن مال	يصدقِ	المتقارب	طرفة م	١/٤٠٨
هل أنت	مخراقِ	البسيط	جابر بن رألان م	٢/٤٧

باب الكاف

باب اللام

باب الميم

باب النون

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
فبت لدَى البيت	أرقانِ	الطويل	يعلى الأزدي	١/٥٠٣
من يفعل الحسنات	مثلانِ	البسيط	عبدالرحمن بن حسان	١/٣٩٩
أنا أبو المنهال	الأحيانْ	الرجز	–	٢/٢٤
إذا ما الغانيات	العيونا	الوافر	الراعي النميري	٢/١١٣

باب الهاء

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
علفتها تبنًا	عيناها	الكامل	ذو الرمة م	٢/١١٤
إذا رضيت	رضاها	الوافر	قحيف العقيلي	٢/٢٨٠
مشائيم	غرابها	الطويل	الفرزدق م	٢/٢٨٦

باب الواو

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
ترى الناس	وقَفُوا	الطويل	الفرزدق	١/٤٠٣

باب الياء

صدر البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة/ المجلد
بَدا ليَ	جائيًا	الطويل	زهير م	٩٨/ ١، ٢/٢٨٦

٥- ثبت المصادر والمراجع

أولًا: الكتب

(أ)

• ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة- للشرجي الزَّبيدي- تحقيق د. طارق الجنابي- عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- بيروت ١٤٠٧هـ.

• الإبانة عن معاني القراءات . لمكي بن أبي طالب القيسي؛ قدم له و حققه و علق عليه وشرحه وخرج قراءاته- د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر- ١٩٧٨م.

• أبحاث في اللغة والنحو د. داود عبده- بيروت- مكتبة لبنان- ١٩٧٣م.

• إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع- لأبي شامة المقدسي الدمشقي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- بمصر- ١٤٠٢هـ.

• أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو- د. محمد إبراهيم البنا- تونس دار أبو سلامة ط١- ١٤٠٠هـ.

• أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية- الشيخ عبدالخالق عضيمة- مكتبة الرشد- الرياض- ١٤٠٥هـ.

• أبو حيان النحوي- د. خديجة الحديثي- بغداد- مكتبة النهضة- ط١- ١٣٨٥هـ.

• أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة- د. أحمد مكي الأنصاري - القاهرة- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب- ١٩٦٢م.

• أبوعلي الفارسي: حياته و مكانته بين أئمة التفسير العربية و آثاره في القراءات والنحو . تأليف عبدالفتاح شلبي جدة دار المطبوعات الحديثة- ١٤٠٩ هـ.

• إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر= منتهى الأماني و المسرات في علوم القراءات- أحمد بن محمد البنا الدمياطي- حققه و قدم له- د. شعبان محمد إسماعيل. بيروت- عالم الكتب- ١٩٨٧م.

• الإتقان في علوم القرآن- للسيوطي- المكتبة الثقافية- بيروت- ١٩٧٣م.

• الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري- د. عباس أرحيلة- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بالرباط- سلسلة رسائل وأطروحات- رقم ٤٠- ١٩٩٩م.

• أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية- .د. عبدالقادر عبدالرحمن السعدي- وزاره الأوقاف والشئون الدينية بالعراق- ١٤٠٦هـ.

• أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد : المبرد نموذجًا . ياسين أبو الهيجاء. إربد- الأردن: عالم الكتب الحديث- ٢٠٠٤م

• أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- د. عبد الصبور شاهين- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ١٤٠٨هـ.

• أثر القرآن والقراءات في النحو العربي- د. محمد سمير اللبدي- الكويت: دار الكتب الثقافية- ١٩٧٨ م.

• أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمات العربية- د. فوزي الشايب - إربد - الأردن- عالم الكتب الحديث- ٢٠٠٤م.

• أثر النحاة في البحث البلاغي- د. القادر حسين- الدوحة: دار قطري بن الفجاءة- ١٩٨٦

• الإجماع في الدراسات النحوية- د. حسين رفعت حسين- القاهرة: عالم الكتب- ٢٠٠٥.

• الاحتجاج بالشعر في اللغة: الواقع ودلالته- محمد حسن جبل- دار الفكر العربي- القاهرة- ١٩٨٦م.

• أخبار النحويين البصريين- لأبي سعيد السيرافي- تحقيق د. محمد إبراهيم البنا- دار الاعتصام بالقاهرة- ١٤٠٥هـ.

• الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية: دراسة تحليلية تطبيقية- د. أبو السعود حسنين الشاذلي- الإسكندرية- دار المعرفة الجامعية- ١٩٨٩م.

• ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: د. مصطفى النماس- مكتبة الخانجي- ط١- ١٩٨٤م.

• الإرشاد الشافي =حاشية العلامة الدمنهوري على متن الكافي في علمي العروض والقوافي- مطبعة مصطفي الحلبي- القاهرة- ١٣٧٧هـ.

• الأزهية في علم الحروف- للهروي- تحقيق: عبد المعين الملوحي- مطبوعات مجمع اللغة العربية- بدمشق- ١٣٩١هـ.

• أساس البلاغة- للزمخشري- دار الكتب المصرية- ١٣٤١هـ.

• الاستشهاد والاحتجاج باللغة- د. محمد عيد- عالم الكتب - القاهرة- ١٩٨٨م.

• الاستغناء في أحكام الاستثناء- لشهاب الدين القرافي- تحقيق د. طه محسن- وزارة الأوقاف العراقية- بغداد- ١٤٠٢هـ.

• أسرار البلاغة- للإمام عبد القاهر الجرجاني- قراه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر- دار المدني بجدة- ط١- ١٤١٢هـ.

• أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري- تحقيق محمد بهجة البيطار- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٣٧٧هـ.

• الأسلوبية والأسلوب- نحو بديل ألسني في نقد الأدب- د. عبد السلام المسدي- تونس : الدار العربية للكتاب- ١٩٧٧م.

• الأشباه والنظائر النحوية- للسيوطي- تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم- القاهرة : عالم الكتب- ٢٠٠٣م.

• أصالة الفكر العربي- د. محمد عبدالرحمن مرحبا- بيروت- عويدات- ١٩٨٢م.

• الأصول (دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي) د. تمام حسان- دار الثقافة- المغرب- ١٤٠١هـ.

• أصول التفكير النحوي- د. علي أبو المكارم- منشورات الجامعة الليبية- كليه التربية ١٣٩٣هـ.

• أصول النحو العربي في نظر النحاة . في نظر النحاة و رأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث . محمد عيد القاهرة: عالم الكتب- ١٩٨٩م.

• أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص د. محمد الشاوش- جامعة منوبة- كلية الآداب- تونس- والمؤسسة العربية للتوزيع- تونس- ٢٠٠١م.

• الأصول في النحو- لأبي السراج- تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت ١٤٠٥هـ.

• أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة- د. نايف خرما- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- ١٩٧٨م.

• إعراب القرآن المنسوب خطأ إلي الزجاج- تحقيق: إبراهيم الأبياري- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٩٦٣م.

• إعراب القرآن للنحاس- تحقيق- د. زهير غازي زاهد- وزاره الأوقاف العراقية- بغداد ١٣٩٧هـ.

- إعراب القراءات الشواذ- لأبي البقاء العكبري- دراسة وتحقيق- محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب- بيروت- ط١- ١٤١٧هـ.
- الإعراب والبناء- دراسة في نظرية النحو العربي- د. جميل علوش- بيروت- لبنان- المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع- ١٩٩٧م.
- الأعلام- قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين- خير الدين الزركلي- بيروت- لبنان- دار العلم للملايين- ١٩٨٦م.
- أعلام وآثار من التراث اللغوي- د. عبد القادر المهيري- تونس- دار الجنوب للنشر- ١٩٩٣م.
- الإغراب في جدل الإعراب- ومعه لمع الأدلة في أصول النحو- لأبي البركات الأنباري- تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني- مطبعة الجامعة السورية- ١٣١٧هـ.
- الإغفال- وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج- لأبي علي الفارسي- تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهم- أبو ظبي- المجمع الثقافي- ٢٠٠٣م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب- لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي- حققه وقدم له سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- ١٩٨٠م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي- دراسة وتحقيق د.محمود فجال- مطبعة الثغر بالسعودية- ١٤٠٩هـ.

• الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البَطَلْيَوْسِي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٣م.

• أمالي ابن الحاجب- تحقيق د.فخر سليمان بن قدارة- دار الجيل- بيروت- ١٤٠٩هـ.

• أمالي ابن الشجري- تحقيق د. محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي- القاهرة ١٤١٣هـ.

• أمالي القالي- دار الكتب المصرية- ١٣٤٤هـ.

• الإمام الطبري في ذكرى مرور أحد عشر قرنًا على وفاته- ٣١٠ هجري- ١٤١٠ هجري- مجموعة من الباحثين- . الرباط- المغرب- المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم والثقافة- ١٩٩٢م.

• الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي- صححه وضبطه خليل المنصور- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤١٧هـ.

• إنباه الرواة على أنباه النحاة- جمال الدين القفطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة- دار الكتب المصرية- ١٩٥٠- ١٩٧٣م.

• الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد- تحقيق الدكتور زهير سلطان - الرسالة- بيروت ١٤١٦هـ.

• الإنصاف في مسائل الخلاف- لأبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ. محمد محيى الدين عبدالحميد المكتبة العصرية- بيروت- ١٤٠٧هـ.

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- لابن هشام- ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك- وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح- تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد- بيروت- دار الفكر- ١٩٧٤م.

• إيضاح الوقف والابتداء- لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٣٩٠هـ.

• الإيضاح في شرح المفصل- لابن الحاجب- تحقيق وتقديم موسى العليلي- الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف و الشئون الدينية- ١٩٨٢م.

• الإيضاح في علل النحو . لأبي القاسم الزجاجي- تحقيق مازن المبارك بيروت- دار النفائس- ١٩٧٩م.

(ب)

• ابن يعيش النحوي (٥٥٣- ٦٤٣ هـ) دراسة. عبدالإله نبهان- دمشق- اتحاد الكتاب العرب- ١٩٩٧م.

• البحث اللساني والسيميائي- مجموعة من الباحثين- كلية الآداب و العلوم الإنسانية المملكة المغربية- جامعة محمد الخامس- ١٩٨٤م.

• البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر- د. أحمد مختار عمر- القاهرة عالم الكتب- ١٩٧٨م.

• البحر المحيط في أصول الفقه-.للزركشي- تحقيق عبدالقادر العاني وآخرون- وزارة الأوقاف الكويتية- ١٩٨٨م.

• البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. منشورات دار الفكر- بيروت ١٤١٢هـ.

• بحوث ومقالات في اللغة- د. رمضان عبدالتواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٩٨٨م.

• بدائع الفوائد. لابن القيم الجوزية؛ اعتني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية- بيروت- دار الكتاب العربي- ١٩٧٣م.

• بديع القرآن لابن أبي الأصبع المصري . تحقيق الدكتور حنفي شرف – نهضة مصر- ١٣٩٢م.

• البديع في علم العربية- لمجد الدين بن الأثير- تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد علي الدين- مطبوعات جامعة أم القرى- الطبعة الأولى- سنة١٤١٩ هـ.

• البرهان في علوم القرآن- للزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة عيسي البابي الحلبي- القاهرة- ١٣٧٦هـ.

• البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع- تحقيق د. عياد بن عبيد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٤٠٧هـ.

• بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي- تحقيق الشيخ. محمد علي النجار- وعبد العليم الطحاوي- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة- ١٣٨٣هـ.

• البغداديات = المسائل المشكلة- لأبي علي الفارسي- دراسة و تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي- بغداد- وزارة الأوقاف و الشئون الدينية- ١٩٨٢م.

• بغيه الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- للسيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة عيسي البابي الحلبي ١٣٨٤هـ.

• البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغية- د. محمد محمد أبو موسى- مكتبة وهبة- القاهرة- ١٩٨٨م.

• البناء في اللغة العربية: قسيم الإعراب- د. عبدالله الدايل- الرياض- مكتبة الرشد- ١٩٩٠م.

• بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية- د. المنصف عاشور- جامعة تونس- كلية الآداب بمنوبة- سلسلة اللسانيات- رقم٦- ١٩٩١م.

• بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية- د. محمد عابد الجابري- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ١٩٨٦م.

• البيان في غريب إعراب القرآن- أبو البركات الأنباري- تحقيق طه عبدالحميد طه- مراجعة مصطفى السقا- القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٨٠م.

• بين الصناعة النحوية والمعنى- عند السمين الحلبي في كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" رسالة (ماجستير)- للباحث محمد عبدالفتاح أبو طالب- كلية اللغة العربية- جامعة الأزهر- بالقاهرة- نسخة بمكتبتي.

(ت)

• تاج العروس من جواهر القاموس- للمرتضي الزَّبيدي- دار الجيل- الكويت- ١٣٨٥هـ.

• تاريخ الأدب العربي . كارل بروكلمان- نقله إلى العربية عبدالحليم النجار- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧٤م.

• تاريخ الفلسفة في الإسلام- للمستشرق دي بور- تحقيق أبو ريدة- بيروت- دار النهضة العربية- ١٩٨١م.

• تاريخ القرآن- د. عبدالصبور شاهين المعارف- القاهرة- ١٩٧٦م.

• تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري- د. علي أبو المكارم- القاهرة الحديثة للطباعة- ١٣٩١هـ.

• التأنيث في العربية – د. رشيدة عبدالحميد اللقاني- الإسكندرية- دار المعرفة الجامعية- ١٩٩٠م.

• تأويل مشكل القرآن- لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر- دار التراث- ط٢- ١٩٧٣هـ.

• التبصرة والتذكرة . لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري- تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين- جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- ١٩٨٢م.

• التبيان في إعراب القرآن . وهو المسمى إملاء ما من به الرحمن- لأبي البقاء العكبري المكتبة التوفيقية- بالقاهرة- ١٣٩٩هـ.

• التبيين عن مذاهب النحويين- لأبي لبقاء العكبري- تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٦هـ.

• تجديد المنهج في تقويم التراث- د. طه عبد الرحمن- الدار البيضاء- المركز الثقافي العربي- ١٩٩٤م.

• تحرير التحبير- لابن أبي الأصبع المصري- تحقيق د. حنفي شرف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة- ١٣٨٦م.

• التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور التونسي) لمحمد الطاهر بن عاشور- مؤسسة التأريخ بيروت- ط١- ١٤٢٠هـ.

• تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب "شرح شواهد سيبويه" للأعلم الشنتمري . بهامش كتاب سيبويه- مؤسسه الأعظمي بيروت- ١٣٨٧هـ.

• تحليل النص النحوي- منهج ونموذج- د. فخر الدين قباوة- دار الفكر- دمشق- ١٩٩٧م.

• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد- لابن هشام- تحقيق: د. السيد تقي عبدالسيد- مطبعة الأمانة- القاهرة- ١٤٠٦هـ.

• تداخل الأصول اللغوية- وأثره في بناء المعجم- د.عبدالرزاق الصاعدي- مطبوعات الجامعة الإسلامية- بالمدينة المنورة- عمادة البحث العلمي- رقم٣٦- ١٤٢٢هـ.

• التراث اللغوي العربي- وعلم اللغة الحديث- د. حسام البهنساوي- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة- ١٤٢٥هـ.

• التراث والحداثة- دراسات ومناقشات- د. محمد عابد الجابري- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية- ١٩٩١م.

• التركيب اللغوي للأدب بحث في فلسفة اللغة و الإستطيقا- د. لطفي عبدالبديع- الرياض- : دار المريخ- ١٩٨٩م.

• تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي- د . السيد أحمد علي محمد- القاهرة- دار الثقافة العربية- ١٩٩١م.

• التصريح بمضمون التوضيح- للشيخ. خالد الأزهري- مطبعة عيسي البابي الحلبي- القاهرة.

• التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث- د. الطيب البكوش- تقديم صالح الفرماوي- الشركة التونسية لفنون الرسم- ١٩٧٣م.

• التطور اللغوي : مظاهره وعلله وقوانينه . تأليف رمضان عبدالتواب- الخانجي- القاهرة- ١٩٩٠م.

• التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل – د. محمود أحمد نحلة- مكتبة زهراء الشرق- القاهرة- ١٩٩٩م.

• التعريفات: معجم يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء و المتكلمين والنحاة والصرفيين و المفسرين و غيرهم . تأليف السيد الشريف علي الجرجاني- طبعة البابي الحلبي- ١٩٣٨م.

• التعليقة علي كتاب سيبويه- لأبي علي الفارسي- تحقيق د. عوض القوزي- مطبعة الأمانة- القاهرة ١٤١٤هـ.

• التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: دراسة إبستومولوجية- جلال شمس الدين. توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٤م.

• تغيير النحويين للشواهد- بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها- د. محمد علي فاخر- دار الطباعة المحمدية- القاهرة- ط١- ١٤١٦هـ.

• تفسير الطبري. تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر . دار المعارف- القاهرة- ١٣٧٤هـ.

• التفسير الكبير= مفاتيح الغيب- فخر الدين الرازي- بيروت- لبنان : دار إحياء التراث العربي- ١٩٩٥.

• التفكير البلاغي عند العرب- أسسه و تطوره إلى القرن السادس: مشروع قراءة- د. حمادي صمود- الجامعة التونسية- ١٩٨١م..

• التفكير العلمي في النحو العربي- د. حسن خميس الملخ- عمان: دار الشروق- ٢٠٠١م.

• التفكير اللساني في الحضارة العربية- د. عبدالسلام المسدي- الدار العربية للكتاب- طرابلس ١٩٨٦م.

• تقدم اللسانيات في الأقطار العربية- وقائع ندوة جهوية- أبريل ١٩٨٧م دار الغرب الإسلامي- ط١- ١٩٩١م.

• تقويم الفكر النحوي- د. علي أبو المكارم- دار الثقافة- بيروت.

• تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري (٤١٠- ٤٧٦) في ضوء علم اللغة الحديث- فتوح خليل. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية- ٢٠٠٠م.

• التكملة- لأبي علي الفارسي- تحقيق د. حسن شاذلي فرهود- جامعة الملك سعود- ١٤٠١هـ.

• تكوين العقل العربي- د. محمد عابد الجابري- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ١٩٨٨م.

• التمام في تفسير شعر هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني- تحقيق- ناجي القيسي وآخرون بغداد- ١٣٨١هـ.

• التنبيهات علي أغاليط الرواة- لعلي بن حمزة المصري- نشر مع كتاب المنقوص والممدود للفراء- تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي- دار المعارف- القاهرة- ١٣٨٧هـ.

• تهذيب إصلاح المنطق- لابن السكيت- والمهذِّب أبو زكريا التبريزي- تحقيق د. فوزي عبد العزيز مسعود الهيئة العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٨٧م.

• تهذيب اللغة- للأزهري- المؤسسة المصرية العامة- ١٣٨٤هـ.

• التوطئة لأبي علي الشلوبين- ت د. يوسف أحمد المطوع- جامعة الكويت.

• التيسير في القراءات السبع- لأبي عمرو الداني- عنى بتصحيحه أوتو برتزل - استانبول - مطبعة الدولة- ١٣٥٠هـ- و أعادت طبعه مكتبة المثنى- بغداد.

(ث)

• ثمار الصناعة في علم العربية- لأبي عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الملقب بالجليس- دراسة وتحقيق محمد بن خالد الفاضل. مطبوعات- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- ١٩٩٠ م.

(ج)

• جدلية المصطلح والنظرية النقدية- د. توفيق الزيدي- قرطاج- تونس- ٢٠٠م.

• الجمل- للزجاجي- حققه وقدم له علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- ١٩٨٤م.

• الجمهرة في اللغة- لابن دريد- حيدر آباد- الهند- ١٣٥١هـ.

• جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. تحقيق د.عبد المجيد قطامش- ومحمد أبو الفضل- المؤسسة العربية الحديثة- مصر- ١٩٦٤م

• الجنى الداني في حروف المعاني- لابن أم قاسم- تحقيق د. فخر الدين قباوة- ومحمد نديم فاضل- المكتبة العربية- بحلب- ١٣٩٣هـ.

• الجواز النحوي ودلالة الإعراب عن المعنى- د. مراجع الطلحي- جامعة قار يونس- بنغازي- ١٩٩٦م.

(ح)

• حاشية الأمير على المغني. طبع بهامش المغني- مطبعة عيسي البابي الحلبي بمصر.

• حاشية البغدادي علي شرح بانت سعاد لابن هشام- تحقيق نظيف محرم خواجه- النشرات الإسلامية لجميعة المستشرقين الألمانية- دار صيدا بيروت- ١٤٠٠هـ.

• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل- مطبعة عيسي البابي الحلبي بمصر.

• حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- مطبعة المشهد الحسيني- بالقاهرة.

• حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح، مطبوع بهامش التصريح- مطبعة عيسي البابي الحلبي بمصر.

• حاشية الصبان علي الأشموني- مطبعة عيسي البابي الحلبي بمصر.

• الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب- صنعها- د.عبدالكريم محمد الأسعد- دار الشواف- بالرياض- ١٤١٦هـ.

• حجة القراءات- لأبي زُرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة- تحقيق- سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط٥- ١٤٢٢هـ.

• الحُجَّة في علل القراءات السبع – لأبي علي الفارسي- تحقيق- بدر الدين قهوجي- وآخرون دار المأمون بدمشق- ط٢- ١٤٠٤هـ.

• الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية- د. محمد ضاري حمادي- مؤسسة المطبوعات العربية- بيروت- ١٩٨٢م.

• الحديث النبوي في النحو العربي: دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك- تأليف محمود فجال- نادي أبها الأدبي- السعودية- ١٩٨٤ م.

• الحروف- للفارابي- حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدى- بيروت- دار الشروق- ط٢ سنة ١٩٩م.

• الحلبيات = المسائل الحلبيات- لأبي علي الفارسين تحقيق د. حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- ودار المنارة- بيروت- ١٤٠٧هـ.

• الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي- الجمهورية العراقية- وزارة الثقافة و الإعلام- دار الرشيد- توزيع الدار الوطنية للتوزيع و الإعلام- ١٩٨٠.م.

• الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي . تحقيق : د. مصطفى إمام- مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٩م.

• حول تشكيل العقل المسلم- د. عماد الدين خليل- هيرندن- فرجينيا- [الولايات المتحدة] : المعهد العالمي للفكر الإسلامي- ١٩٩١.م.

• الحيوان- للجاحظ- بتحقيق و شرح عبدالسلام محمد هارون- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- ١٩٦٥- ١٩٦٩م.

(خ)

• الخاطريات- لابن جني- تحقيق علي ذو الفقار شاكر- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٨هـ.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب- لعبدالقادر بن عمر البغدادي- تحقيق الشيخ . عبدالسلام محمد هارون- الخانجي- القاهرة- ١٤٠٩هـ.

• خصائص التراكيب- دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني- د. محمد محمد أبو موسى- مكتبة وهبة- القاهرة- ١٩٨٠م.

• خصائص مذهب الأندلس النحوي من خلال القرن السابع الهجري- د. عبد القادر الهيتي- القاهرة- ١٣٩٥هـ.

• الخصائص- لابن جني- تحقيق : الشيخ محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر- ١٩٨٦- ١٩٨٨م.

• خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: الأخفش الكوفيون- د. عفيف دمشقية- دار العلم للملايين- بيروت- ١٩٨١م.

• الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف- د. محمد خير الحلواني- دار الأصمعي حلب- ودار القلم بحلب- ١٩٧٤م.

• الخلاف بين النحويين- د. السيد رزق الطويل- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- ١٤٠٥هـ.

• الخليل بن أحمد- الفراهيدي- أعماله و منهجه- د. مهدي المخزومي- دار الرائد العربي- بيروت- ١٩٨٦م.

(د)

• ديوان النابغة الذبياني- صنعه ابن السكيت- تحقيق د. شكري فيصل- بيروت ١٣٨٨هـ.

• ديوان الأعشى الكبير- شرح د. محمد محمد حسين- مكتبة آداب بالقاهرة- ١٩٥٠م.

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . للسمين الحلبي- تحقييق- د. أحمد الخراط- دار القلم- دمشق ١٤٠٦هـ.

• الدراسات اللغوية عند العرب- د. محمد حسين آل ياسين- مكتبة دار الحياة- بيروت- ١٩٨٠م.

• الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري- د. فاضل السامرائي- دار النذير- بغداد ١٩٧٠م.

• دراسات في الأدوات النحوية- د . مصطفى النحاس- شركة الربيعان- الكويت- ١٩٨٦م.

• دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه- د. محمد الأعظمي- جامعة الرياض- ١٣٩٦هـ.

• دراسات في اللسانيات- د. عبدالحميد السيد- دار الحامد- عمان- ٢٠٠٣م.

• دراسات لأسلوب القرآن الكريم- للشيخ .محمد عبد الخالق عضيمة- دار الحديث- بالقاهرة- ١٩٧٢- ١٩٨٢م.

• دراسات لغوية في تراثنا القديم: صوت- صرف- نحو- دلالة- معاجم- مناهج بحث- د. صبيح التميمي- دار مجدلاوي- عمان ٢٠٠٣م.

• دراسات نحوية في خصائص ابن جني- أحمد سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٠م.

• دراسات نقدية في النحو العربي- د. عبدالرحمن أيوب- مؤسسة الصباح- الكويت- ١٩٥٧م.

• دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء- د. أحمد مختار الديرة- دار قتيبة بيروت- ١٤١١هـ.

• الدرس النحوي في بغداد- د. مهدي المخزومي- دار الرائد العربي- بيروت- ١٩٨٧م.

• درة الغواص للحريري وشرحها وحواشيها وتكملتها- تحقيق: عبدالحفيظ فرغلي- دار الجيل بيروت ١٤١٧هـ.

• دروس في المذاهب النحوية – د. عبده الراجحي- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٧م.

• دلائل الإعجاز- لعبد القاهر الجرجاني- قرأه وعلق عليه الشيخ. محمود محمد شاكر- مكتبة الخانجي ومطبعة المدني- القاهرة- ١٤٦٤هـ.

• دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث- تأليف إمتياز أحمد؛ نقله إلى العربية عبد المعطي أمين قلعجي- دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- المنصورة- مصر- ١٩٩٠م.

• دلالات التراكيب: دراسة بلاغية- محمد محمد أبو موسى- مكتبة وهبة- القاهرة- ١٩٧٩م.

• الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغنى اللبيب- د. عمر مصطفى- دار الينابيع- دمشق- ٢٠٠١ م.

• دور البينية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها- د. لطيفة النجار- دار البشير- الأردن- ١٩٩٤م.

• دور الحروف في أداء معني الجملة- د. الصادق خليفة الراشد- منشورات جامعة قار يونس بنغازي- ١٩٩٦م.

• ديوان أبي تمام بشرح التبريزي- تحقيق د. محمد عبده عزام- دار المعارف- القاهرة- ١٩٥٧م

• ديوان الأخطل بشرح السكري- تحقيق د. فخر الدين قباوة دار الأصمعي – حلب.

• ديوان الخنساء – بيروت- ١٣٨٣هـ.

• ديوان العجاج- بشرح الأصمعي- تحقيق د. عبدالحفيظ السطلي- دمشق- ١٩٧١م.

• ديوان الفرزدق- بشرح عبدالله الصاوي- القاهرة- ١٣٥٤هـ.

• ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري- دراسة و تحقيق: أنور عليان أبو سويلم- ومحمد علي الشوابكة- مركز زايد للتراث و التاريخ- العين بالإمارات- ٢٠٠٠م.

• ديوان جرير بشرح ابن حبيب- تحقيق د. نعمان طه- دار المعارف بمصر- ١٩٦٩م.

• ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات- تحقيق د. محمد يوسف نجم -بيروت- ١٩٥٨م.

• ديوان عمر بن أبي ربيعة- تحقيق الشيخ . محمد محي الدين عبدالحميد- مطبعة السعادة بمصر- ١٩٦٠م.

• ديوان كعب بن زهير- دار الكتب المصرية- ١٣٦٩هـ.

(ر)

• الرد علي النحاة لابن مضاء- تحقيق د. شوقي ضيف- دار المعارف - بمصر- ط٢- ١٩٨٢م.

• الرّوض الأُنف- للسيهلي- مطبعة الجمالية بمصر- ١٣٣٢هـ.

• رسائل ابن كمال باشا- تحقيق ناصر بن سعد الرشيد.- النادي الأدبي- أبها- السعودية- ١٩٨٠م.

• الرسالة- للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي- بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر- دار التراث- القاهرة- ١٩٧٩م.

• رسالة الغفران- لأبي العلاء المعري- تحقيق د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف بمصر- ط٧- ١٩٨١ م.

• رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية- د. غانم قدوري- دار عمار- الأردن- ٢٠٠٤ م.

• رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي - تحقيق د. أحمد الخراط - الطبعة الثانية- دار القلم - دمشق- ١٤٠٥هـ.

• الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه- د. مازن المبارك- دار الكتاب اللبناني- بيروت- ١٩٧٤م.

• رواية اللغة- د. عبدالحميد الشلقاني: دار المعارف- ١٩٧١م.

• روح المعاني- للألوسي. قرأه وصححه محمد حسين العرب- المكتبة التجارية- بمصر- ١٤١٧هـ.

• ريحانة الألبا للشهاب الخفاجي- تحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو- مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة ١٣٨٦هـ.

(س)

• السبعة في القراءات- لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد- تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف- القاهرة - ط٣- ١٤٠٨هـ.

• سبل الاستنباط من القرآن والسنة- دراسة بيانية ناقدة- د. محمود توفيق سعد- مطبعة الأمانة- القاهرة- ١٩٩٢م.

• سر صناعة الإعراب- لابن جني- تحقيق د. حسن هنداوي- دار الفكر بدمشق - ١٤٠٥هـ.

• سفر السعادة وسفير الإفادة- لعلي بن محمد السخاوي- تحقيق محمد أحمد الدالي- مجمع اللغة العربية- دمشق- ١٩٨٣م.

• السنة قبل التدوين- د. محمد عجاج الخطيب- مكتبة وهبة- القاهرة- ١٩٦٣م.

• سيبويه- إمام النحاة- د. علي النجدي ناصف- عالم الكتب- القاهرة- ط٢- ١٩٧٩م.

• سيبويه إمام النحاة وآثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا- تأليف كور كيس عواد- المجمع العلمي العراقي- ١٩٧٨م.

• سيبويه والضرورة الشعرية- د. إبراهيم حسن- مطبعة حسان- القاهرة- ط١- ١٤٠٣هـ.

• سيبويه والقراءات- أحمد مكي الأنصاري- دار المعارف- القاهرة- ١٣٩٢هـ.

• السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: دراسة ثرة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضي- د. محمود فجال- نادي أبها الأدبي- السعودية- ١٩٨٦م.

(ش)

• الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه- د. خديجة الحديثي- جامعة الكويت- ١٩٧٤م.

• شرح ابن عقيل على الألفية- تحقيق الشيخ. محمد محي الدين عبدالحميد- ط٦- القاهرة- ١٣٧٠هـ.

• شرح أبيات سيبويه- لابن السيرافي- تحقيق محمد الريح هاشم- دار الجيل- بيروت ١٤١٦هـ.

• شرح أبيات مغني اللبيب- للبغدادي- تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق- دار المأمون للتراث- دمشق- ١٣٩٣هـ.

• شرح أحاديث من صحيح البخاري دراسة في سمت الكلام الأول- د. محمد محمد أبو موسى- مكتبة وهبة- القاهرة- ط١ - ١٤٢١هـ.

• شرح أشعار الهذليين- صنعه السكري- تحقيق عبدالستار فراج ومراجعة محمود محمد شاكر- دار العروبة- القاهرة- ١٣٨٤هـ.

• شرح الأشموني على الألفية- مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة.

• شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون- دار هجر للطباعة- بالقاهرة- ١٤١٠هـ.

• شرح التسهيل= تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد- الدماميني- تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى- بيروت- ١٩٨٣م.

• شرح الجمل في النحو- لابن بابشاذ - تحقيق د. مصطفى إمام- رسالة دكتوراه- كلية اللغة العربية بالقاهرة- رقم / ٥٤٨.

• شرح الشافية- للرضي- تحقيق الشيخ محمد نور الحسن وآخرون- مطبعة حجازي- القاهرة- ١٣٥٦هـ.

• شرح العوامل المائة- لخالد الأزهري- تحقيق وتقديم وتعليق د. البدراوي زهران- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٨٣م.

• شرح الكافية الشافية- ابن مالك الطائي- حققه وقدم له د. عبدالمنعم هريدي- ط١- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ١٤١٣هـ.

• شرح اللمع- لابن بَرهان العكبري- حققه فائز فارس- المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب- قسم التراث العربي- الكويت- ١٩٨٠م.

• شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير- للخوارزمي- تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٩٩٠م.

• شرح المفصل لابن يعيش دار الطباعة المنيرية- بمصر- ١٩٢٨م.

• شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين- تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي- مكتبة الرشد- الرياض- ط١- ١٤١٣هـ.

• شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ - تحقيق خالد عبدالكريم- الكويت- ط١- ١٩٧٧م.

• شرح جمل الزجاجي- لابن عصفور- تحقيق د. صاحب أبو جناح- وزارة الأوقاف والشئون الدينية- بغداد- ١٤٠٠هـ.

• شرح شواهد الكشاف- للشيخ عليان- طبع بهامش الكشاف- طبعة الريان- القاهرة.

• شرح شواهد المغني - للسيوطي - المطبعة البهية بمصر - ١٣٢٢هـ.

• شرح قصيده كعب بن زهير (بانت سعاد) لابن هشام- مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.

• شرح لامية الأفعال- ابن الناظم- تحقيق: محمد أديب جمران- ط١- دار قتيبة- دمشق- ١٩٩١م..

• الشرط والإنشاء النحوي للكون- بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات- د. محمد صلاح الدين الشريف- جامعة منوبة- كلية الآداب- سلسلة اللسانيات رقم ١٦- تونس- ٢٠٠٢م.

• شروح المعلقات دراسة العلاقة بين التركيب والدلالة- د. يحيى فرغل- مركز زايد للتراث والتاريخ- العين بالإمارات- ٢٠٠٤م.

• شعر الراعي النميري- تحقيق د. ناصر الحاني- دمشق- ١٩٦٤م.

• شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح- ابن مالك الطائي- تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي- ط٣- عالم الكتب- بيروت- ١٤٠٣هـ.

• شواهد الشعر في كتاب سيبويه- د. خالد عبد الكريم جمعة- دار العروبة- الكويت- ١٩٨٠م.

(ص)

• الصاحبي- لابن فارس- تحقيق السيد أحمد صقر- مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

• الصورة والصيرورة- بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي- د. نهاد الموسى- دار الشروق- عمان- ٢٠٠٣م.

• صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام- للسيوطي ويليه مختصر السيوطي لكتاب نصيحة أهل الأيمان في الرد على منطق اليونان- لتقي الدين بن تيمية- علق عليه د. علي سامي النشار- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٨٠م.

•

(ض)

• ضحى الإسلام- للأستاذ أحمد أمين- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- ١٩٧٧- ١٩٧٩م.

• ضرائر الشعر لابن عصفور- تحقيق السيد إبراهيم محمد- دار الأندلسي- بيروت ١٩٨٠م.

• الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر- للألوسي- تحقيق محمد بهجة الأثري- المكتبة العربية- بغداد- ١٣٤١هـ.

• الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية – د.عبدالوهاب محمد علي العدواني- جامعة الموصل- كلية الآداب- ١٩٩٠م.

• ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي- رشيد بلحبيب- جامعة محمد الأول- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- المغرب- ١٩٩٨م.

(ط)

• طبقات فحول الشعراء- لابن سلام- قرأه وشرحه أبو فهو محمود محمد شاكر- مطبعة المدني- القاهرة- ١٣٩٤هـ.

• طبقات النحويين واللغويين- للزُّبيدي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف- القاهرة.

• الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز- ليحيى بن حمزة العلوي- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤٠٠هـ.

(ظ)

• ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان- د. المنصف عاشور- كلية الآداب بجامعة منوبة- تونس- ١٩٩٩م.

• ظاهرة الإعراب في العربية – د. عبدالكريم الرعيض- منشورات جمية الدعوة الإسلامية العالمية- ليبيا- ١٣٩٩هـ.

• ظاهرة التخفيف- د. أحمد عفيفي- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- ١٩٩٥م.

• ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي- د. طاهر حمودة- الدار الجامعية للطباعة والنشر- الإسكندرية.

• ظاهرة الشذوذ في النحو العربي – د. عبدالفتاح الدجني- وكالة المطبوعات- الكويت- ١٩٧٤م.

• ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين- عبدالفتاح حسن علي البجة- دار الفكر- عمان- ١٩٩٨م.

• ظهر الإسلام- أحمد أمين- مكتبة النهضة المصرية- ١٩٦٦- ١٩٨٢م.

(ع)

• عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني: المفتن في العربية ونحوها- تأليف البدراوي زهران- دار المعارف- القاهرة- ١٩٨٦م.

• عبدالقاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية- د. أحمد أحمد بدوي- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر- ط٢.

• عبقري من البصرة- د. مهدي المخزومي- دار الرائد العربي- بيروت- ١٩٨٦م.

• العربية: دراسات في اللغة و اللهجات والأساليب- يوهان فك- مع تعليقات المستشرق الألماني شبيتالر- ترجمه و قدم له و علق عليه وصنع فهارسه: د. رمضان عبدالتواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٩٨٠م.

• العربية والفكر النحوي: دراسة في تكامل العناصر و شمول النظرية- ممدوح عبدالرحمن-- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٩م.

• العربية والنص القرآني: دراسة للقضايا اللغوية في كتب إعراب القرآن ومعانيه في أوائل القرن الثالث الهجري- د.عيسى شحاته عيسى علي- دار قباء- القاهرة- ٢٠٠١م.

• عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح- لبهاء الدين السبكي- نشر ضمن شروح التلخيص- مطبعة عيسي البابي الحلبي- القاهرة- ١٩٣٧م.

• العقل العربي ومنهاج التفكير الإسلامي- د. أحمد موسى سالم- دار الجيل- بيروت- ١٩٨٠م.

• العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- محمد حماسة عبداللطيف- جامعة الكويت- ١٩٨٤م.

• علل النحو- لابن الورَّاق- تحقيق ودراسة محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد- الرياض- ط١- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

• العلم العربي في حضارة الإسلام- د. عبدالحميد صبرة- ترجمة عبدالله العمر- دار قرطاس للنشر- الكويت- ٢٠٠٠.

• علم اللغة العربية- مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية- د. محمود فهمي حجازي- مكتبة غريب- ١٩٩٢م.

• العمدة في صناعه الشعر ونقده- لابن رشيق- تحقيق الشيخ. محمد محي الدين عبدالحميد -ط٤- دار الجميل- بيروت- ١٩٧٢م.

• عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: محاولة لإعادة تشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي- د. سعيد بحيري- مكتبة الأ نجلو المصرية- القاهرة- ط١- ١٩٨٥م.،

- عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي- تأليف المستشرق كيس فيرستيغ- وهو رسالة دكتوراه- تدور حول نشأة النحو العربي- ترجمة محمود علي كناكري- عالم الكتب الحديث- إربد- الأردن- ٢٠٠٣م.
- عيار الشعر- لمحمد بن أحمد بن طباطبا العلوي- تحقيق و تعليق محمد زغلول سلام- منشاة المعارف- الإسكندرية- ١٩٨٤م.
- العين- للخليل بن أحمد- تحقيق : د. مهدي المخزومي- د. إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري- نشره برجراستر- مطبعة السعادة بمصر- ١٣٩٤هـ.
- الغرّة المخفية- لابن الخباز- تحقيق حامد محمد العبدلي- مطبعة العاني- دار الأنبار الرمادي بغداد.

(ف)

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري- دار الكتب العلمية- بيروت.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية = حاشية الجمل على الجلالين لسليمان بن عمر العجيلي المعرف بالجمل- مطبعة حجازي بالقاهرة- ١٣٥٣هـ.

• الفصـول الخمسون- لابن معطي- تحقيق د. محمود محمد الطناحي- مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة- ١٣٩٧هـ.

• فصول في فقه العربية- د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٩٨٧م.

• الفكر العربي ومركزه في التاريخ- للمستشرق أوليري- ترجمة إسماعيل البيطار- دار الكتاب اللبناني- بيروت- ط١- ١٩٧٢م.

• فلسفة العلوم- قراءة عربية- د. ماهر عبدالقادر علي- دار النهضة العربية- بيروت- ١٩٩٧م.

• الفهرست- لابن النديم- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- ١٩٧٨م.

• الفوائد الضيائية= شرح كافية ابن الحاجب- للجامي- تحقيق د. أسامة طه الرفاعي- وزارة الأوقاف والشئون الدينية- العراق.

• في أصـول اللغة والنحو- د. فؤاد حنا ترزي- دار الكتب -بيروت- ١٩٦٩م.

• في أصول النحو للأستاذ. سعيد الأفغاني- المكتب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٧هـ.

• في بناء الجملة العربية- د. محمد حماسة عبداللطيف- دار القلم -الكويت- ١٩٨١م.

• فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح- تأليف أبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي. وفي أعلاه- الاقتراح في أصول النحو و جدله- تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق وشرح محمود يوسف فجال- دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي- ٢٠٠٢م.

(ق)

• القاموس المحيط- للفيروز آبادي- دار الكتب المصرية- ١٣٥٢هـ.

• القراءات القرآنية تأريخ وتعريف ـ د. عبدالهادي الفضلي ـ دار القلم- بيروت- ١٤٠٥

القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ـ د. عبدالعال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٣- ١٤١٧هـ.

• القراءات القرآنية تأريخ وتعريف ـ للدكتور عبدالهادي الفضلي ـ دار القلم- بيروت ـ ط٣- ١٤٠٥هـ.

• قراءة في الأدب القديم- د. محمد محمد أبو موسى- دار الفكر العربي- القاهرة- ١٩٧٨م.

• القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية- د. عبد العال سالم مكرم- مؤسسة علي جراح الصباح- الكويت- ١٩٧٨م.

• قضايا اللغة في كتب التفسير- د. الهادي الجطلاوي- دار محمد علي الحامي- تونس- ١٩٩٨م.

• قضية الشبه في النحو العربي- د. أحمد السيد فؤاد الحطاب- دار الطباعة المحمدية بالأزهر- القاهرة- ط١- ١٤٠٨هـ.

• قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب: من الأصول إلى القرن ٧هـ/ ١٣م- د. أحمد الودرني- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ٢٠٠٤م.

• قواعد التوجيه في النحو العربي وهي أطروحته" للدكتوراه- د. عبدالله الخولي- بإشراف الأستاذ د. محمد حماسة عبداللطيف- مخطوطة بكلية دار العلوم- بجامعة القاهرة- رقم/ ١٠٨٩.

• القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج- د. طاهر سليمان حمودة- الدار الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٢م.

• القياس في اللغة العربية- د. محمد حسن عبدالعزيز- دار الفكر العربي- القاهرة- ١٤١٥هـ.

• القياس في النحو العربي – د. جاسم الزبيدي. دار الشروق- الأردن- ١٩٩٧م.

• القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني – د. صابر أبو السعود- مكتبة الطليعة- أسيوط – مصر- ١٩٧٧م.

• القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي- د. منى إلياس- دار الفكر- دمشق- ١٩٨٥م.

(ك)

- الكامل في الأدب- للمبرد- دار الكتب العلمية- بيروت.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي . تحقيق د. محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٤٠٨هـ.
- كتاب المصاحف – لأبي بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني- دراسة وتحقيق ونقد: الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ ـ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر – ط١ – ١٤١٦هـ.
- الكتاب- لسيبويه- تحقيق عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٧م.
- الكتاب بين المعيارية والوصفية- د. أحمد سليمان ياقوت- دار المعرفية الجامعية- الإسكندرية- ١٩٨٩م.
- كتب السنة- دراسة توثيقية- د. رفعت فوزي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٩٧٩م.
- كشاف اصطلاحات الفنون- محمد علي الفاروقي التهانوي- حققه لطفي عبدالبديع ترجم النصوص الفارسية عبدالنعيم محمد حسنين راجعه أمين الخولي- المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والنشر- ١٩٦٣- ١٩٧٧م.
- كشاف الشواهد القرآنية في المصادر النحوية- د. فائزة بنت عمران المؤيد- مكتبة الملك فهد- السعودية- ١٩٩٤م.

• الكشاف للزمخشري مطبعة الريان للتراث- القاهرة.

• كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس- لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي- أشرف على طبعه و تصحيحه والتعليق عليه: أحمد القلاش- مؤسسة الرسالة- ١٩٨٥م.

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- لحاجي خليفة- استنابول- ١٩٤١م.

• الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب تحقيق د. محي الدين رمضان دمشق- ١٣٩٤هـ.

• الكفاية في علم الرواية- للخطيب البغدادي- تحقيق و تعليق: د. أحمد عمر هاشم.- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٩٨٥م.

• الكليات- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية- لأبي البقاء الكفوي- قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان محمد درويش- ومحمد المصري- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط٢- ١٤١٩ هـ.

• الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر- د. عبدالفتاح حموز- دار عمار- الأردن- ١٩٩٧م.

• الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية علي المسائل النحوية- الأسنوي- تحقيق د. عبدالرازق السعدي- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية- الكويت- ١٤٠٤هـ.

(ل)

• اللباب في علل البناء والإعراب- للعكبري- تحقيق: د . عبدالإله نبهان- دار الفكر المعاصر- بيروت- ط١- ١٤١٤هـ.

• لسان العرب- لابن منظور- طبعة دار المعارف- القاهرة- ١٩٨١م..

• اللسان والميزان- أو التكوثر العقلي- د. طه عبدالرحمن- المركز الثقافي العربي- بيروت- ١٩٩٨م.

• اللسانيات وأسسها المعرفية- د. عبد السلام المسدي- الدار التونسية للنشر- ١٩٨٦م.

• اللسانيات واللغة العربية- د. عبدالقادر الفاسي الفهري- منشورات عويدات- بيروت- ط٢- ١٩٨٦م.

• لغة الشعر- دراسة في الضرورة الشعرية- د. محمد حماسة عبداللطيف- دار الشروق- القاهرة- ١٤١٦هـ.

• اللغة العربية- معناها ومبناها- د. تمام حسان- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٩م.

• اللغة بين المعيارية والوصفية- د. تمام حسان- دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب- ١٩٩٢م.

• اللغة والتفسير والتواصل- د. مصطفى ناصف- سلسلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- رقم١٩٣.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث- الأستاذ عباس حسن- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧١م.
- اللغة والنحو- د. حسن عون- مطبعة رويال- الإسكندرية- ط١- ١٩٥٢ م.
- اللغة وبناء الشعر- د. محمد حماسة عبداللطيف- دار الشروق- القاهرة- ١٩٩٢م.
- اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم- د. طارق النعمان- سينا للنشر- مصر- ١٩٩٤م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية- د. عبده الراجحي- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٥م.
- اللهجات العربية والقراءات القرآنية : دراسة في البحر المحيط- د.محمد خان- دار الفجر- القاهرة- ٢٠٠٢م.
- اللهجات العربية والتراث- د. أحمد علم الدين الجندي- الدار العربية للكتاب- ١٩٧٨م.
- اللهجات في الكتاب لسيبويه- أصواتًا وبنية- د. صالحة راشد آل غنيم- دار المدني- جدة- ١٩٨٥م.

(م)

- ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المعرفية- د. عبدالسلام المسدي- مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله- تونس- ١٩٩٤م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة- للقزاز القيرواني- تحقيق د. المنجي الكعبي- الدار التونسية للنشر- ١٩٧١م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة- للسيرافي- تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي- دار المعارف- القاهرة- ١٩٩٣م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف- للزجاجي- تحقيق هدى قراعة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة- ١٣٩١م.
- مباحث تأسيسية في اللسانيات- د. عبدالسلام المسدي- مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله- تونس- ١٩٩٧م.
- المتبع في شرح اللمع- للعكبري- دراسة وتحقيق د. عبدالحميد حمد الزوي- منشورات جامعة قار يونس- بنغازي- ط١- ١٩٩٤م.
- المثل السائر- لابن الأثير- المكتبة العربية للطباعة والنشر- بيروت- ١٩٩٠م.
- مجاز القرآن- لأبي عبيدة معمَّر بن المثنى- تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط٢- ١٤٠١هـ .

• مجالس العلماء- للزجاجي- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي - القاهرة- ١٩٨٣م.

• مجالس ثعلب- تحقيق عبدالسلام محمد هارون - ط٢- دار المعارف- القاهرة- ١٣٧٥هـ.

• مجمع الأمثال للميداني- تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد -مطبعة السعادة- بمصر ١٣٧٩هـ.

• مجموعة شروح الشافية: تحتوي المجموعة على متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردي وحاشية الجار بردي لابن جماعة- عالم الكتب- بيروت- ١٩٨٠م.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها- لابن جني- تحقيق علي النجدي ناصف- د. عبدالحليم النجار- د. عبد الفتاح شلبي- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- مصر- ١٣٨٦هـ (الجزء الأول) ١٣٨٩هـ (الجزء الثاني).

• مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع- لابن خالويه - عنى بنشره: ج برجشتراسر - دار الهجرة- مصر.

• مداخل إعجاز القرآن- للشيخ محمود محمد شاكر- مطبعة المدني بمصر وجدة- ط١ - ١٤٢٣هـ.

• مدارس اللسانيات: التسابق والتطور- جفري سامون- ترجمة: محمد زياد كبة- جامعة الملك سعود- الرياض- ١٩٩٨م.

• المدارس النحوية- أسطورة وواقع- د. إبراهيم السامرائي- دار الفكر- دمشق- ط١- ١٩٨٧م.

• المدارس النحوية- د. خديجة الحديثي- مطبعة جامعة بغداد- ١٩٨٦م.

• المدارس النحوية- د.شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٨م.

• المدخل إلى فقه اللغة العربية- د. أحمد قدور- جامعة حلب- مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية- ١٩٩١م..

• مدخل إلى كتابي عبدالقاهر الجرجاني- د. محمد محمد أبو موسى- مكتبة وهبة- القاهرة- ط١- ١٤١٨هـ.

• مدخل إلى مناهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية- د. عبدالله عبدالرحمن الكندري- ود. محمد أحمد عبد الدايم- مكتبة الفلاح- الكويت- ١٩٩٣م.

• مدرسة البصرة النحوية – د. عبدالرحمن السيد- دار المعارف- القاهرة- ط١.

• المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي- د. محمود حسني- دار عمار- الأردن- ط١- ١٤٠٧هـ.

• مدرسة الكوفة- د. مهدي المخزومي- مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- ط٢- ١٣٧٧هـ.

• المدرسة النحوية في مصر والشام- د. عبد العال مكرم- دار الشروق- بيروت- ط١- ١٤٠٠هـ.

• المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة- د. مصطفى السنجرجي- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- ١٩٨٦م.

• المذكر والمؤنث - لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق د. طارق الجنابي- وزارة الأوقاف العراقية- بغداد- ١٩٧٨م.

• مراتب النحويين- لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- نهضة مصر - ١٣٧٥هـ.

• مراجعات في أصول الدرس البلاغي- د. محمد محمد أبو موسى- مكتبة وهبة- القاهرة- ط١ - ١٤٢٦هـ.

• المرايا المقعرة- د. عبدالعزيز حمودة- سلسلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- رقم٢٠٠١م.

• المرتجل في شرح الجمل- لابن الخشاب- تحقيق علي حيدر- دمشق- ط٢- ١٩٧٢م.

• المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز - لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي - تحقيق: طيار آلتي قولاج - دار صادر بيروت- ١٣٩٥هـ.

• المزهر- للسيوطي- تحقيق محمد أحمد جاد المولي وآخرون- مطبعة عيسي البابي الحلبي بالقاهرة- ١٤٠٣هـ.

• المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي- تحقيق محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني- القاهرة- ١٤٠٣هـ.

• المسائل العضديات- لأبي علي الفارسي تحقيق د. علي جابر المنصوري- عالم الكتب بيروت ١٤٠٦هـ.

• المسائل المنثورة- لأبي علي الفارسي- تحقيق مصطفي الحدري- مطبوعات مجمع اللغة العربية- بدمشق- ١٩٨٦م.

• المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د. محمد كامل بركات- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ١٤٠٠هـ.

• المسافة بين النظير النحوي والتطبيق اللغوي- د.خليل عمايرة- دار وائل- الأردن- ٢٠٠٤م.

• المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية- د. أحمد إسماعيل عمايرة- دار وائل- الأردن- ٢٠٠٢م.

• المستنير في القراءات العشر- للإمام أبي طاهر أحمد بن علي البغدادي- تحقيق ودراسة عمار أمين الدو- دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي- ٢٠٠٥م.

• المستوفى في النحو- لابن الفرخان- حققه وقدم له وعلق عليه: محمد بدوي المختون- دار الثقافة العربية- القاهرة- ١٩٨٧م.

• مشكل إعراب القرآن- لمكي بن أبي طالب - تحقيق د. حاتم صالح الضامن- طبعة بغداد- ١٣٩٥هـ.

• مشكلة العامل النحوي- ونظرية الاقتضاء- د. فخر الدين قباوة- دار الفكر -دمشق- ط١- ١٤٢٤هـ.

• المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب- د. توفيق قريرة- نشر كلية الآداب بمنوبة- ودار محمد علي- تونس- ط١- ٢٠٠٣م.

• المصطلح النحوي: نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري- د. عوض القوزي- جامعة الرياض- عمادة شئون المكتبات- ١٩٨١م.

• معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو- د. السيد الشرقاوي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ٢٠٠١م..

• معاني الحروف- للرماني، وفي نسبته إليه شك—تحقيق د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي نهضة مصر- ١٩٧٣م.

• معاني القرآن- للأخفش- تحقيق د. هدى محمود قراعة- مطبعة الخانجي- القاهرة- ١٤١١هـ.

• معاني القرآن- للفراء- تحقيق الأستاذ .محمد علي النجار- دار السرور- القاهرة.

• معاني القرآن وإعرابه- للزجاج- نشره د. عبدالجليل شلبي- دار الوليد- جدة ١٤١٢هـ.

• معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب- لياقوت الحموي- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٩١م.

• معجم القراءات القرآنية د. أحمد مختار عمر - د.عبدالعال سالم مكرم -جامعة الكويت- ١٩٨٢- ١٩٨٥م.

• معجم مصطلحات المنطق وفلسفة العلوم للألفاظ العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية- د. محمد فتحي عبدالله- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية- ٢٠٠٢.م.

• معجم مقاييس اللغة- لابن فارس- بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٩٨١م.

• المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل- د. عبدالعزيز أبو عبدالله- ليبيا ١٣٩١هـ.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام- وبهامشه حاشية العلامة الأمير- مطبعة عيسي البابي الحلبي- مصر.

• المغني في أبواب العدل والتوحيد- للقاضي عبدالجبار- إشراف د. طه حسين- الدار المصرية للتأليف والنشر- ١٩٦٠م.

• مفتاح العلوم- للسكاكي- ضبطه و كتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٨٣م.

• المفصل في تاريخ النحو العربي- د. محمد خير الحلواني مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٧٩م.

• مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي- صفحات في التراث واللغة والأدب- دار البشائر الإسلامية- ط١- ١٤٢٢هـ.

• مقاييس اللغة- لابن فارس- تحقيق: عبدالسلام محمد هارون- دار الجيل - بيروت.

• المقتصد في شرح الإيضاح- لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق : كاظم المرجان- وزارة الثقافة والإعلام- العراق- ١٩٨٢م

• المقتضب للمبرد- تحقيق الشيخ. محمد عبدالخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة- ١٣٨٥هـ.

• المقدمة- لابن خلدون- دار الفكر- بيروت- ١٩٧٥م.

• المقرب لابن عصفور الإشبيلي- تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري- عبدالله الجبوري- رئاسة ديوان الأوقاف- إحياء التراث الإسلامي- العراق- ط١- ١٣٩١هـ.

• المقرب لابن عصفور- تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري- وعبد الله الجبوري رئاسة الأوقاف العراقية- بغداد- ١٣٩١هـ.

• المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار- للداني- تحقيق محمد دهمان- دار الفكر- مصورة عن ط ١ سنة ١٩٤٠- دمشق.

• من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية- د. حامد أحمد نيل- مطبعة السعادة مصر.

- من الكلمة إلى الجملة- بحث في منهج النحاة- د. عبدالقادر المهيري- مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله- تونس١٩٩٨م.
- من تاريخ النحو العربي: دراسة ونصوص- د. حلمي خليل- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٢م.
- من تاريخ النحو- للأفغاني- دار الفكر- ١٩٧٨م.
- من قضايا التاريخ الإسلامي وقفات منهجية- د. عز الدين عمر موسى- دار الغرب الإسلامي- ط١- ١٤٢٤هـ.
- من قضايا القرآن: الأحرف السبعة و القراءات- د. إسماعيل الطحان- المكتبة العربية- الدوحة- ١٩٧٩م.
- من معايير التصنيف النحوي في القرن الثاني الهجري- د. رمزي منير بعلبكي- ضمن كتاب: في محراب المعرفة- بحوث مهداة إلى الأستاذ إحسان عباس- دار صادر- بيروت- ١٩٩٧م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا- لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني- مطبعة مصطفي البابي الحلبي- ١٣٩٣هـ.
- مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي و الفكر الحديث -د.عبدالفتاح محمد العيسوي- ود.عبدالرحمن محمد العيسوي. دار الراتب الجامعية- بيروت- ١٩٩٦- ١٩٩٧م.

• مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي- د. علي سامي النشار- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت- ١٩٨٤م.

• مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء المسلمين وفلاسفة العرب- د. مصطفى حلمي- دار الدعوة للطبع و النشر و التوزيع- الإسكندرية- ١٩٩١م..

• مناهج البحث في اللغة- د. تمام حسان- دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب- ١٩٧٩م.

• مناهج التأليف عند علماء العرب قسم الأدب- د. مصطفي الشكعة- دار العلم للملايين- بيروت- ١٩٧٤م.

• مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين- د. عطا محمد مرسي- دار الإسراء للنشر والتوزيع- عمان- ط١- ٢٠٠٢م.

• مناهج علمائنا في بناء المعرفة- لشيخنا د. محمد محمد أبو موسى- ضمن محاضرات الموسم الثقافي بكلية اللغة العربية- بجامعة أم القرى- سنة١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

• منزلة المعنى في نظرية النحو العربي- د. لطيفة النجار- دار العالم العربي- دبي- ٢٠٠٣م.

• المنصف شرح تصريف المازني- لابن جني- تحقيق إبراهيم مصطفي، وعبدالله أمين- مطبعة مصطفي البابي الحلبي- القاهرة- ١٣٧٣هـ.

• منطق تهافت الفلاسفة المسمى: معيار العلم- للإمام الغزالي- تحقيق سليمان دنيا- دار المعارف -القاهرة- ١٩٦٩م.

• المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي- د. عفيف دمشقية- معهد الإنماء العربي- بيروت- ١٩٧٨م.

• المنهج الوصفي في كتاب سيبويه- د. أحمد حسن نوزاد- منشورات جامعة قار يونس -بنغازي- ط١- ١٩٩٦م.

• المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة- د. عز الدين مجدوب- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- سوسة- تونس- ١٩٩٨م.

• الموافقات- للشاطبي- وعليه شرح جليل لتحرير دعاويه وكشف مراميه- وتخريج أحاديثه- و نقد آرائه نقدًا علميًا يعتمد على النظر العقلي وعلى روح التشريع ونصوصه بقلم عبد الله دراز- دار المعرفة- القاهرة.

• المواهب الفتحية- للشيخ حمزة فتح الله- قدم له وأعد فهارسه محمود إبراهيم الرضواني- مكتبة دار التراث- القاهرة- ١٩٩٦م.

• موسوعة السنن- الكتب الستة وشروحها- المشروع والإشراف العام شعبان قورت- دار سحنون، إستانبول- تركيا ودار الدعوة- ١٩٩٢م.

• موسوعة مصطلحات جامع العلوم- الملقب بدستور العلماء- لـعبدالنبي بن عبدالرسول الأحمد نكري- تقديم وإشراف: رفيق العجم - تحقيق: علي دحروج-

نقل النص الفارسي إلى العربي: عبدالله الخالدي- الترجمة الأجنبية: محمد العجم- مكتبة لبنان- ١٩٩٧م.

• الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء- للمرزباني- تحقيق علي محمد البجاوي- دار الفكر العربي- القاهرة- ١٩٦٥م.

• الموفي في النحو الكوفي- الأستاذ. صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي- وقد علق عليه الأستاذ. محمد بهجة البيطار- وطبعه المجمع العلمي بدمشق.

(ن)

• نتائج الفكر- للإمام السهيلي- حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٩٢م.

• النحاة والحديث النبوي الشريف- د. حسن موسى الشاعر- وزارة الثقافة والشباب- عمان- ١٩٨٠م.

• النحو العربي بين الصناعة والمعني- د. عبدالفتاح محمد حبيب- مطبعة آيات- مصر ١٤١٩هـ.

• النحو العربي نقد وبناء- د. إبراهيم السامرائي- دار الصادق - بيروت- ١٩٦٨م.

• النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل- شعبان عوض محمد العبيدي- جامعة قار يونس- بنغازي- ١٩٨٩م.

• النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج- د. عبده الراجحي- دار المعرفة- الإسكندرية.

• نحو المعاني للدكتور- أحمد عبدالستار الجواري- مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ.

• النحو والدلالة- د. محمد حماسة عبد اللطيف- دار الشروق- القاهرة.

• النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة -للشيخ: محمد أحمد عرفة -مطبعة السعادة بمصر.

• نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري- تحقيق: إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- الطبعة الثالثة- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

• نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي- د. فاطمة بكوش- ايتراك للنشر والتوزيع- القاهرة- ٢٠٠٤م.

• نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام- د. علي سامي النشار- دار المعارف- القاهرة- ١٩٨١م.

• نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة -- د. طلال علامة- دار الفكر اللبناني- بيروت- ١٩٩٢م.

• نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة- للشيخ محمد الطنطاوي- ط٢- القاهرة- ١٣٨٩هـ.

• النشر في القراءات العشر -لابن الجزري- تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع – دار الفكر – بيروت.

• نظرات في التراث اللغوي العربي- د. عبدالقادر المهيري- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط١- ١٩٩٣م.

• نظرية الأصل والفرع في النحو العربي- د. حسن خميس الملخ- دار الشروق- عمان- ٢٠٠١م..

• نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين- د. حسن خميس الملخ- دار الشروق- عمان- ٢٠٠١م.

• نظرية العامل ودراسة التركيب- للمنصف عاشور- ضمن صناعة المعنى وتأويل النص- أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل- سنة ١٩٩١- جامعة تونس- كلية الآداب- بمنوبة- تونس.

• نظرية اللغة في النقد العربي- د. عبدالحكيم راضي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٩٨٠م.

• نظرية اللغة والجمال في النقد العربي- تامر سلوم- دار الحوار- سوريا- ١٩٨٣م.

• نظرية النحو العربي القديم: دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي- د. كمال شاهين- دار الفكر العربي- القاهرة- ٢٠٠٢.م.

• نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث- د. نهاد الموسى- دار البشير ومكتبة وسام- الأردن- ط٢- ١٤٠٨هـ.

• نظرية النحو القرآني: نشأتها وتطورها ومعوقاتها الأساسية- د. أحمد مكي الأنصاري- دار القبلية للثقافة الإسلامية- مكة المكرمة- ١٩٨٤م.

• النقد العربي- نحو نظرية ثانية- د. مصطفى ناصف- سلسلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- رقم٢٥٥.

• نقد النثر- لقدامة بن جعفر- تحقيق د. طه حسين- المكتبة العلمية -بيروت- ١٩٨٠م.

(هـ)

• همع الهوامع -للسيوطي- تحقيق: د . عبدالعال سالم مكرم- دار البحوث العلمية- الكويت- ١٩٧٥- ١٩٨٠هـ.

(و)

• الواو ومواقعها في النظم القرآني- د. محمد الأمين الخضري- رسالة دكتوراه- كلية اللغة العربية- نسخة بمكتبتي.

• وثائق الحروب الصليبية والغزو المغولي للعالم الإسلامي (٤٨٩- ١٢٠٦ هجرية- ١٤٠٤ -١٠٩٦ ميلادي) دراسة ونصوص- محمد ماهر حمادة- مؤسسة الرسالة- بيروت- ١٩٨٦م.

• وحدة العقل العربي الإسلامي- جورج الطرابيشي- دار المسافي- بيروت- ٢٠٠٢م.

• الوساطة بين المتنبي وخصومه- القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني- تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم- وعلي محمد البجاوي- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- ١٩٦٦م.

• ثانيًا: المقالات

• إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل (بحث في أصول النحو)- د. بهاء الدين عبدالوهاب- مجلة الدراسات اللغوية- مج٢- ع٣- سنة ١٤٢١هـ.

• أثر التأويل النحوي في فهم النص- د. غازي طليمات- مج كلية الدراسات الإسلامية بدبي- ع ١٥ - سنة ١٤١٨هـ.

• أداة التعريف في اللغة العربية بين القدماء والمعاصرين- مج كلية الآداب- جامعة الإمارات- ع ٢- سنة ١٩٨٦م.

• استصحاب الأصل في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف- د. سعاد سيد- مج الدراسات اللغوية- مج١- ع٤- شوال- ذو الحجة- سنة ١٤٢٠هـ- يناير- مارس- سنة ٢٠٠٠م.

• أسس منهج البحث في اللغويات العربية- د. أحمد العلوي- مج كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بجامعة فاس- ع١ - سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

• الأصول اللغوية المرفوضة: تأصيل وتعليل- د. حسن الشاعر – بحث بمجلة أبحاث اليرموك – الأردن – مج ٢٠ – ع ٢ – سنة ٢٠٠٢م.

• أصول النحو وصلته بأصول الفقه – د. مصطفى جمال الدين – بحث بمجلة كلية الفقه- بالجامعة المستنصرية- ببغداد- ع- ١ لسنة ١٩٧٩م.

• الأصول والفروع بين الدراسات الفقهية والنحوية – د. أحمد علم الدين الجندي – حوليات كلية دار العلوم- ع٦- سنة ١٩٦٧م.

• أمن اللبس- ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية- د.تمام حسان- حوليات كليات دار العلوم- القاهرة- سنة ١٩٦٩م.

• الأمهات في النحو العربي – د. سليمان القضاة – حوليات الجامعة التونسية – ع٣٦ سنة ١٩٩٥م.

• أمهات الأدوات الأحادية في الأبواب النحوية- د. مصطفى عدنان- مج كلية الدراسات الإسلامية بدبي- ع ٢٦ سنة ١٤٢٤ هـ.

• آية الفكر وكبرياء النظر- د. أحمد العلوي- مجلة الموقف- الرباط- ع١- سنة ١٩٨٧م.

• البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات- د. رشيد العبيدي- مج المستنصرية- بغداد- ع٢- سنة ١٩٨٥م.

• تحقيق الغاية بدراسة المسألة الزنبورية رواية ودراية- د. يوسف بن خلف العيساوي- مج كلية الدراسات الإسلامية والعربية- بدبي- ع٢٨- ذو القعدة ١٤٢٥هـ- ديسمبر ٢٠٠٣م.

• التحليل النحوي- تعريفه وطبيعته- د. محمود الجاسم- مجلة الدراسات الإسلامية والعربية- بدبي- ع- سنة ٢٠٠٢م.

• التراث اللغوي- وكلمة حتى- دراسة د.عمرو فروح- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ع٤٩- سنة- ١٩٨٢م.

• التراث النحوي العربي الإسلامي (نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي- مساهمة في تاريخ اللسانيات) بقلم ميخائيل ج كارتر- نقله إلى العربية- د. محمد رشاد الحمزاوي- في كتابه- المعجم العربي إشكالات ومقاربات- صـ٣٤٤.

• التركيب والتأويل- نظرة في استعمال النحو في التفسير- د. محمد ولد أحمد باب- المجلة العربية للثقافة – سنة ١٨ – ع٣٦- سنة١٩٩٩م.

• التنغيم في التراث العربي – د. عليان الحازمي- مج جامعة أم القرى- ع٢٣- سنة١٤٢٢هـ.

• التنغيم في إطار النظام النحوي- د. أحمد أبو اليزيد الغريب- مج جامعة أم القرى- ع١٤ – سنة ١٤١٧هـ.

• حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها – د. فائزة المؤيد – بحث بمجلة جامعة أم القرى مج ١٣.

• حكومة اللغة العربية- أهي اجتماعية أم ذهنية ؟- د. مازن الوعر- مجلة المعرفة السورية -ع ٤١٨- سنة ١٩٩٨م.

• الحمل على النقيض في الاستعمال العربي- د. خديجة بنت أحمد مفتي- بحث بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة- مج- ١٦ع٣- سـنة ١٤٢٥هـ.

• الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية- د. حسن حمزة- مؤتمر تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية- كلية الآداب- جامعة الكويت- سنة٢٠٠٢م.

• دفاع عن الأصل المقدر – د. داود عبده- المجلة العربية للعلوم الإنسانية- الكويت مج١ع١.

• رأي في رسم منهاج النحو- د. نهاد الموسى- مجلة التربية- قطر- ع١٤- سنة ١٩٧٦م.

• الصـراع بين القراء والنحاة- د. أحمد علم الدين الجندي- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ج ٣٧ – سنة ١٩٧٦م.

• الضرورة عند النحويين – د. محمد عبدالحميد سعيد – مجلة كلية الآداب- الرياض- مج ٤ – سنة ١٩٧٥م .

• طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية – د. محمد بن حماد القرشي – مجلة جامعة أم القرى- مج ١٥ –ع٢٥.

• عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي- د. أحمد مكي الأنصـاري- مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم- ع٤ – سنة ١٩٧٣م.

• عشرون درهمًا في كتاب سيبويه- ترجمة وتعليق- د. عبداللطيف الجميلي- ود. حاتم الضامن- مجلة المورد- ع١- مج١٦ - سنة ١٩٨٧م.

• كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف- د. عبد القادر المهيري- حوليات الجامعة التونسية- ع١١- سنة ١٩٧٤م.

• اللغة العربية والحداثة- د. تمام حسان- مجلة فصول- مج٤- ع ٣ - سنة ١٩٨٤م.

• اللغة والنقد الأدبي - د. تمام حسان - مج فصول مج ٤ ع١ ديسمبر سنة ١٩٨٣م.

• اللفظ والمعنى في البيان العربي- مجلة فصول- ع١- مجلد٦ - سنة ١٩٨٥م.

• ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية- مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- بالكويت- ع٥٦- محرم سنة ١٤٢٥هـ.

• مراجعة في كتاب: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي- د. نهاد الموسى- المجلة العربية للعلوم الإنسانية- مج ٢- ع٥ - سنة ١٩٨٢م.

• المعنى والقاعدة النحوية- د. محمود الجاسم- بحث بمجلة جامعة أم القرى- ج١٧- ع٣٢- ذو الحجة- سنة ١٤٢٥هـ.

• مفهوم التأويل النحوي- د. مصطفى جطل- ومحمود الجاسم- مج بحوث جامعة حلب- ع٢٩- سنة ١٩٩٥م.

• مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي- محمد خير الحلواني- مجلة المناهل المغربية- ع٢٦- سنة ١٤٠٣م.

• مفهوم المضارعة في الفكر النحوي عند سيبويه- د . عزة عبدالفتاح- مجلة علوم اللغة- مج ١ ع٣ سنة ١٩٩٨م.

• المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب- د. عبدالرحمن أيوب- مج اللسان العربي- المغرب- مج١٦- ج١.

• مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث- د. هيام كريدية- مجلة الفكر العربي- ع٥- ٨ (الألسنية أحدث العلوم الإنسانية) سنة ١٩٧٩م.

• ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية- مجلة الموقف الأدبي- العددان: ١٣٥- ١٣٦- دمشق- اتحاد الكتاب العرب- سنة ١٩٨٢.

• ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب: مشروع قراءة في النظريات النحوية- المنصف عاشور- حوليات الجامعة التونسية- ع٣٠- سنة ١٩٨٩م.

• من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية- د. عبدالله ربيع- مجلة كلية اللغة العربية- الإمام محمد بن سعود- ع ٩- سنة ١٩٧٩م.

• مناهج التأصيل في التراث اللغوي- د. إسماعيل أحمد عمايرة- مج مجمع اللغة العربية الأردني- ع ٥٤- سنة ١٩٩٨م.

• منطق أرسطو والنحو العربي- د. إبراهيم مدكور- مج مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ج ٧- سنة ١٩٥٣م.

• النحو العربي- للمستشرقة الفرنسية- جوليا كريستيفا- ترجمة د. رشيد بلحبيب- مجلة الدراسات اللغوية- مج ٤- ع٤ - سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

• النحو العربي ومنطق أرسطو- د. عبدالرحمن الحاج صالح- مج كلية الآداب- جامعة الجزائر- ع١- سنة ١٩٦٤م.

• النحو والشعر- قراءة في دلائل الإعجاز- د. مصطفى ناصف- النحو والشعر- قراءة في دلائل الإعجاز- مجلة فصول- مج١- ع ٣- سنة١٩٨١م..

• النحويون والقراءات- د. زهير غازي زاهد- دراسة بمجلة المستنصرية- بغداد- ع ١٥- سنة ١٤٠٧ هـ.

• نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه- للمستشرق الفرنسي- جيرار تروبو- مج مجمع اللغة العربية الأردني- ع١ - سنة ١٣٩٨هـ.

• النظام اللغوي بين الشكل والمعنى- من خلال كتاب تمام حسان- د. محمد صلاح الدين شريف- مقالة بحوليات الجامعة التونسية- ع١٧- سنة ١٩٧٩م.

• نظرة في النحو- طه الراوي- مج المجمع العلمي بدمشق- ج٩- ١٠، وحوليات كلية الآداب- جامعة عين شمس- مج١٠ - سنة ١٩٦٧م.

• نظريات من التراث العربي في اللسانيات الغربية المعاصرة- د. أحلام الجيلاني- مجلة الدراسات اللغوي- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- مجلد٦- ع١- سنة١٤٢٥هـ.

• نظرية الضرورة في كتاب سيبويه للحلواني- مجلة مجمع اللغة العربية- دمشق- مج٥٥- ج١- سنة ١٤٠٠هـ.

• النظير وعدمه - د. عبدالفتاح الحموز- المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت - مج ١٠- ع٣٨- سنة ١٩٩٠م.

• النقد وقراءة التراث- عود إلى مسألة النظم- د. حمادي صمود- المجلة العربية للثقافة- ع٢٤- سنة ١٩٩٣م.

• الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه- د. نهاد الموسى- مجلة حضارة الإسلام- دمشق - سنة ١٩٧٤م.

* * *

٦- فهرس موضوعات المجلدين

فهرس موضوعات المجلد الأول

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
- الربط بين التنظير والتطبيق.	٥٩٤
- إقامة نظرية النحو العربي.	٥٩٥

* * *

فهرس موضوعات المجلد الثاني